المائدة المستديرة الدولية حول «إمكانية بناء اقتصاد غير تابع في زمن العولمة»

٢٧-٢٨/٩/٢٠٠٥

تحرير

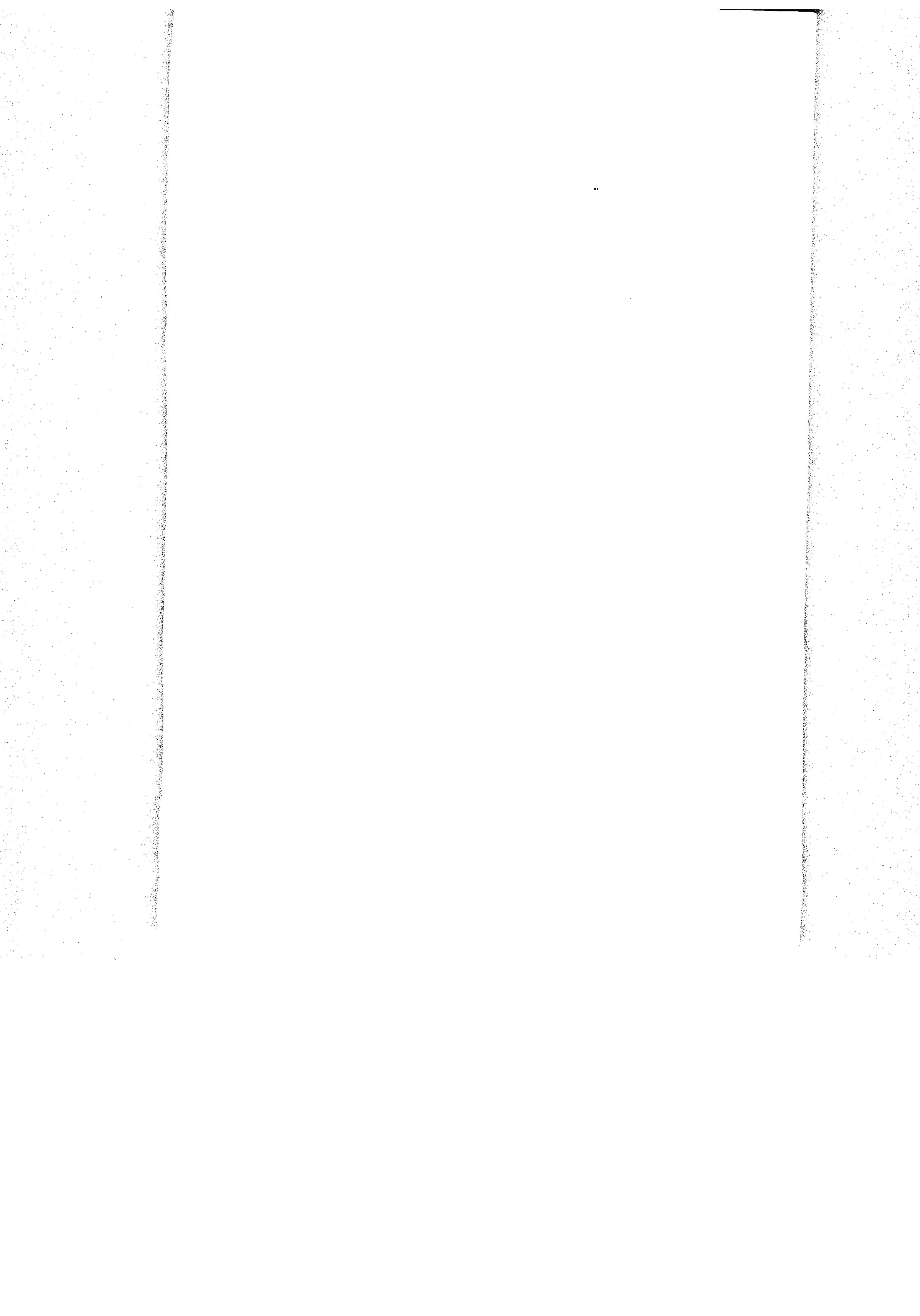
د. فخرى لبيب

مقدمة

ا. مها سلاّم

مطبوعات المنظمة

(١٩١)

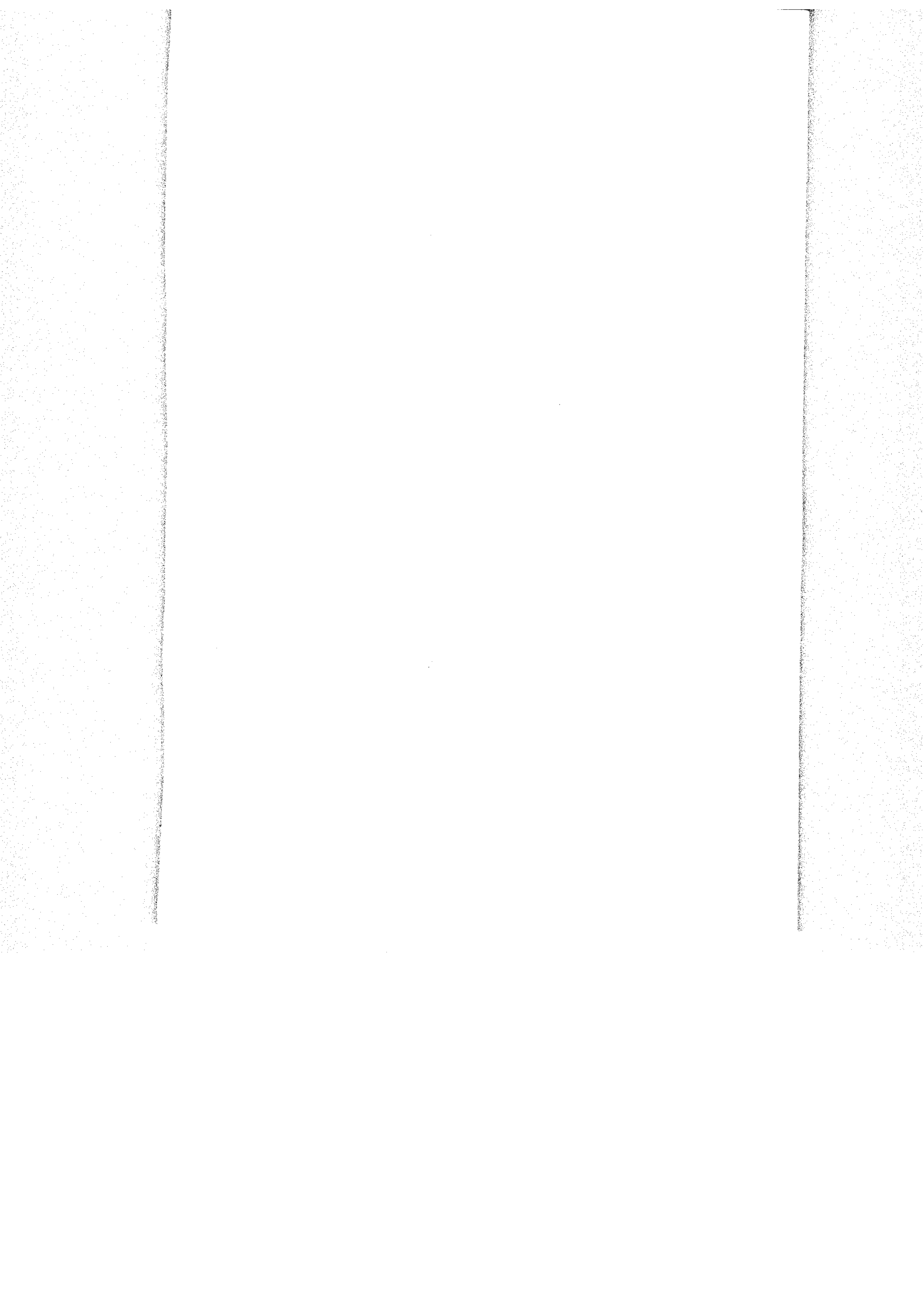


إعـــــداد وتحــــرير: د. فخرى لبيب

الإشراف الفنى والتصميم: الأستاذة إيمان أبو الفتوح

صدر هذا الكتاب تحت إشراف قسم الإعلام
بمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
٨٩ شارع عبد العزيز آل سعود ، منيل الروضة ص.ب ٦١
الملك الصالح، ١١٥٥٩ القاهرة ، مصر
هاتف : ٣٦٣٦٠٨١/٣٦٢٢٩٤٦(٢٠٢)
فاكس: ٣٦٣٧٣٦١ (٢٠٢)
E.mail: aapso@idsc.net.eg
aapso@tedata.net.eg
website: aapso.fg2o.org



مقدمة

بينما تتواصل الممارسات والإنعكاسات العولمية، فى شتى مجالات الحياة، فى كافة مناطق العالم، فإنه يمكن التمييز، من المنظور الاقتصادى، بين كيانات (من حكومات وشركات متعدية الجنسيات) تهيمن على العولمة، وتستفيد تماما من حركيتها، ودول وشعوب أخرى تخسر، وتكاد فى خسارتها أن يسرق منها زمنها، فضلا عن سرقة مواردها. بين هذه وتلك، توجد دول تمكنت، رغما عن ظروف العولمة - من الإنطلاق إلى مسارات يمكن أن تصنع التقدم وتحقق الذات.

إن هذا التباين يدفع إلى طرح تساؤل مهم، عما إذا كان هناك طريق للدول النامية يمكن لها من خلاله أن تحقق تقدما اقتصاديا حقيقيا، بالرغم من ظروف العولمة، وكذلك إلى أى حد يمكن أو ينبغى أن يكون هناك إختلاف بين احتياجات التقدم الاقتصادى الحقيقى والمتطلبات التى تفرضها العولمة. وقد رأت السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية عقد مائدة مستديرة دولية لإستعراض ومناقشة الإشكاليات والتجارب والممكنات بشأن التنمية غير التابعة فى الدول النامية.

شارك فى هذه المائدة عدد كبير من الاقتصاديين البارزين من ألمانيا وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، وقبرص، والفلبين، وتنزانيا، والصومال، وكوبا، وسوريا وتونس، والعراق، ونخبة من أبرز الاقتصاديين المصريين، والمراكز البحثية.

وقد دار الحوار حول محاور تناولت التوجهات والإنعكاسات الاقتصادية للعولمة، خاصة فيما يتعلق بالدول النامية، والمسارات والنتائج بخصوص اقتصاديات الدول التى اتبعت آليات العولمة، والمسارات والنتائج بخصوص اقتصاديات الدول التى ابتكرت توجهاتها الخاصة فى ظل (أو رغما عن)العولمة وكذا الرؤى المستجدة نتيجة للنقاش . اتسم الحوار بالعمق والموضوعية وطرح أبعاد جديدة هامة. وقد أجمع المشاركون على قضايا بذاتها من أبرزها أهمية ظهور نماذج قادرة على تحقيق الاستقلال الذاتى دون أن تنعزل عن الأوضاع العالمية السائدة وتحقيق التنمية البشرية فى التعليم والصحة والتدريب، حيث أن تلك هى الخطى الأولى واللازمة لتحقيق أى تغيير للأمام. كذا، توافر الإرادة السياسية القادرة على التعامل بذكاء، وحركية، ومرونة، مع الواقع، وهى تتبنى رؤية لمستقبلها تعمل فى إصرار على تحقيقها. وأخيرا ضرورة فهم واستكشاف الأبعاد الحقيقية لتعاون الجنوب - جنوب .

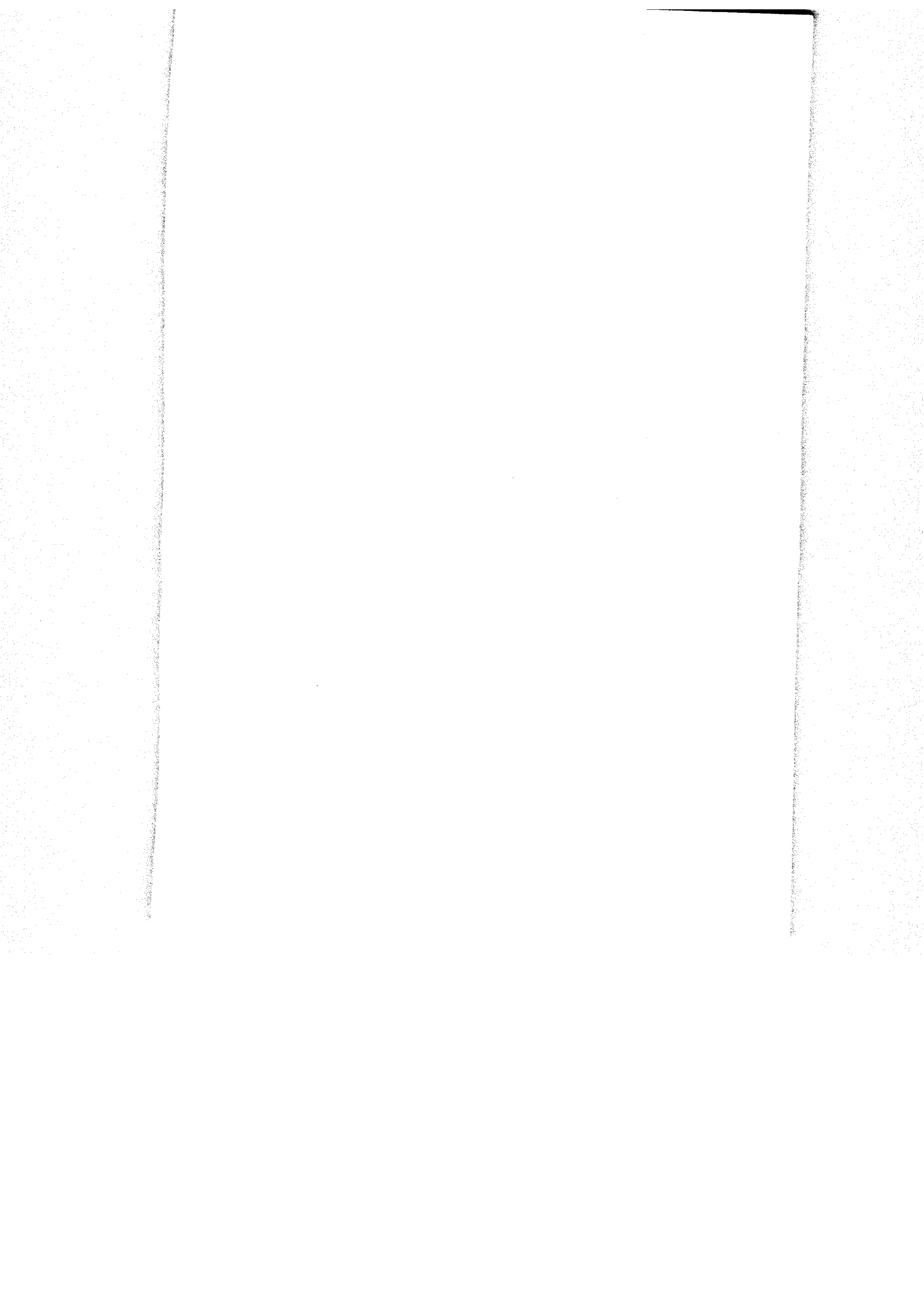
وهذا الكتاب الهام الصادر عن المنظمة إنما يشتمل على الأوراق البحثية التى قُدمت، والمداخلات الحوارية التى جرت، توثيقا لما دار وعملا على تحقيق أكبر استفادة منه.

ومن منطلق حرص منظمة التضامن على مواصلة هذا النهج وصولا لرؤية أكثر وضوحا فإنها ستدرس عقد موائد مستديرة حول التجارب الأفريقية والآسيوية والعربية والأمريكية اللاتينية من أجل الاستفادة من تلك التجارب أخذا بالإيجابى وتفاديا للسلبى.

مها سلّام

مقررة المائدة المستديرة

الجلسة الأولى
رئيس الجلسة د. مراد غالب
الأوضاع الاقتصادية العالمية : تحليل ونقد



الكلمة الافتتاحية للدكتور مراد غالب
رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

– شكرا لتلبيتكم الدعوة للمشاركة فى تبادل الآراء حول قضية من أهم القضايا المعاصرة، إن لم تكن هى القضية الساخنة.

– فالعولمة هى مرحلة مفْصليّة فى تاريخ البشرية. وهى كما نعرف جميعا نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات والمعرفة، مثلها مثل الثورة الصناعية والزراعية وغيرها.

– تقترن العولمة بالهيمنة. والواقع أن الهيمنة هى استخدام العولمة لمن يمتلك النظم المعرفية الأكثر تقدما ورفعة، و هى أمريكا فى هذه المرحلة .

– وتصاحب العولمة سيطرة الرأسمالية الليبرالية الجديدة بأدواتها . البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، التى تطورت وأصبحت هى اليد العليا فى مجالات الاستثمار وحركة رأس المال، وانفصلت فى كثير من الأحيان عن الدولة الأم، وأصبحت كيانا نستطيع أن نصفه بالاستقلالية، وذهبت إلى حيث يتعاظم الربح، بصرف النظر عن القومية والوطنية والدين ...الخ.

– وقد عانى الكثيرون من هذا الوضع، ليس فقط من دول العالم الثالث، ولكن أيضا من الدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وغيرهما.

– ظهور الدارونية الاجتماعية الجديدة واستقطاب الثروة والفقر وظهور ما يسمى بالطريق الثالث، الذى كان بطلاه «كلينتون، وتونى بلير». لكنه كما ظهر فجأة اختفى فجأة، ومات بالسكتة القلبية، بعد أن بشرونا بأن هذا الطريق هو الطريق أكثر إنسانية .

–وإذا أتينا إلى العالم الثالث هل نعتبر الصين، ونموها الاقتصادى ما بين ٩-١٢٪ اقتصادا تابعا؟ وإن كان تابعا فلمن؟ هل هو تابع للعولمة، أم أنه استطاع أن يستخدم العولمة لمصلحته؟

وهل «الهند» أيضا كذلك، وقد أصبحت «بانجالور» مركزا للاتصالات العالمية، كما ذكر ذلك عالمنا أحمد زويل. وأن الاتصالات العالمية تمر «ببنجالور»، حيث ترد عليك فتاة هندية تتقن الانجليزية بطلاقة.

وماذا عن ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند وتايوان وغيرها.

ثم نأتى إلى مصر، التى أخذت باقتصاديات السوق والخصخصة وإعادة الهيكلة وبيع القطاع العام وإعطاء كافة الفرص للقطاع الخاص. ونفذت نصائح البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، واعتنقت مذهب الليبرالية الرأسمالية الجديدة.

إن الدول التى اعتنقت اقتصاديات السوق كان يصاحب ذلك بل ويسبقه الليبرالية السياسية، ورقابة شعبية بمؤسسات ديمقراطية وبرلمانات منتخبة بحرية تراقب هذه العملية وتقّوم من انحرافاتها .

أما فى مصر فنحن نفتقد هذا. وهناك أسئلة بالغة الخطورة، هى لمن بيع القطاع العام؟ وإلى أين ذهبت حصيلة هذا البيع؟ وهل بيعت الأرض التى عليها المؤسسات التى تمت خصخصتها فالأرض أصبحت أكثر قيمة من المؤسسات نفسها؟ ثم أين الشفافية وأين الاحصاء والأرقام التى لها مصداقيتها . إن بيع القطاع العام دون رقابة شعبية هى دعوة مفتوحة للفساد، خصوصا بيع الوحدات الرابحة منها بدعوى أن أحدا لن يشترى الخاسرة.

وأخيرا أين دور الدولة فى عملية التحول؟ وما هو دورها فى تهيئة مناخ الاستثمار والأيدى العاملة المدربة والانضباط العام .. الخ؟

كذلك هناك معضلة علينا مناقشتها وإيجاد الحلول لها، وهى أننا إذا تعولمنا فسنهمش، وإذا لم نتعولم فسنتخلف، وكلاهما مر ولكن التخلف أمر - هل معنى هذا أن الاقتصاد فى زمن العولمة لابد وأن يتعولم؟ .

السيدات والسادة

هذا مسح سريع لبعض عناصر القضية التى سنناقشها اليوم. ولن أطيل عليكم أكثر من هذا لاتاحة الفرصة والوقت اللازم لمناقشة قضية بهذا الحجم.

وشكرا

بروفسيور د. هورست ڤان دير ميير*
العولمة- تأملات بشأن التحليل والبدائل المحتملة**

أود نيابةً عن هيئة التضامن الدولى(SODI) أن أعبر عن شكرى لكم على هذه الدعوة. أننا نرحب بالفرصة التى منحتها لنا منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، للمشاركة فى تبادل الأفكار والخبرات، عن بدائل للعولمة التى يحركها رأس المال الدولى.

أود أن أتطرق إلى الموضوع مباشرة، بأن أطرح بعض الأفكار المتعلقة بالموضوع محل النقاش، بناء على المواقف الموحدة لهيئة التضامن الدولى وعلى خبرتها، والتى تجمعت واحدة تلو الأخرى فى بلدنا ألمانيا، ومن خلال مشروعات المعونة المتعددة فى بلاد قارتى إفريقيا وآسيا.

إن العولمة، فى حد ذاتها، لا تعنى فى المقام الأول سوى أنها عدة عمليات تنتشر فى جميع أرجاء العالم، خالقة حالات من الاتصال والاندماج المتبادل، الأمر الذى يؤدى إلى إحداث ظروف وجودية جديدة فى العديد من المجالات.

ومن بين الأسباب التى تكمن وراء هذا التطور السريع الخطى ما يلى:

- التوزيع العالمى للمعلومات فى الوقت الحقيقى من خلال وسائل الإعلام الحديثة.
- أنظمة الأقمار الصناعية لتوزيع المعلومات والمراقبة.
- الاجتياز السريع للمسافات من أحد أطراف العالم إلى أطرافه الأخرى.
- توفر وسائل المواصلات الكبيرة والمرنة ذات السرعات العالية.
- الأوقات المناسبة للاستجابة العالمية السريعة للأحداث بمختلف أنواعها.
- الشبكات العالمية المتاحة لجميع الأشخاص.
- التحكم المركزى فى العمليات المعقدة عن طريق الكومبيوتر.

إن الولع بالتكنولوجيا الجديدة- الذى يشمل الجدوى التقنية، والتلاعب بوسائل الإعلام، وآليات التحكم وأنظمة المراقبة- يهدف إلى الترويج لقبول استخدام رأس المال الدولى لهذه الإمكانيات، وهو الذى يرمى إلى فرض السيطرة على العالم بأسره، على أنه

* مساهمة هيئة التضامن الدولى (SODI)
** ترجمها عن الانجليزية ا. أحمد عبد السميع.

حقيقة قائمة، وغير قابلة للنقض. إن هذا المزيج من ظروف التنمية الجديدة، مع الاستغلال الأحادى الجانب من رؤوس الأموال الدولية، ومن الدول الصناعية الكبرى، لهذه التنمية، قد أدى عمداً إلى جعل العولمة مصطلحاً قزحى اللون. ولما كانت العولمة، بمختلف أنواع العمليات، أمراً لا يمكن إنكاره، فإننى أؤمن أنه يجب علينا، بدلاً من ذلك، تبنى إستراتيجية فعالة.

وتقتضى هذه الإستراتيجية تنفيذ بعض المعطيات. أولاً، مطلوب منا أن ننمى الوعى بالقضية فيما يختص بالعولمة، ومطلوب منا الا نحول مصطلح العولمة الى شيطان، وأن نتبنى إستراتيجية فعالة، وأن لا نترك هذا المصطلح فى أيدى هؤلاء الذين يستغلونه على حساب الشعوب.

ثانياً، تبدأ المقاومة، ضد عواقب الموجة الجديدة من الاستغلال العالمى والقمع والمناورات، بأن يقوم الجميع بتعريف مواقفهم من قضية العولمة، مستفيدين فى ذلك من التقدم الذى أحرزته العمليات العالمية فى معركة القضاء على الفقر، بغية تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى البلدان النامية، ولتدعيم تقرير المصير فى جميع المجالات.

ثالثا، البحث عن المواقف المشتركة فى النضال ضد العواقب السلبية، للعولمة كما تريد لها رؤوس الأموال الدولية وأنبياؤها السياسيين أن تكون.

العولمة باعتبارها شعاراً

إن العولمة، منذ البداية، مصطلح قزحى اللون. وهى الكلمة الجديدة الطنانة، والتى يمكن أن تستخدم بمختلف الطرق، وأن يساء استعمالها كشعار، وأن تستخدم للتلاعب بالآراء. إن القوى التى تتولى مقاليد وسائل الإعلام، تحاول أن تستخدم المصطلح للتمييز ضد أى اعتبارات اجتماعية سياسية مستقلة، وضد أى مفاهيم بديلة للموقف الاجتماعى والسياسى القائم. وأن تنحى جانباً أى محاولة لالتماس مسارات فردية، والسعى ورائها. إن أى شىء يحدث عالمياً ينبغى أن يتبع إملاءات العولمة، وبالتالى يكون غير قابل للنقض. والمقصود بالذكر هنا، القيادة العالمية لرؤوس الأموال، أو بالأحرى هيمنة الولايات المتحدة. إن من يمتلكون المال والقوة، لاستخدام وسائل الإعلام، لخدمة مصالحهم، يريدون أن يملوا معنى العولمة علينا. إن الأمر لا يعدو أن يكون سوى تأمين هيمنتهم وحمايتها من تمرد البلاد والمناطق الاقتصادية.

إن الطبقة السياسية فى ألمانيا، مثلا، تسيطر على هذا المصطلح، وتستغله للحد من

الديمقراطية فى هذا البلد، ولإضعاف الاتحادات النقابية، ولتدمير الإطار الاجتماعى. وعلىٍ سبيل المثال، لإعادة هيكلة الجيش بطريقة تهدف من الأساس إلى إمكانية انتشاره دوليا. ومن الزعم أن العولمة تحتم زيادة القدرات التنافسية للاقتصاد الألمانى، على حساب العمال الصناعيين، وعلى حساب الموظفين الإداريين من ذوى الياقات البيضاء، وعلى حساب أسرهم وأطفالهم. وأن العولمة تحتم حماية مصالح ألمانيا فى سلاسل جبال الهندو كوش.

إن إساءة استخدام وسائل الإعلام لهذه الهيمنة، بالإضافة إلى التلاعب برغبة العديد من الناس فى مساعدة الأطفال والفقراء والمرضى والمحرومين، ليس دائماً ما يظهر للعيان، ولكن الأمرين معاً قد أوجدا معايير غير متوقعة.

دائماً ما تتصدر الكوارث العناوين الرئيسة، لأنه عندما تتم صياغتها بطريقة مثيرة فإنها تشد القارئ والمستمع والمشاهد، ومن ثم تجلب دخلاً كبيراً من الإعلانات لوسيلة الإعلام التى تستخدمها. ومن هذا المنطلق الفكرى، تنظم الحملات لجمع الأموال للمحتاجين. لكنها، فى نهاية المطاف، منظمة لمخاطبة الجماهير، ولزيادة حصص التوزيع للانتفاع بالدخل من الإعلانات. ودائماً ما تقوم وسائل الإعلام، ومنظمات المعونة، بإطلاق الحملات الخيرية الكبرى فى ألمانيا، قبل الأعياد الدينية المسيحية، بغية الوصول إلى قلوب الناس، وإلى جيوبهم، من أجل الفقراء من الأطفال والمرضى والضعفاء.

لا أريد أن يسئ أحد فهمى، فأنا أؤكد على أن جميع التبرعات- بغض النظر عن السبب وعن مشروع المنحة- هى أمر يجدر الترحيب به. بيد أنه فى نفس الوقت لا يمكننا أن نغض الطرف عن التلاعب الكبير بالآراء حتى ولو فى هذا المجال.

نذكر فى هذا المقام، أن الحملة التى شنت لمساعدة ضحايا إعصار تسونامى، قد حققت مبالغ هائلة، لكن لم يعرف أى منا شيئا، على وجه التقريب، عن الكيفية التى استخدمت بها هذه الأموال، فى ألمانيا، وما إذا كانت تصل حقيقةً للضحايا؟ وما هى أحوال المتضررين فى سرى لانكا والهند اليوم؟ وما هى المشاكل التى وجب عليهم أن يحلوها فى السيطرة على الخسائر البشرية وعلى الدمار؟ فخلف الأكمة ما وراءها ولا زال البحر ساكناً وراكداً على ما فيه.

وعلى سبيل المثال، يجب أن نلحظ، أن إعصار تسونامى، كان له عميق الأثر على

فردوس، يفضله السياح الألمان لقضاء العطلات. ومع أخذ ذلك فى الحسبان، تم ضمان مستوى عال من الاهتمام وعدد كبير من المشاهدين، وكان المغزى هو: أن عالم الفردوس البكرالذى نقضى فيه عطلاتنا يجب أن تتم إعادته بسرعة. غير أنه لم يكن هناك سوى القليل من النشرات الإخبارية، والتقارير العرضية، فى وسائل الإعلام، عن الملايين العديدة من الأطفال، فى البلاد النامية، والذين يموتون قبل أوانهم بسبب الأمراض، ويعانون من الجوع الدائم، وليس لديهم إمكانية الوصول للتعليم أو للتدريب. وينطبق ذلك أيضاً على المشاكل المتعلقة بمرض الإيدز، وسوء التغذية، وعدم توفر مياه صالحة للشرب والأحياء السكنية الفقيرة.

إن تجربتنا تحثنا، فيما يتعلق أيضاً بمصطلح العولمة، أن نثير الأسئلة حول مصالح ونوايا ممثلى هذه الصيغة الذين يحملونها مثل راية تنضوى تحتها الحلول.غير أن الأهم، هو أن نتعلم من التجربة، التالى ذكرها، والتى نتجت عن انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

يجب علينا أن نحدد مواقفنا ومصالحنا وأهدافنا، وأن تتم مراجعة النظر فيها بشكل متكرر، وأن يتم الاحتفاظ بها مواكبة للأحداث. وعلينا أن ندمج كل المتأثرين بهذه المواقف والأهداف فى عملية إمعان الفكر تلك، وبهذه الطريقة فقط يمكن للاستنتاجات أن تؤدى إلى إيجاد مبادرات يتم تنفيذها من القاع، من القاعدة الشعبية للمجتمع. وعلينا أخيراً أن نراقب التغيرات المستمرة فى مواقفنا وأن نتبنى استنتاجات موجهة نحو العمل.

إن تلك الاستنتاجات هى نتاج التجربة السلبية فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقاً، حيث تم تقديس التحاليل والاستنتاجات الاجتماعية لكل من ماركس ولينين، وأصبحت مغطاة بالقشور ولم تتقدم. وفى نهاية المطاف كانت مفاهيم وسياسات الدوائر القيادية قد انفصلت تماماً عن الواقع. أما عن أى منهج أو تطور فى التحليل والمفاهيم، بالإضافة إلى ردود الفعل المؤثرة للتطورات الجديدة، فقد تم منعها بصورة متزايدة، بل وعن عمد. وإضافة إلى ذلك، كانت العوامل السلبية فى طريق تطور الدولة، والقوى الخارجية المضادة، يتم تقييمها بصورة خاطئة.

فى أوروبا، والأهم من ذلك فى ألمانيا، هناك محاولة مستمرة لتشويه البدائل الاجتماعية- السياسية من خلال الإشارة إلى إخفاق الاشتراكية. لكن دعونى أؤكد إن حقيقة عدم استمرارية الاشتراكية لا تعنى، بأى حال من الأحوال، أن المحاولة كانت

خاطئة من حيث المبدأ، وأن البدائل مستحيلة من الأساس.

إن مساهمتى فى هذه المائدة المستديرة، وقبل أى شىء، سعى لإيجاد بدائل، لا يسعها سوى أن تتكون من طرح بعض الأفكار للنقاش، بناءً على تجربتنا، وعلى التأمل الذى تبع هذه التجربة. فهى ليست عن مفهوم بديل مغلق وصحيح عالمياً.وبأى حال، فمثل ذلك سيكون أمراً مشكوكاً فى تحقيقه، نظراً لوجود ظروف ومشاكل وقوى سياسية تتباين من بلد إلى بلد ومن منطقة لأخرى. بيد أن ما نراه ممكناً وضرورياً قد تمت صياغته فى النقاط الآتية:

- تطوير التوعية المتمايزة بالقضية فيما يتعلق بالعولمة.
- جمع المفهوم الأساسى للأفكار والطرق البناءة بغية تحقيقها.
- تأسيس إستراتيجية أساسية للمعركة ضد سيادة رأس المال العالمى النشط.

وتجسد هذه الركائز الثلاث الرئيسة الخصائص المشتركة المساندة، والتى يمكن لها أن تعمل كقاعدة أساس للإجراءات التى تعالج ظروفاً بعينها. ولا يمكن للمرء أن يغض الطرف عن اختلاف المصالح، وعن حقيقة وجود خصائص مشتركة، ووجود اختلافات وأن على كل بلد أن ينشد وأن يسعى وراء طريقه الخاص به- وأن يتبع نفس النهج فى النظر إلى الظروف التاريخية والجغرافية المعينة، وإلى الموارد الطبيعية المتاحة، وإلى التجربة السياسية، ومجموعات القوى، وإلى التنمية التى يجب تحقيقها.

إن هذه المائدة المستديرة، التى تنظمها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية هنا فى القاهرة، تساعد فى تجميع الجوانب المتعددة فى عملية تقييم الموقف والتجربة للخطوات البديلة البناءة، وتجعلها سهلة المنال للجميع. إن من الأهمية بمكان أن أعرف، وأن أتعلم من التجربة التى هى نتاج الإخفاقات والهزائم والمنهج الخاطئ لحل المشكلة. إننا جميعاً متعلمون هنا. هيئة التضامن الدولى و أنا وجميع الحضور. وذلك ينطبق على العمل السياسى فى وطننا ألمانيا، وعلى مشاريع التعاون التنموية، وعلى المساعدات الإنسانية التى تقدمها هيئة التضامن الدولى، على أساس المساعدة، حتى يمكن للشعوب أن تساعد نفسها، وأن تفكر وتعمل مع بعضها البعض بدلاً من التنازل والتكبر.

إننى أعتقد إن الأمر سيكون شديد الخطورة إذا رأى المرء نفسه، أو قدمها، فى الواقع على أنه المخلص أو النموذج لفكرة أو عقيدة مسيطرة، وتتضمن الحواجز الخطيرة جميع أنواع الأصولية. المشكلة معقدة والحلول البسيطة. مع أنها مغرية، إلا أنها جد خطيرة.

وهى تشمل فى الأساس الأطروحة المبسطة بأن العنف هو أسهل الطرق وأكثرها تأثيراً لمحاربة العنف. بيد أن الإرهاب يضرب أساساً، وبشكل متكرر، من ليس لهم دخل، وأصبح قوساً مسدداً إلى البدائل البناءة، وأدى إلى تجريم الحركات الديمقراطية، وإلى تشتيت الروح المعنوية• وأدى فى نهاية الأمر، إلى جعل بوش وفرقة جنوده- حتى من هو أقلهم وزناً- قادةً عظام فى الحرب ضد الشر.

ونتوقع نحن المناهج البناءة، ومحاولة إيجاد الحلول، والخطوات المبدئية من جميع الجهات المختلفة. ويتضمن ذلك ما يلى:

- الأمم المتحدة, والتى نصبت لنفسها هدف النزول بعدد الفقراء فى العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

- المقاومة التى تقوم بها البلدان النامية، والتى أدت إلى فشل مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى كانكون، ومطالبة هذه البلدان بالمعاملة العادلة من الدول الصناعية.

- الحركة الناقدة للعولمة فى المنتدى الاجتماعى العالمى، وعلى نفس المستوى المائدة المستديرة التى تنظمها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية عن العولمة، حيث أن ذلك سوف يؤدى أيضاً إلى إيجاد مبادرات.

وإن كنتم تتساءلون عن النتائج، فإننى أود أن أذكر بعض الأمثلة المشجعة فى هذا المضمار. فلقد قام تونى بلير، استجابة منه للضغوط الدولية، باقتراح للشطب الشامل لديون القارة الإفريقية كلها، ووضع القضية موضع الحركة. وأصبحت الزيادة الكبيرة فى معونة التنمية مرةً أخرى هى محور النقاش. وأسهم العمل الناجح للمنظمات غير الحكومية فى الإبقاء على حياة النقاش الدائر فى البلدان الصناعية حول المساعدة الفعالة، ونقصد بها على سبيل المثال معونة الأطفال والمعونة ضد الفقر. وقد أدى تطبيقهم الناجح للقروض الصغيرة لإعطاء العديد من الأسر معونة البداية لتحسين ظروفهم المعيشية، إلى دفع البنوك نفسها لتبنى هذا الأسلوب. ومن الطبيعى أنهم مهتمون بتحقيق الأرباح فى هذا المجال أيضاً، غير أننا يجب أن لا ننسى أن ذلك قد جعل عدد القروض ينمو بصورة كبيرة، ومعه عدد الأسر التى تستطيع أن تخطوا خطوة بعيداً عن الفقر.

وهناك أمر آخر أود أن أذكره: من خلال التجربة التى عاشتها هيئة التضامن الدولى، فى الخمسة عشر عاماً المنصرمة، عبر حشد من المشاريع المختلفة تماما، يمكن للمرء أن يستخلص الاستنتاجات التالية، وهى أنه فى العديد من الأحوال تبشر الأمور بالنجاح إذا

ما ساند المرء الناس تحت شعار ساعد الناس فى أن تساعد نفسها. ومساعدة الناس فى أن تكون مصائرهم بأيديهم. وأن يستخدموا طاقتهم للخروج من دائرة الفقر والمرض وفقدان مصادر الدخل، ومن دائرة العجز واللامبالاة. وتؤدى العديد من القروض الصغيرة، مثل قروض حيوانات المزرعة، والتمويل التشغيلى لتوفير مياه الشرب، ولتحسين ظروف المعيشة، ولشبكات الحماية من البعوض، وللمدارس وللأنواع المختلفة من العمالة، تؤدى كلها إلى تزويد الناس بالشجاعة، وإلى السماح للمبادرة بالنمو، مما يخلق أملاً فى المستقبل. ومثل هذه القروض توفر المساحة والوقت للناس للتفكير بوضعهم والوضع الخاص بجيرانهم وأن يسعوا لإيجاد الحلول. إن هذا التعاون المحلى المباشر، ومثل هذه الخطوات، حتى ولو كانت صغيرة جدا فى البداية، تمهد الطريق لفرص جديدة تماماً. فقرى مثل زينج هواونج فى المقاطعة الفيتنامية نهاه آن قد غيرت تدريجياً من شخصيتها تماماً بهذه الطريقة من مساعدة هيئة التضامن الدولى. ففى هذه المنطقة تطور مجتمع قروى، يعالج بشكل مستقل، ويحل المشاكل الجديدة لصالح السكان فى معظم الأوقات.

إن هذه التجربة، التى قامت بها هيئة التضامن الدولى، تعطينى الأمل فى أن مثل هذه الإجراءات الصغيرة سوف تؤتى ثمارها، وأن اقتصاداً جديداً يمكن أن يتطور من القاع إلى أعلى، اقتصاد لا يخضع لإملاءات النظام الاقتصادى الرأسمالى، ويضع الصالح العام فى قلب الاقتصاد مكان الأرباح. إن هذه هى الإحداثيات التى تتلاقى فيها المساعدة والاعتماد على النفس، على نطاق صغير، مع ما يسمى بالعالم الكبير للسياسة. ستكون المبادرات المختلفة من القاع إلى الأعلى قادرة على تطوير البدائل القابلة للحياة. وحتى فى البلاد الغنية فى أوروبا، هناك تطور شعبى للنشاطات والتراكيب. مقاومة عواقب الاقتصاد الذى يحركه الربح ومتحركة ضد البرود الاجتماعى وضد البطالة التى استمرت لمدى طويل، وضد تمدد الفقر، والذى يؤثر بشدة على عدد متزايد من الأطفال. وهنا، فى نفس السياق أيضاً، يبرز قطاع غير رسمى فى المجتمع- وأعنى المنظمات والهيئات غير الحكومية بمختلف تراكيبها وخططها المتعددة. وعلى نفس النهج تطور هذه المنظمات والهيئات المبادرات تحت شعار رأس المال المحلى الاجتماعى.

العولمة هى أيضاً خدعة متسعة المدى، تهدف إلى تضليل الناس حول حدود أسلوب إنتاج رأس المال.

وتشمل هذه الحدود:

الطاقة

لقد استغل أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى البداية الفحم، ومن بعده طاقات الوقود الحفرى من البترول والغاز ليشبع تطوره الديناميكى النشط. واليوم فإن حدود هذه القدرة قد ظهرت واضحة للعيان من خلال استغلال المتطلبات التى تلزم ذلك، وتبرزعلى سبيل المثال ،فى الهند والصين حدود مدى توفر هذه الطاقة، والعبء الذى يقع على كاهل البيئة(وذلك أيضاً فيما يتعلق بالطاقة النووية) . إن هذا النظام الاقتصادى ليس له أى رؤية بيئية معقولة أو مستقبل بشرى، ولا يقتصر ذلك على سياسات الطاقة فقط، فالتوجه الذى يقتصر على تحقيق الأرباح فقط يدمر جميع المحاولات. وإذ يجرب المرء فى البلاد المتقدمة مثل ألمانيا خطوة بخطوة، ويرى أن التعليم والنظام الصحى ووسائل النقل الحضرية ومرافق الكهرباء والماء، بالإضافة إلى الرياضة والثقافة، قد تم التضحية بها على مذبح شروط قيم سوق رأس المال. فإن المرء يرى أن هذه المجالات تواجه الدمار وهو نذير سوء لهذا النظام.

الحماية البيئية

يصدر الدمار البيئى، والتكلفة بصورة كبيرة إلى البلاد النامية، الأمر الذى يؤدى إلى خلق عالم مضلل فى البلدان المتقدمة. إن ما يسمى بالجوع النهم إلى المواد الخام، ليس فقط فى صناعة الأسلحة، هو أحد العوامل التى دمرت ظروف المعيشة الطبيعية على سطح كوكبنا. ولا يمكن لهذا الأمر أن يستمر على هذا النحو. بيد أن النظام الموجه للربح ما زال غير قادر على إجابات حتى الآن– فقط تسمع الاعتذارات والشعارات مثل العولمة.

التكنولوجيا العالية الراقية

يستخدم هذا المصطلح كصيغة سحرية للدلالة على التقدم المستمر والمستقبل السحرى. غير أن الحقائق فى عالم اليوم، فى البلاد المتقدمة، تتكلم بلغة مختلفة. إن عواقب الترشيد السريع الخطى والممكن، من خلال جودة وكمية الإنتاج فى هذه البلاد، يخلق بطالة واسعة الانتشار وطويلة الأمد، والتى لم يعد من الممكن إصلاحها، حتى مع المعدلات الخيالية للنمو الاقتصادى. وفى هذا المجال، فإن إمكانيات الاقتصاد الهادف للربح، وحكمة المتخصصين الاقتصاديين قد تم استنزافهما.

إن هذه الأمثلة القليلة تظهر لنا أن التغييرات العميقة أمر ضروري. العولمة هي واحدة من الحجج الجارية والمستخدمة بكثرة لمنع المناقشات المفتوحة والجادة، ولمنع التدابير المعارضة التي يتخذها المتضررون من العولمة. وتصاحب مناشدة العولمة، جهود هائلة لتقويض التضامن مع من تضرروا من عواقب اقتصاد الربح، في البلاد التي يقودها رأس المال وعلى مستوى العالم على السواء. ففي كلا الاتجاهين اتخذت المحاولة لنشر شعور بالعجز ولمنع الاحتجاج.

وفي صفوف المقاومة تقف هيئة التضامن الدولي وأصدقاؤها في ألمانيا وغيرها من البلدان الأوروبية، جنباً إلى جنب مع أصدقائها وشركائها في البلدان النامية، ومع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ومنظماتها الأعضاء، ومع المشاركين في هذه المائدة الدولية.

د. محمد دويدار*

« العولمة الاقتصادية »
مقولة علمية أم قولة أيديولوجية

١ – الإشكالية النظرية: فكرة « العولمة » الاقتصادية، هل نحن بصدد مقولة (١) نظرية نتاج التعرف العلمى على الاقتصاد الدولى المعاصر، أم قولة فى مفردات الخطاب الايدولوجى لرأس المال الدولى المعاصر؟ البحث العلمى وحده هو سبيل الإجابة على ذلك.

٢ – من يقدم على هذا البحث، أى سؤال يتعين أن يطرحه على نفسه، محددا بذلك مسالك بحثه، ليصل إلى مقصود « العولمة » الاقتصادية.؟

* هل يقصد بذلك أن كل أفراد المجتمع البشرى أصبحوا يعيشون فى تنظيم اجتماعى واحد، يقوم على التكامل والهرمونية، ويضمن لهم حدا أدنى من المساواة فى الثروة، وفرص العمل والمشاركة فى الإنتاج، وتوزيع عادل للناتج، وفرص طيبة للحياة ولمستويات المعيشة بأبعادها المادية والثقافية والسياسية. مما يضمن للإنسان، أينما وجد، التمتع بالحظ الأوفر من الحرية والكرامة الإنسانسة؟

* أم أن المقصود هو ما تهدف إليه قوى اقتصادية وسياسية وعسكرية معينة، لا تمثل إلا الأقلية من أفراد المجتمع البشرى، من تحويل العالم إلى وحدة سوقية واحدة تحت سيطرة هذه القوى، على نحو يمكنها من أن تنفرد بالنصيب الأوفر من خيرات المجتمع البشرى، مع الزيادة المستمرة فى ملايين المتعطلين على العمل، والإتساع المتزايد فى دائرة الفقر والمرض، والإنحدار المتسارع لمعيشة الغالبية، والحرمان المتنامى لهم من التمتع بالحرية والكرامة الإنسانية، مع التمادى فى خلخلة أسس الاجتماع الإنسانى ببلقنة الدول التى تقاوم ذلك (أى تفتيتها كوحدات سياسية)، وشرذمة التجمعات الإنسانية إلى وحدات اجتماعية قزمية على أساس الجنس أو العرق أو الدين، مع إيهام « الآخرين » بأنهم ممتطون فعلا لمركبات الفضاء نحو التعميم المقيم « للعولمة »؟

* ومادامت النظرية جزءا من الواقع المادى للمجتمع، ما الذى يحدثنا عنه واقع

* أستاذ الاقتصاد السياسي بكلية الحقوق – جامعة الأسكندرية.

الاقتصاد الرأسمالى الدولى، فى عقوده التى تمثل النصف الثانى من القرن العشرين، فى شأن أى تغيير كيفى فى قوانين التطور الرأسمالى المتمثلة فى قانون تركز وتمركز رأس المال، وقنون التطور من خلال الأزمة، وقانون التطور غير المتوازن من حيث المكان ومن حيث العلاقات بين الشرائح الاجتماعية، على المستويين الداخلى والدولى؟

٣- فى محاولة التوصل إلى « السؤال » وإلى فرضية نحو « الإجابة »، هل مازلنا بحاجة إلى تحفيز منهجي، يحصننا ضد ببغائية السلوك البحثى تجاه كل ما تقذف به رياح انشغالات الغرب الرأسمالى، سلوكا يتمثل فى التلقف اللاواعى لكل ما يقترحه « كقضايا » للبحث، وكل ما يوحى إليه « كنتائج » يفرزها البحث؟

٤- أيا ما كان السؤال البحثى الذى يستجيب للإشكالية النظرية، فالإجابة لا تتأتى إلا بالدراسة الموضوعية لخصائص الاقتصاد الدولى المعاصر، سواء فيما يتعلق بعملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمى، أو فيما يخص محاولات تحقيق اطار تنظيمى لهذا التراكم.

١- تستفرد الرأسمالية، فى دوليتها المعاصرة، بالبشرية، وتمحور كل نشاطاتها، خاصة الاقتصادى منها، حول القيمة المحورية، أى القيمة السلعية: حيث يخضع الكل الاجتماعى لأحد مفرداته التاريخية: السوق. حيث التجارة كمجال لتحقيق الربح الفردى النقدى، الذى هو هدف المشروع الرأسمالى، خاصة فى شكله التاريخى المعاصر، أى شكل الاحتكارات دولية النشاط فى انتمائها فى مجموعات متباينة النشاط إلى مجموعات عملاقة، تستهدف فى بحثها عن الربح النقدى، كل المجتمع الدولى بثلاثية اجتماعية حول الربح النقدى، اقتصاديا بتصيد كل ما هو قوة شرائية يمكن أن تمثل طلبا على سلع تبيعها، أيا كان المشترى، وأيا كان مكان تواجده على خريطة الكرة الأرضية، وسياسيا « ببلقنة » الدول القائمة بتفتيتها إلى وحدات سياسية وأهية ومتصارعة، واجتماعيا بشرذمة المجتمعات إلى جزيئات عرقية وطائفية لاهية عن وجودها بعداءاتها البينية النافية للوجود الاجتماعى.

٢-هذه الثلاثية الاجتماعية، المميزة كحركة رأس المال الدولى، تتبلور عبر صراع عالمى بين نماذج ثلاثة للرأسمالية: رأسمالية الليبرالية الأنجلوسكسونية الجديدة التى تطلق العنان لقوى السوق تمتطيها الولايات المتحدة الأمريكية، وهى ليبرالية ترث الليبرالية البريطانية، نبت منتصف القرن التاسع عشر مع فارق كيفى تاريخى . إذ بينما كانت

بريطانية تدعو لها بقفازات الدبلوماسية الاستعمارية ذات البوارج الحربية، تقذف الولايات المتحدة الأمريكية بالليبرالية الجديدة عبر بربرية لقوى السوق، تعززها عند الضرورة ترسانة الحروب المحلية وقائمة العقوبات الدولية (الاقتصادية وغير الاقتصادية)، وسطوة المنظمات الاقتصادية الدولية بضغوطها المالية والقانونية، والعدوانات المسلحة العارية. وتدفع بها عندما تقل كفاءة هذه الترسانات، إلى عسكرة مباشرة وصريحة للعلاقات الدولية.

النموذج الثانى للرأسمالية الذى يعيش عملية الصراع هذه على الصعيد الدولى، هو نموذج رأسمالية الدولة ، الحانية ، الأوروبية. وهو نموذج لرأسمالية تيقنت عبر صراعات القوى الاجتماعية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن الحيلولة دون التغيير، على حساب رأس المال، لا يتحقق إلا بدور الدولة الرأسمالية، يضمن بعض التوازن، ليس فى توزيع الثروة، وإنما فى نمط توزيع الدخل، تصحيحا للأداء المعوج لقوى السوق. وكذلك للحد من عمل قانون النمو، عبر تقلبات الدورة الاقتصادية بما تتضمنه من تقلبات فى مستوى تشغيل قوى الإنجاح البشرية والمادية ومستوى الدخل. وهو نموذج لا يسلم الآن من أزمة اجتماعية سياسية يعيشها رأس المال بين تناقضاته مع القوى الاجتماعية الأخرى، فى داخل كل بلد أوروبى، وتناقضاته فى داخل الإطار الأوروبى، وتناقضاته مع رؤوس الأموال الدولية الأخرى، أى على الصعيد الدولى.

أما النموذج الثالث فى عملية الصراع الدولية هذه، فهو نموذج رأسمالية الدولة التوجيهية الساعية إلى افادة المشروع الرأسمالى من أخلاقيات العمل فى المجتمع القديم، والحريصة على الحد من التناقض بين المشروعات بقصد تحقيق أداء اقتصادى أكفأ، خاصة على صعيد السوق الدولية، ليس فقط كقوة تصديرية، وإنما كذلك كقوة مالية. نحن هنا بصدد نموذج الرأسمالية اليابانية الذى بدأ فى العقود الأخيرة يعيش أزمة محاولة الفكاك من تناقض الإنغماس الفعلى فى عادات العمل الأجير ووهم الإبقاء على عادات العمل السابقة على الرأسمالية.

٣- فى خضم هذا الصراع المركب تتبلور الخصائص الموضوعية لعملية تراكم رأس المال على الصعيد الدولى التى يمكن إبراز ملامحها الرئيسية على النحو التالى :

أولا : يتميز الاقتصاد الدولى حاليا بنمط مركب لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى، يختلف كيفيا عن النمط الذى ساد الاقتصاد الدولى منذ منتصف القرن التاسع عشر

وحتى الحرب العالمية الثانية. والذى كان يقوم على تخصص البلدان فى عمليات متكاملة لإنتاج منتجات كاملة، على تفرقة بين الاقتصاديات التى أصبحت متخلفة (بالمعنى العلمى لا الأخلاقى) تخصصت فى إنتاج المواد الأولية الزراعية والمعدنية أساسا، مع تركيز كل منها على سلعة أو سلعتين توجهان للتصدير، تصديرا يحدث امكانيات الاستيراد ونوعه ومداه، ومن ثم إمكانية توفير شروط تجدد الإنتاج للفترة القادمة. وهى شروط لا تتحقق إلا من خلال السوق الدولية.

أما النمط الحالى لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى، فيبرز من خلال عملية طويلة من التحول فى هيكل المشروع الرأسمالى، بالنسبة لعملية العمل الاجتماعى فى داخله، من حيث استيعابه لمكنات تقسيم العمل فى داخله على أساس تقسيم العملية الإنتاجية اللازمة لإنتاج ناتج واحد، إلى عمليات عديدة يتخصص فى القيام بكل منها عامل أو مجموعة من عمال المشروع، الأمر يتعلق بمكنات إحلال العامل الجماعى محل العامل الفردى فى إطار عملية من التغير التكنولوجى تتحقق عبر التحول من اليدوية إلى الآلية، ومن الآلية إلى الأتمتة، ومن الأخيرة إلى الإليكترونية. الأمر الذى يدفع بمهارة العمل، ومن ثم انتاجيته، دفعة تصاعدية هائلة. كما يبرز النمط الحالى لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى من خلال عملية طويلة من التحول فى هيكل الاقتصاديات المتقدمة، تتمثل فى تتابع التحول نحو فروع إنتاجية جديدة تحل محل فروع سابقة فى ريادتها لمجمل النشاط الاقتصادى، خاصة فى الصناعة، وتصبح الفروع السابقة من قبيل الفروع المتهالكة التى يستحب إما تصفيتها، أو نقلها إلى أو التغاضى عن وجودها في أجزاء أخرى من الاقتصاد الدولى. هذا النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى، الذى بدأ فى السيادة منذ سبعينيات القرن العشرين، يحتفظ ببعض خصائص النمط السابق، ويحتوى بعض نشاطات صناعية، ينتقل الاختصاص بها إلى الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولى، مع توجه فى داخل الأجزاء المتقدمة نحو الإنتاج العلمى والتكنولوجى، ونحو الإنتاج العملى للسلع الكثيفة الإستخدام للتكنولوجيا، وتوجه على الصعيد الدولى نحو تخصص البلدان المختلفة، ليس بقيام البلد بإنتاج السلعة كاملة، وإنما بتخصص البلد فى إنتاج جزء من سلعة، أو أجزاء من سلع مختلفة. على أن يتم التجميع، أى تجميع الأجزاء ، فى مكان يتخصص فى ذلك. هذا النمط المركب لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى يتميز بمعدلات متزايدة لتطور التكنولوجيا، بإعتبار التجديدات التكنولوجية السبيل المحورى لإكتساب المزايا النسبية فى

إنتاج سلعة ما فى مواجهة المنافسين فى إنتاجها فى إطار السوق الدولية.

هذا النمط لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى يتضمن شكلا تاريخيا جديدا لتدويل الإنتاج، يزيد من تعميق شبكة التداخلات الاجتماعية بين أجزاء المجتمع الدولى، ويزيد من ثم من حدة تفاعل الأحداث فى الأماكن المختلفة منه، وفورية التأثير المتبادل لهذه الأحداث على القوى الاجتماعية المختلفة المكونة له، أى للمجتمع الدولى. وعلى الصعيد المعرفى، يؤثر هذا النمط المركب لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى فى تحديد حظ كل من الاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولى من المعارف العلمية والتكنولوجية (خلقا وتعلما)، ويؤثر فى نظام التعليم (بما يتضمنه من تأهيل وتدريب) فى كل دولة. ويؤشر للمدرسة فى كل من هذه الاقتصاديات بإحتياجات سوق العمل وبنوع التكوين الثقافى (وجودا أوغيابا) الذى تفرزه المدرسة.

٤- كما يتميز الاقتصاد الدولى المعاصر، ثانيا، بسيادة الإحتكارات الدولية كشكل غالب للمشروع الرأسمالي. الأمر يتعلق بالشركات دولية النشاط التى تقود هذا النمط المركب لتقسيم العمل الدولى. وهى وحدات، هى الأخرى، مركبة، غالبا ما تنتمى إلى مجموعات مالية عملاقة تجمع بين النشاطات المالية والإنتاجية والتجارية. وهى تقصد كل أرجاء السوق العالمية، وترسم استراتيجيات تطور وأداء على مستوى الاقتصاد الدولى، وتخطط لسيطرة متزايدة على السوق من خلال تمركز رأس المال دوليا عن طريق الإدماجات المتسارعة فى معدل تحققها، وتنتج فى أماكن مختلفة من الاقتصاد الدولى، أى تمارس نشاطاتها على أقاليم دول عديدة مستفيدة من التباين بين البلدان فى مواردها الاقتصادية، وخاصة مواردها من الطاقة، فى قواها الإنتاجية البشرية، فى أحجام أسواقها، فى أنظمتها المالية والضريبية، وفى أنظمتها القانونية، فى كيفية تنظيمها لعلاقات العمل. هذه الشركات تمارس أهم جزء من نشاطها (المالى والبحثى والتنموى) فى البلد الأم فى ظل سلطان دولة هذا البلد، ومستفيدة مما تقدمه من إطار حمائى عام وخدمات أساسية للمشروع الفردى بها. وهى تقوى من مركزها فى مواجهة هذه الدولة بالتوسع فى درجة تدويل هذا النشاط فى ظل سلطان الدولة المضيفة. والشركة تسعى، بين هذا وذاك، إلى أن تحقق لنفسها ذاتية نسبية فى مواجهة كل من الدولة الأم (تستفيد منها دوليا فى مساندتها وحمايتها) والدول المستضيفة (لتعظم حصيلة نشاطها على أرضها)، وتصبح بذلك عضوا من أعضاء الاقتصاد الدولى المعاصر، فى تناقض

موضوعى كامن مع الدولة كشكل للتنظيم السياسى للمجتمعات المكونة للمجتمع الدولى، خاصة أن الكثير من هذه الشركات أصبح يسيطر على قوة اقتصادية تفوق فى المتوسط القوة الاقتصادية لكثير من الدول (ال ٦٠٠ من هذه الشركات حجم مبيعات على نطاق السوق الدولية يفوق ١ مليار*. وأكبر ٣٥٠ شركة منها تسيطر على ٤٠٪ من التجارة الدولية فى أواخر التسعينيات) . هذه الشركات تقصد تحويل الاقتصاد الدولى إلى سوق واحدة دون عوائق أمام حركة رأس المال ليمول (ويعبئ تمويلا محليا) وينتج ويسوق بقصد تحقيق الربح النقدى. هذه السوق الدولية التى يسعى إلى توحيدها تتضمن سوقا دولية للعمل، بتحفظات محسوبة لتسمح لرأس المال باتباع سياسات انتقائية لإستخدام القوة العاملة على مستوى المناطق المختلفة المكونة للاقتصاد الدولى بشرائحها المختلفة من حيث قدراتها الجسمانية والذهنية وتكوينها الفنى (الإحتياج إلى العقول فى مناطق معينة، إلى الكادرات الفنية فى مناطق أخرى، إلى القوة العاملة المؤهلة فى مناطق ثالثة، استبدال قوة عاملة رخيصة بقوة عاملة أغلى فى مناطق رابعة .. وهكذا) . الأمر الذى يستلزم نقلة كيفية فى قدرة القوة العاملة على الإنتقال، ليس فقط بين جنبات سوق العمل الوطنية، وإنما كذلك بين جنبات سوق العمل الدولية. كل ذلك فى إطار خصيصة مرحلية، تتميز تكنولوجيا بالإتجاه نحو اليكترونيزية مختلف النشاطات الاقتصادية مما يجعل القوة العاملة المتاحة، بصفة عامة، تفوق احتياجات عمليات تراكم رأس المال فى جنبات الاقتصاد الدولى، لتكون بصدد شكل من «فائض السكان » يترجم المقدرة الاحتمالية (فنيا) على خلق الوفرة الاقتصادية النسبية، دون أن تترجم هذه المقدرة، فعليا إلى مستوى إنتاج يتناسب مع هذه المقدرة مع نمط لتوزيع الناتج الفعلى يعكس (تنظيميا) الاستقطاب الاقتصادى (فى الثروة والدخل) بين قوى المجتمع الاحتمالية، الندرة الاقتصادية النسبية بالنسبة للغالبية من أفراد المجتمع الدولى.

٥- كما يتميز الاقتصاد الدولى المعاصر، ثالثا، بعملية للصراع بين رؤوس الأموال الكبرى حول إعادة صياغة نمط الهيمنة فى هذا الاقتصاد الأمريكى بكثير من مقومات الهيمنة فى مواجهة رأس المال الأوروبى، ورأس المال اليابانى، (الوزن النسبى لها فى الناتج العالمى، وفى الناتج الصناعى بصفة عامة وناتج الصناعات عالية التكنولوجيا بصفة خاصة - القدرة النسبية على خلق وإدخال التجديدات التكنولوجية- نصيب شركات الدولة وتوابعها فى الخارج فى الناتج الذى تنتجه الاحتكارات دولية النشاط خارج

حـدود الدولة – النصـيب النسبى للدولة فى التـجـارة الدوليـة – دور عـملة الدولة فى الاقتصاد الدولى، فى الإستخدامات النقدية، فى تبادل السلع، وفى المعاملات المالية – حصيلة العلاقة الجدلية بين قوة الدولة اقتصاديا، وما تتمتع به من مظاهر قوة أخرى سياسيا وعسكريا وثقافيا) . هذا الصراع من أجل إعادة صياغة الهيمنة يزكى من زيادة سرعـة الإندمـاجـات بين الإحـتكارات الدوليـة، وهـى ظاهرة مـيزت تسعينيـات القرن الماضى. كما يدفع فى اتجاه خلق التكتلات الاقتصادية الدولية التى تسهل من عمليات اندماج الإحتكارات داخل التكتل الاقتصـادى الإقليمى، وتعطى لرأس المال حركية فى داخل التكتل تفوق بمراحل حركية القوة العاملة تمكنه بالتالى من التعامل مع « المنطقة » الاقتصـادية (بإمكانيات تكامل قوى الإنتاج البشرية والطبيعية) بدلا من التعامل مع البلدان المكونة لها على نـحو فردى) . وتقوى التكتلات الاقتصـادية الدولية الإحتكارات دونية النشاط، وتزيد من قدرتها التنافسية فى السوق الدولية. بما يتضمنه ذلك من زيادة فى حـدة الصـراع من أجل إعـادة صـيـاغـة نمط الهـيـمنة فى هذه السـوق. هذا الصـراع يتضمن صراعات بين ثقافات الدول المتقدمة (مع مـا تكتسبه القوة الثقافية من خطورة خاصة ابتداء من احتوائها على تدفقات المعرفة العلمية والتكنولوجية ووسائل تأثير طريقة الحياة الاجتماعيـة اليومية ومـا تتضمنه من أنظمة قيم) ، خاصـة فى منـاطق نفوذها الاقتصادى والثقافى واللغوى، وهى صراعات تؤثر تأثيرا مباشرا على تركيبة الأنظمة التـعليـمـيـة فى المجـتـمـعات المـتخلفة، وعلى مضـامين هذه الأنـظمة والطرق التـربوية المستخدمة فيها.

٦ – كما يتميز الاقتصاد الدولى المعاصر، رابعا، باستمرار الأزمة التى يعيشها منذ بداية السبـعينيـات حتـى يومنا هذا (رغم اللحظات التى توهم البـعض أنهـا بدايات الإنتـعـاش الاقتصـادى) ، كـأزمـة هيكلية تبرز اتجـاه التضخم فى ثنايا الركود، وتعكس عدم قدرة الشكل التنظيمى السائد على تمكين المجتمع من استخدام قوى الإنتاج البشرية والمادية المتاحـة بالفعل استخداما كـاملا. وقد بدأت الأزمـة بالتعبير عن نفسهـا نقديا فى نهاية الستينيات، لتعبر عن نفسها فيما تبلورت أثناء السبعينيات، فى اتجاه النشاط الاقتصادى نحو الإرتفاع المستمر فى الأثمان، مع اتساع فى دائرة البطالة، وإزدياد فى حجم الطاقة الإنتاجية المادية المعطلة، وذلك بعد فترة من توسع الطلب الكلى الفعال (فى الخمسينيات والستينيات) أساسا بفضل ما تخلفه الدولة من طلب عـام عن طريق الإنفاق العام، وهو

طلب ساعد كثيرا فى تطوير المشروع الرأسمالى نحو المشروع الإحتكارى دولى النشاط. اجتماع الاتجاه التضخمى مع الاتجاه الإنكماشى، فى نفس اللحظة، أربك الدولة الرأسمالية فى البلدان المتقدمة، وأربك من سياساتها المتعلقة بنشاطها المادى. فالإجراء الذى يقصد به الحد من التضخم يؤدى فى ذات الوقت إلى زيادة البطالة والطاقة المادية المعطلة. ولم تصل الدولة فى الاقتصاديات المتقدمة إلى قرار إلا مع بداية الثمانينيات، حين مالت إلى تفضيل السعى لإستقرار الأثمان (نظرا لأهمية ذلك للنشاط التصديرى والمنافسة على الصعيد الدولى) عن طريق الحد من الضغوط التضخمية، الأمر الذى يطلق العنان لإتساع دائرة البطالة وتعطل الطاقة المادية (ما بين ١٩٧٩ - ١٩٩٧ يتضاعف معدل البطالة فى دول الاتحاد الأوروبى ليصل إلى ١١ ٪ فى المتوسط ثم يتراخى المعدل ليعود إلى الزيادة من ٢٠٠٠). ويزيد من حدة الأزمة تفسخ النظام النقدى الدولى (من ٧١ - ١٩٧٣)، وتميز الأثمان الدولية، حول أسعار الصرف المتقلبة بعدم الإستقرار فى إطار اتجاه تحدده الضغوط التضخمية الهيكلية الأمر الذى يدفع برأس المال إلى الاتجاه نحو التوظيف فى مجال النشاط المالى، فى سوق الأوراق المالية، خاصة عبر المضاربة فى هذه السوق (وقد أصبحت سمة هامة من سماته فى الأزمة)، طالما أن معدل نمو الاستثمار فى مجال النشاط العينى فى تباطؤ لبدأ اتجاه عام يسود الاقتصاد الدولى مؤداه ارتفاع معدل التوسع فى التوظيف المالى فى الوقت الذى يتباطأ فيه التوسع فى النشاط العينى وتثور مشكلة مدى تحمل الاقتصاد العينى لنشاط مالى غير متناسب. ومع هذا التوسع فى النشاط المالى تتطور المؤسسات المالية، وتظهر لها أشكال جديدة تكتسب أهمية كيفية فى السوق الدولية (كصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات). ومع عدم استقرار أسعار صرف العملات تزيد الارباحية المالية للمضاربة فى أسعار الصرف، وتصل بأحجام التعاملات الخاصة فى هذه الأسواق إلى مستويات تبرز ضعف ما تحتكم عليه البنوك المركزية من احتياطات، من العملات الرئيسية، فى السوق الرأسمالية الدولية. الأمر الذى يضعف من قدرات هذه البنوك على القيام بدور الرقابة على السوق الإئتمانية فى عام ٢٠٠٠ كان حجم المعاملات اليومية فى أسواق الصرف يدور حول ١٨٠٠ مليار *، ٩٥ ٪ منها يمثل عمليات مضاربة ترتكز على فروق أسعار صرف العملات وكان هذا الحجم ساريا ل ١٠ مليارات * فى السبعينيات. لم يكن بخصص إلا ١٠ ٪ منها للعمليات المضاربة.

وتأتى هذه الأزمة لتزيد من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى بدأت تعيشها الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولى، وهى أزمة نجمت عن سياسات .النمو التي اتبعتها دول هذه الأجزاء منذ الإستقلال السياسى، فى الخمسينيات والسيتينيات، وما انتهت إليه من « مديونية دولية »، تتكاثف خدمتها (أى خدمة هذه المديونية)، مع تزايد اتجاه شروط التبادل الدولى فى غير صالح هذه الأجزاء (حتى بالنسبة لما تصدره من سلع صناعية)، لتعبئة أجزاء أكبر من الفائض الذى ينتج فى داخل الاقتصاديات المتخلفة. فمع هذه المديونية يؤخذ سكان البلد المدين، لفترة تقصر أو تطول، كرهائن لرأس المال المالى الدولى المقرض. كما تمثل عملية اقراض هذه الدول مناسبة لتمرير سياسات إعادة الهيكلة، التى تسهل من إعادة إدماج الاقتصاديات المتخلفة فى النمط الجديد لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى، الذى تقوده الإحتكارات دولية النشاط. ويلحق بالفائض الذى يعبأ إلى خارج الاقتصاديات المتخلفة الجزء المعتبر من رأس المال المحلى، يهرع بمشروعية أو بدونها، نحو الأجزاء المتقدمة من السوق المالية الدولية، الأمر الذى يضعف القدرات الإنتاجية لهذه الاقتصاديات المتخلفة إضعافا يزيد من حدتها عمليات التصفية العشوائية للوحدات الاقتصادية التى تمتلكها الدولة، تصفية تتم تحت الضغوط المتزايدة للدول الرأسمالية المتقدمة، والمنظمات الاقتصادية الدولية، نحو المزيد والمزيد من « الليبرالية » الاقتصادية. فتذوب قدرات الاقتصاديات المتخلفة على تحقيق حد أدنى من السيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتى متوازن، فيتعمق التخلف الاقتصادى والاجتماعى، ويتهرأ النسيج الاجتماعى، ويزيد تأزم أوضاعها السياسية، معلنة إفلاس أنظمتها السياسية فى حل مشكلتى التحرر الوطنى والخروج من التخلف.

وتسقط غالبية بلدان ما كان يسمى « بالعالم الثالث » إلى حضيض الاقتصاد الدولى. وتتساقط تباعا البلدان التى كان من الممكن أن تحقق نقلة كيفية نحو النفى التاريخى، للتخلف فى عملية موضوعية تتحقق عبر آليات السوق، وسياسات المنظمات الاقتصادية الدولية لرأس المال، وضغوط الدول المسيطرة دوليا على مدى ما يزيد قليلا على عقد من الزمان : الجزائر، العراق، المكسيك، بلدان جنوب شرق آسيا، روسيا وبلدان شرق أوروبا، البرازيل، الأرجنتين، وأخيرا مصر. ومع هذا السقوط، وذلك الإفلاس، تتهالك التجمعات الدولية لدول البلدان المتخلفة. بل وتتآكل منظمات الأمم المتحدة التى كانت قد تبلورت لتحقيق بعض الرعاية لمصالح هذه البلدان (اليونيدو – الاونكتاد – قسم الأمم المتحدة

للمعونة الفنية للتنمية ..).

٧- الأزمة الهيكلية العامة تسود أذن الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ السبعينيات، مبرزة سطوة رأس المال المالي في مواجهة الاقتصاد العيني، الأمر الذي يتضمن تغييرا في طبيعة العلاقة بين رأس المال المالي ورأس المال المنتج (الصناعي بالمعنى الواسع). الأول، الذي يبدأ تاريخيا في شكل رأس المال النقدي الذي يمثل نقطة البدء في دورة رأس المال كوسيط لدورة الإنتاج الاجتماعي، له منطقة القائم على حسابات الزمن القصير، بإعتبار دوره في التمكين من تهيئة شروط عملية الإنتاج. أما رأس المال المنتج الذي ينشغل بعملية خلق القيمة في مرحلة انتاج السلع، فمنطقه يختلف، يقوم على حسابات الزمن المتوسط، بإعتبار البعد الزمني لعملية الإنتاج ذاتها. في نمط الأداء التقليدي، كان رأس المال المالي في خدمة الصناعة يسمح بتسريع دورة رأس المال المنتج، الذي يخضع لمنطق حسابات الأجل المتوسط، فيؤدي هذا التسريع إلى الزيادة المتتالية في الربح. أما في ظل الأزمة، وما أفرزته من سطوة لرأس المال المالي، يبدأ منطق هذا الأخير، تحقيق الربح في المدى القصير، في أن يكون المنطق السائد. ويفرض قانونه على رأس المال الصناعي. ويصبح الاستثمار في قاعدة الإنتاج المادي أولى الضحايا، فيتراخى معدل التوسع في الطاقة الإنتاجية المادية. ولكن يتحقق الأداء في المجال المالي لا بد من تحقق زيادة مستمرة في إجمالي الربح في مجال الإنتاج،وهو ما لا يتحقق في غياب التوسع في الاستثمار العيني، إلا بتحقيق أداء معياري مختلف لعملية العمل الاجتماعي في مرحلة الإنتاج يستدعي وجود أداء معياري مختلف للإستهلاك، يتضمنان أداء معياريا مختلفا على مستوى وحدة التنظيم الاجتماعي، أي الدولة. تحقق ذلك يؤمن لعملية تراكم رأس المال الشكل الذي يوافق النمط الجديد للعلاقة بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي المتضمنة لسطوة الأول في مواجهة الثاني، وذلك من خلال ما يؤدي إليه من زيادة إنتاجية العمل والربح الإجمالي. إذا لم يتحقق ذلك تظل عملية تراكم رأس المال في أزمة البحث عن هذا الشكل البديل وهي الأزمة التي نعتقد بأن عملية تراكم رأس المال تعيشها الآن على صعيد الاقتصاد الدولي. وإليك بيان ذلك.

٨- نعلم أن نمط تراكم رأس المال يتضمن ثلاثية التوافق بين أداء معياري لعملية العمل الاجتماعي داخل المشروع الرأسمالي، وأداء معياري لعملية الطلب على ما ينتجه هذا المشروع بقصد البيع عبر الإستهلاك. وأداء معياري لإطار تنظيمي تحققه الدولة

على مستوى أداء الاقتصاد « الوطني » في مجموعه. ونعلم كذلك أن دورة رأس المال، كوسيط لدورة الإنتاج الاجتماعي، تبدأ بإستخدام رأس المال النقدي في تهيئة شروط الإنتاج، أي في الحصول على قوى الإنتاج البشرية والمادية. وفي داخل مرحلة الإنتاج تحتوي عملية العمل الاجتماعي التي يقوم بها، في ظل تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالي، العامل الجماعي الذي يتمثل في عدد كبير من العمال (يزيد عددهم بزيادةحجم المشروع) تقسم بينهم عمليات إنتاج الناتج الواحد، نقول تحتوي عملية العمل الاجتماعي على مجموعة فنون الإنتاج (نتاج التكنولوجيا المتاحة) والإطار التنظيمي لمجموعة العاملين الذي يتضمن أخلاقيات العمل وعاداته، ويضمن حدا أدنى من الإنسياب في داخل المجموعة المكونة للعامل الجماعي. ويتضمن الأداء المعياري لعملية العمل داخل المشروع نوعا من التوازن بين مجموعة فنون الإنتاج المستخدمة والإطار التنظيمي لهذه العملية. هذا الأداء المعياري هو الذي يحدد (مع بعض عوامل أخرى) مستوى إنتاجية العمل، ومن ثم مستوى الربح (بالمعنى الواسع). وزيادة إنتاجية العمل تعني زيادة في الناتج، وانخفاضا في قيمة الوحدة من السلعة المنتجة. وبما أن الإنتاج يتم بقصد البيع فزيادته تستلزم زيادة الطلب لكي يمكن تحقق الربح (بتحويل السلع المنتجة إلى رأس مال نقدي)، وإنخفاض قيمة الوحدة المنتجة من السلعة الأصل أن يصاحب بإنخفاض في ثمن السلعة، وتحقق هذين الأخيرين مرهون بدرجة تمركز رأس المال (ومن ثم نمط توزيع الدخل وإمكانية تحكم المشروع في السوق) ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٩- فإذا ما أخذنا نمط تراكم رأس المال، أثناء فترة الدورة التكنولوجية الثانية التي استمرت حتى سبعينيات القرن الماضي. وهي الثورة التي تمثلت في تكريس الآلية والأتمتة والتجديدات الهائلة في مجال الطاقة على مستوى فنون النشاط الاقتصادي، نجدها تتحقق في الإطار التنظيمي لعملية العمل في داخل المشروع الذي يستند إلى « تايلور » فيما يخص كيفية تنظيم العمل داخل « المصنع » الأمريكي، الأمر الذي يتضمن أن تحقق عملية العمل الجماعي زيادة في إنتاجية العمل تتناسب تقريبا مع قدر ومدى التغير في فنون الإنتاج. أما الأداء المعياري للإستهلاك، فيتحقق بفضل التوسع في الإتجاه نحو إنتاج السلع الإستهلاكية المنمطة، وزيادة الطلب الإستهلاكي (أي التوسع المستمر في حجم السوق) بفضل الزيادة المستمرة في عدد العمال الأجراء الذين تحتويهم

العملية الإنتاجية وتدخل الدولة « الحانية » لتزيد الطلب الكلى عن طريق زيادة الإنفاق العام الخالق لطلب عام على السلع (ومنها السلع الإستهلاكية) .

أما بالنسبة لإتجاهات العلاقة بين القيمة والثمن، فالفترة تتميز، على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى بعدم تمكن القدرات الإحتكارية بعد من الحيلولة دون إنخفاض فى الثمن مع نقصان قيمة السلعة بزيادة إنتاجية العمل (حتى ولو كان الإتجاه العام هو نحو إنخفاض الأثمان فى الزمن الطويل جدا) . أما على صعيد التنظيم الاجتماعى، فالمرحلة تشهد صعود الفترة التنظيمية للطبقة العاملة (نقابيا وسياسيا) ، خاصة فى ظل أزمة رأس المال فى ظل الكساد الكبير، وتصارع رؤوس الأموال دوليا أثناء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم قدرة معينة من جانبها على تحقيق نوع من التوازى بين إنتاجية العمل ومستوى الأجر النقدى ومستوى الأثمان (حتى ولو تحقق هذا التوازى بعد مرور بعض الوقت تنخفض فى أثنائه الأجور الحقيقة) . الأمر الذى يتضمن بين أشياء أخرى تدخل الدولة لتلعب دورا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية يتجه، ولو بقدر، نحو تصحيح الأداء المعوج لقوى السوق.

١٠ - أما فى فترتنا الحالية، فالأمر يختلف فيما يتعلق بالأداء المعيارى، فى داخل عملية تراكم رأس المال، على مستوى عملية العمل الاجتماعى ومستوى الإستهلاك ومستوى دور الدولة.

فعلى مستوى الأداء المعيارى لعملية العمل الاجتماعى تعرف الفترة على الأقل منذ السبعينيات، ثورة تكنولوچية لازمة للإستمرار فى زيادة إنتاجية العمل (لزيادة الربح المطلق فى ظل سطوة رأس المال المالى) تدور حول المعلوماتية (٢) والإليكترونيزية وتكنولوچيا الفضاء، تتضمن فنونا إنتاجية تغزو ليس فقط مجالات الإنتاج المادى وإنما كذلك مجال النشاط الخدمى فى اتجاه تحويل كل النشاطات إلى نوع من النشاط الصناعى بالمعنى الواسع. وعندما تتغلغل فى مجال النشاط الخدمى تؤدى إلى نوع من التوسع فى العمل المنزلى (وهو ما يعنى، على الأقل فى مرحلة أولى، نوعا من « بعثرة » الإطار التنظيمى لعملية العمل الجماعى) . هذا التسريع (حتى الآن) فى عملية التجديدات التكنولوچية يصطدم، على الصعيد التنظيمى لعملية العمل، بصعوبات التوصل إلى إطار تنظيمى يتوافق مع التحول التكنولوچى. من أين تأتى الصعوبات؟

* تأتى أولا من شدة التمركز الإحتكارى لرأس المال ومعه :

– يصل حجم المشروع إلى درجة تصعب من إمكانية إيجاد إطار تنظيمى ملائم، خاصة فى ظل الإندماجات المتسارعة بين المشروعات : اندماجات تتسارع لتستفرد بالسوق لتواجه صعوبات تحقيق هذا الإطار التنظيمى. فى دراسة وردت نتائجها فى الباب الخاص بالمشروعات بالميزان الاقتصادى للعالم عام ٢٠٠٠ الذى يصدر سنويا عن ، لوموند ، الفرنسية (٢)، يبين أن ما يزيد على ٥٠٪ من حالات الإندماج بين الشركات الكبرى، تفشل. والأسباب متعددة: هائلية حجم المشروع، احتواؤه لمجموعات عمالية من ثقافات مختلفة، تقابل مجموعات إدارة ذات عقليات ليس فقط مختلفة، وإنما متضاربة فى طرق التفكير والرؤى.

– كما أن شدة تمركز رأس المال تعنى الإستقطاب فى توزيع الثروة، أى التسوئ النسبى لأوضاع العاملين، ومن ثم فقدانهم للثقة فى أخلاقيات العمل فى المشروع الرأسمالى (٤).

* وتأتى الصعوبات، ثانيا، من سيطرة منطق رأس المال المالى على مرحلة الإنتاج، ومن ثم التناقض بين اللهفة قصيرة المدى لرأس المال المالى، والإحتياج الموضوعى متوسط المدى لهذه المرحلة من دورة رأس المال (مرحلة الإنتاج)، تناقضا يعمل فى اتجاه الحيولة (حتى الآن) دون التوصل إلى شكل تنظيمى لعملية العمل الاجتماعى فى داخل المشروع يتواءم مع التحولات التكنولوجية السريعة فى فنون الإنتاج.

* وقد اتجه الأمل للحظات، اتجاها يعكس الطبيعة الميكانيكية للنظرة لعملية العمل الاجتماعى، إلى «التيوتايزم» toyotaisme، التى ترمز لكيفية تنظيم عملية العمل الاجتماعى فى داخل المشروع اليابانى، والتى كانت تقوم على الجمع، فى المشروع اليابانى، بين الطبيعة الرأسمالية للمشروع وفنون الإنتاج نتاج التطور التكنولوجى فى ظل الرأسمالية، وعادات العمل الخاصة بالمجتمع اليابانى السابق على الرأسمالية (القائمة على تقدير العمل ونظرة الإكبار واحترام التبعية لرب العمل). ولكن الأمل يخبو منذ بداية التسعينيات التى تشهد الإنتقال، فى داخل المشروع اليابانى، نحو أخلاقيات وعادات العمل فى المشروع الرأسمالى، وإنتقال الاقتصاد اليابانى نحو أزمة مازال يعيشها حتى يومنا هذا.

١١– وعليه يبرز التناقض فى داخل المشروع الرأسمالى بين ديناميكية التحولات التكنولوجية وصعوبة التوصل إلى إطار تنظيمى متلائم مع عملية العمل الجماعى. ومع

هذا التناقض، تبرز أزمة نمط التراكم فى مرحلة الإنتاج (إنتاج الربح)، أى على مستوى الأداء المعيارى لعملية العمل الاجتماعى، وتتحقق الزيادة فى إنتاجية العمل وتتمثل فى زيادة فى الناتج، وإنما ليس بالقدر الذى يتناغم مع التغير التكنولوچى الهائل. ومن ثم، يأتى الناتج أقل مما كان من الممكن أن يتحقق بإستخدام هذه التجديدات التكنولوچية (المتاحة) فعلا بواسطة القوة العاملة المتاحة فعلا، والطاقة الإنتاجية المادية الموجودة فعلا.

١٢- أما بالنسبة للأداء المعيارى على مستوى الإستهلاك فتتكاتف عدة عوامل لكى يأتى الأداء المعيارى للإستهلاك على مستوى يكون بصفة عامة نسبيا، دون مستوى الناتج المحقق :

* إذ يعنى التمركز الإحتكارى الشديد لرأس المال الإستقطاب فى توزيع الثروة لمصلحة الأقلية. ومن ثم فى توزيع الدخل، وبالتالى النقص النسبى للطلب الذى يمكن أن يأتى من العاملين، خاصة عندما يسود معدل للتضخم يعمل على إنقاص النصيب النسبى للعاملين من الناتج الاجتماعى الحقيقى.

* كما أن الوصول إلى المستوى الحالى من التطور التكنولوچى، من خلال الاليكترونيزية، يؤدى إلى أن تصبح القوة العاملة المتاحة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال على نحو يدفع بأعداد متزايدة من أفرادها، لا إلى الابتعاد المؤقت عن فرص العمل فى النشاط الاقتصادى، كما كان يحدث فى إطار الجيش الإحتياطى الصناعى، وإنما إلى الإبعاد نهائيا (خاصة بعد سن معينة ليست بالمتأخرة) عن مجال النشاط الاقتصادى، هذه الأعداد من القوة العاملة لا يمكن أن تمثل طلبا فى سوق السلع (خاصة عندما تتآكل أنظمة التأمينات الاجتماعية).

* يزيد على ذلك أن استنزاف القدرات الإنتاجية للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولى عبر التعبئة المباشرة للفائض فى شكل الربح أو المديونية الخارجية فى شكل الفائدة، أو عبر شروط التجارة فى التبادل الدولى (حتى بالنسبة لصادرات هذه الأجزاء من السلع الصناعية والمواد الأولية الإستراتيجية).

ينقص القدرة الشرائية نسبيا للغالبية فى البلدان المتخلفة، خاصة مع إتساع دائرة الفقر النسبى والمطلق بآثاره التراكمية، ابتداء من مكانهم فى خريطة توزيع الثروة والدخل على مستوى الاقتصاد الرأسمالى الدولى. هو ما يعنى مزيدا من الضيق النسبى للسوق

على المستوى الدولى، أى مزيدا من التصارع بين رؤوس الأموال فى السوق الدولية.

١٣- وعليه يبرز التناقض بين هذا الأداء المعيارى للإستهلاك وما يتحقق على مستوى الإنتاج (مع التحولات التكنولوجية السريعة) متمثلا فى نوع من الإنتاج الزائد نسبيا (٥) (أى بالنسبة للقدرة الشرائية) التى تمكن بعض الحاجات من أن تترجم نفسها إلى طلب يعتد به فى السوق الرأسمالية تبرز معه الصعوبات على مستوى تحقق الربح (٦) الذى انتج فى مرحلة الإنتاج.

١٤- أما بالنسبة لإتجاهات العلاقة بين القيمة والثمن، فتؤدى سيطرة الشكل الإحتكارى إلى ممارسات الإحتكار فى اتجاه الحيولة دون الثمن والإنخفاض مع إنخفاض قيمة السلعة (بزيادة إنتاجية العمل)، خاصة عند إمكانية تهديد وجود التنظيمات العمالية لمعد الربح. وهو ما يتحقق جزئيا عن طريق تعطيل جزء من الطاقة الإنتاجية المادية (خاصة إذا كان الطلب على سلعة المحتكر مرنا). الأمر الذى يصعب من إمكانية تسويق بعض السلع.

١٥- أما على صعيد التنظيم الاجتماعى، فنحن فى فترة أزمة الدولة الرأسمالية الحالية(٧). إذ مع تغير التركيب الهيكلى للاقتصاد الرأسمالى فى الداخل وعلى الصعيد العالمى خاصة من خلال التمركز الكبير لرأس المال وضخامة حجم المشروع الرأسمالى وظهور المجموعات المالية العملاقة (التى ضم كل منها تحت جناحيه كل أنواع المشروعات كبيرة الحجم المتكاملة أفقيا ورأسيا). ووصول تمركز رأس المال إلى درجة يصبح معها من الضرورى له (بعد أن أصبح قادرا على أن ينظر إلى المكان الاجتماعى علي المستوي الاقليمى (إذ لم يعد المستوى الوطنى متناسبا مع درجة تركز رأس المال)، مع كل هذا تدخل الدولة الرأسمالية القومية (فى شكل الدولة « الحانية ») فى أزمة، دون التوصل إلي بديل لها بعد. وتحتوي أزمة الدولة أزمة مؤسساتها السياسية والنقابية وغيرها (٨) وهو ما يعنى:

*الحد من تدخلها فى الأداء الحر لقوى السوق، وهو حد يقدر رأس المال الاحتكارى على تحقيقه على نحو مباشر فى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الدولى (وهو لا يتحقق دائما فى كل المجالات). كما يحققه على نحو غير مباشر عن طريق رأس المال المحلى والمنظمات الاقتصادية الدولية بالنسبة للأجزاء المتخلفة، من الاقتصاد الدولى (٩). (وكلاهما لا يستبعد استخدام رأس المال الدولى للقوة العسكرية العارية للحد من دور دولة

معينة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية) . هذا الحد من دور الدولة أصبح يغطى دورها فى تحقيق الطلب العام على السلع والخدمات كشق من الطلب الكلى فى الاقتصاد ، الوطنى ، . كما يغطى مساندة قوى العاملين عن طريق التأمينات الاجتماعية.

* كما تعنى أزمة الدولة ، الحانية ، ضعف التنظيمات النقابية والسياسية للعاملين، ومن ثم محدودية الدور الذى تقوم به فى محاولة تحقيق التوازن بين إنتاجية العمل ومستوى الأجور النقدية ومستوى الأثمان، وهو ما يحد من القدرة الإنفاقية النسبية للعاملين.

* ويعرف هذا الدور للدولة فى أزمتها انتشار البطالة المفتوحة والعمالة المهمشة (القلقة، بأثرها السلبى على القدرة التفاوضية للعاملين فى تحديد الأجور وبقية شروط العاملين، ومن ثم على القدرة الإنفاقية النسبية للعاملين فى سوق السلع الإستهلاكية عليه. يعانى النمط الحالى لتراكم رأس المال من هذا الوضع الخاص بالدولة : إذ لم يبرز الإطار التنظيمى العام البديل الذى يضمن استمراريته، ليس فقط بضمان تحقق الربح الذى انتج فى عملية الإنتاج، وإنما بتحققه وفقا لمنطق رأس المال المالى.

١٦- هذان العاملان (أى اتجاه نمط العلاقة بين القيمة والثمن وأزمة الدولة) يزيدان من حدة أزمة النمط الحالى لتراكم رأس المال فيما يتعلق بتحقق الربح الذى انتج فى مرحلة الإنتاج.

١٧- فإذا ما أخذنا النمط الحالى لتراكم رأس المال فى مجموعه، فى ظل هيمنة رأس المال المالى، نجده فى أزمة البحث ابتداء من منطق رأس المال المالى، عن تحقق شروط توافق الأداء المعيارى فى داخل عملية العمل الاجتماعى (بين نمط التجديدات التكنولوجية فى تغيره المتسارع والإطار التنظيمى لعملية العمل الجماعى) . وبالنسبة للإستهلاك (فى عدم قدرته النسبية على اللحاق بمستوى الإنتاج) وفيما يخص نمط التنظيم الاجتماعى من خلال الدولة بأزمتها التى تقلص من دورها وتحد من كفاءة ما يمكن أن نقوم به لضمان الإطار التنظيمى والسياسات اللازمة لاستمرار زيادة انتاجية العمل وتحقق الربح الذى ينتج فى مرحلة الإنتاج.

١٨- أما مجمل الاقتصاد الدولى فهو يعيش فى الواقع أزمة هيكلية عامة، بما تحتويه من أزمة نمط تراكم رأس المال الحالى إزاء الثورة التكنولوجية الثالثة اللازمة للاستمرار فى زيادة انتاجية العمل (أى لزيادة اجمالى الربح) فى ظل سطوة رأس المال المالى. وفى الأزمة ، يتضمن نمط أدائه هيكليا التضخم (الذى ينبعث على مستوى المظهر

النقدى للحياة الاقتصادية من ضغوط تضخمية هيكلية فى ثنايا الركود الذى يتبدى فى عدم الإستخدام الكامل والأكفأ لقوى الإنتاج البشرية والمادية، وفى تراخى معدلات التوسع فى الاقتصاد العينى)فى ظل اتجاه طويل المدى جدا (١) نحو الارتفاع فى مستوى الأثمان، تتخلله دوريا التقلبات الدورية العاصفة على الصعيد المالى فى ظل سطوة رأس المال المالى، الذى يبعده منطقه (قصير المدى) نسبيا عن « الاستثمار» فى مجال الطاقة الإنتاجية المادية ليدفع به نحو «التوظيف» فى السوق المالية، وخاصة فى العمليات المضاربية وتضاعف المضاربات المالية، الذى يحدث من خلال الصراع بين رؤوس الأموال المالية ،ما يلبث أن يؤدى فى إرتكاز هذه المضاربات على اقتصاد عينى محدود نسبيا إلى «إنهيارات» Crashes دورية أصبحت تعرف « بالأيام السوداء » للسوق المالية الدولية (١٠).

١٩– ويزيد من حدة هذه الأزمة من وجهة نظر سكان العالم :

* أن الصراع بين رؤوس الأموال الدولية بشراسة متميزة لرأس المال الأمريكى، خاصة على مستوى السوق العالمية (وبطبيعة الحال مصادر الطاقة والمواد الأولية الإستراتيچية) . وهو صراع عادة ما يتم عبر حروب محلية تدمر القواعد الإنتاجية والبنية التحتية فى كثير من البلدان المتخلفة، وتقضى على إمكانيات قدر من التراكم، حتى الرأسمالى، بها (كما هو حاصل فى المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وخاصة فى العقدين الأخيرين (*) . وفى وسط أفريقيا وغربها وشرقها، وفى ميناء المحيط الهادئ ، وفى شبه جزيرة البلقان) . الأمر الذى يترتب عليه تحويل أعداد هائلة من السكان إلى لاجئين ويرجع بمن بقوا على الأرض إلى مستويات حياة تكاد تلتصق هى الأخرى بالأرض.

* ما تغذيه ثورة نقل المعلومات من صراع حول تدجين المستهلكين وإستلاب القدرات الشرائية فيما ليس بالمفيد شخصيا واجتماعيا بل وما هو ضار تأكيدا، كالمخدرات، طالما هو محقق لربح الإحتكارات دولية النشاط، الأمر الذى يبعد بالقدرات الشرائية المحدودة عن اشباع الحاجات الأساسية للمستهلكين.

* إنهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالكامل أو يكاد فى أجزاء كثيرة من البلدان المتخلفة : الصومال، غرب أفريقيا، أفغانستان، أندونيسيا، كولومبيا، العراق، أفريقيا، جنوب الصحراء. الأمر الذى يترك ملايين السكان فى هذه المناطق حتى بلا حد الكفاف

(فى ١٩٩٩ يبلغ عدد من يعانون من سوء التغذية ٧٩١ مليون. وتسجل منظمة الغذاء والزراعة ٢٧ مجاعة فى الفترة ما بين يناير وأغسطس ١٩٩٩) . هذا الإنهيار عادة ما يعقب صراعات بين رؤوس الأموال الدولية حول البترول والغاز الطبيعى أو الماس أو النحاس أو اليورانيوم.

* الصراع بين رأس المال الدولى والمنتمين إلى عالم العمل بأعدا هائلة منهم بلا عمل صراعا يتبدى سياسيا فى حركات مقاومة العولمة بل مقاومة أشكال التكتل الاقتصادى التى تتم لمصلحة رأس المال، وتتبدى على نحو ساخن فى حركات التمرد الذى يأخذ أشكالا كيفية بما فى ذلك التمرد المسلح : تابع انعكاسات هذا الصراع من سياتل إلى دافوس، جينيف، بورث، الجرد، واشنطن، كيبك جوتنبرج. واحتفالات عيد العمال فى أول مايو الماضى فى العديد من مدن العالم.

والعاملان الأخيران يعطيان خريطة « الأمان » الرأسمالى الذى يسود العالم اليوم، حيث تشهد هذه الخريطة فى عام ٢٠٠٠ صراعات مسلحة وبمستويات مختلفة لإستعمال الأسلحة : ٢٠ حربا أهلية، ١١صراعا دوليا فى مواقع محددة، ١٥ بؤرة لإضطرابات داخلية خطيرة، و١٧ حركة انفصالية بوسائل غيرسلمية.

هذا الاقتصاد الدولى الذى يدور بخصائصه المذكورة حول الشكل الحالى لعملية تراكم رأس المال فى أزمتها الراهنة شهد، حتى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، سعى رأس المال الدولى، خاصة رأس المال الأمريكى، نحو محاولات احتواء النشاط الاقتصادى الدولى فى إطار تنظيمى تلعب فيه المنظمات الاقتصادية الدولية دور ترويج الايديولوجيات الاقتصادية، وضمان «السياسات» اللازمة لتحقيق التراكم على الصعيد الدولى، خاصة فى اتجاه تقوية شروط تحقق الربح عن طريق توسيع حجم السوق بالعمل على إزالة العوائق أمام حركة رأس المال والسلع. أى على توحيد السوق الدولية. فتكون محاولة تنظيم السوق المالية باتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ ، التى تعيد تنظيم النظام النقدى الدولي حول الدولار الأمريكى، وتنشئ البنك الدولى للإنشاء والتعمير للسهر على الائتمان طويل الأجل وصندوق النقد الدولى للسهر على الائتمان قصير الأجل.

تبدأ محاولات، بمبادرة رأس المال الأمريكى، تنظيم التجارة الدولية لاتفاقية هافانا فى ١٩٤٧ الجات. التى تطورت عبر دورات تفاوضية تنتهى بدورة أورجواى (١٩٨٦ - ١٩٩٢) يتم فيها دورة اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ليجرى التوقيع عليها بواسطة

١٢٤ دولة فى مـراكش (١٥/٤/١٩٩٤) تبـدأ المنظمـة فى العـمل فى ١-١-١٩٩٥، كمنظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية بالنسبة للنظام القانونى الدولى والنظام القانونى الداخلى للدول الأعضاء : تسهر على تطبيق القواعد المنظمة « لتحرير » التجارة الدولية فى السلع المادية وفى الخدمات وفى التكنولوجيا كسلعة، الأمر الذى يستلزم إعادة تنظيم حماية حقوق الملكية الفكرية (بقصد تقييد تبادلها) . كما تسهر المنظمة على عملية التـفاوض من أجل توسيع نطاق تحرير التبـادل الدولي سواء من حيث السلع موضـوع التـبادل أو بالنسبـة لعـدد الأعضـاء فى المنظمـة، وتقـوم المنظمـة كـذلك بالرقـابة على السيـاسات التجـارية والتكنولوجيـة للدول الأعضـاء. وتحتوى المنظمة أخيرا آليـة لفض المنازعات التى تثور بين الأعضاء، بمناسبة عمليات التبادل الدولى سواء من حيث السلع مـوضـوع التبـادل عن طـريق نوع من التحكيم الدولى. على هذا النحو تجمع المنظمة بالنسبة لتنظيم المعاملات التجارية والمالية الدولية سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء (!) .

ومع القبول الضمنى لهيمنة رأس المال الأمريكى فى السوق الدولية، وهو لا يكل عن اتخاذ المبادرة . وعبر جهود ثالوث المنظمات الاقتصادية الدولية، تنشط حركة إقامة السوق المالية الدولية فى الوقت الذى لا يزال فيه التنظيم السياسى للاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولى آخذا شكل الدولة. وهو شكل لا يسمح بالقول « بتحرير » (أى توحيد) مجال الإنتاج العينى (رغم وجود شكل أو آخر من أشكال تقسيم العمل الدولى) . يعزز من ذلك اتجاه الدول إلى تحقيق تكتلات اقتصادية إقليمية فيما بينها وهو ما يؤدى فى ذات الوقت إلى تقـوية بين رأس المال داخل التكتل مع زيادة حـدة التناقض مع رؤوس الأمـوال الدولية الأخـرى وعـالم العمل فى داخل التكتل وخارجـه. الأمر الذى يبين فى النهاية أن السوق الوحيدة الذى يمكن القول بأنها قد أصبحت حقيقية سوقا موحدة دولية هى السوق المالية. معلنة بذلك هيمنة رأس المال الدولى المالي، ومن ثم تميزه على غيره من صور رأس المال الدولى. وهى هيمنة تشير إلى سعيه إبتداء من منطقه، إلى صياغة أشكال جديدة لعلاقات اقتصادية قائمة تتعلق بتوافق الأداء المعيارى على مستوى الإنتاج والإستهلاك ودور الدولة. فإذا كان « التوحيد » يتحقق بين الوحدات الدولية للإنتاج العينى، وكانت التناقضات بين الدول (كوحدات اقتصادية سياسية) مازالت قائمة، بل وتأخذ فى حالات متزايدة العدد شكل الصدامات المسلحة، وذلك رغم ما تعرفه ظاهرة الدولة الرأسمالية من أزمة (وازمتها يمكن أن تصعب من جهود « التوحيد » الاقتصادى

بين البلدان) . وكذلك الأسواق « الدولية » غير السوق المالية مازالت بعيدة عن « التوحيد » . خاصة إذا أخذنا فى الإعتبار مدى القسوة فى السياسات الحمائية التى تتخذها فعلا بعض الدول والتكتلات الاقتصادية (الأمر الذى لا ينفى سعى رأس المال الدولى إلى «التوحيد» ابتداء من وضعه فى علاقات القوى الدولية) . وكان نمط تراكم رأس المال الحالى فى أزمة من زاوية منطق رأس المال المالى وهو الوحيد الذى يمكن القول بتوحيد سوقه المالية . وكانت بوادر « الردة » لدى بعض الدول فى الحد من « الليبرالية » التى بدأت تهز الكيانات الاجتماعية والسياسية فى داخلها، إذا كان ذلك كذلك، فكيف يمكن القول « بعولمة » اقتصاد المجتمع الدولى.

٢٠- ويتعزز وضوح الصورة إذا ما أخذنا خريطة ثمار أداء هذا الاقتصاد الدولى من حيث قدر الثمار بالنسبة للإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وكيفية توزيع هذه الثمار بين مجتمعات الاقتصاد الدولى، وفى داخل كل مجتمع من هذه المجتمعات، وذلك ابتداء من نمط توزيع الثروة، ونمط توزيع الدخل، ومن ثم نمط توزيع فرص الحياة بين أفراد هذه المجتمعات، هنا يمكن أن تجمل الملمح الرئيسى للصورة بالقول :

-بأن تطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى حتى الآن قد حقق انجازات تاريخية هائلة على مستوى تطور قوى الإنتاج البشرية والمادية . إلا أن الأداء الحالى لهذا الاقتصاد يؤكد محدودية القدرة التنظيمية لطريقة الإنتاج على استخدام أرشد لهذه الإمكانيات، ومن ثم، تحقيق مستويات أعلى من الناتج بإستخدام أكفأ لقوى الإنتاج الموجودة بالفعل.

- إن خط الأداء الحالى للاقتصاد الدولى يتضمن معاملة غير حضارية لأعداد متزايدة من القوة العاملة بحرمانها من العمل الذى هو سبيل الإنسان لتحقيق ذاته الاجتماعية.

إن نمط توزيع ثمار الأداء الحالى للاقتصاد الدولى يتضمن معاملة غير إنسانية بالنسبة للغالبية من أفراد المجتمع الدولى بالقدر الذى لا يحقق لهم فرص حياة تتمثل ولو فى حد الكفاف، بقدر تزايد أعداد من يعيشون دون خط الفقر، خاصة فى مجتمعات البلدان المتخلفة ١ر٤٠٪ من سكان الهند، الذين قاربوا المليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر، ناهيك عن الملايين الذين تحتويهم المجاعات كظاهرة أصبحت دائمة تعرفها أجزاء كثيرة من خريطة العالم.

٢١- أما الصورة التفصيلية لخريطة توزيع ثمار الأداء الحالية للاقتصاد الدولى فيمكن رسم ملامحها على النحو التالى :

فى نهاية القرن العشرين، وبعد ما يقرب من ستة قرون من التطور الرأسمالى، يبرز توزيع الثروة الاقتصادية على الصعيد العالمى على النحو التالى :

القارة	عدد السكان (مليون)	٪ في الثروة الاقتصادية
آسيا	٢٦٠٤ (٦١) ٪	١ر٢٥ ٪
أفريقيا	٧٦٢ (١٢) ٪	٩ر٢ ٪
أمريكا اللاتينية والوسطي	٥٠٠ (٥ر٨) ٪	١ر٧ ٪
كل أوروبا وروسيا	٧٢٨ (٢ر١٢) ٪	٦ر٢٢ ٪
أمريكا الشمالية	٣٠١ (١ر٥) ٪	٨ر٢٨ ٪

(Le Rilan du Monde 2000, Le Monde, Paris)

أى أن ٥ر٨١ ٪ من سكان العالم يعيشون فى قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يملكون إلا ١ر٣٥٪ (تدخل فيها ثروة اليابان) من الثروة مع مراعاة انعدام العدالة فى توزيع الثروة داخل سكان هذه القارات.

- ال ٢٠ ٪ الأغنى من سكان العالم يحصلون على ٧ر٨٢ ٪ من الدخل العالمى فى ١٩٩٢، وعلى ٧ر٨٤ ٪ من هذا الدخل فى ١٩٩٩.
- ال ٢٠ ٪ الأفقر من سكان العالم يحصلون على ٤ر١ ٪ من الدخل العالمى فى ١٩٩٢، وعلى ١ر١ ٪ من هذا الدخل فى ١٩٩٩.
- وعليه يتمثل الفرق بين الأفقر والأغنى على الصعيد العالمى فى ١ : ٧٤ (تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩).
- فى أكثر من ٨٠ دولة يظل متوسط دخل الفرد عند المستوى الذى كان عليه عام ١٩٨٧، أما فيما يختص بنصيب دول منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية التى تضم الدول الصناعية المتقدمة فى الاقتصاد العالمى (وهى لا تضم إلا ١٩ ٪ من سكان العالم) فيصل إلى ٧٠ ٪ من مبادلات السلع المادية والخدمات فى العالم. وهى تستقبل ٥٨ ٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويوجد فى داخلها ٩١ ٪ من المستخدمين لشبكة الإنترنت (ثمن الكمبيوتر الشخصى يعادل فى المتوسط أجر شامل من بنجالاديش لأكثر من ثمانية أعوام، بينما لا يعادل هذا الثمن إلا ما يقارب أجر شهر واحد لعامل أمريكى . نحن هنا بصدد مؤشر آخر للعدالة الرأسمالية فى مجال « ثورة المعلومات »). وحتى بالنسبة لبلد رأسمالى متقدم تعرف حياته السياسية قوة تنظيمية خاصة، ونقابية، وسياسية للطبقة

العاملة، وهو فرنسا، تعكس مؤشرات توزيع الثروة والدخل نفس الإتجاهات (أرقامها نهاية التسعينيات) :

الفرق بين أعلى شريحة من السكان وأدنى شريحة يتمثل، بالنسبة لتوزيع الثروة فى ١٥٦، مرة وبالنسبة لتوزيع الدخل فى سبعة أمثال. بعبارة أخرى يحصل ٥٠ ٪ من السكان (أى ٢٩ مليون نسمة) على ١٧ر٢٤ ٪ من الدخل القومى، بينما يحصل ١٠ ٪ من السكان (أى ٥ر٥ مليون نسمة) على ٧٢ر٢٧ ٪ من إجمالى الدخل.

مظهر آخر من مظاهر إنعدام العدالة الاجتماعية يتمثل فى البطالة التى تقع معدلاتها فى اقتصاديات أوروبا الغربية بين ٦ ٪ و ١٣ ٪ فى النصف الثانى من التسعينيات. وتصل معدلاتها إلى ٤٠ ٪ فى بعض البلدان الرأسمالية المتخلفة (كفلسطين) . ويصل عدد المتعطلين فى فرنسا إلى ٦ر٣ مليون فى ١٩٩٩ . يضاف إليهم ٥ر١ مليون شخص فى حالة عمالة هشة أو (قلقة) أى عمالة مؤقتة أو عرضة للضياع فى أية لحظة. ويبلغ معدل البطالة بالنسبة للإناث ٦ر١٣ ٪، وبالنسبة للشباب من الذكور ٢ر٢٤ ٪، وبالنسبة للشباب من الإناث ٧ر٢٩ ٪. كل هذه صور للإستبعاد الاجتماعى، فى ظل الاتجاه المكثف لاليكترونيزية النشاط الاقتصادى، وتحويل القوة العاملة المتاحة إلى قوى عاملة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال ويحرم الإنسان من سبيل تحقيق ذاته الاجتماعية، أى من العمل، حتى ولو كان هذا العمل المستمر لأنظمة التأمينات الاجتماعية.

فإذا أضفنا إلى ذلك دور الأنظمة المالية فى الاقتصاديات الرأسمالية فى تحقيق استقطاع أكبر من دخول الطبقات ذات الدخول الأدنى سواء عن طريق الضريبة أو عن طريق اقتراض الدولة بفائدة يحصل عليها أصحاب الثروة النقدية القادرون على اقراض الدولة بما لديهم من مدخرات نقدية. لتدفع لهم الفوائد وأصل الدين من حصيلة الضرائب التى يتحمل الجزء الأكبر منها أصحاب الدخول الأدنى. فعلى سبيل المثال يوزع العبء الضريبى فى فرنسا على النحو التالى:

– ٦١ ٪ من حصيلة الضرائب من الضرائب غير المباشرة (وعبئها أكبر على ذوى الدخول الأدنى) . الضرائب على الشركات تعطى ٣ ٪ من الحصيلة.

– الضرائب على الثروة تعطى ٥ ٪، والضرائب على دخول العائلات (وغالبيتهم من غير المالكين) تعطى ٣٦٪. وتتطور نسبة الدين العام إلى إجمالى الناتج المحلى من ٥ر٢٧ ٪ فى بداية التسعينيات إلى ٤٠٪ فى نهاية التسعينيات بالنسبة لفرنسا.

– وبالنسبة لمصر، يزيد الدين العام الداخلى بنسبة ٥٢ ٪ من ١٩٩٤/٩٣ حتى ١٩٩٩/٩٨.

هذا بالإضافة إلى الدين الخارجى الذى يدور حول ٢٠ مليار دولار أمريكى. وينجم عن صور إنعدام العدالة هذه تفاوت هائل فى فرص الحياة ومستويات المعيشة، فى فرص الصحة والتعليم والثقافة والإستهلاك المادى والسكن. فإذا ما أخذنا فرصة التعليم يبدو التفاوت بين البلدان فى معدل دخول المدارس من سن المدرسة الإبتدائية والثانوية، بالنسبة لعام ١٩٩٧، على النحو التالى :

– بالنسبة للبلدان الصناعية المتقدمة ٩ر٩٩ ٪، ٢ر٩٦ ٪.
– بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ٢ر٩٣ ٪، ٢ر٦٥ ٪.
– بالنسبة للبلدان العربية ٤ر٨٦ ٪، ٧ر٦١ ٪.
– بالنسبة لبلدان جنوب آسيا ٧٨ ٪، ٥ر٥٦ ٪.

هذا التفاوت فى فرص التعليم يبدو بالنسبة لشرائح المجتمع الفرنسى فى النصف الثانى من التسعينيات من الأرقام المعبرة عن النصيب النسبى لاولاد كل شريحة اجتماعية فى الطلاب المهنيين، وهى الأرقام التالية :

– أولاد المزراعين	٤٪	٧ر٢ ٪	٢ر١٦٪
– أولاد الموظفين	٧ر١٠ ٪	٦ر١٢ ٪	٢ر٩ ٪
– أولاد العمال	٦ر١٤ ٪	١ر١٦ ٪	٥ر٦ ٪
– أولاد الإطارات الاقتصادية المتوسطة.	١ر١٩٪	٦ر١٦ ٪	١ر١١ ٪
ـ أولاد الإطارات الاقتصادية العليا	٤ر٢٨ ٪	٧ر٢٤ ٪	٤٩ ٪

أرجو مراعاة عدد العائلات المكونة لكل شريحة من هذه الشرائح حيث عدد العائلات العمالية هو الأكبر بكثير.

أما بالنسبة لمعدل الزيادة السنوية لإستهلاك العائلات نجده بالنسبة لفرنسا يتناقص من ٦ر٣٪ في سنة ١٩٨٦ ليصل إلي ٦ر٠ ٪ في ١٩٩٣، ليعاود الزيادة الطفيفة ليعود إلى النقصان ليصل إلى ٢ر٠ ٪ فى ١٩٩٧ . وهو ما يتوافق مع تناقص معدل زيادة القوة الشرائية لدخول العائلات من ٩ر٣٪ فى ١٩٨٩ إلى ١ ٪ فى ١٩٩٦ ثم إلى ٧ر١ ٪ فى ١٩٩٧.

ويكون من الطبيعي أن تتبدى الترجمة الاجتماعية لإنعدام العدالة في الفقر المطلق والنسبي والمادي والمعنوي. فبالإضافة إلى الفقر المطلق والنسبي في البلدان الرأسمالية المتقدمة يعيش قرابة ٣ر١ مليار نسمة في بقية العالم على أقل من دولار واحد في اليوم. وما يقرب من مليار نسمة لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الإستهلاكية الأساسية. ويبين تقرير مركز دراسات الغذاء في الولايات المتحدة في فبراير الماضي ٢٠٠٠ أن ٧ر٣ مليون عائلة أمريكية تعاني من الجوع وأن ٥ر١٠ مليون عائلة لا تحصل على الغذاء الكافي. وبذلك يصل عدد من لا يحصلون على الغذاء الكافي في الولايات المتحدة إلى ٢١ مليونا من السكان. ويضيف التقرير أن الجوع في الولايات المتحدة لا يظهر في شكل مجاعة ولا يؤدي إلى الموت، وأنه يمكن تخفيف العدد إلى النصف لو أنفقت الحكومة الأمريكية خمسة مليارات دولار سنويا. وفي العالم يعاني ٤٨٠ (في سنة ٢٠٠٠) مليون نسمة من سوء التغذية، في الوقت الذي يبلغ فيه الإستهلاك الإجمالي لأغنى خمس من سكان العالم ستة أمثال ما يستهلكه أفقر خمس كما يعاني زهاء ١٦٠٠ مليون طفل من سوء التغذية. و في مصر يعيش ٤٠ ٪ من سكان القاهرة تحت خط الفقر، وتزيد النسبة عن ذلك في مدينة الأسكندرية، حيث يعيش ٣٨ ٪ من سكانها في أنواع مختلفة من العشوائيات. وفي لبنان يعيش ما يقرب من ٢٣ ٪ من السكان تحت خط الفقر. وفي عام ١٩٩٧ كا ما يناهز ٨٥٠ مليونا من البالغين أميين على مستوى العالم. وفي البلدان الصناعية المتقدمة أكثر من ١٠٠ مليون نسمة أميون. وكان ما يناهز ٢٦٠ مليون طفل خارج التعليم المدرسي على المستوى الإبتدائي والثانوي، وبالنسبة للحالة الصحية فبالإضافة إلى سوء التغذية ونقص التغذية لا يحصل خمس سكان العالم على مياه صالحة للشرب. وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ زاد عدد المصابين بفيروس مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز) بأكثر من الضعف، بحيث كان أقل من ١٥ مليونا ليتجاوزها إلى ٣٣ مليونا، ويكاد المرض يعصف ببعض بلدان أفريقيا، وجنوب الصحراء. ولا يتوقع لزهاء ٥ر١ مليار نسمة أن يعيشوا إلى أن يبلغوا سن الستين. ويفتقر أكثر من ٨٨٠ مليون نسمة إلى الخدمات الصحية الأساسية، كما يفتقر ٦ر٢ مليار نسمة إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية. ويموت كل عام قرابة ثلاثة ملايين نسمة نتيجة لتلوث الهواء. ويموت ما يناهز ٨٠ ٪ منهم نتيجة لتلوث الهواء الداخلي. ويموت أكثر من خمسة ملايين نسمة نتيجة الإصابة بأمراض الإسهال الناجمة عن تلوث المياه (برنامج الأمم المتحدة للتنمية،

تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، نيويورك ١٩٩٩).

٢٢ - فإذا ما أخذنا تركيبة الاقتصاد الدولى بأزمته المركبة، أزمة نمط التراكم الحالى (الليبرالى) فى إطار أزمته الهيكلية العامة (والأزمة تعنى تزايد حدة الصراع من أجل الخروج منها)، وأخذنا خريطة توزيع ثمار أداء هذا الاقتصاد الدولى التى تبرز زيادة الاستقطاب الاقتصادى والاجتماعى وما يتضمنه من شرذمة على مستوى فرص الحياة، على الصعيد العالمى، بين الأمم، وبين القوى الاجتماعية المختلفة فى داخل كل دولة. إذا أخذنا هذا وذلك وجدنا أننا :

- بصدد عملية

* تهتم ببعض المناطق والدول دون البعض، مزيدة من التفاوت والتباعد لا من التقارب.

* تزيد من حدة التناقض بين الأمم والطبقات الاجتماعية (عبر زيادة الاستقطاب الاقتصادى والاجتماعى) وتسرع من الاستبعاد الاقتصادى والاجتماعى لشرائح متتالية من القوى الاجتماعية المواجهة لرأس المال.

* تزيد من الصراع من أجل إعادة صياغة نمط الهيمنة من جانب رؤوس الأموال الدولية الكبرى.

* وتؤجج البلقنة السياسية للدول التى تقاوم، وتهدف الشرذمة الاجتماعية للمجتمعات التى تصارع من أجل استنفار انجازاتها الحضارية لتحقيق بديل للتنظيم الاجتماعى الرأسمالى، أو على الأقل لتتفادى البؤس المطلق والنسبى الذى أصبح من نصيب مناطق بأكملها فن قارات البلدان المتخلفة.

* وتشعل من لهيب الصراعات المسلحة التى تجعل من خريطة العالم مزرعة لغياب الأمان الاجتماعى كشرط لتحقيق أمن ورأس المال الإحتكارى، فى محاولته تحويل العالم مجزأ إلى سوق واحدة يختزل فيها كل الاجتماعى إلى التجارة المدرة للربح، ليتمثل حقلا قانونيا واحدة يختزل فيه القانون إلى العقد. ويختزل العقد من العقد الاجتماعى إلى العقد الفردى. ويغيب عنه العام سيادة للفردى، ويتحول فيه التقاضى من القضاء العام إلى القضاء الخاص، سعيا لكى تسوده لا قانونية العلاقات الاجتماعية الدولية.

- ووجدنا أننا بصدد عملية يستخدم فيها رأس المال الدولى، وخاصية رأس المال المهيمن دوليا، لتحقيق كل ذلك ترسانة من الوسائل، أى من القضيات :

أ- التكنولوجية، المتمثلة أساسا فى التفوق التكنولوجى، والسبق فى إدخال التجديدات التكنولوجية، وتكنولوجيا المعلوماتية والإتصال والإليكترونيزية، وتكنولوجيا الفضاء، بما تسمح به هذه التكنولوجيات من السيطرة على الفضاء عسكريا وإعلاميا، ومن ثم بث ايديولوجيات تزييف الوعى وترويعه ونفى إمكانيات المقاومة.

ب - والتنظيمية، على الصعيد الدولى، استخداما للتنظيم الدبلوماسى المتمثل فى الأمم المتحدة فى تحقيق مصالح رأس المال، وإلا فتجاهلها أو إضعافها عن طريق إزدراء الجمعية العمومية عند إصدارها لقرارات لا تقبلها، وتجاهل مجلس الأمن أو مخالفة اتجاه الغالبية فيه إذا لم يتمش مع مصالحها، والعمل على إضعاف المنظمات الدولية التى أنشئت على أمل مساعدة الدول المتخلفة، أو التى كانت تلعب دورا يخفف من حدة البؤس الرأسمالى: موقف الولايات المتحدة من اليونيسكو حتى انتخابات الرئاسة الأخيرة. الضغط على منظمة الصحة العالمية حتى اتبعت فى السنين الأخيرة استراتيجية كبرى شركات الأدوية فى العالم. اضعاف الاونكتاد (لحساب المنظمة العالمية للتجارة) وشبه اختفاء اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وقسم الأمم المتحدة للمعونة الفنية. وكذلك استخدام المنظمات الاقتصادية الدولية القوية فى تفعيل الهيمنة الاقتصادية والسياسية، مع توزيع فى الأدوار بين مكونات الثالوث المقدس الجديد : البنك الدولى، صندوق النقد الدولى والمنظمة العالمية للتجارة. الأول يعيد هيكلة الاقتصاديات المتخلفة، يضغط لتصفية القطاع العام: الاقتصادى فى مرحلة أولى، ثم المرافق العامة الأساسية التى تزود السكان بالمياه والكهرباء.. وغيرها، فى مرحلة ثانية، ويسيطر على التعليم والثقافة، ويضعف الدولة اقتصاديا، خاصة إذا كان لها بعض الملامح الوطنية أو القومية (وإن كان يقويها كأداة لقهر القوى الاجتماعية الممثلة للغالبية) . ويعمل صندوق النقد الدولى على ترويج النظريات والسياسات الاقتصادية السطحية والمهلكة، ويزيل السياسات المقيدة لحركة رأس المال الدولى، ويحدق بالاقتصاديات المحلية فى الدول المتخلفة إلى خضم السوق الاحتكارية الدولية. ويركز على الزمن القصير ويشل الحركة الاقتصادية باسم التوازن المالى موسعا لدائرة البطالة والفقر ناشرا للإنكماش فى كل جينات النشاط الاقتصادية متجاهلا الإنفلات الفعلى للأثمان بعد أن عجزت الدولة عن ممارسة أى سياسة اقتصادية فعالة، مزيدا للتبعية التجارية على الخارج، معززا لممارسات نهب الأموال والعبث بالمال العام، وتحويل مدخرات المجتمعات المتخلفة نحو الخارج عبر

الفساد، وفى إطار التنظيم القانونى الجديد، مدبرا فى النهاية لمديونية الدول المتخلفة فى اتجاه تعبئة الفائض الاقتصادى نحو خارج الاقتصاديات المتخلفة عبر سداد الديون، وتحويلات رأس المال الطائر أثناء الأزمات المالية وسيطرة رأس المال الأجنبى على الأصول الإنتاجية عندما تنخفض أثمانها فى قاع الأزمة (انظر فى ذلك ما حدث لاقتصاديات ، النمور ، الآسيوية أثناء أزمة ١٩٩٦/٩٧/١٩٩٨) . أما المنظمة العالمية للتجارة فتطيح بالتنظيمات القانونية والقضائية الداخلية. وما تحرره التجارة للأقوياء، وتقيد تصحيح التفاوت العلمي والتكنولوجى بحماية أشد لحقوق الملكية الفكرية، وتزيل الحواجز أمام حركة السلع ورأس المال باسم تحرير الاستثمار المرتبط بالتجارة الدولية باسم تحرير التجارة فى الخدمات، وتغلق الحدود المحلية على القوة العاملة فترفض حريتها فى الحركة فى السوق الدولية، وتجعلها محكومة بانتقائية رأس المال واحتياجاته، لتخلق تجارة أصبحت من أكثر صور التجارة الدولية ارباحية فى السوق الدولية، وهى التجارة فى العمال المهربين عبر حدود الدول. وتجمع المنظمة سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية حول شخصية قانونية فى النظام القانونى للدول الأعضاء.

وتتزامل المنظمات الاقتصاية الثلاثة فى تحقيق نوعين من المسار لبلدان ما كان يسمى بالعالم الثالث: الغالبية منها تسقط نحو حضيض الاقتصاد الدولى، والإسقاط التدريجى لمن كان من الممكن أن يحقق نقلة كيفية نحو نفى التخلف فى منطقة تتميز بأهمية معينة بسيناريو يكاد يكون واحدا فيما يتعلق بدور هذه المنظمات الدولية: الجزائر، المكسيك، العراق، بلدان جنوب شرق آسيا، بلدان أوروبا الشرقية، البرازيل، الأرجنتين، مصر.

ج – والعسكرية عبر ترسانة هائلة من القوى العسكرية المختلفة فى اتجاهها نحو تهديد مجمل الكرة الأرضية من الفضاء، بإحلال العسكرية محل السياسى والدبلوماسى فى العلاقت الدولية، أى استخدام العنف المسلح فى تحقيق أهداف رأس المال الدولى بصفة عامة، ورأس المال الأمريكى بصفة خاصة، سواء باسم الأمم المتحدة عندما يكون ذلك ممكنا كما حدث فى العراق فى بداية التسعينيات، أو باسم حلف الأطلنطى كما حدث فى بلدان البلقان. وباسم تحالف عدوانى تقوده الولايات المتحدة كما يحدث فى العراق حاليا، أو باسم جبروت القوة المجردةكما يحدث بالتحالف الأمريكى/ الإسرائيلى فى فلسطين.

والعنف المسلح هو من طبيعة رأس المال كظاهرة اجتماعية تاريخية يدرس فى مرحلة تراكمه البدائى، يمارس فى السيطرة على المستعمرات وأشباه المستعمرات، يمارس لأول

مرة فى التاريخ فى حروب عالمية على نطاق المجتمع الدولى لإعادة تقسيم العمل، يمارس فى مواجهة حركات التحرر الوطنى، يمارس الآن، لإعادة بناء امبراطوريات رأسمالية ساحقة للاجتماعى فى المجتمع العالمى الجديد. إن العنف المسلح لرأس المال، وتمارسه حاليا دولة منعدمة الجذور الحضارية : فالأمر لا يتعلق بأمة تكونت حضاريا وحاولت نفى بربرية الممارسة بالتوصل إلى مدنية الأداء. وإنما بجماعات بدأت بطريدى القانون والعقائد من أوروبا، التى دخلت بدورها نطاق الحضارة الإنسانية فى مرحلة لاحقة من تاريخها، واغتصبوا أرض الغير واعملوا فى السكان الأصلين سبل الإبادة، ثم بدأوا فى الحصول على القوة العاملة التى كونتها المجتمعات الأخري، دون عمق في التجربة الاجتماعية التى تتطور عبر التفاعل الإنسانى لأفراد المجتمع ومجموعاته.

ويكون تفعيل عسكرة العلاقات الدولية الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بتوزيع التواجد العسكرى الأمريكى المباشر (فى شكل قواعد وتسهيلات عسكرية) على خريطة العالم توزيعا يتناغم مع توزيع استثماراتها المباشرة فى العالم ومع محاولة سيطرتها على منابع الطاقة فى العالم (١١) :- أوروبا، حيث يوجد ٥١٫٥ ٪ من الاستثمارات الأمريكية المباشرة (٥٨٢ مليار دولار)، ١٦ قاعدة عسكرية.

– أمريكا اللاتينية، ١٩٫٧ ٪ من الاستثمارات (٢٢٣ مليار)، قاعدتان عسكريتان.

– آسيا ١٢ ٪ من الاستثمارات (١٤٦ مليار)، أربع قواعد عسكرية زائد قاعدتان فى المحيط الهادى.

– كندا ١٠ ٪ من الاستثمارات (١١٢ مليار)، قاعدة عسكرية.

– استراليا ولوچيانا ٣٫٥ ٪ (٤٠ مليار)، قاعدتان عسكريتان.

– أفريقيا، ١٫٣ ٪ من الاستثمارات (١٥ مليار)، جنوب الصحارى، قاعدة فى المحيط الهندى.

– الشرق الأوسط، ١ ٪ من الاستثمارات (١١ مليارا)، قبل الحرب على العراق، بها الآن (٢٠٠٢) ٧ قواعد عسكرية زائد القاعدة العسكرية الكبرى اسرائيل. يوجد بالشرق الأوسط ما يقرب من ٨٠ ٪ من احتياطى الطاقة النفطية فى العالم. يوجد بأربعة بلدان عربية ما يقرب من ٦٠ ٪ من هذا الاحتياطى. هنا لا بد من أن نضيف الآن الوجود العسكرى الأمريكى المكثف فى العراق وفى قواعد البلدان العربية « الصديقة » فى الخليج.

– الاسطول الدائم للولايات المتحدة فى مياه الأرض، وله ١٢ موقفا فى البحار

والمحطيات.

– ضمان جيوش (محلية) ، صديقة ، عبر المعونة العسكرية والتسليح الفعلى ووضع التكتيك العسكرى.

– إضافة الوجود العسكرى المكثف فى وسط آسيا، فى أفغانستان وبلدان وسط آسيا، خاصة بعد غزو أفغانستان بعد عقد من ضمان عقود لشركات نفطية أمريكية لإستغلال النفط والغاز الطبيعى فى منطقة بحر قزوين وبناء خطوط الأنابيب حتى ميناء جيهان على الساحل التركى على البحر الأبيض.

ويتوافق مع هذه الخريطة المركبة، خريطة الإتجار فى الأسلحة فى السوق الدولية، إذ تصدر الولايات المتحدة (فى ١٩٩٩) ١ر٤٩ ٪ من تجارة الأسلحة فى العالم. فمبيعاتها وحدها تفوق مبيعات الخمسة بلدان الأخرى (بريطانيا ٧ر١٨ ٪، فرنسا ٤ر١٢ ٪، روسيا ٦ر٦ ٪، إسرائيل ٤ر٢ ٪، الصين ٥ر٠ ٪). وهى تجد أكبر المشترين فى الشرق الأوسط (حيث تركيا ومصر والسعودية واليونان من أكبر مشترى الأسلحة «التقليدية») وشرق آسيا (١٣).

د– ومع عسكرة العلاقات الدولية وترويج منطق القوة المجردة ودافع الربح فى صناعات السلاح، واتجاه رأس المال موضوعيا نحو البلقنة السياسية للدول والشرذمة الاجتماعية للمجتمعات، تتسع خريطة الصراعات المسلحة بمستويات مختلفة لإستعمال السلاح : ٢٠ حربا أهلية، ١٢ صراعا دوليا فى مواقع محددة، ١٣ بؤرة اضطرابات داخلية خطيرة و١٧ حركة انفصالية بوسائل غير سلمية. وتكون الغالبية من هذه البؤر المسلحة من حظ الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى، تهدد كيان مجتمعاتها وتمثل مناسبة لتدخل رأس المال الدولى، وخاصة رأس المال الأمريكى، إما لحسم النزاع أو لترويض شعوب المجتمعات للتمتع بنعيم «الديمقراطية .. والسلام.. الأمريكى». وينتج عن بؤر الصراع هذه إزاحة السكان وتحويلهم إلى لاجئين يقرب عددهم فى العالم من ٢٢ مليون لاجئ يتوزعون بين فلسطين وأفغانستان ويوغسلافيا وليبيريا وسيراليون وبلاد الأكراد ومنطقة القوقاز ومنطقة البحيرات العظمى فى أفريقيا وكولومبيا ومنطقة القرن الأفريقى وأنجولا يضاف إليهم تيمور الشرقية ونيجيريا والعراق (١٣).

د – ومع عسكرة العلاقات الدولية يكون الاتجاه نحو الإجهاز على جنين القانون الدولى العام، بإستخدام الولايات المتحدة للقوة المجردة وإعلان الحرب دون عدوان

مسبق، والتحلل من الاتفاقيات الدولية حتى تلك التى سبق التوقيع عليها بالأحرف الأولى، مثل التحلل من بروتوكول كيوتو الخاص بالبيئة لمصلحة شركات الطاقة فى الولايات المتحدة مع استخدامها للفحم فى إنتاج ٣٦ ٪ من الطاقة المستخدمة، رغم أنها تبعث ب ٢٦ ٪ من ثانى أكسيد الكربون الملوث للغلاف الجوى للأرض. والحيلولة دون قيام آلية رقابة فعالة لاتفاقية منع استخدام الأسلحة البيولوجية فى ١٩٧٢ (والموقع عليها من ١٤٤ دولة) بل وإستخدام الانتركس فى الحرب على العراق فى ١٩٩١ . ومساندة إسرائيل فى امتلاكها للسلاح النووى فى الوقت الذى تعتدى عسكريا على بلدان أخرى باسم الحيلولة دون تطويرها لأسلحة دمار شامل، الإمتناع عن الإنضمام لإتفاقية المحكمة الجنائية الدولية والسعى عبر اتفاقيات ثنائية للتقليص من مجال اختصاصها بالجرائم ضد الإنسانية، والتحلل من التزاماتها فى الإتفاقيات التى تكون « راعية » فيها، بل والتمادى فى مساندة من ينتهك هذه الاتفاقات. المثال الصارخ الذى تقصد به كل العالم العربى هو ما يحدث فى فلسطين منذ سبتمبر ٢٠٠٠، التدخل فى الشئون الداخلية للدول (وكان مبدأ اساسيا من مبادئ الأمم المتحدة) وممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية بل والعسكرية على كثير من الدول فى شأن من شئونها بالنسبة لتنظيمها السياسى (الضغط على سوريا ولبنان لإلغاء تنظيمات سياسية بحجة أنها إرهابية) أو بالنسبة لنظامها التعليمى للحد من « تفرغه للتطرف الدينى »، أو بالنسبة لتنفيذ أحكام قضائية (كما هو الحال للأحكام الصادرة فى قضايا التجسس لمصلحة إسرائيل فى مصر وقضايا أخرى).. ومع الإجهاز على جنين القانون الدولى العام يكون الترويج للحرب الإستباقية و« حق » رأس المال المهيمن دوليا فى أن يقوم بها وأن تحميل الشعوب متعمدة تبديد تراث حضارتها، وتدمير بنيتها الأساسية وإمكانياتها الإنتاجية وتفسيخ إطاراتها المؤسسية، وممارسة العنف المسلح تدميرا للمساكن ومداهمة للعائلات وتقتيلا « للمشتبه فيهم » وإعتقالا للمقاومين للعدوان، وترحيلا لهم، عبر معاملة بربرية نحو سجون جزر أمريكا الوسطى، دون اتهام أو محاكمة أو السماح بالتمتع بأدنى حقوق للإنسان.

هـ- كما تستخدم التقنيات الثقافية عبر تحرير التجارة فى المصنفات الثقافية وفضائيات الإعلام وتشكيل الرأى والتدجين الفكرى للغالبية.

و - وفى داخل الثقافية تجرى محاولات عولمة منظومات اخلاقيات الاقتصاد الرأسمالى المعاصر التى تدور حول نظام القيم السلعى والتى بتنظم عقدها: العنصرية

بأشكالها المختلفة – الفساد الذى لم يعد أى ممن لهم سلطة اقتصادية أوسياسية أو إدارية أو قضائية – العنف والإرهاب – الجريمة المنظمة دوليا والإبادة البشرية – اللصوصية المعرفية والتجسس وإنتهاك خصوصيات الفرد والمجموعات والجماعات (١٤). فى شأن منظومة الأخلاقيات هذه يبرز بصفة خاصة سعى رأس المال الدولى لتحقيق عولمة حقيقية. إذ بتسوية هذه المنظومة يسهل كسر عزيمة البشر وإخضاعهم فى عملية اعتبار كل منهم مجرد رقم على قائمة القوة الشرائية التى تمثل جل إنشغال رأس المال الاحتكارى الدولى فى السوق الدولية.

٢٣– نرجو أن يكون واضحا أن هذه كلها تقنيات تكنولوجية وتنظيمية وعسكرية وثقافية وقانونية (أو لا قانونية) يستخدمها رأس المال الدولى وفى مقدمته رأس المال الأمريكى، للسيطرة على مقدرات الشعوب. وهى سيطرة تتحقق ببلقنة الدول سياسياء، وتفسيخ المجتمع الدولى بشرزمته اجتماعيا باللعب على فوارق العرق والجنس والدين. وذلك لتسويد نمط علاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الذى يسعى رأس المال الإحتكارى الدولى إلى تحقيقة أملا فى إمكانية إدارة أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى المعاصر. وهو نمط يزيد من حدة الإستقطاب الاقتصادى والاجتماعى لمصلحة أقلية من الدول، على مستوى المجتمع الدولى، ولمصلحة طبقات الأقلية فى داخل كل مجتمع من المجتمعات المكونة للمجتمع الدولى، يستوى فى ذلك البلدان الرأسمالية المتقدمة والأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولى. فالعولمة للتقنيات والتفسخ الاجتماعى والسياسى للمجتمع الدولى.

٢٤– عدم التمييز بين الخصائص الموضوعية لعملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمى التى تبرز فى أزمتها زيادة التباعد الاقتصادى بين الأمم وبين الدول وبين الطبقات الاجتماعية، ومن ثم زيادة تفسخ المجتمع الدولى وتهدئة نسيجه الإنسانى بزيادة حدة تناقضات التنظيم الاجتماعى الرأسمالى، وهى تناقضات يعجل من تفجيرها العسكرة المتزايدة لسلوك رأس المال الدولى بقيادة رأس المال المهيمن دوليا. وهى عسكرة تحل غطرسة القوة المجردة محل السياسى فى الاجتماع الإنسانى، وتعلن عن فقدان رأس المال، كظاهرة اجتماعية تاريخية، للحد الأدنى الذى حققه تاريخ المجتمع البشرى من رشادة عبر عقلانية الرؤى وعلمية المنهج. نقول أن عدم التمييز بين هذا، من جانب، وبين ترسانة ، التقنيات ، التى يستخدمها رأس المال الإحتكارى الدولى، والتى يقصد بها

أن تستهدف عند استخدامها أوسع مجال دولى ممكن، عدم التمييز هذا هو الذى يمكن من تقديم العولمة بوعى أو بلا وعى، وكأنها « مقولة علمية » لا على حقيقتها كقولة من مفردات الخطاب الايديولوجى لرأس المال الدولى، تلوكها جمهرة من « المثقفين » ووسائل الإعلام لتخلق لدى كل أفراد المجتمع الدولى إدراك « ألا فكاك من قبضة رأس المال »: فأنت مهما حاولت أصبحت من المفردات « الوحدية لقرية »واحدة لا يمكنك أن تغيب فى أى حركة من حركاتك ولا سكنة من سكناتك عن عيون رأس المال الدولى، خاصة التى تبصر بها كل الشبكات الإليكترونية لإنتهاك خصوصية الفرد. وليس غريبا أن تركز النغمة الايديولوچية على « القرية » حيث يصعب على الفرد أن يتوارى عن عيون الشاخصين، وليس المدينة، حيث يستطيع الفرد أن يغوص بعيدا عن الأنظار فى الأعداد الغفيرة المتزايدة، ليس فقط للجيش الصناعى من المتعطلين، وإنما لملايين المبعدين اجتماعيا، كل يوم بمعدل متزايد، عن كل نشاط منتج نحو التزاحم فى « عشوائيات » العالم الرأسمالى، متقدمة ومتخلفة. ويصبح من وظائف ثالوث التنظيم الاقتصادى الدولى (البنك والصندوق ومنظمة التجارة)، فى خضم عجزهم عن فهم الاقتصاد الدولى علميا، ترويج « العولمة الاقتصادية » كقولة ايديولوچية بتفخيم متزايد، تماما كما روجوا خلال العقود السابقة على منتصف تسعينيات القرن الماضى « لمعجزة النمور الآسيوية ».

الهوامش:

(١) نستخدم هنا اصطلاح « مقولة » category : categone بمعناه المصطلحى فى نظرية المعرفة، أى فى فلسفة العلوم، أى بمعنى الفكرة النظرية المستخلصة استخداما لمنهج البحث العلمى، بما يتضمنه مع تحقق من صحتها علميا.

(٢) وقد سبق أن أبرزنا تاريخية صناعة الاتصال الاليكترونية كقطاع رائد فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، فى وقت كان الكل يرى بانبهار شديد معدل التوسع فى هذه الصناعة، ولا يتصور إلا استمراريتها فى التوسع بمعدلات متزايدة. وتبرز الشواهد على هذه التاريخية فى الشهور الأولى من عام ٢٠٠١ متمثلة فى :

– انخفاض الطلب على أجهزة الخلوى على مستوى العالم بأكمله – النزاع الذى يثور بين الحكومة البريطانية وشركة موتوريلا التي تصفى أعمالها فى بريطانيا تنسحب من بريطانيا (وتطالبها الحكومة البريطانية بدفع ١٧ مليار دولار أمريكى تعويضا عن

الأضرار التى يحققها هذا الإنسحاب).

(3) Les fuocions debonchent pour moitie, sur les e'checs. Bilan du Monde, 2001, Le Monde, Pous, janvierx 2001. p170.

(٤) انظر فى نمط لمعاملة العاملين فى المشروع الرأسمالى الفرنسى يتضمن كثيرا من مظاهر العنف الاقتصادى الذى يمارس فى مواجهتهم. وهو نمط فى سبيله إلى التعميم :
A Duricux, s.jcurdain. L'Entacpioce Barbare. Licenciements, itrigues, harcelements l'enferau bureau. Albin Michel. Paris,1999.

(٥) الإنتاج الزائد نسبيا relative overproduction لا تعنى الوفرة، لا بالنسبة للإنتاج، حيث يظل مستوى الناتج أقل ما يمكن أن تحققه القوى الإنتاجية البشرية والمادية الموجودة فعلا إذا استخدمت بالكامل وبكفاءة أعلى، ولا بالنسبة لإشباع الحاجات، خاصة الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع. إذ تبقى الحاجة فى الاقتصاد الرأسمالى غير مشبعة مهما كان الحاحها، انسانيا أو اجتماعيا، طالما هى لا تملك القوة الشرائية التقدمية التى تترجمها إلى طلب يعتد به فى السوق.

(6) profit realisation: la realisation de profit

(7) The provident state: L'Etat provident.

(٨) مع أزمة الدولة تتبدى الأزمة السياسية فى البلدان المتقدمة والمتخلفة، ومعها يتراجع القانون (وهو قانون انتجته هذه الدولة): من القانون نمو العقد، ومن العقد الجماعى pacte نحو العقد الفردى، ومن القضاء نحو القضاء « الخاص ». ومن القضاء الموضوعى نحو التقاضى « الإجرائى ». ويكون تراجع القانون ليس فقط مظهرا لأزمة الدولة وإنما كذلك أحد أسبابها، إذ يتضمن تقلص مجال « العام » لتوسيع مجال « الخاص »، وهو ما يعنى الإبتعاد عن «اجتماعية » المجتمع ولا يشير فقط إلى الاتجاه نحو طغيان الفردية فى العلاقات الاجتماعية وإنما كذلك، وعلى الأخص هلهلة هذه العلاقات والرجوع تقريبا إلى لا قانونية تنظيمها.

(٩) التناقض بين الاحتكارات دولية النشاط والدولة اقتصاديا لا ينفى إمكانية التوافق بينهما سياسيا فى مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى، هذه الأخيرة فى تناقض مع

الاحتكارات دولية النشاط اقتصاديا وسياسيا.

(١٠) فيما يخص الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولى، يمكن توصيف نمط سلوك رأس المال المالى الدولى بأنه يسعى إليها، بصفة عامة، أولا كرأس مال مالى قصير الأجل، الساخن (فالجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبى المباشر يذهب إلى الدول الرأسمالية المتقدمة وما يعتبر من ملحقاتها)، بقدرة هائلة، فى ظل ثورة الاتصال الحالية، على الطيران نحو بعض المناطق، حيث الاقتصاديات « الصاعدة »، (أمر الصعود نحو الهاوية) التى حققت قدرا من التراكم غير المتوازن على صعيد الاقتصاد العينى يصلح أساسا لنشاطات مضاربية فى السوق المالية أو فى السوق العقارية. فيهرع رأس المال « الطائر » للتوظيف قصير الأجل فى ظل أوضاع قلقة بالنسبة للاقتصاد العينى إما لعدم توازن نمط التراكم العينى أو لتوجيهه نحو التصدير اعتمادا على الطلب الخارجى. مع كمون الأزمة فى طبيعة الهيكل الاقتصادى الذى يستمد حل ديناميكيته من الطلب الخارجى أن تصبح ممارسة رأس المال « الساخن » ذى الأهداف قصيرة الأجل فى ظل عدم توازن فى الميزان التجارى لا يعوض ببند آخر فى ميزان العمليات الجارية، تفجيرا للأزمة التى تؤدى إلى هبوط المؤشرات النقدية الجارية. وفى مقدمتها سعر العملة الوطنية، ثم إلى إنخفاض أثمان الأصول الإنتاجية. حينئذ يكون رأس المال المالى قصير الأجل الأجنبى أول الفارين من السفينة لكى تغرق، متجها نحو الخارج تاركا المجال. عندما تصل إلى قاع الأزمة لرأس المال الأجنبى ذى تطلعات طويلة المدى للإنقضاض على هذه الأصول والسيطرة عليها بأثمان منخفضة. ويكون بذلك قد جنى فى لحظة انخفاض الأثمان ثمار ما بقى من أصول انتاجية فى فترة طويلة سابقة، دون تحمل لا لمخاطر البناء ولا لمخاطر المرحلة الأولى من حياة المشروع اللازمة لكى يصبح مربحا، تابع الآلية من المكسيك (١٩٥٥/٤٥) إلى جنوب شرقى آسيا (١٩٩٧/٩٦) إلى البرازيل (١٩٩٩)، إلى الأرجنتين (٢٠٠١)، يقترب عدد اللاجئين فى العالم من ٢٢ مليون لاجئ يتوزعون بين فلسطين وأفغانستان ويوغسلافيا وليبريا. سيراليون وبلاد الأكراد ومنطقة القوقاز. ومنطقة البحيرات العظمى فى أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقى وسرى لانكا وأنجولا ومن يتوجهون نحو الولايات المتحدة وكندا يضاف إليهم لاجئو الشيشان وتيمور الشرقية ونيجيريا ومقدونيا.

L:Atlas 2000 des conflits. Maniere devoir.49,Le

Monde Diploma
tique Janvier.Fevier.2000.p8:19

(*) كما يبرز العدوان الأنجلوأمريكى المسلح على العراق، مع تعمد التدمير الهائل فى الأسابيع الأولى للحرب والاستمرار فى التدمير باسم مكافحة قوى المقاومة وما يلازم ذلك من تدمير ونهب شواهد الحضارة للشعب العراقى.

(١١) البيانات خاصة بعام ١٩٩٩، واردة فى

Bilan du Monde Le Monde Vanvier,2002, p21.
2002 Le Monde, Paris,

(12) Atlas du Monde Diplomatique-Le Rilan du Monde2002,Le Monde, Paris, p28 Paris, 2003, p38-90.

(13)L' Atlas 2000 des conflits Moniere de voir, Le Monde, Jan.Fev,2000. p8 el 19.

(١٤) انظر فى هذه المنظومة، محمد دويدار. مبادئ الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الأساسيات، الفصل الثانى من الباب السابع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠١.

مناقشات
الجلسة الأولى



نحن هنا في رحاب منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية. إن مهمة هذه المنظمة هي تقليديا مناقشة القضايا التي تخص الشعوب، ليس فقط الشعوب الأفريقية، وإنما شعوب العالم الثالث بوجه عام. إنني أود أن أنتهز فرصة وجود بعض أصدقائنا هنا، لأثير قضية أظن أنها تستحق بعض الأهمية. إن هنالك من يتصور، من مناقشاتنا للعولمة وآثارها علي بلداننا، ووسائل مقاومتها، أن آثارها تقتصر علي بلدان العالم الثالث، إنها في الحقيقة تثير تساؤلات كثيرة حول آثارها أيضا علي بلدان العالم الأول، خصوصا إذا قصدنا في العالم الأول، ليس رأس المال السائد، ولكن شعوب هذا العالم. وسأكون سعيدا جداً لو اتسع الوقت لبعض زملائنا حول هذه القضية.

لقد طالعنا جميعا الإنتخابات الأخيرة التي حدثت في ألمانيا، ولاحظنا التحول التدريجي الذي سبقها من مدة طويلة، التحول في مواقف الحزب الإشتراكي الديمقراطي نحو اليمين. وإن تلك الأصداء لا أظنها تتردد فقط في ألمانيا، لكنها تسمع أيضا في انجلترا، من بلير وزملاءه. كما أنها شديدة الأهمية بالنسبة للشعب الأمريكي، وأقصد بذلك الطبقة العاملة في أمريكا، و إلي أي مدي تعكس العولمة انعكاسات سلبية علي الطبقات الشعبية العاملة في البلدان المتقدمة. ووجه هذا الإنعكاس ظاهر، حيث يردد أصحاب الأعمال أنهم الآن في عالم معولم، يعيشون فيه، ويتنافسون ويبقون، لذا لا بد أن يقوموا بتخفيض تكاليفهم. وما هي أهم هذه التكاليف؟ إنها الأجور. ليست الأجور فقط، ولكن كافة التكاليف الأخري المرتبطة بالعمل، مثل الضمان الاجتماعي، والتأمين الطبي، وكل المزايا الاجتماعية الأخري التي اكتسبتها شعوب العالم المتقدمة. إن كل ذلك مهدد الآن بأسم المنافسة.

إن اتجاه توزيع الدخل في البلدان الرأسمالية المتقدمة يتجه إلي التحول المستمر لصالح الرأسمالية، وضد صالح الطبقات الشعبية. وأظن أن العولمة قد استخدمت كزريعة للتبرير الأيديولوجي لهذا التحول في الجانب الاقتصادي. إنه التحول، وربما التدريجي، للأخذ بالنظم الفاشية. فالنظم الغربية الفاشية نشأت تاريخيا في الداخل، استجابة لعوامل داخلية، ثم انتشرت إلي الخارج. بدأت النازية في ألمانيا، في الداخل، ثم فعلت ما فعلت خارج حدودها. وبنفس القدر أيضا كانت الفاشية في ايطاليا وزميلتهما الثالثة في اليابان. تبدأ هذا الاتجاهات في الداخل، نتاج ظروف داخلية تحتم التحول أو توصي به أو تزكيه، ثم

تمتد آثارها إلي ما وراء حدودها. وفي عصر العولمة الحالي تتأكد فكرة طالما أركز عليها في عالمنا المعاصر، هي النظام العالمي بأكمله. يجئ البدء بالنظام العالمي بأكمله، ومن هذه الوحدة العالمية نستطيع أن نفهم الكثير مما يحدث لأجزائه المختلفة في عصر العولمة. هذه الفكرة، التي أنادي بها منذ حوالي أربعين عاماً، تتأكد أكثر فأكثر مع كل تجليات العولمة. لننظر أثر ذلك في التحولات السياسية التي تحدث في عالمنا المعاصر، ولنبدأ بمثل من بلادنا، حرب العراق مثلا، فكلنا يعرف أولاً أنها عدوان علي القانون الدولي. فالواقع أنها عودة إلي ما قبل عصر التقنين الدولي والقوانين الدولية، التي نشأت وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية. إنني لا أتصور تسمية لها أقل من تسميتها بالعدوان النازي علي المستوي العالمي. هنا النازية بدأت في الخارج. وهنا الدرس الذي أود أن أسمع رأي زملائي واخواني من العالم الأول فيه. النازية وتطبيقاتها بدأت في الخارج، في العراق، في أفغانستان، في مناطق أخري من الشرق الأوسط. أظن ذلك. لكن امتدادتها عادت إلي الداخل. انظروا ما يحدث في أمريكا. انظروا التغيرات في القانون وحقوق الإنسان التي تحدث في أمريكا. أنظروا ما يحدث في بريطانيا، القوانين الأخيرة. أنظروا تصاعد القوي اليمينية المتطرفة في بقية بلدان أوروبا المتقدمة. الفاشية الآن تبدأ بالنظام العالمي لتعود إلي النظم الداخلية للبلدان المتقدمة. وتلك نتيجة أخري من نتائج العولمة علي المستوي السياسي.

بروفسيورمحمدعارف

سؤالى موجه لأول المتحدثين، ألم يدرك أننا نتوجه نحو تطور تكنولوجى متزايد مما يؤثر فى الظروف الاجتماعية و الاقتصادية فى مختلف أنحاء العالم ؟ إذن من الأفضل أن نقوم بتطوير الإستراتيجيات لجنى الفوائد من العولمة عوضا عن معارضتها، فلايمكن إيقاف هذا التطور التكنولوجى.

د.عصامالزعيم

التعامل مع كافة مظاهر العولمة هام جدا. و هى عملية متناقضة فى حد ذاتها.

فالعولمة تهدف، من جهه، إلى توحيد إقتصاد العالم بأجمعه، وفى الوقت ذاته تعارض التكامل العالمى، بسبب كونه تكاملا على مستوى الوحدة الإقتصادية. إذن فنحن نمتلك عناصر فى عملية العولمة تمكننا من معرفة مواطن الضعف بها . العولمة، من جهة أخرى، ليست نظاما إقتصاديا رأسيا، بل هى نظام يتعامل مع الموارد الاقتصادية . تعد عملية زيادة الإسراع فى الإبتكارات التكنولوجية مضادة للعملية الاقتصادية . لقد تم إبتكارالتكنولوجيا من أجل تحقيق السلام، والإنفاق على الرفاهية الإقتصادية . و قد تم إختصار الدورة التكنولوجية لتتناسب مع المتطلبات المتناقضة للعولمة، و بالتالى لانستفيد من التكنولوجيا، و نحن بذلك ندمر الجدوى من إنتاج السلع و الخدمات السابقة للبنية التكنولوجية . لقد صاحب أغلب الإحتكارات، فى جميع أنحاء العالم، الآلاف من العمال المستفيدين بنسبة كبيرة من الربح، مما يؤدى لجعل ذلك التكامل واسع النطاق، و فى الوقت ذاته فإن تسريح العمال، الغير مرخصين، يؤدى إلى إنتقالهم إلى وظائف مؤقتة و غير مستقرة. و يعد هذا إشارة على إستغلال الموارد البشرية . إننا نجدهم، يتحدثون، فى العولمة كثيرا عن تطوير الموارد البشرية، لكنهم فى الوقت ذاته يدمرون تلك الموارد، فعند بلوغ العاملين عمر ٤٥ و ٥٠ سنة يتم إحالتهم إلى التقاعد، بالرغم من أنهم يعدوا من أعلى الفئات العمرية قدرة على الإنتاج، و تلك الظاهرة عالمية النطاق، فى نظام عالمى يوافق على إستغلال الموارد البشرية . لذا يقال أن العولمة ليست بنظام إقتصادى . أحب شخصيا أن أتوسع فى التحدث عن تلك النقطة . فمن الممكن أن نتكلم عن الحد الأدنى من التفائل . و عند ذكر إقتصاد الولايات الأمريكية المتحدة، بالمناسبة، فقد زاد عدد ساعات العمل بالولايات الامريكية المتحدة، منذ عام ١٩٨٠، بمعدل ساعتين إسبوعيا . تتوجه تلك الشركات الرأسمالية الآن إلى زيادة نسبة البطالة على كلا من المستويين الإجتماعى و المجتمعى . فيتحتم على مدير الشركة الإسراع فى زيادة الإبتكارات التكنولوجية، حتى يتمكن من جنى الأرباح، لكنه فى الوقت ذاته يدمر الثروة التكنولوجية على مستوى المجتمع، بخلاف تدميره للموارد الاقتصادية. إذا فالعولمة ليست بنظام اقتصادى . أريد ان أشير و أبرز أن العولمة مع ذلك تتيح الفرص من أجل إيجاد خطة عمل . أعتقد، على سبيل المثال، أن إحدى تلك الفرص هى ظاهرة المنافسة الواضحة التى تفسح مجالا لطرف ثالث للإستفادة من تلك المنافسة، و دولة ثالثة كدولتى تمكنت، خلال الحرب الباردة، من الإندماج مع النظام العالمى الشمولى عن

طريق تطوير علاقاتها التجارية و التكنولوجية والتمويلية مع الدول الإشتراكية التى سادت السوق العالمى آنئذاك . النظام العالمى الآن يتيح القليل من الفرص التى يجب استثمارها و تنميتها جيدا وتطبيقها على نطاق عالمى . أعتقد أننا حتى الآن نمثل حركة معارضة للعولمة . فنحن ننتقد العولمة، لكننا لا نتوجه بجدية نحو صياغة نظرية مضادة للعولمة . يجب ألا ندين العولمة طالما أننا لا نمتلك مثل هذا الخيار، فنحن لا نختار الحقائق التاريخية، لكن يمكننا التأثيرعليها و تغييرها، و بالتالى فأنا أوافق على ماقيل من قبل حول الفرص المتاحة فى العولمة عن طريق إنتقادها لرؤية كيفية تغيرها .

أود أن أضيف شيئا آخر. إن المانيا هى إحدى الدول التى تطبق مايسمى بالنظام الديموقراطى الإجتماعى . نحن نوحد إقتصاد السوق كأساس للنشاط الاقتصادى طبقا للسياسات الإجتماعية. و قد كان ذلك نتيجة للحرب العالمية . لقد مكنت الشيوعية و الاشتراكية و القدرة على الإستفادة من الفائض الاقتصادى من تبنى تلك النظم، لكنها تسببت فى إحداث أزمات فى كافة أنحاء العالم. وأتصور أن ما قام به شرودر، قبل الإنتخابات بالتحديد، كان إقتطاع جزء كبير من الفوائد الاجتماعية، و تخفيض تأثير السياسات الإجتماعية بسبب المنافسة الدولية . تقف العولمة ضد التنمية الإجتماعية، و هذا هو الجزء الأكبر. يجب علينا أيضا إلقاء الضوء على أن العولمة تخلق، بالإضافة إلى ذلك، تناقضا جوهريا. ففى الوقت الذى تؤدى فيه العولمة إلى إنتاج متواصل، تؤدى أيضا إلى إنخفاض مستمر فى الخدمات العامة . لن نتمكن من فهم ذلك التناقض، فهو جزء من عملية التكامل . لكنها مفارقة، كيف أننا نزيد القدرة الانتاجية، و من ثم نخفض من الخدمات العامة؟ و تلك هى المرحلة الصعبة من العولمة .

د. محمد رؤوف حامد

لماذا تزيد قوة اليمين؟ في اعتقادي أن المسألة هنا ترجع إلي مدخل ثقافي هو سيادة الثقافة النظرية علي المدي القصير، في مقابل ضعف وقلة وانحدار الرؤية النظرية علي المدي الطويل. والسبب في هذا سبب مركزي، إنها ثقافة الملتينا شيونال، وفي نفس الوقت زيادة الإتصالات. ثقافة تكنولوجيا الإتصالات، هي التي جعلت التغيير التكنولوجي السريع ينعكس في كسب سريع. النزعة الاستهلاكية هي التي زادت قدرة الإعلام علي أن يعيش، ويحمل معه كل الملتينا شيونال ويجعلها تدخل البيوت وتدخل الأحزاب والجماعات السياسية إلي آخره.

إن زيادة النظرة قصيرة المدي قد جعلت الجميع أحزابا وجماعات وأفرادا يلجأون إلي مسألة الخلاص الخاص، مما يضعف مسألة الخلاص للجميع، خلاص الإنسان بوجه عام. عندما تضعف هذه، فمعناها ضعف المصلحة العامة. وقد دخل نشاط اليسار في أماكن كثيرة من العالم تحت مظلة النظرة قصيرة المدي السائدة، وما نشهده الآن هو تضاءل الثقافة طويلة المدي. وأنا أتصور أن هذه اشكالية تحتاج إلي بحث، سواء في تحليلها أو استخدامها في مسألة البدائل.

أ. الصادق فيالة

أود أن أشكر منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية للمشاركة في هذه الندوة حول العولمة. لقد استمعت بكل اهتمام، خاصة إلي المداخلتين اللتين قدمتا. وليسمح ليّ الرئيس بتقديم بعض الملاحظات. من الصعب في الحقيقة، أن ندخل مباشرة في العولمة من الناحية الفنية والاقتصادية البحتة، لأنه لا بد من وضع هذا الموضوع في إطاره السياسي، خاصة علي مستوي العلاقات الدولية، لأن البعد السياسي لقضايا العولمة هام جدا. لقد أصبح للعولمة اليوم كثير من الجوانب الاقتصادية المعروفة خاصة مع المنظمة العالمية للتجارة. وما تفضل به الدكتور دويدار مهم جداً، عندما تكلم عن الأداة الأولي، وهي المنظمة العالمية للتجارة. لكن هناك جانب ثقافي، وجانب تكنولوچي، وجانب اجتماعي. لقد أصبحت العولمة واقع العالم اليوم، وواقع العلاقات الدولية. صحيح أن هناك تدرج وتطور للقضايا الاقتصادية، والأزمات الاقتصادية، سواء الجانب التجاري أو الجانب النقدي. لقد عشنا واكتشفنا في بداية التسعينيات، أن هناك نظاما عالميا جديدا إسمه العولمة. لكن العولمة لم تكن علي ما هي عليه اليوم. لا بد من إقرار أن هناك جانبا سياسيا أو عسكريا هو الذي أفرز الجانب الاقتصادي في العالم.لا بد من إقرار، أن هناك جانبا سياسيا هو الذي افرز الهيمنة من الجانب الاقتصادي . هذه هي الملاحظة الأولي التي كنت أود أن أتكلم فيها.

الملاحظة الثانية، هي ما تفضل به الأخوة، وخاصة عندما نتكلم عن أوروبا، ونتكلم عن الأنماط الأيديولوچية، وبالذات كيف تطورت الاشتراكية الديمقراطية، و الديمقراطية الاجتماعية، وما وصل إليه اليوم الخطاب السياسي الذي هو البرامج الإنتخابية، سواء في ألمانيا أو بريطانيا وحتي فرنسا أن الخيبة الأخيرة للحزب الاشتراكي الفرنسي جاءت لأنه، حسب رؤية حلفائه، قد انزلق وبعد كثيرا عن البرنامج أو أيديولوچية الديمقراطية

الاجتماعية. ونرجع إلي قضيتنا، وهي قضية العولمة، وهي قد فرضها واقع جديد في العلاقات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، حقا كانت أوروبا مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولو أن الاتحاد الأوروبي قد اكتشف أكثر فأكثر أن ما وصلوا إليه ليس بالحل. وعلي عكس ذلك، انطلق المجتمع المدني كله، انطلق من أوروبا والأحزاب الأوروبية.

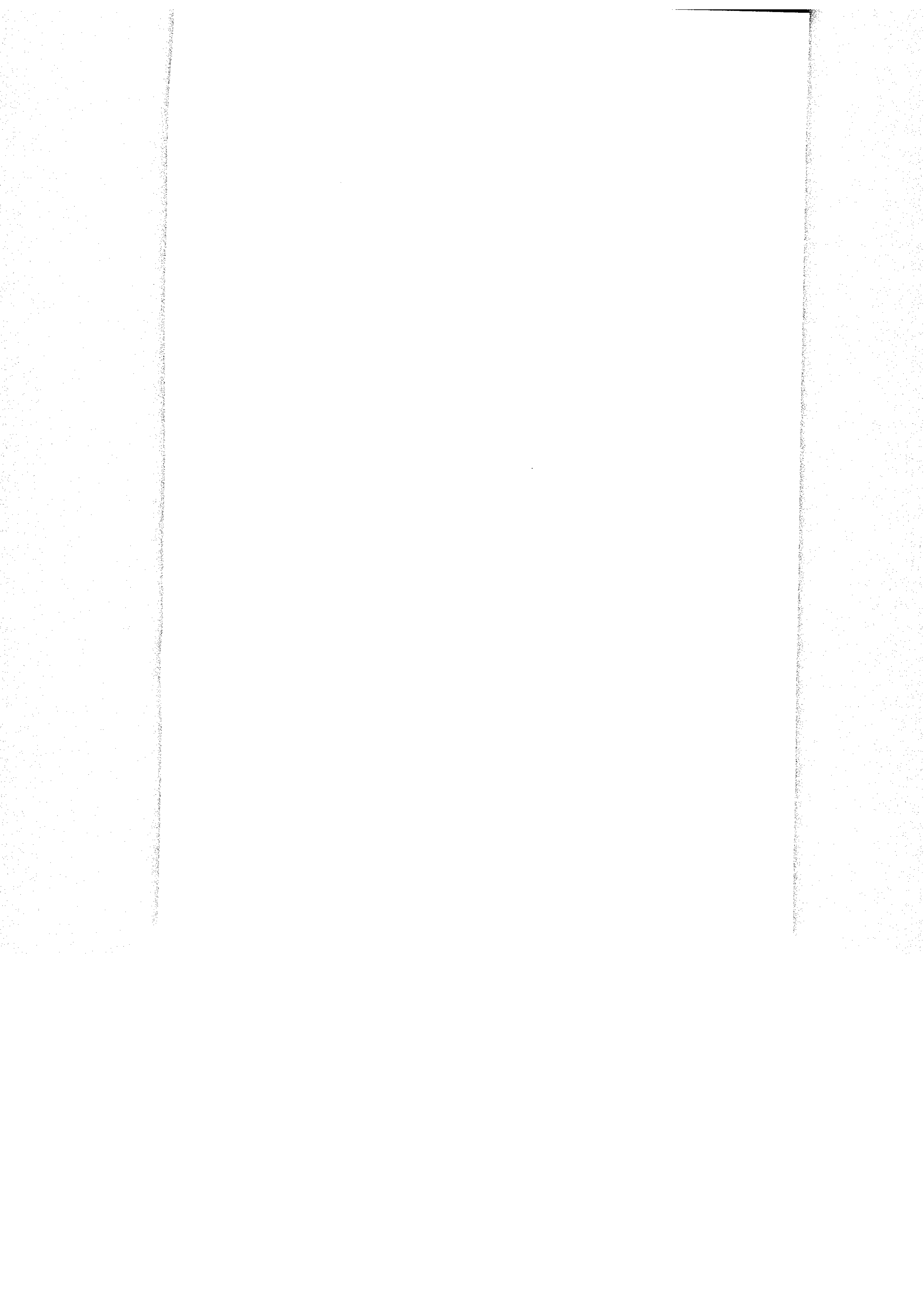
إن البناء الأوروبي اليوم ليس أحسن وضعا، لأن الكل يكتشف التناقضات داخل هذا النظام الجديد. الدكتور الزعيم أيضا تكلم علي أن هذا النظام له تناقضاته الداخلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وأنه نظام غير متوازن ونظام غير عادي.

بروفسيور هاروب عثمان

أود أولا، سيدى الرئيس، الإنضمام إلى زميلى الذى عبر عن الشكر و التقدير لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية (أبسو) لتنظيم مثل تلك الندوة التى تمكننا من مناقشة تلك القضايا، و ثانيا، لدعوتنا إلى تلك الندوة . بداية . يجب أن أعلن عدم إتفاقى مع اولئك الذين يرون أن العولمة قطار إمتيازات يجب اللحاق به . فقد قيل عن الرأسمالية أيضا فى بدايتها أنها قطار الإمتيازات الذى يجب اللحاق به . وعولمة اليوم ما هى إلا نظام استعمارى فى مفهوم جديد. و السؤال الآن، هو كيفية محاربة هذا النظام الاستعمارى الجديد . هناك عدة أحداث تبرهن عن نفسها ، حتى فى الوقت الحالى . الحركات المناهضة للعولمة فى أمريكا الشمالية وأوروبا، و الحركات المناهضة للبنك الدولى، و لصندوق النقد الدولى، التى رأيناها جميعا فى سياتل، و فى عدة مناطق أخرى. صراع مواطنى فنزويلا من أجل التحكم فى اقتصادهم وفى مواردهم القومية، و الصراع من أجل تحقيق الديموقراطية و ما إلى ذلك . كل تلك الصراعات ما هى إلا صراعات دولية لمناهضة العولمة . و كما قلت من قبل، فإن الموضوع ليس كيفية الإنضمام لها، بل كيفية محاربتها . لا أستطيع أن أقول أننا سنتمكن من تطوير مبادرة فى انجولا و السنغال و تونس . نحن نقترب فقط من العولمة كشكل من أشكال الإمبريالية . حتى أثناء المراحل المبكرة و المزدهرة من تاريخ الإمبريالية، إعتاد الناس على محاربتها أيضا، من أجل تحقيق إستقلالهم الاقتصادى، و بهدف الحصول على إستقلالهم السياسى، و هويتهم الثقافية المستقلة، و ما إلى ذلك . هذا هو الوضع حاليا أيضا. وبسبب أن صديقى الألمانى أعطى مثالا لدولة كالنرويج التى تعد مجتمعا رأسماليا ، فقد تمكن النرويجيون من حماية ثقافتهم . حتى الآن، فيما يتعلق بإهتمامات بلادنا. نحن نشاهد

قناتى السى إن إن، و البى بى سى، منذ الصباح حتى المساء ، فى حين يتمكن مواطنى النرويج من مشاهدة قناتين قوميتين فقط. وإذا رغب أحد فى مشاهدة السى إن إن و غيرها فيتحتم عليه إستخدام وصلات إضافية . بينما لا يتم عرض حوادث السباقات أو العنف و ما إلى ذلك فى التلفاز القومى . يحافظ مواطنى الهند على وجودهم أيضا، بطريقتهم الخاصة، عن طريق الحفاظ على إنتاجهم القومى و ما إلى ذلك .

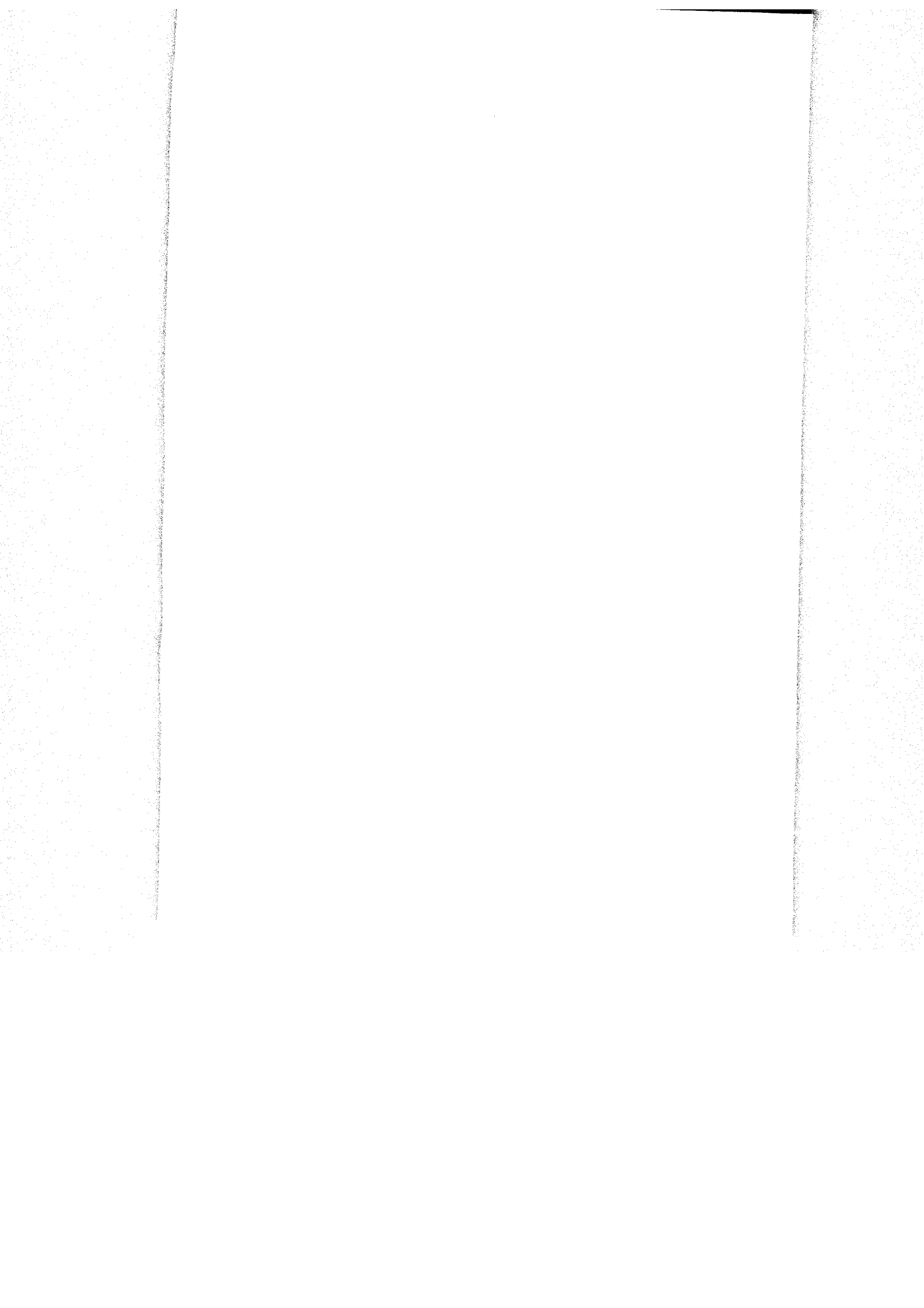
سيدى الرئيس، النقطة الأساسية التى أود إيضاحها هى أن العولمة ليست سوى سجن لهذا العصر . ثانيا ، ليس حقيقيا أنه يمكننا الاختيار بين الإنضمام إلى العولمة أوأن يتم إسقاطنا منها . إذا، فالسؤال هو كيف نتمكن من حماية سيادتنا و استقلالنا القومى و عملنا الجماعى للخروج ببرامجنا؟ و أتمنى أن نتمكن من الخروج ببدائل عند نهاية اليوم .



الجلسة الثانية

رئيس الجلسة أ. نورى عبد الرزاق

تطورات التبعية والهيمنة فى ظل العولمة



د. عصام الزعيم *

تنمية اقتصادية مستقلة
فى ظل العولمة
والتكامل الإقليمى : العوائق والفرص**

هل يمكن بناء اقتصاد غير تابع فى زمن العولمة؟

خلفية تاريخية

- المرحلة الكولونيالية : التبعية السياسية والاقتصادية فى ظل الكولونيالية والإمبريالية.
- المرحلة الكولونيالية والإمبريالية : التبعية السياسية والاقتصادية فى ظل الهيمنة الكولونيالية والامبريالية (فى القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية).
- التخلص السياسى من الكولونيالية، والتكامل الاقتصادى بعد عام ١٩٤٥.
- اختزال السوق والنظام الرأسمالى العالمى الواسع ، بدءا من عام ١٩٤٥ ، ولأول مرة، إلى نظام عالمى.
- تكوين نظام اشتراكى عالمى، فك ارتباطه عن السوق الرأسمالى.
- مناقشة أيديولوجية واقتصادية بين النظام الرأسمالى والاشتراكى.
- مرحلة الحرب الباردة، تكامل اقتصادى رأسمالى قوى، تتحداه الحرب الباردة، والاستقطاب العالمى الناتج عن ذلك (حتى نهاية الثمانينيات).
- التبعية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى كبديلين عبر الحياد الإيجابى (باندونج ١٩٥٥) تجاه النظامين العالميين : الرأسمالية والاشتراكية.

المرحلة الجديدة للعولمة

-توسيع وتعميق التكامل الاقتصادى عبر :

عولمة التجارة العالمية (خلق منظمة التجارة العالمية) ومضاعفة أنساق التجارة الحرة

---

* رئيس الجمعية الاقتصادية العلمية السورية.
بروفيسور بـ الكولجويد - المكسيك.
السكرتير العام المساعد السابق، لجمعية اقتصادى العالم الثالث.
الوزير السابق للتخطيط والصناعة، جمهورية سوريا العربية.
** ترجمها عن الانجليزية د. فخرى لبيب.

الإقليمية (الاتحاد الأوروبى، النافتا ، والآسيان) وفيما بين الإقليمية (آبيك) .

– عولمة البنوك والدور المالى المتزايد الاتساع للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وعولمة البورصة والأسواق المالية فى البلدان الاشتراكية السابقة والنامية.

– تحويل البنوك المركزية إلى بنوك إقليمية باعتبارها صانعة سياسات نقدية ومالية، وقيامها بدور الوسيط فى المستويات الوطنية والكونية.

– العولمة عبر التوسع والحركات الحرة لرأس المال والاستثمار . ظهور السماوات المالية والمصارف التى تعمل خارج الحدود وصناديق الحماية، وتطورها المتفجر.

– العولمة، تجديد وتوسع الشركات العابرة للقومية (تحويل الشركات الصيدلانية إلى شركات لعلوم الحياة/ الهندسة الوراثية) ، وظهور شركات جديدة عابرة للقومية فى قطاعات التنمية و«الاقتصاد الجديد» .

– التحرر الاقتصادى، والاتجاه المتزايد لتعديل الأسعار عالميا، وإدخال الاقتصاديات المحلية فى نظام الدولار.

– الاستبدال المتنامى للتشغيل المؤقت بوظائف دائمة فى البلدان المتطورة والنامية.

– ظهور وزحف السلطة القضائية الكونية، وتزايد سلطات الاستخبارات والأمن الخاصة بالسيادة الإقليمية عبر انساق مختلفة من التكامل الإقليمى .

– ظهور تدخلات إقليمية عسكرية و« مشجعة للسلام» ، تحت رعاية الأمم المتحدة .

– ظهور شركات خاصة عسكرية وأمنية لتعضيد حروب القوى العظمى الإقليمية وتدخلاتها.

العولمة القائمة على السوق ضد الاستقلال الاقتصادى.

– التجارة وتحريرها كأداة للعولمة والتكامل الاقتصادى القائم على السوق.

– جعل التصدير أولوية فى البلدان النامية كأداة للعولمة والتكامل الاقتصادى.

– الحركة الحرة للاستثمار الخاص كأداة للعولمة والتكامل الاقتصادى.

– إعادة جدولة الديون والإصلاح الاقتصادى الليبرالى فى البلدان النامية كأداة لإيلاجها فى نظام العولمة.

– تعزيز المشروع الحر وأيديولوجية القطاع الخاص فى البلدان النامية والاشتراكية السابقة كأداة للعولمة والتكامل الاقتصادى.

– الانتشار الأيديولوجى والعملى للأيديولوجية المعادية للدولة والبرامج الاقتصادية

المرتبطة ومحو دور اقتصاد الدولة (عبر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، الـ آى ال أو، أو إى سى دى، ومؤسسات كونية أخرى) يختزل، بصورة درامية، الاستقلال الاقتصادى للبلدان النامية. -

-خصخصة المشروعات الاقتصادية العامة، وغير الاقتصادية، فى البلدان النامية والبلدان الاشتراكية السابقة كأداة للعولمة والتكامل الاقتصادى.

- إدخال ممارسات السوق فى الاقتصاد التعاونى والقطاعات غير الاقتصادية كأداة للعولمة والتكامل الاقتصادى.

- تبديل ظروف العمل، وتعميم نظم التوظيف المؤقت والممارسات، فى كل البلدان، كأداة لنشر العولمة، ولاختزال الاستقلال الاقتصادى فى البلدان النامية.

- سياسة البلدان المتطورة فى استنزاف العقول واستيراد المهارات المدربة على التقنيات الجديدة والعالية من البلدان النامية، كأداة للعولمة والتبعية الاقتصادية فى تلك البلدان .

- انتشار قوانين الأمم المتحدة وجداولها لرعاية العمل كأداة للعولمة.

- حقوق الملكية الفكرية كأداة للعولمة ، والتكامل الاقتصادى والتبعية الاقتصادية.

- إنتشار ثقافة الشركات العابرة للقومية كأداة للعولمة والتكامل الاقتصادى.

- إنتشار وسائط الإعلام العالمية والمعلومات كأداة للعولمة والتكامل الاقتصادى.

- انتشار دور الأمم المتحدة والغرب فى رعاية المجتمع المدنى والأيديولوجية غير الحكومية (الإقلال من قيمة المكان ودور الأحزاب السياسية والنقابات المؤسسة فى البلدان النامية أو الإشراف عليها) كأداة للعولمة أو التكامل الاقتصادى.

- الفشل التاريخى لما سمى ، بنظريات فك الارتباط، ، أولا فى الصين القارية (تبنى تنمية يدفعها، السوق بدءاً من عام ١٩٧٩)، وفيما بعد فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية السابقة الأخرى (إنهيار واختفاء من عام ١٩٨٧- ١٩٨٩).

-نتيجتان كبيرتان

***انخفاض كبير للسيادة الاقتصادية والسياسية للدول الوطنية.**

***الضرورة النظرية والسياسية الحتمية لاستبدال المفهوم المجرد لإزدواجية التبعية- الاستقلال، بمفهوم ديناميكى هو تبعية زائدة - ناقصة.**

لم تكن هنالك تنمية اقتصادية مستقلة ممكنة فى المرحلة السابقة.

اليوم هنالك فقط تبعية اقتصادية نسبية (زائدة أو ناقصة).

دور تكافؤ الضدين «للتكامل الإقليمي» في تحديد التبعية والاستقلال الاقتصادي للدول الوطنية في البلدان النامية.

– الخبرة التاريخية في السعي إلى، وتعزيز استقلال الاقتصاد الوطني والتنمية عبر التكامل الإقليمي.

* حالة الاتحاد الأوروبي.

* حالة ترقية– استقلال التكامل الإقليمي الأوروبي الرأسمالي (من إتفاقية روما ١٩٥٧ إلى الاتحاد الأوروبي اليوم).

* حالة التنمية الاشتراكية المستقلة عبر التكامل الاقتصادي الإقليمي (كوميكون).

* حالة «ميثاق الاندنين»، الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربي المشترك في الستينيات.

* تعزيز الاستقلال الذاتي الإقليمي عبر تنمية جماعية، أو تتمتع بالحمائية، لتحول دون التبعية السياسية والاقتصادية.

* حالة سوريا وبعض البلدان النامية التي ربطت التناقص في التكامل الجاري في السوق الرأسمالية الدولية مع، التكامل الاقتصادي المتزايد مع النظام الاشتراكي الدولي.

– الظروف الجديدة للتكامل الإقليمي، وعلاقة تكافؤ الضدين التحويل– للتنويع بين العولمة (تكامل البلد الفرد في النظام الاقتصادي الكوني الجديد) واقتصاد الاتجاه إلى العمل الإقليمي.

* التجارة الكونية الحرة ضد التجارة الإقليمية التفاضلية.

* حركات الاستثمار الكوني الحر ضد الاستثمار الإقليمي التفاضلي.

* التشريع الكوني القانوني التجاري والاقتصادي ضد التشريعات الإقليمية المماثلة.

* أولوية التحرير التجاري الإقليمي على الاستثمار الإقليمي والتصنيع الإقليمي (سوء الإدراك العربي الجاري للتنمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي).

– بديلان للتكامل الاقتصادي الإقليمي في الاندراج من جديد في الاقتصاد الكوني :

* تدبير اقتصاد إقليمي كمجال وسط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الكوني.

* تدبير وتطوير تكامل اقتصادي إقليمي كمجال استقلال ذاتي لتعزيز التنمية الفردية والمجموعاتية والتكامل في الاقتصاد الكوني.

- الالتزام المطلق بدعم وتنسيق التنمية التقنية الوطنية (القائمة على البلد) والتصنيع الموجه - للاقتصاد الجديد من أجل تحقيق تنمية فردية وجماعية، والإيلاج المحسن فى الاقتصاد الكونى.

- الالتزام المطلق بتوسيع وتعميق الديمقراطية التعددية لدعم السياسات الوطنية والإقليمية من أجل التنمية وإيلاج محسن فى الاقتصاد الكونى.

- احتياجات جديدة للتكامل الجمركى والتكامل النقدى للتوافق مع تحديات العولمة التجارية والمالية الجديدة.

- احتياجات جديدة للشراكات الاستراتيجية فى مجالات العلم، والتقنية والاقتصاد الجديد، لتعزيز عناصر القوة الوطنية والإقليمية ، وتحسين ظروف ونمط الإيلاج فى الاقتصاد الكونى .

ا.حسام الساموك*

التوجهات والإنعكاسات الإقتصادية للعولمة
العراق فى ظل الهيمنة القسرية لتوجهات العولمة

كلما حاول مشرعو العولمة أن يجملوا صورة الرسالة التى إصطفوا للدعوة إليها، وتسويقها لم يفلحوا فى تبرير حقيقة كونها إمتداداً لمشروع إستنزاف شعوب العالم، وحملها على أن تظل سوقاً إستهلاكية لمنتجاتها، وساحة لإستلاب ثرواتها الطبيعية والبشرية معاً .

بل إن الوسائل التى سبق للإستعمار القديم أن سلكها: كوسيلة لفرض سطوته السياسية بالقدرات العسكرية التدميرية، ليتسنى له أن ينفذ مشروعه فى عمليات النهب المنظم للثروات . مالبثت أن إستعادت بريقها، رغم حرص القوى المسوقة لسياسات العولمة أن تعطى أبعاداً أخلاقية وإنسانية لتوجهاتها وأهدافها المعلنة .

وكانت عملية إحتلال العراق، برغم ما حققته، من منجز لصالح المسيرة الديمقراطية، بإجهازها على نظام دكتاتورى، رسخ لعقود من السنين النهج الطائفى والشوفينى والقبلى، وإنتزع الحس الوطنى والإنسانى من نفوس العراقيين، لكنها . وتحت ذريعة التخلص من النهج الدكتاتورى للنظام، فرضت قسراً نمطاً من السياسات الموغلة فى إستلاب الإرادة، و النهب المنظم للثروة، وتخريب البنى التحتية للإقتصاد الوطنى .

لقد سعى رواد العولمة، فى أول لحظات هيمنتهم، على مقاليد الإمور فى العراق، الى تخريب متعمد وبذرائع مصطنعة لمئات المصانع والمواقع الإنتاجية التى كانت الى وقت قريب تلبى إحتياجات العراقيين من الصناعات المتنوعة ، بل كانت تضاهى منتوجات أجنبية شتى لملائمتها مع البيئة المحلية، وإنسجامها مع متطلبات ورغبات المستهلك ، فيما أصدر السفير بول بريمر تشريعات شكلت عبئاً كبيراً على الإقتصاد العراقى، إن لم نقل إستهدفت تقويض مرتكزاته الأساسية، خاصة عندما تم فتح الحدود على مصاريعها أمام المستوردات الأجنبية التى مارس فرسانها سياسة إغراق السوق نظراً لرفع الرسوم الكمركية نهائياً عن تلك المستوردات لتغزو السوق العراقية بمنتجات لا تتمتع بأية مواصفات للجودة، مما إنعكس سلبياً على نشاط ما يقرب من ثلاثين ألفاً من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ليضطر تسعون بالمئة منها إعلان إفلاسها وإغلاق

---

* مستشار اقتصادى- وفد مجلس السلم والتضامن العراقى.

أبوابها، ولم يبق إلا ثلاثة آلاف منها يتأرجح فى إنتاج ١٠ون قدراته الحقيقية .

هذا الواقع المريع . وما تعرضت له أربعمئة وخمسون، من كبار الشركات والمصانع الحكومية وما يتبع منها للقطاع المختلط، لعمليات تعطيل مقصود .

وما جرى من إجراءات قسرية بحل الجيش الوطنى، وتسريح منتسبى وزارة الإعلام والعديد من المؤسسات المثيلة . خلق حالة مأساوية من البطالة الجماعية، وتردى الأوضاع المعاشية بشكل يرثى له، حتى قدرت منظمة الزراعة والأغذية الدولية نسبة من يقعون فى خط الفقر من العراقيين بستين بالمئة، فيما قدرت جهات حكومية نسبة العاطلين عن العمل بخمسين بالمئة. لكن أطرافاً أخرى ترفع هذا الرقم الى ٥٥ و ٦٠ بل هناك من يقدرها بسبعين بالمئة .

هذا الواقع المزرى للحالة الإقتصادية فى العراق، لا بد أن نستذكر معه إن هذا البلد الذى يطفو على بحيرة من النفط، كما يقال، يمتلك ثانى إحتياطى للنفط بالعالم، إن لم نعتمد من يؤكد إنه يمتلك الإحتياطى الأول .

وبمناسبة النفط الذى يبدو إن فرسان العولمة المحتلين، أو أتباعهم المحليين، قد هيمنوا تماماً لا على إنتاجه فحسب، بل ربما على موارده ، حيث لم يتوفر لأية جهة عراقية أن تقف على موارد النفط التى شهدت تصاعداً فى أسعاره ما بعد الإحتلال مباشرة، وصل الى أكثر من ثلاثة اضعاف سعره المعلن، لكن يكفى أن نشير الى أن ما سجل من مبيعات النفط لعام ٢٠٠٤ قد بلغ ثمانية عشر مليار دولار ونيفاً ، لكن ما دخل حسابات البنك المركزى هو عشرة مليارات دولار دون أن يجرؤ أحد على البحث عن بقية المبلغ .

وسرعان ما يحملنا ذلك على تأشير الفوضى التى اتاحت المجال رحباً للفساد الإدارى حينما بدأ مشرعو العولمة بأول أشواط ذلك الفساد بإعتماد شركات أمريكية، مثل شركتى هاليبورتون وبكتل، بإحالة أضخم المشروعات والتعهدات اليها دون منافسة ، لتتولى هاتان الشركتان وغيرهما، إحالة المشروعات بعد تجزئتها الى مقاولين ثانويين بنصف المبالغ المتفق عليها وربما أقل، ليقوم هؤلاء المقاولون. وغالباً ما يكون غالبيتهم ممن لا سابقة لهم فى مثل هذه المقاولات، وإنما أختيروا لمكافئتهم بسبب تعاونهم مع سلطات الإحتلال، فيقوم هؤلاء بإحالة تلك المقاولات بنصف. وربما اقل من نصف ما أحيلت عليهم، وهكذا تذهب ملايين الدولارات، وأحياناً المليارات كعمولات جانبية، وأرباح خيالية لمن لا ناقة له فى المشروعات المعتمدة ولا جمل .



أمام مثل هذه الممارسات إنسحبت الآف الحالات فى ميدان الفساد الإدارى والمالى وصلت الى حد أن لا يعين شرطى أو موظف فى مؤسسات الدولة إلا بعد دفع مقابل بالدولار الأمريكى .

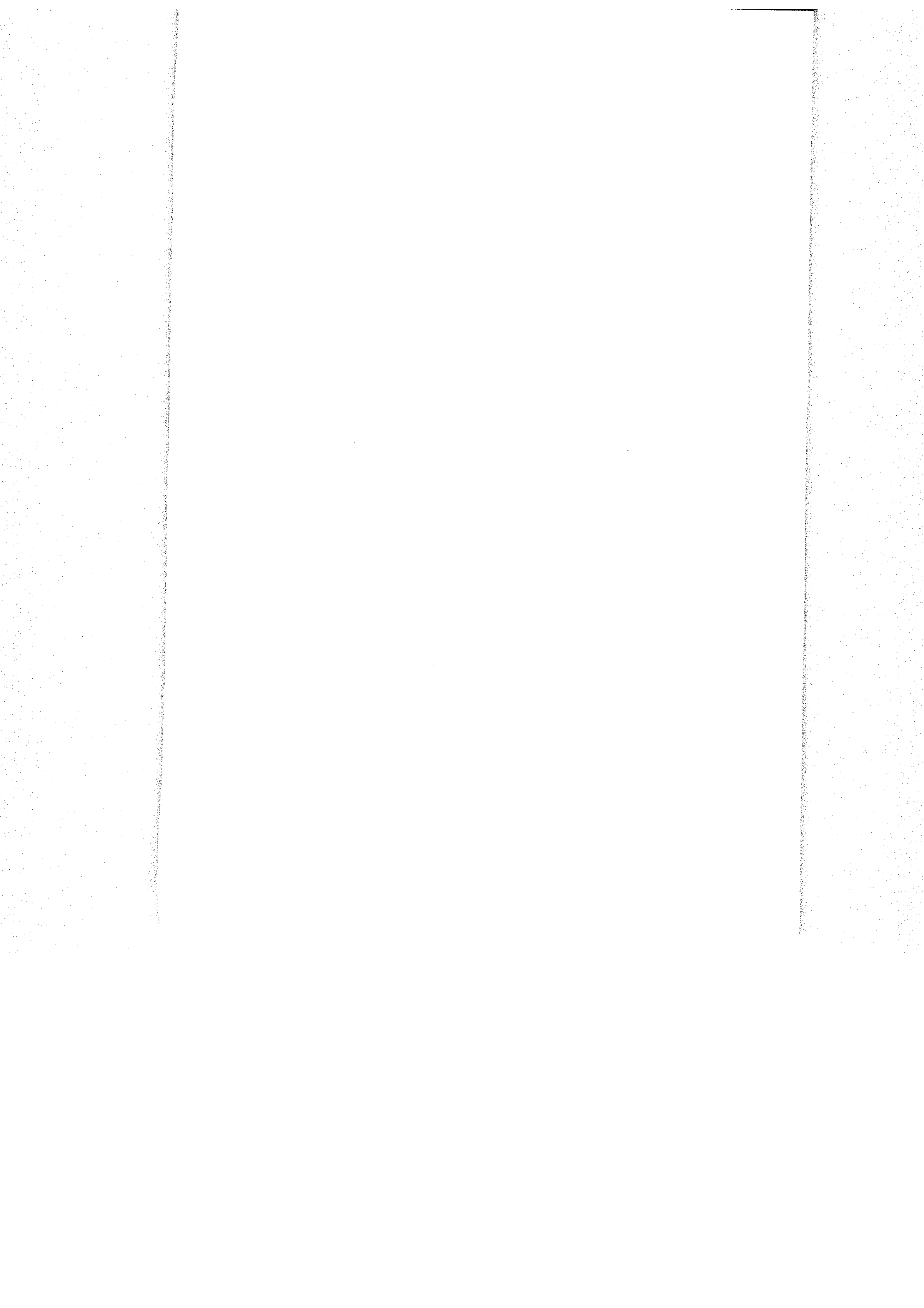
ولم تسلم الخدمات العامة فى العراق من التردى فى عموم الحالة المعيشية والواقع الإقتصادى فتردى التعليم، والمنشآت الصحية، والخدمات البلدية والتجهيز بالطاقة الكهربائية حيث لعبت الأخيرة دوراً حاسماً فى تعويق معظم الفعاليات الإقتصادية والإنتاجية المختلفة .

هذه الحالة المزرية لا بد أن تلبى تطلعات مشرعى العولمة حينما وجدوا فى تحويل البلدان النامية برمتها الى سوق لمنتجاتها المتنوعة، وساحة لإنتزاع الخامات لصناعتها .

وحين نسعى لنستفيق من الصدمة، ونجهد لإيقاف حالة التداعى وصولاً الى تأكيد ثباتنا الوطنى بعد أن حاول (العولميون) تثبيت قناعة كاذبة بإستحالة عودة الوئام الوطنى للعراق الذى لا بد أن تتم بفعل رفض شعبنا وقواه التقدمية لهيمنة المحتل وكل أعمال الإرهاب. وبالتالى فإن ما ينبغى أن تنعكس فيه شعارات الوجود الأمريكى، بأن الأمن هو الذى يوفر مسيرة التنمية والبناء، ليكون بدء حركة البناء، وإنتشال جيش العاطلين من ضياع البطالة، هو الذى يعيد عراقية العراقيين، ليعودوا بناة لوطنهم، ومبدعين فى كل مواقع العطاء .

ومثل هذا التطلع المشروع يعيدنا الى قراءة أدبيات العولمة بما يحملنا على أن نفرض كشعوب نامية مسلحة بإرادتها الوطنية، أن يتحقق التعاطى المتكافئ، وفقاً لما تختزنه تلك الشعوب الطموحة من تجارب إنتاجية، وقدرات تؤهلها للتجاذب فى شتى حقول التبادل الإقتصادى والثقافى والتكنولوجى .

مناقشات
الجلسة الثانية



د .إبراهيم العيسوي

أريد أن أبدأ بسؤال للدكتور محمد عارف، وهو سؤال قد يوجه لي غدا عندما أعرض ورقتي، وأنا أحاول، في الحقيقة، أن أغش منه الإجابة. إن ما ذكره من صعوبات تواجه الدول النامية للإستفادة من العولمة صحيح تماما. وما ذكره من جوانب سلبية للعولمة صحيح تماما. لكنني أريد أن أسأله، أولا، ألا توافق أنه بعرض هذه الصعوبات، وبعرض الآثار السلبية للعولمة، نكون كأننا نقول أنه لا توجد فرصة حقيقية للإستفادة من العولمة؟ وأن المقترحات التي تفضلت بها، لكي تتبعها الدول النامية، للإستفادة من العولمة، يمكن أن تفهمها علي أنها الرسالة التالية لكل دولة نامية. نمي نفسك أولا، وبوسائل مغايرة لما تنطوي عليه العولمة من سياسات وتوجهات، ثم يمكنك بعد ذلك الإستفادة من العولمة.

هذا هو السؤال. وهنالك ملحوظة لصديقي الدكتور عصام الزعيم، أنا أري موضوع الإستقلال، وكأنه يعني العزلة الكاملة عن العالم، وقطع كل العلاقات التجارية والاقتصادية وغيرها مع العالم، ولكن هذا المعني مستحيل بالطبع. فأنا من الذين يقولون أنه يمكن استهداف تنمية مستقلة بالمعني التالي : إذا كان الإستقلال هو نقيض التبعية، وأن التبعية تعني الإعتماد علي الغير فإن الإستقلال يعني أولا وقبل كل شئ، الإعتماد علي الذات، ليس كليا، لكنني أقول أنه لا يستبعد، في المقام الأول، التعاون مع كل بلاد العالم، ولكن كأولوية ثانية، يظل الثقل والتوجه الأساسي للسياسة التنموية هو الإعتماد وعلي الذات، كتوجه أساسي دون استبعاد اللجوء للمبادلات التجارية والمعونات، بل وحتي الاستثمار الأجنبي.

د. محمد دويدار

أعتقد أنني طرحت في هذه الجلسة أكثر من قضية، أولا عندنا حالة العراق، حالة العدوان الرأسمالي العسكري المباشر والمستمر، مما يقتضي أن نري الحل في نوع من المقاومة التي تعود بنا إلي قضية التحرر الوطني. المسألة الثانية أنني اعتقد أنه يتعين التفرقة بين الإمكانية الاقتصادية، والإمكانية السياسية. فيما يتعلق بالإمكانية الاقتصادية علينا أن نحدد المقصود بغير التابع، تحديداً يعطي مفهوما يمكن ترجمته كميا، حتي يمكن وضع سياسة للتوصل إليه تدريجياً. إن المفهوم عندي هو إمكانية خلق حد أدني من السيطرة الاجتماعية علي شروط تجدد الإنتاج في المجتمع، ابتداء من الحاجات الأساسية.لا بد أن يكون لدينا تحديد محدد للمقصود ببناء غير تابع اقتصاديا. وفي



اعتقادي أن ما قلته حضرتك بأن هذا ممكن، فإننا سوف نجد اقتصاديا، إن الصعوبة الأساسية هي في السياسة، في الوضع السياسي في بلداننا، في التحالفات القائمة بين الأنظمة السياسية وقوي رأس المال الدولية، كقبول صريح للتبعية، وضلوع فيها. ومن هنا تكون مشكلة سياسية.

أرجو ألا نبالغ في قوة رأس المال الدولي، لأن نمط سلوك رأس المال الدولي، بصفة عامة، ورأس المال الأمريكي، بصفة خاصة، يبرز حقيقة تاريخية حالية، وهي أن رأس المال الدولي أصبح مفتقداً للرشاد في السلوك الدولي، وهو يفجر كل تناقضات النظام، ويزيد في كراهية الشعوب لهذا النوع من التنظيم، ويقوي نسبيا من القدرة علي المقاومة.

بروفسيورهاروبعثمان

شكرا جزيلا سيدى الرئيس . أود أولا أن أخبر صديقنا العراقى أن مايحدث فى العراق رهيب بالقطع، و أننا نتعاطف معهم . فهناك أزمة حاليا بالعراق و بفلسطين. و قد تولى الشعب الفلسطينى و العراقى مسؤلية المواجهة و المقاومة نيابة عن باقى العالم . أود أن أوضح نقطة واحدة فقط،أن المتطلبات الست الأساسية التى ذكرها الدكتور عارف جيدة، لكن هناك شرط أساسى يجب أن يتواجد، ألا وهو المسؤلية السياسية . أنا أختلف كلية مع ما قاله الدكتور عصام فى البداية . فالإستقلال السياسى يعنى أن تتمتع الدولة بالقدرة على التحكم بالموارد الطبيعية، و التمتع بالسيادة على المناطق الجغرافية كافة، بالاضافة إلى إمكانية الإستفادة من تلك الموارد من أجل تحقبق الرفاهية للمجتمع . الناحية الأخرى الهامة : هل للدولة دور هام ؟ إذا عدنا الى الخلف عند تطور الرأسمالية ذاتها ، سنجد أن تطور الرأسمالية إعتمد على الدورالذى قامت به الدولة . يجب أن تكون الدولة قوية لتنمية الرأسمالية . دوما ما يقول البنك الدولى، وغيره من المنظمات الاخرى، بأنه يجب الحفاظ على دور الدولة . ينطبق ما يحدث الآن على مثال واحد، و يؤسفنى أن أقوم بهذا التشبيه، لكن مايخبرنا الغرب به الآن يشبه ما تقوم به العاهر التى تكون قد كونت ثروتها بالفعل من تلك المهنة، و قد تقاعدت الآن من عملها كعاهرة و تتمتع بالطريقة التى عاشت بها، ومن ثم تقف لتقول أن الدعارة فعل مشين . و هذا ما يحدث فما قد استوردته الدولة حينذاك تأتى لتبيعه الآن. تلك المشكلة لا تعد خاصة بأى شكل من الاشكال ، فتعلمون جميعا أن الأزمة الآسيوية، على سبيل المثال، حينما حدثت، لم تؤثر على الصين، و لم تؤثر على فيتنام ، بالطبع،و كما اشارالدكتور محمد يوجد عدد كبير

من الدول فى الجنوب تأثرت بتلك الأزمة، و حتى فى كوريا الجنوبية، و قد أشار إليها تقرير البنك . من الخطأ القول بأن تلك الدول كافة تعانى من أزمة و ما إلى ذلك . فهناك العديد من الدول الجنوبية الناجحة جدا . لذا سيدى الرئيس و كما أشرت فى مداخلتى السابقة من قبل أتمنى أن نتمكن من إيجاد الوقت لمناقشة تلك القضايا، و للخروج بأفكار من المحتمل أن تساعد مجتماعاتنا فى التغلب على تلك المعضلة .

سفير كوبا انجل دالماوفرناندز

شكرا لكم . أود أن أعرب أولا عن شكرى لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية (أبسو) لتنظيم تلك المائدة المستديرة، بالاضافة إلى دعوتى إليها . لقد عزمت على التحدث فى الجلسة الخامسة غدا . و أود تنبيهكم فى البداية اننى لست برجل اقتصاد ، فى الواقع أنا شخص يمتلك حسن النية وحكم قاطع لتنفيذ كافة الأشياء، و دعم أبحاثكم .و اذا دعمت الجماهير العظيمة فى بلدانكم إتجاهاتكم السياسية فبالتالى يمكنكم القيام ببعض الأشياء . أود فقط فى البداية، و مع إحترامى الكبير لكل ما قيل من قبل ، أن أعرض فكرتين قبل الغد ، إحداهما ، اننى أؤمن بالحقيقة التى ذكرها البروفيسورعثمان أنك تستطيع التقدم فى بلد ما، ليس بعزل نفسك، كما حدث فى بلد صغير باوروبا منذ عدة سنين ماضية، دون ذكر أسماء . فدولة ككوبا ، وأستميحكم عذرا لإستخدامها كمثال، لكننى لا أملك مثال أفضل لذكره ، فلقد خسرت كوبا تقريبا كل ما تملكه فى اوائل التسعينيات. أكثر من٨٠٪ من العملات الأجنبية، و ٥٣٪من إجمالى الناتج المحلى، بالاضافة الى كل ماقد قامت كوبا بتصدره الى الاتحاد السوفيتى السابق و غيرها من الدول الخ . أعنى أننا كنا فى وضع صعب . والان و بعد مرور خمسون عاما على ذلك الوقت مازلنا نتذكر تلك السنوات، وما بعدها، حينما لم نتلقى سنتا واحدا لا من صندوق النقد الدولى، أو من البنك الدولى، أو من البنك الامريكى الدولى . تعلمون جميعا طريقة عمل بنك صندوق النقد الدولى، و أنه يحتاج الى٧٠٪ من المعدلات للموافقة على منح القروض فى المقام الأول . و قد خضعت كوبا، بالاضافة الى ذلك، على مدى ٤٠ عاما لحصار إقتصادى رهيب من قبل الولايات المتحدة ، لذا لم يجد الشعب أو الحكومة الكثير للقيام به بعد تلك الاوضاع المتردية. فلم يعد هناك وجود للاشتراكية بعد الآن فى أوروبا، فى حين انها مازالت متواجدة فى الصين، و فى فيتنام بالطبع . وتوجد علاقات جيدة بالطبع بين كوبا و الصين، لكنها ليست وطيدة كما كانت من قبل . خلصنا بالتالى

إلى نتيجة تدل على وجود فشل إقتصادى ذريع فى كوبا . يجب أن يتم تغير هذا الواقع، لكن، و كما قال الكثيرون، يجب القيام ببعض الاصلاحات أولا، فهناك مبدأ أساسى واحد للقيام بذلك. أعنى بذلك اننا نطالب بإستثمارات أجنبية مع إقتصاد قوى، بخلاف وضع قوانين جديدة لفتح الاقتصاد أمام كافة القطاعات، بالاضافة إلى فتح الباب امام الإستثمارات، و هذا ما قد حدث . إذا فكوبا لاتزال بعد ١٥ عاما كما كانت منذ ١٥ عاما مضت، من الناحية الاقتصادية . لكنها مازالت دولة تؤمن بإمكانيات التطوير من خلال أسلوب مختلف . نحن نؤمن بالإشتراكية منذ بدايتها مما جعلنا نتمتع بنظام أفضل . و قد كان ذلك ما ظللنا نقوم به خلال ١٥ عاما، و بالطبع الآن، و فى عام ٢٠٠٥، مازلنا نؤمن بها، و من المحتمل أن نكون نؤمن بها أكثر من ذى قبل . أنوى إعطائكم بعض البراهين غدا فى الساعة الخامسة، ليس من أجل التأكيد على أننا نبلى بلاء حسنا أم لا، لكن من أجل أن تعلن كوبا عما يمكن القيام به عن طريق العمل و ليس عن طريق الإنعزال. لقد جعل الاتحاد الاوروبى فى بدايات الخمسينيات و التسعينيات أيضا من كوبا شريكا لهم، و سوف تظل كذلك بالاضافة الى الصين بالطبع و مؤخرا فنزويلا .

أود إنهاء الحديث عن الشأن الكوبى لكن أيضا فيما يتعلق بفنزويلا- يؤسفنى إضطرار السفير الفنزويلى للمغادرة – كما ترون فإن فنزويلا دوما ما كانت دولة غنية على مدار عقود من الزمان بفضل مواردها الطبيعية . اليوم، و مع وجود الحكومة الجديدة، و الوضع السياسى الجديد ، أصبح ٧٪ من الشعب الفنزويلى فقيرا للغاية. يمثل البترول الثروة الرئيسية لفنزويلا، لذا قررت الحكومة الفنزويلية الجديدة إستخدام الثروة الفنزويلية فى أغراض متعددة بهدف إفادة الجماهير العريضة، و القيام بتغيرات سياسية هامة، و الاستمرار فى تصدير البترول إلى الولايات المتحدة و غيرها من الدول، بالإضافة إلى النضال من أجل تحقيق التكامل . يمكننى أن أقول أنه يوجد اليوم تكامل بين فنزويلا و كوبا لم يسبق له مثيل فى قارة امريكا اللاتينية، و ربما فى العالم أجمع، بما فى ذلك الاتحاد الأوروبى . أعنى بذلك، إن هذا التكامل يعد البداية فقط ، فلا وجود لخصخصة فى كوبا . و من المتوقع أن ينموا الاقتصاد الكوبى هذا العام ٢٠٠٥ بنسبة تقرب من ٩٪ بخلاف توجيه معظم أموال الدولة إلى البرامج الاجتماعية. و نحن نوضح تلك الحقيقة. فنحن نتعتزم فرض ضرائب مرتفعة. وكل ذلك قطعا للاستفادة منها . لكننى أعتقد أن ذلك ممكن فى حالتنا . يوجد أفضل تكامل إقليمى فى امريكا اللاتينية مما سينعكس

بالخير علينا.لكن ذلك إحتمال بعيد كل البعد عن الواقع بسبب ما قاله الدكتور محمد بأن الولايات المتحدة قد نجحت فى تدمير هذا التكامل الاقتصادى فى امريكا اللاتينية، و ربما فى أجزاء أخرى من العالم . لكننا نؤمن بهذه الاحتماليه، و أن إقتصادنا ليس كافيا. أقصد بذلك أنه ليس كافيا لكى يكون مستقلا. و أعنى بذلك أن يكون مستقلا بالفعل، و أن يعتمد على ذاته . أعلم أن ذلك من المستحيل فى هذا العالم المتعولم. ومع كل ذلك ستكون رسالتى الرئيسية هى أن ذلك ممكن بالنسبة لنا و بالنسبة إلى أساليبنا البديلة. و بالرغم مما قيل، إما الذهاب فى مسار الليبرالية الجديدة أو عدم وجود مخرج . أعتقد بكل تواضع أن أهمية المثال الكوبى تأتى من أننا نستطيع تحقيق ذلك فى أمريكا اللاتينية بغض النظر عن إمكانيات القوى السياسية، و القوى الاقتصادية، ومعظم الدول القوية على كوكب الأرض. لذا، إذا كنا ١١ مليون شخصا تمكنا من النجاة هناك، و من تحقيق التنمية، و أصبحنا إحدى الدول الهامة فيما يتعلق بالتعليم الداخلى و الثقافات و غيرذلك فى منطقتنا من العالم ، فإن ذلك يعنى أنكم ايضا تستطيعون أن تحققوا ذلك، لكن على مدى طويل للغاية، و الإستفادة من الأغلبية المطلقة من شعوبكم، و التى ستدعمكم ردة فعلها، و تدعم البرنامج أيضا، ثم بعد ذلك الإتفاق الذى يحمل بعدا سياسيا ، و الذى سوف يعلن أننا مستقلون و أننا نمتلك القدرة على الحفاظ على إستقلالنا. بالتالى سيكون للبعد السياسى، وللبعد الاقتصادى، شأنا أساسيا من أجل تحقيق التقدم .

شكرا لكم

أ.الصادق فياله

إن اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في ٧٢٪ من منتج السلع في العالم، وتتحكم في ثلاثة أرباع التجارة العالمية، و٨٥٪ من البحث العلمي، وهذه أرقام وددت تقديمها للأخوة والزملاء لكي يقفوا عندها. إنني أيضا من المؤمنين بأهمية الإندماج الإقليمي، ثم علي المستوي الإقليمي الأكثر، وأعني بالأكثر، العلاقة بحوض البحر الأبيض المتوسط، الاتحاد الأوروبي. إن البعد الإقليمي أو الإندماج الإقليمي يقوي نسبيا الذات، في التفاوض مع الأغنياء. وكذلك أود القول أن القضية الإستقلالية هي في اختيار دولة النمط، الذي يأخذ بعين الإعتبار خصوصية البلد وإمكانياته، وخاصة علي المستوي الاجتماعي. إن البعد الاجتماعي يظل ركنا أساسيا في النمط الاقتصادي – الاجتماعي ولا مساومة عليه. لماذا أقول أن لا مساومة عليه؟ أقول

هذا لأن الدكتور عصام الزعيم تفضل وتكلم بأطناب عن قضية المؤسسات النقدية الدولية. وكلنا يتذكر، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كيف بدأت العلاقات الدولية الجديدة، سنة ١٩٩٠، وخاصة الشروط المجحفة التي طرحتها المؤسسات الدولية في تونس، في إعادة الهيكلة.

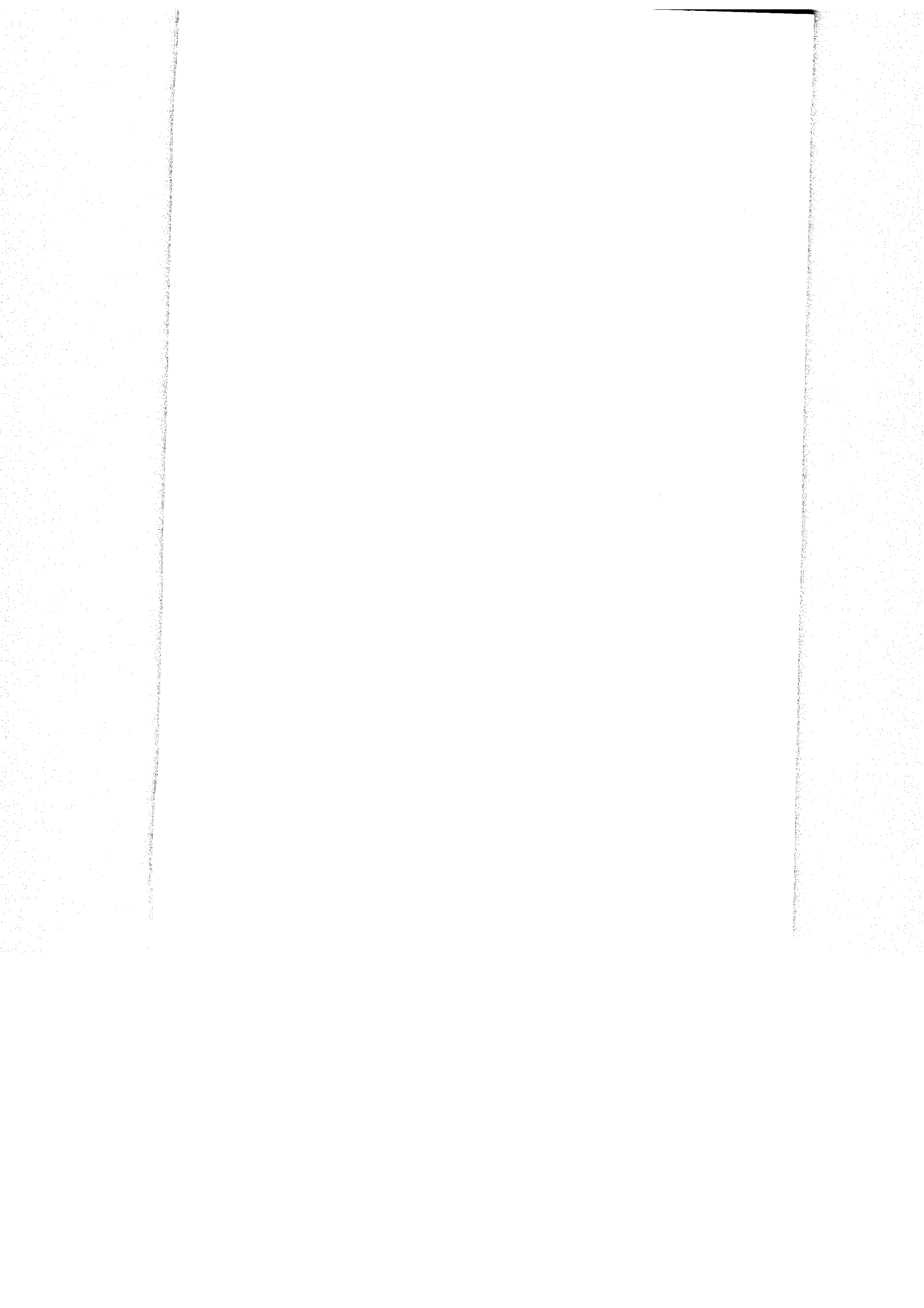
إن الإصلاح يأتي من الذات، وهذا في مكانه. إن تونس وسوريا لم تجدولا، لأنهما كانتا في وضع تستطيعان فيه التفاوض مع المؤسسات النقدية الدولية، ولا تقبلا بالشروط الدائنة. تجئ أهمية الإصلاحات الاقتصادية، التي لا بد أن نمر بها، لكي نكون في وضع اقتصادي صحيح، وإن الإندماج الاقليمي، أو التكامل الاقليمي، مهم جدا، وهو يقوي الجانب التفاوضي بالنسبة للدول النامية.

الجلسة الجلسة الثالثة

رئيس الجلسة بروفسيور هاروب عثمان

المداخل الفكرية الاقتصادية

فى مجابهة العولمة



د. فوزى منصور*

مكافحة شريعة التنمية غير العادلة
(مساهمة نظرية)

(١)

إن العولمة هى إحدى المراحل فى عملية تطور النظام الاقتصادى العالمى- وهى المرحلة الحالية لهذا التطور- والتى تتسم بالتزايد الهائل فى انتقال البضائع، والخدمات، والأموال، ورؤوس الأموال والمشروعات عبر الحدود القومية، وفى انتقال التكنولوجيا والعمالة، ولو على نطاق أقل حجماً؛ وهى المرحلة التى تتسم بالدور المهيمن الآخذ فى التزايد الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات فى صياغة الاقتصاد العالمى؛ وهى المرحلة التى تتسم بتضاؤل قدرة معظم الدول القومية على الاحتفاظ باستقلالية السيطرة على العديد من أدوات السياسة الاقتصادية، مرحلة تتسم بالتجانس المطرد فى أنماط الاستهلاك المأخوذة فى الغالب الأعم- لمن يملك المقدرة المالية على تحقيقها- من المجتمعات الغربية، وعلى وجه الخصوص من المجتمع الأمريكى، وأخيراً، وهو الأمر الذى لا يقل أهمية عن سابقيه، فإن العولمة هى المرحلة التى تتسم بالتغير- مع الإقرار بوجود بعض الاستثناءات الملحوظة والمعروفة- فى ميزان القوى بين رأس المال والعمالة ورجحان الكفة لمصلحة رأس المال؛ مرحلة تتسم بالتباين المجحف فى توزيع الثروات والدخل فيما بين البلدان والطبقات والأفراد. إنها المرحلة التى تشهد، تحت وطأة العديد من مختلف شعارات الإصلاح الاقتصادى و التمويل المسئول، تبديد العديد من المكاسب التى تحققت فى مجالات التعليم، والصحة،والإسكان، والضمان الاجتماعى والتى ناضل الناس من أجلها ونجحوا فى الحصول عليها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى الشمال، أو كنتيجة لنجاحات الحركات القومية الشعبية فى الجنوب.

(٢)

ولقد ارتبط بمنشأ عملية العولمة تطوران هامان وثيقا الصلة ببعضهما البعض وهما:

أ- انتشار العلاقات الرأسمالية فى بلدان ومناطق لم يكن لهذه الرأسمالية نفوذاً عليها

---

* أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة عين شمس.

** ترجمها عن الانجليزية ا. أحمد عبد السميع.

من قبل (ويشمل ذلك البلاد التى اختارت فيما مضى النموذج الاشتراكى للتنظيم الاقتصادى-الاجتماعى) وتوطيد هذه العلاقات فى المناطق التى كانت فيها ذات نمط ناشئ أو حتى مهيمن.

ب- التقليص، على نطاق عالمى، للحواجز المختلفة التى كانت فى السابق تعوق حركة البضائع والخدمات والأموال ورؤوس الأموال والمشاريع بين البلاد والمناطق، مما أدى إلى جعل الاقتصاد العالمى يبدو أكثر فأكثر مقاربةً وشبهاً باقتصاد رأس مالى موحد، يظهر سيادة علاقات السوق، وقدراً كبيراً وهائلاً من حرية الإنتاج والخدمات، ومن حرية عوامل الإنتاج على السواء(مع الاستثناء الملحوظ للعمالة) فى الانتقال عبر المسافات والحدود، وفى تحقيق درجات متفاوتة من التكافؤ بين الأسعار ومردودات عوامل الإنتاج- أيضاً مع الاستثناء الملحوظ للأجور.

(٣)

إن هذه العملية المزدوجة ليست بالجديدة، حيث أنها كانت أخذة فى الاستمرار، مع وجود بعض الاستثناءات والانقطاعات المعروفة، منذ مطلع النظام الرأسمالى، منذ ما يقرب من خمسة قرون مضت، سواءً على نطاق قومى فى بلدان بعينها فى أوروبا الغربية أو على نطاق عالمى- حيث أن كلا الأمرين تكاتفا وتزامنا فى النمو مع بعضهما البعض. وقد عجَل من هذه العملية، بشكل كبير، عدد من العوامل المختلفة فى وقتنا الحاضر، وأعطى لها اسماً خاصاً وهو العولمة، والذى يرمز إلى مرحلة جديدة فى تطور هذه العملية. ويأتى فى طليعة هذه العوامل كلاً من ثورتى المعلومات والاتصالات، والثورة التى نتجت عنهما فى علوم وممارسات إدارة الأعمال، وانخفاض تكلفة النقل. ويظل أهم هذه العوامل مع ذلك هو القوة الاقتصادية والسياسية المتزايدة للولايات المتحدة، وظهورها على الساحة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكيك المعسكر الاشتراكى، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، ذات المهمة التبشيرية لنشر منهجها من الرأسمالية خارج نطاق حدودها.

(٤)

ومع الأخذ فى الحسبان أن الولايات المتحدة هى إلى الآن أكبر وأكثر الاقتصادات تطوراً، وأنها تسجل أحد أعلى معدلات دخل الفرد وأنها لا تزال القائد المهيمن فى مجال الابتكارات التقنية، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه هو عن مكمن الخطأ فى محاولة

الولايات المتحدة أن تفرض على بقية العالم، ولاسيما الأجزاء الأكثر فقراً وأقل نمواً فيه، نظاماً اجتماعياً-اقتصادياً قد جلب لها الكثير من الهناء والإنجازات؟

وليس هذا بمقام ولازمان الشروع فى نقد فلسفى أو براجماتى لهذا النظام نظراً لعمله فى الولايات المتحدة. وإننى على يقين من أن الملايين من فقراء العالم الثالث، وحتى هؤلاء الذين لا يعانون من الفقر الشديد، سوف يرحبون بالاستزراع الكامل لهذا النظام بمحاسنه ومساوئه، إذا تأكد لهم تحقق نتائج مماثلة. بيد أننى على يقين كذلك، من أن نفس هؤلاء الملايين(ولست أتحدث فى هذا المقام عن الملايين الأخرى، وربما أكثر، التى ترفض رأسمالية الولايات المتحدة لأسباب فلسفية أو ثقافية أو دينية أو غيرها) يؤمنون تقريباً، بشكل غريزى، بأن رأسمالية الولايات المتحدة لا يمكن استزراعها، وأنه حتى فى حالة استزراعها قسرياً أو اختيارياً فى بلدانهم فإنها لن تنتج نفس النتائج التى حققتها فى موطنها الأم. وإننى أنحى جانباً مرة أخرى المساهمة الخاصة فى نجاح الولايات المتحدة التى قدمتها الموارد الهائلة والبكر والتى اختص بها مواطنو الولايات المتحدة أنفسهم، حيث أننى لا أعتقد بأن الموارد الطبيعية هى العامل المؤثر فى صياغة مستوى التقدم لبلد من البلدان فى ظل عصرنا الحالى، كما أننى لا أؤمن بأن ذلك يدخل كثيراً ضمن التفكير الغريزى للجموع من الذين يرفضون رأسمالية الولايات المتحدة وسعيها لفرض هذه الرأسمالية باعتبارها حلا لمشاكلهم التنموية؛ بل إننى أعتقد، وبدرجات مختلفة من وضوح الفكر، وبدون أن أضفى على ذلك ألفاظاً أكاديمية رنانة، بأنهم يدركون أن الرأسمالية التى لا يكبح جماحها، سوف تقود فى نهاية المطاف حتماً إلى تنمية غير عادلة داخل البلاد، وبدرجة أكبر وأكثر خطورة من التنمية غير العادلة بين البلاد بعضها البعض.

(٥)

إن التنمية الداخلية غير العادلة(داخل البلد الواحد)، يمكن تمييزها بسهولة عن تلك التى بين البلدان بعضها البعض، فالمناطق الريفية لا تنمو فى المعتاد على نفس الخط الذى تنمو معه المدن الكبيرة والصغيرة، مما يتسبب فى وجود فروقات كبيرة فى الدخول والمنافع العامة ونوعية الحياة(وهى فروقات لا تميل دائماً وأبداً لمصلحة القطاع الثانى). ولا يتم توزيع الموارد الطبيعية بالتساوى بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، كما أن التكنولوجيا الجديدة قد تضفى قيمة على الموارد التى كانت فيما مضى ذات قيمة ضئيلة،

وقد تحط من قيمة موارد أخرى كانت تعتمد على التكنولوجيات العتيقة. وقد يؤدى ظهور صناعات جديدة فى منطقة معينة إلى خلق اقتصادات تقوم بدورها باجتذاب صناعات أخرى، الأمر الذى يحول المنطقة بأكملها إلى قطب تنموى جديد، ولأسباب على النقيض من ذلك، قد تتعرض المناطق الأخرى إلى المعاناة الاقتصادية. ولم ينتبه منظرو الاقتصاد الرأسمالى إلى هذه العوامل، حيث نزعوا إلى التقليل من أهميتها، واضعين إيمانهم على المدى البعيد فى تحرك العوامل، وفى قوة التكافؤ للسوق: التكافؤ بين مردودات رأس المال(فى الوظائف المختلفة والمناطق المختلفة ...) ومردودات المشاريع والأرض(على امتداد معين) وبين العمل- إلى أن اكتشف هؤلاء المنظرون أن المدى البعيد لم يقدم أبداً، أو أنه عندما قدم، قدم معه الانهيار. عند ذلك فقط، أولى هؤلاء المنظرون انتباههم إلى الدولة باعتبارها العامل الأكثر قدرة على توفير بعض العلاج- المؤقت أو الدائم- لأسوأ التقلبات الناتجة عن التنمية غير العادلة وذلك من خلال: المعالجة الخاصة للمناطق المنكوبة، وإعادة تدريب العمالة غير المؤهلة، وتقديم العون المالى للمؤسسات التى توفر فرصاً للعمل، ووضع برامج التأمين الاجتماعى ...الخ.

(٦)

غير أن الموقف مختلف تماماً بالنسبة لمسألة التنمية الدولية غير العادلة، لا سيما فيما يتعلق بثلاثة محاور: أصول هذه التنمية وامتدادها، ومدى إدراك تلك الأصول، والعلاج الذى تم تقديمه أو اقتراحه لهذه المسألة.

إن جميع القوى التى تتسبب فى التنمية الداخلية غير العادلة تعمل- أحياناً بشكل أكبر ولكن ليس دائماً- على نحو يسبب الأذى للدول النامية. وإذ نقر أن البلاد الغنية بالبترول، التى تعانى الفقر، قد استفادت من اندماجها فى النظام الرأسمالى، إلا أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع الثمن الذى يدفعه المستهلك للبترول يتم استقطاعه من خلال الضرائب التى تفرضها الدول الغنية التى تستهلك معظم هذا البترول، أو من خلال الشركات المتعددة الجنسيات(والتى تملك الدول الغنية معظمها) التى تقوم بدور الوساطة بين الدول المستخرجة للبترول والدول المستهلكة له. وينطبق الأمر نفسه على القليل من المنتجات المعدنية الأخرى، التى استمدت قيمتها من التكنولوجيا التى وفرتها الرأسمالية الحديثة. غير أن ذلك لا يمكن أن يقال عن الكثير من صادرات الدول النامية، ولا سيما المنتجات الزراعية، رغم أنها قد تكون ذات أفضلية خاصة ومطلقة- وليست فقط أفضلية نسبية-

فى إنتاج هذه الدول نظراً للظروف المناخية- أو غيرها من الظروف- المناسبة. وفى هذا الإطار، ومع الإقرار بوجود بعض الاستثناءات المؤقتة أو غيرها، كان الاتجاه العام، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بالنسبة لقواعد التجارة، هو الإجحاف ضد صادرات الدول النامية. إن ذلك هو جوهر عملية التنمية غير العادلة، مع أنه ليس كل جوهر هذه العملية. وفى تحليلنا الأخير، فإن ما ذكرناه يعنى، أنه فيما يختص بكمية معينة من موارد البلدان النامية، وخاصة العمالة، فإن هذه الدول تتحصل على الأقل القليل من منتجات الدول المتقدمة، مع أن هذه الدول المتقدمة، تقريباً نظراً لطبيعتها الخاصة، تستهلك الأقل فالأقل من الموارد لإنتاج أى كمية معينة من المنتجات.

ومع ذلك يجب القول أن مسألة التنمية غير العادلة لا يمكن بأى حال من الأحوال اختصارها لمسألة تتعلق بالتبادل غير العادل للتجارة الدولية، مهما كانت أهمية ذلك التبادل فى القضية العامة المتعلقة بالحصول على الموارد الأجنبية للأغراض التنموية. إن ما هو أهم من ذلك بكثير هو قضية نوع التخصص الذى تتبناه التجارة الدولية- والتى تقبع تحت رحمة تصريفات قوى السوق- بين الدول النامية والدول المتقدمة. وبوجه عام، سوف يكتشف الباحث أن التجارة الدولية، نظراً لطبيعة الأمور(ونعنى هنا اتباع الاتجاهات التى تم تأسيسها، ومن بعد ذلك تعزيزها، من خلال الظهور فى مشهد البضائع التى تم إنتاجها فى الدول الرأسمالية المتقدمة والتى تتطلب المزيد والمزيد من الاستخدام المكثف لرأس المال، والمزيد من الاستخدام المتقن للتكنولوجيا الحديثة) تنحصر فى إطار أنواع معينة من المنتجات والصادرات، التى تعتمد فى المقام الأول على الاستخدام المكثف للعمالة والموارد الطبيعية.

ولقد كان هذا الأمر كافياً،عندما ترك دونما تصحيح، فى التسبب فى إحداث تشويه متأصل فى نموذج الانقسام الدولى للعمالة، حيث كان التقدم والتنمية ومعايير المعيشة المرتفعة متركزين فى جانب واحد، بينما كان الركود والفقر والتخلف متفشيين على الجانب الأخر، مما تسبب فى الانقسام الشهير للعالم إلى عالمين مختلفين، وهما العالم المتقدم والعالم النامى. وإننى أود أن أقف هنا وقفة قصيرة لإمعان النظر فى العمى النظرى الذى منع ، لمدة ما يزيد عن قرن من الزمان، المخططين الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد من المنظرين الرأسماليين من إدراك هذا الصدع الفاصل بين هذين النوعين من التنمية. وقبل الخوض فى أسباب ذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن نلحظ أن

الانقسام ما بين العالمين، ما بين نوعى التنمية، لم يكن نتاجاً فقط لقوى السوق الحرة العاملة فى مجال التجارة الدولية، فلقد تم بشدة تدعيم، وغالباً تم فرض، هذه القوى من خلال علاقة الهيمنة السياسية بين جزئى العالم، والتى شرع فى تأسيسها منذ بداية الأنظمة الرأسمالية القومية والعالمية الوليدة، والتى امتدت عبر القرون إلى أن غطت، مع مطلع القرن العشرين، كافة أرجاء المعمورة. وكما هو معروف، فإن صيغ هذه العلاقة تتغير مع تغير الأزمان والمكان وأسلوب الهيمنة الذى تفضله الدول المهيمنة. وكان لب هذه الهيمنة، هو إخضاع المصالح الاقتصادية للبلاد المهيمن عليها لصالح البلاد صاحبة السطوة والهيمنة، وتحويل الأنواع المختلفة من الفائض الاقتصادى من البلاد المهيمن عليها إلى البلاد المهيمنة. ولتحقيق هذه الغاية تم تبنى العديد من الاستراتيجيات والسياسات المعروفة، والتى كان من أبرزها عرقلة التصنيع فى البلاد المهيمن عليها، وفى بعض الحالات وصل الأمر إلى مرحلة تقويض القدرات الصناعية لهذه البلاد. وما ينطبق على التصنيع، ينطبق بالتساوى على نقل وتطوير التكنولوجيا الحديثة. وفى هذا الإطار أيضاً أجبرت بعض التكنولوجيا المحلية، دونما أسباب اقتصادية صحيحة، على أن تتوارى بعيداً.

(٧)

وإننا نتساءل عن كنه ما يجعل التصنيع، أو استخدام التكنولوجيا الحديثة، يشكل فارقاً بين التنمية وبين تخلف التنمية؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تستدعى منا وقفة قصيرة مع النظرية الاقتصادية الرأسمالية التقليدية، إذ أن هذه النظرية هى التى قامت،عن عمد أو دونما دراية، بالتعتيم على طبيعة التنمية، وكذلك على أسباب الصدع الذى فصل بين الدول المتقدمة والدول النامية. وإن السبب يرجع فى نهاية المطاف إلى الطريقة التى تعاملت بها هذه النظرية مع ما أطلقت عليه عوامل الإنتاج.

ومع اتباع ممارسة منظمى المشاريع والمحاسبين(ولما لا، أليسوا هم بأباطرة وأركان جميع الأنشطة الاقتصادية؟) فإن كل ما يدخل فى سجلات المحاسبة مثل التكلفة لا يكتفى الخبير الاقتصادى بإعادة تصنيفه وعده، باعتباره أحد عوامل الإنتاج، ولكن جميع عوامل الإنتاج يتم التعامل معها على أسس متساوية من وجهة نظر المحاسبة الاجتماعية. وبالتالى يتم التعامل معها من وجهة نظر المساهمة الفعلية أو المحتملة لهذه العوامل فى عملية التنمية؛ غير أن هذا خطأ فادح. وإذا أمعنا النظر فى الفئات الرئيسية

للتكلفة(لعوامل الإنتاج) التى تم التعامل معها فى النظرية الاقتصادية نجد أن:

الأرض هى هبة من الطبيعة، ولا تتضمن مساهمتها فى عملية التنمية تكلفةً على حساب المجتمع. صحيح أن هذه الأرض ربما تكون قد تطلبت عبر العصور الكثير من الكدح والتعب لتجهيزها وتطويرها، إلا أن ذلك قد استنفذته الأجيال السابقة ولم يعد يدخل ضمن سجلات المحاسبين أو الفلاحين، كما أن عملية التطوير قد تكون عملية مستمرة، وفى هذه الحالة فإنها تعتبر نوع من الاستثمار يضاف إلى الاستثمار لرؤوس أموال المجتمع، وعليه يجدر التعامل مع هذه العملية تحت هذا الإطار.

أما العمل، وهو المرتبط بحكم طبيعته بكدح الإنسان، من ناحية، وحاجته لاكتساب قوته، من ناحية أخرى، فهو فئة مختلفة للتكلفة، فئة مختلفة عن الأرض، والتى تعد فئة غير متفاعلة وثابتة طوال الوقت، وليس لها احتياجات غريزية مطردة أو يمكن إدراكها، وهو مختلف عن رأس المال والتكنولوجيا والذين هما من صنع الإنسان. وعبر جميع العصور والمجتمعات كانت كمية العمل المتاح- على الرغم من إمكانية وقوعه تحت نفوذ الاعتبارات الاقتصادية، تتبع قوانين مستقلة مستمدة من نموذج التنمية العام للمجتمع. إن العمل هو النموذج الأمثل للتكلفة الاقتصادية والاجتماعية على السواء، ويجب أن يكون المقابل عليه طبقاً لحجم الجهد المبذول، والمهارات والبراعة المستخدمة، ومتطلبات العمل اللازمة له لإعادة إنتاج وتطوير نفسه وكذلك نوعية حياته.

ولكن ماذا عن رأس المال والتكنولوجيا؟ إن الاثنين يصنفان فى مجموعة واحدة نظراً للسمات الكثيرة المشتركة بينهما. فكليهما من صنع الإنسان، وأصبح كلا منهما، بشكل مشترك مع احتفاظ كل منهما بطريقته الخاصة، فى العصور الحديثة أداةً رئيسية للإنسان لتحقيق التنمية، كما أن كلا منهما ذو مقدرة على النمو، أو بالأحرى قابل للتكوين بشكل غير محدد. وفى حالة رأس المال، فإن القيد الوحيد هو التكلفة، والتى تعتمد أساساً، فى أى وقت مفترض، على مستوى المجتمع من التنمية الاقتصادية، و كذلك على نوع التنظيم الاجتماعى-الاقتصادى والسياسى لهذا المجتمع. أما بالنسبة للتكنولوجيا، فإن هناك ثمناً للحصول عليها، غير أن هذه التكنولوجيا ذات جانب أكثر استقلالية تجاه عملية تطورها، والتى أصبحت تمثل مؤخراً أيضا، عند مستوى معين من التنمية الاجتماعية، و دون الاعتماد على التكلفة تقريباً، نزعةً نحو النمو التصاعدى.

وسواء فى حالة رأس المال أو التكنولوجيا، فإن المكاسب المتحصلة من النمو، أعلى

بشكل لا نهائى من تكاليف إضافة رأس مال جديد، أو من الحصول على تكنولوجيا جديدة. وفى كلا الحالتين، حيث كانت التكلفة دائماً مؤقتة، فإن المكاسب تكون دائمة. وإننى على يقين، من أن ذلك سوف ينزل مثل الصدمة على الخبراء الحاذقين فى النظرية الاقتصادية التقليدية والذين انكبوا لسنوات طوال محاولين، من خلال براعتهم الكبيرة، وبمساعدة المعادلات المحكمة، الموازنة بين التكاليف الحدية(أيا كان المقصود من ذلك فى الواقع الفعلى) للاستثمار مقابل العوائد الإضافية من هذا الاستثمار، أو محاولين أن يتتبعوا خطأ يمكن تصديقه، يربط بين تكاليف تطوير تكنولوجيات جديدة بالمكاسب المتحصلة من هذه التكنولوجيات. لكننا يجب أن نضع فى اعتبارنا أن: تركيبة رأس المال تعنى فى الأساس تحويل الموارد الإنتاجية من الفروع المنتجة لبضائع استهلاكية(أو بضائع ذات صلة قريبة بخط الاستهلاك) إلى موارد منتجة لبضائع رأس مالية ، والتى تقوم فى نهاية المطاف وبعد اكتمال الدورة بالمساعدة فى إنتاج كميات ضخمة و متنوعة من البضائع الاستهلاكية. وفى الواقع الفعلى فإن ذلك يعنى إعادة تنظيم عملية الإنتاج المستمرة، وإعادة تنظيم النموذج الحالى للانقسام الاجتماعى للعمالة، الأمر الذى يعمق العملية الإنتاجية الشاملة بطريقة تجعلها فى النهاية أكثر فاعلية. ومثل جميع عمليات إعادة التنظيم، فإن هذه العملية تتضمن تكلفة مؤقتة، لكن المكاسب الناتجة تكون دائمة. وأما التساؤل عن من يتحمل التكلفة، ومن يحصل على المكاسب، فإن ذلك يعتمد على طبيعة النظام الاجتماعى-الاقتصادى الذى تجرى فيه عملية إعادة التنظيم. وفى نظام رأس مالى، إذا كان لنا أن نصدق منظريه، فإن الرأسماليين هم الذين يمتنعون عن استهلاك كل دخلهم، ويوفرون المدخرات اللازمة للاستثمار، وهم الذين يتحملون التضحية المرتبطة بعملية تكوين رأس المال- وهو ما أطلقت عليه إعادة تنظيم أنماط الانقسام الاجتماعى للعمالة- كما أن هؤلاء الرأسماليين هم بالتالى من يحق لهم أن يحصدوا ثمار هذه العملية فى صورة مصالح وأرباح. بيد أن البعض له رأى آخر: إذ يؤمن البعض أن التضحية الحقيقية هى التى يبذلها العمال من ذوى الأجور القليلة، والمنتجين الآخرين، الذين يعدوا السبب الأساسى فى خلق هذه الدخول المتضخمة والتى يتم من خلالها الحصول على معظم هذه المدخرات. ويعتقد البعض الآخر أنه ربما، فى ظل نظام اجتماعى-اقتصادى مختلف، والمقصود هنا نظام أكثر شفافية، يمكن إجراء عمليات إعادة التنظيم للانقسام الاجتماعى للعمالة بشكل مباشر

من خلال التخطيط، ودون وساطة الطبقة الرأسمالية التى تقدم المدخرات وتحصد الجزء الأعظم من أرباح التكوين الرأسمالى.

وأين ذلك من التكنولوجيا؟ فى الحقيقة، فإن عملية الابتكارات التكنولوجية فى جوهرها، على الرغم من أنها لها سماتها الخاصة بها، لا تختلف كثيراً عن تكوين رأس المال.

(٨)

إن شريعة التنمية غير العادلة، والتى تفضل بعض القطاعات، وتعاقب البعض الأخر، ليست بناموس وضعته الطبيعة، لكنها قانون يحكم تطور نظام اجتماعى-اقتصادى، وهو النظام الرأسمالى، سواءً كان هذا النظام قومياً أو عالمياً. إن الآثار التى تتركها القوانين الطبيعية يمكن أن يتم تعديلها أو التخفيف من حدتها، أو الاستفادة منها بطريقة مثلى، من خلال العمل المتنور على يد الإنسان. ويمكن أن ينطبق ذلك على القوانين الاجتماعية. ويمكن أن نضيف على ذلك بالقول أن هذه القوانين يمكن أن يتم إلغاء العمل بها من خلال التغيير الكلى للأنظمة الاجتماعية التى تنتمى لها هذه القوانين. ولقد تمت تجربة كلا الطريقتين، التعديل والإبطال، فى التاريخ الحديث لتطور النظام الرأسمالى العالمى.

وسوف أتعامل فى البداية مع الطريقة الثانية وهى إلغاء قانون التنمية غير العادلة. ويعنى ذلك عدم الاشتراك فى النظام الرأسمالى كليةً، سواءً كنظام داخلى أو عالمى. وفى هذا الإطار، فإن أهم التجارب الجديرة بالملاحظة، هى المحاولة التى قام بها الاتحاد السوفيتى لبناء دولة اشتراكية. لقد كان الاتحاد السوفيتى، داخلياً ومنذ بزوغ فجره، ينقش تقريباً على راياته شعار التنمية المتساوية لجميع المناطق، ولجميع الشعوب. وجعل منه مادة أساسية فى دساتيره المتعاقبة. ومن الشائع أنه على الرغم من النيات النبيلة، والجهود الباسلة، التى تم بذلها، فإن هذا الجانب من التجربة السوفيتية قد لاقى مستويات متفاوتة من النجاح.

إن جانب التنمية فى هذه التجربة، فيما يتعلق بالاقتصاد العالمى هو أشد ما يجذب الانتباه. ففى هذه التجربة نجد أننا إزاء بلد شاسع المساحة، بلد مصنف ضمن أقل البلاد فى مجموعة البلاد الرأسمالية من حيث المستوى من التنمية، سواءً فى قوته الإنتاجية أو فى علاقاته الإنتاجية، بلد ينفصل عن النمط التقليدى للتنمية الرأسمالية، بلد رائد يسلك

طريقا مختلفا تماماً أطلق عليه مصطلح التنمية الاشتراكية، ولن أخوض هنا فى مناقشة المدى الذى وصل له التبرير لهذا المصطلح، حيث أن ذلك سوف يظل مثار جدل لسنوات عديدة قادمة. ولأغراض هذه المقالة، سوف أكتفى بعرض ملاحظتين هامتين هما:

- بالنسبة إلى المدى الذى أصبح معه التخطيط المركزى هو الوسيلة الأساسية لإدارة الاقتصاد، وأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لم تكن هى القاعدة للبلاد، وأن الرأسمالية لم تعد هى القوة الاجتماعية المهيمنة والمسيرة للبلاد، وأن الأسواق والأسعار لم تعد هى الوسيلة الأساسية لإدارة موارد البلاد- بالنظر إلى كل ذلك، يمكن القول بكل تأكيد أن الاقتصاد السوفيتى كان يسلك طريقاً غير رأسمالى للتنمية.

- وبنفس هذه الصفة، لم يعد الاتحاد السوفيتى، وقتها، جزءاً من الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى يستلزم الخضوع لقانون التنمية غير العادلة الذى يحكم مقاليد الأمور فى العالم. إن الاتحاد السوفيتى لم يقم أبداً بقطع علاقاته مع بقية العالم، بل على العكس من ذلك، فقد بذل الاتحاد السوفيتى قصارى جهده للدخول فى علاقات اقتصادية متعددة، بما فى ذلك الترحيب بالاستثمارات الأجنبية. ولقد كانت بقية الدول الرأسمالية، وبالتحديد الغرب، هى التى لم تدخر جهداً لتقيد إلى أدنى حد، بل وتخنق، من علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى.

ومع ذلك يجب القول أن الاتحاد السوفيتى، فى غمرة انغماسه، وحتى فى تشجيعه للعلاقات الاقتصادية مع بقية الدول الرأسمالية، لم يترك هذه العلاقات لسيطرة قوى السوق وأدواتها المتعددة، والتى تهيمن على العلاقات الاقتصادية للعالم الرأسمالى. إن مثل تلك العلاقات كانت ستؤدى إلى ظهور نوع من التنمية غير العادلة، والتى أهملت فى المكان الثانوى التى بدأت منه، وكان من شأنها أن تقف حجر عثرة فى طريق المحاولات الرامية، سواءً لسد الفجوة الموجودة أو لبناء نوع مختلف من الاقتصاد الاجتماعى. وبمعنى أخر فإن الاتحاد السوفيتى اتبع قاعدة ذهبية والتى ينبغى أن تحكم سلوك أى اقتصاد يعانى التخلف ويحاول أن يتطور ألا وهى: الاستخدام الانتقائى لهذه العلاقات الاقتصادية لما فيه صالح التنمية الخاصة به ، وفى نفس الوقت الاستفادة من الفرص المحتملة والوافرة التى يتيحها الاقتصاد الدولى، بدلاً من أن يكون محكوماً بهذا الاقتصاد الدولى وأن تكون الاستفادة منه مقتصرة على الأجزاء الأكثر تطوراً فيه.

ويمكن الافتراض أن من ضمن أسباب الفشل فى تطوير نظام اشتراكى والمحافظة

عليـه، فى الاتحـاد السوفيـتى، هو أن التـجـربة، على العكس من التكهنات النظرية التى سبقت، قد بـدأت من المستوى الأدنى من التنمية لقوى الإنتاج، ومن التطور والممارسة الثقافية والسياسية العامة. وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول أنه لو كانت التقنيات الحالية، وأدوات الحوسبة والمعلومات والاتصالات متاحة للمخططين والممارسين، ولو كان هناك استخدام أكثر حصافةً لآليات السوق والأسعار، لكان يمكن للاقتصاد المخطط مركزياً أن يحـقق نجاحـات أعظم فى مـجال إدارة الاقـتصـاد المخطط. وعلى الجـانب الآخر فـإننى لطالما آمنت أن التفـاوت الكبيـر- أو لنقل التناقض- بين المستوى الحالى المتـدنى بشدة لقـوى الإنتـاج، وبين إمكانيـاتهـا الهـائلة هو الذى يفـسر، وربمـا أكـثـر من الدعـاية أو الطموحات الاشتراكية، اندفاع روسيا فى فترة النظام السابق نحو التجربة الاشتراكيـة- حيث لا يمكن إنكار، أن التنظيم الاشتراكى كان، وعلى الرغم من جميع مواطن القصور، فإن التنظيم الاشتراكى كان طريقة فعالة بشكل كبير لمحـاربة القانون العالمى للتنمية غير العـادلة، وذلك من خـلال الخـروج التام من نطاق هذا القـانون، وكـذلك نجـاحه- حـتى السبعينيات- فى تضييق اكبر قدر من الهوة التى فصلت الاتحـاد السوفيتى عن مستوى التنمية الذى وصلت له الدول الأكثر تقدماً.

وإننى أود أن أعـتـقـد كذلك، بأن هذا الطريق ما يزال مـفـتـوحـاً أمـام العـديد من الدول الناميـة والتى تجـد نفسها الآن، مقـارنة بالدول الأكثر تقدماً، فى موقـف مماثل لموقف روسيا القيصرية قبل الثورة.

إن نهـاية الاتحـاد السوفيتى بالطريقة التى انتهى إليها- رحيل فى ظل أصوت الأنين وليس مـع دوى القنبلة ليست هى كلمـة النهـاية ولا هى بالإدانة النهـائيـة- لاحـتـمـالات مواصلة السعى نـحـو طريق حق للاشتـراكيـة. لقد أخـذت الثورة الفرنـسيـة العظيمـة قرناً كـاملاً من الزمـان شـهـد ثورتين ثانويتين غيـرها، وثلاثة تغيرات فى نظام الحكم، حتى تسنى لها بحـزم إعادة تأسيس نظامها وقيمـها الجديدة- مـع أن ذلك كـان مـجرد استبدال لاستـغلال النظام الإقطاعى بنظام جديد استغلالى مثله تماماً، هو النظام الرأسمالى. إن ثورةً اشتراكيـة تستفيد من أخطاء وإخفاقات الاتحـاد السوفيـتى، ومن التـقدم الكبير الذى تحقق فى العلوم الاجتماعية والطبيعية، فى مـجالات الحوسبـة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومـات، إن ثورة مـثل تلك قـد تكون هى أقـصـر الطرق للتـخلص من الآثار الشـائنة لقانون التنمية غير العادلة، والتى مازالت تحل بأجزاء عديدة من العالم الثالث.

(٩)

لقد امتنعت متعمداً، فى هذه المداخلة، عن تناول حالة الصين، والتى أتوقع أن تكون نجاحاتها هى محور ومادة العديد من المداخلات والمناقشات فى هذا الاجتماع الحالى. وأنتقل بحديثى إلى حالة أخرى من محاربة- أو على الأقل التخفيف من وطأة- آثار قانون التنمية غير العادلة وفى نفس الوقت البقاء فى زمرة النظام الرأسمالى العالمى. وفى هذا المقام يتداعى إلى ذهن المرء عدد من حالات النجاح وهى: اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر، ومرة ثانية بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية؛ ونمور شرق آسيا: كوريا الجنوبية وسنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند، وكذلك الهند التى تمثل حالة خاصة جداً وواعدة، بالإضافة إلى الحالات الأحدث زمنياً، على الرغم من أنها لا تزال بشائر أمل أكثر منها إنجازات على أرض الواقع، وهى حالات دول أمريكا اللاتينية: الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وأوروجواى، وربما بعض الدول الأخرى.

إن كل مجموعة من هذه المجموعات من البلدان وكل بلد من هذه البلدان، فى مجموعته، يستحق أن تجرى عليه دراسة مفصلة، إذا ما كان لنا أن نضع بعض التعميمات الصحيحة بشأن كيفية محاربة الآثار السلبية لقانون التنمية غير العادلة، أو على الأقل البعض من هذه الآثار، وفى نفس الوقت البقاء كجزء من النظام الرأسمالى العالمى. وأعتقد أننى سوف أزداد تبصراً، حيال هذا الأمر، بعد انتهاء المناقشات لهذه المائدة المستديرة أكثر مما أنا عليه فى بدايتها. وسوف أحصر نفسى فى هذا الجزء لتناول القليل من الملاحظات المتفرقة.

إن حالة اليابان هى أكثر الحالات لفتاً للأنظار، وربما هى الأكثر غنى بالدروس. وإذا أردنا توضيح الأمر، فإن اليابان تقع فى نهاية أطراف العالم، ولديها القليل من الموارد الطبيعية الإستراتيجية التى يمكن تحويلها، ولم تستعمر أبداً، كما لم يسبق لها الدخول فى علاقات اقتصادية وطيدة مع الغرب المستبد حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وعندما دخلت اليابان فى علاقات مع الغرب، لم تسمح أبداً لطبقة الوسطاء الطامعين فى تفضيل علاقات زبائن مع الغرب على حساب احتياجات التنمية الداخلية بالوجود أو الازدهار أو السيطرة، بل على العكس من ذلك، نجحت اليابان فى أن تحتفظ بثقافة أصلية لعبت فيها علاقات التضامن فى مكان العمل والفخر بالهوية الوطنية وبالإنجازات دوراً كبيراً. وبعد هزيمة اليابان الساحقة فى الحرب العالمية الثانية، خطط الأمريكيون للنزول

باقتصادها إلى اقتصاد من العصور الوسطى، غير أنه نجى من ذلك فى اللحظة الأخيرة، وذلك فى المقام الأول نظراً لانتصار الثورة الشيوعية فى الصين المتاخمة لها، وثانياً بسبب الحرب الكورية بعد ذلك. لقد أجبرت الثورة الصينية الأمريكيين أن يعيدوا النظر فى خططهم، لخوفهم من اشتعال ثورة شيوعية مماثلة فى اليابان، بينما أجبرتهم الحرب الكورية على إعادة تأهيل وتجهيز الصناعة اليابانية(بجانب قيامهم ببعض الإصلاحات الأخرى مثل الإصلاح الزراعى) وذلك لجعل اليابان ورشةً قادرة على الوفاء بالاحتياجات الصناعية للجيوش المتحالفة التى تحارب فى كوريا. أما عن البقية الباقية من هذا الأمر فقد أتت بعد ذلك بشكل طبيعى.

إن هناك عدد، أود أن أطرحه، من الملاحظات على المناطق والبلدان التى استطاعت الفرار من وجه بعض أسوأ الآثار التى سببتها شريعة التنمية غير العادلة. غير أنه ولضيق الوقت، فإننى سأضطر إلى الاحتفاظ بهم لطرحهم فى مناقشات المائدة المستديرة؛ غير أننى أجد نفسى مدفوعاً لأختم حديثى بهذه الكلمات: إننى مدرك للقيود العديدة المفروضة على سلوك الدول النامية من قبل اتفاقيات الجات والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، غير أننى أؤمن أنه لا يوجد من هذه القيود ما يستحيل تذليله والتغلب عليه. ومن وجهة نظرى فإن المشاكل الحقيقية تكمن فى الهمس والنصائح والأوامر السارية على الدول النامية والتى يصدرها العضوين الآخرين من الثالوث الحاكم وهما: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ومن مستشاريات الدول المهيمنة على النظام الاقتصادى العالمى. إن هذا الهمس والنصح وهذه الأوامر ليست لها القوة الملزمة التى لدى الاتفاقيات الدولية المنظمة للعلاقات الاقتصادية، بل هى فقط ملزمة ومؤثرة إلى المدى الذى تتردى إليه الأطراف المتلقية، وهى حكومات دول العالم الثالث، من عدم الكفاءة أو الضعف أو السوء، وأحياناً إلى ما هو أسوأ. وأقول: إن قضايا التنمية هى فى الأساس قضايا داخلية لأى مجتمع من المجتمعات على الرغم من جميع القيود التى يفرضها النظام الرأسمالى العالمى.

ا. أنطونيوا .باريس*

السلاسل الإمبريالية التى تقيد الاقتصادات العالمية، والآفاق الحالية للتنمية الاقتصادية المستقلة**

دائماً ما تجد الدول النامية اقتصاداتها مقيدة بإملاءات الإمبريالية متمثلة على أرض الواقع فى سياسات إلغاء القوانين التنظيمية، والتحرير، والخصخصة، وهى الإملاءات التى يفرضها البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية. وفى حالة الفلبين، والتى تعانى وطأة نظام استعمارى جديد تعمل فيه الحكومة كحكومة انتقالية لخدمة المصالح الإمبريالية، فإن الجهاز البيروقراطى للدولة يديره عملاء الإمبريالية، بالتعاون مع البنك المركزى والمجلس النقدى والإدارات المالية وغيرهم ممن لهم صلة بالاقتصاد الفلبينى الذى يديره أعضاء النخبة الفلبينيين، والذين قد سبق لهم العمل أو التدريب تحت إمرة البنك الدولى/صندوق النقد الدولى أو منظمة التجارة العالمية أو فى كليهما.

ومن بين الثوابت الدائمة فى الإدارات التنفيذية الأخرى، وكذلك فى المناصب التشريعية، نجد الولايات المتحدة وشركات الخبرة الاستشارية الأخرى، وكذلك مؤسساتهم المرتبطة بهم، ومنظماتهم غير الحكومية، والذين قد ابتلى بهم بلدنا، وانكبوا يقدمون الوصفات والتوصيات بشأن المزيد من إجراءات إلغاء القوانين التنظيمية، وتحرير الأنشطة التجارية، وكذلك للمزيد من الخصخصة، أو حتى الإلغاء لما تبقى من قطاع الدولة من الاقتصاد. إن هؤلاء الناصحين الأمريكيين، وغيرهم من الإمبرياليين، ومن يعاونهم من الخونة المحليين، قد ظلوا دائماً يعرضون إملاءات البنك الدولى-صندوق النقد الدولى-منظمة التجارة العالمية باعتبارها وصفات علاجية لتحقيق التقدم القومى، على الرغم من أن الامتثال المستمر لهذه الإملاءات، على مدى العقود الماضية، قد أدى فقط إلى هبوط اقتصادى ثابت(مقارنة بالدول النامية الأخرى التى لا تمتثل، أو لا تمتثل بشكل صارم، لمثل هذه الإملاءات).

إن الهبوط المستمر للاقتصاد الفلبينى، مقارنة بالدول النامية الأخرى، يتم تفسيره دائماً على أنه نتيجة للفساد المحلى، أو نتيجة للتعاون المفتقر للحماسة مع إملاءات البنك

---

* السكرتير القومى لمجلس السلم والتضامن الفلبينى (PPSC).

** ترجمها عن الانجليزية ا. أحمد عبد السميع.

الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية. بيد أن الجموع من شعبنا تزداد إدراكاً، يوماً بعد يوم، بأن تخلف التنمية الاقتصادية فى بلدنا هو تحديداً نتاج للسلسلة الطويلة من إملاءات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية.

إلغاء القوانين التنظيمية للاقتصاد

بناءً على التجربة التى شهدتها الفلبين يمكن القول أن الإملاءات الإمبريالية الرئيسية المرتبطة بسياسة إلغاء القوانين التنظيمية تتمثل فى ما يأتى:

١- الإبقاء على الاقتصاد مفتوحاً أمام التغلغل الاقتصادى الأجنبى، وتقديم الحوافز الاستثمارية للمستثمرين الأجانب(وهذه الحوافز لا تمتد لتشمل منظمى الأعمال المحليين).

٢- السماح بالاستثمار الأجنبى فى جميع المجالات التجارية تقريباً(بما فى ذلك المجالات التى تستطيع فيها رؤوس الأموال الأجنبية منافسة- بل وحتى قهر- منظمى الأعمال المحليين).

٣- السماح للمستثمرين الأجانب بالاقتراض المحلى من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بل وحتى من خلال التعويم المحلى للأسهم(الطرح العام فى سوق الأسهم). إن مما يأسى له المرء، أنه بدلاً من توجيه الاستثمارات الأجنبية تجاه الصناعات المختارة، والتى تحتاج إلى التنمية تكون المدخرات الداخلية للشعب الفلبينى هى التى يتم استغلالها على أيدى أصحاب رؤوس الأموال الأجانب لأغراض تحددها فقط مصالحهم الاستغلالية الأنانية.

٤- السماح للأرباح، وحتى لرؤوس الأموال المتحصلة من العمليات المحلية للشركات متعددة الجنسيات، بالعودة الكاملة إلى أوطانها(وذلك فقط بعد دفع الحد الأدنى من الضرائب) بدون فرض أى متطلبات لإعادة الاستثمار.

٥- التخصيص الآلى لأموال الميزانية العامة لدفع الفوائد المستحقة على ديون الحكومة الأجنبية على الأقل. وقد أدى هذا إلى جعل دفع ذلك الدين الأجنبى، الذى لا يمكن دفعه، وكأنه الوظيفة ذات الأولوية والشغل الشاغل عند إعداد الميزانية الحكومية السنوية. وبناءً على ذلك، فإن المؤسسات المالية الإمبريالية مطمئنة إلى أنها سوف تكون دائماً قادرةً على أنهم سينتزعون مالها من كميات كبيرة من الديون من لحم الوطن.

٦- قيام الحكومة بتقديم ضمانات الالتزام المحتملة، أو ما يطلق عليه الضمانات

السيادية على الدين الأجنبى للقطاع الخاص. ولا سيما تلك التى تمنح لندماء النظام الحاكم وشلله ،سواء كانت شركات الشللية هذه ذات مشاركة أجنبية أو لا. فالغرض هو جعل شركات الخلان هذه تنتفع من امتيازات أسعار فائدة القروض. ومع غياب الإجراءات الانضباطية، التى يجب أن تضعها الدولة، مصاحبة لهذه القروض، فإن شركات الشلل والندماء اندفعت نحو استثمارات غير ذات فعالية، أو أصبحت مفرطة فى امتدادها المالى. ومع الفشل التجارى لهؤلاء المقترضين، من القطاع الخاص، فإن مسئولية سداد قروضهم تتحول إلى الحكومة، وبالتالى تصبح عبئاً على كاهل الجماهير من الشعب الفلبينى.

٧- تجاهل التدابير الوقائية لحماية البيئة فى أى مكان ترغب البلاد الاستعمارية أن تحول إليه بعض الصناعات الخطرة. وكمثال على هذا التجاهل نذكر أنه تم نقل مصنع لتلبيد النحاس إلى الفلبين، والذى كانت اليابان تستخدمه فى الأساس لمعالجة وارداتها من خام النحاس القادمة من استراليا؛ وعندما أدى التخلص من مخلفات المصنع فى البحر إلى تفشى مرض ميناماتا فى اليابان تم نقل المصنع بالكامل إلى الفلبين بمباركة من الحكومة الفلبينية.

تحريرالواردات

فيما يتعلق بسياسة التحرير الإمبريالية، فإن تنفيذ هذه السياسة كان وما يزال يتم بصرامة، خاصة فى مجال تحرير الواردات والتى نتج عنها اثنتين من الكوارث الاقتصادية للفلبين وهما) ١): إغلاق العديد من المصانع والحرف اليدوية والتى لا تستطيع أن تتنافس مع الواردات غير الزراعية منخفضة الأسعار. و(٢) تدمير المزارعين ومربى الماشية، والذين لا يمكنهم أن يدخلوا فى منافسة مع الواردات الزراعية منخفضة الأسعار. وقد أدت حالات الإغلاق إلى وجود المزيد من البطالة، وإلى انخفاض أعداد العضوية فى الاتحادات النقابية وانخفاض نفوذها بشكل عام. وبالنسبة للقطاع الزراعى، كانت اللطمة القاسية هى ما تعرض له مزارعى الأرز والذرة وذلك على ضوء إزالة حوافز الإنتاج السابقة، وتجميد الأسعار المدعمة على مستويات ترجع لعقد مضى من الزمان. وإضافة إلى ذلك، فقد تعرض مربو الماشية وزراعو الخضروات المحليين إلى الضرر الشديد. وفى هذا المقام يجدر الإشارة إلى أن المنافسة الأساسية لصناعتنا ولمنتجاتنا الزراعية ليست فقط مع صادرات البلاد الاستعمارية الرئيسة ولكن أيضاً مع

صادرات جمهورية الصين الشعبية.

خصخصة القطاع المملوك للدولة

فيما يتعلق بسياسة الخصخصة الإمبريالية، فإن إدخال هذه السياسة قد تم من خلال قروض تصحيح هيكلية أمد بها البنك الدولى الحكومة الفلبينية، مع الأخذ فى الحسبان وقتها، وجود مجتمع اشتراكى دولى قوى، غير أنه وفى أعقاب انهيار الحكومات الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى السابق وفى أوروبا الشرقية، تم فرض عملية الخصخصة بشكل أكثر شراسة. وكان سقوط الديكتاتورية، التى أنشأها ماركوس فى سنة ١٩٨٦ – وهى الديكتاتورية المسئولة عن توسيع القطاع المملوك للدولة من الاقتصاد فى الفلبين(من خلال تمويل الديون) فى السبعينيات– قد أدى إلى إتاحة الفرصة للامبريالية ولحكومة، أكوينو الصورية الخاضعة لهذه الامبريالية للقيام بعملية الخصخصة على نطاق واسع.

وكانت محطات التليفزيون والراديو الحكومية، وشركات الطيران. وشركات الهاتف، ومصانع الحديد والصلب، ومرافق تصليح السفن، ومصانع الأسمدة، ومحطات المياه والكهرباء المحلية، وأنظمة النقل الخفيف والطرق السريعة، وشركات البترول، كلها جميعاً قد تعرض للخصخصة، مع اختفاء معظم عوائد عملية الخصخصة هذه بكل بساطة. ومنذ سنوات قليلة مضت، تمت خصخصة أكبر منظومة لتوزيع المياه فى البلاد(وهى تلك الموجودة فى مدينة مانيلا الكبيرة، وهى العاصمة القومية للبلاد) مع قيام شركات أمريكية وفرنسية بتمويل عملية الشراء. ولم تتحقق أبداً على أرض الواقع الوعود التى بشرت بتخفيض تعريفات الإمداد بالمياه، ولم تتحقق معها كذلك وعود تطوير وتوسعة مرافق المياه. ويأتى على قائمة المرحلة المقبلة من الخصخصة كلا من السكك الحديدية القومية وشبكة توزيع الطاقة القومية وكذلك خدمات البريد القومى. ويتم الآن النظر فى خصخصة أموال المعاشات الحكومية لعمال القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك خصخصة بعض المستودعات المستخدمة لتخزين الحبوب بالإضافة أيضاً إلى خصخصة بعض مرافق المستشفيات.

وفى هذا الإطار فقد كنا سعداء بانهيار مفاوضات جولة منظمة التجارة العالمية فى الدوحة(قطر)، والتى كانت تهدف إلى تضمين الخدمات الحكومية العامة فى عملية الخصخصة بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة فى الخدمات (الجاتس). ولسوء الحظ



فإن من المقرر أن يتم إعادة افتتاح جولة الدوحة هذه مع الاجتماع الوزارى الوشيك لمنظمة التجارة العالمية فى ديسمبر الحالى. ولذا فإنه لزاما علينا أن نحشد أنفسنا لنضع ضغطاً جماهيرياً على النظام السياسى الحالى، بقيادة أرويو، حتى لا يوافق على الغرض من إعادة فتح جولة الدوحة هذه.

إمكانيات بناء اقتصادات غير تابعة

إن الاقتصادات غير التابعة هى التى تقاوم الفروض الإمبريالية، متمثلة فى إلغاء القوانين التنظيمية والتحرير والخصخصة. وتتصدر طليعة هذه المقاومة ما تبقى من الدول الاشتراكية(وهى فى الأساس كوبا وفيتنام وجمهورية الصين الشعبية وبعض الدول العربية ذات الاتجاه الاشتراكى). حيث أن هذه الدول تسمح لعدد محدود من المؤسسات الرأسمالية بتطوير بعض المجالات أو الحقول المحددة للاستثمار، غير أن محرك النمو يبقى فى الأساس هو قطاع الدولة من الاقتصاد. إن الرأسمالية لا يمكنها أبداً أن تؤمن وجود تنمية اجتماعية عادلة، أو تضمن تحسين الظروف المعيشية للطبقة العاملة من الجماهير. وقد شاهدنا جميعاً الانتشار المأساوى للفقر، وزيادة حالات التوتر الاجتماعى فى البلاد التى كانت اشتراكية فى السابق، ولكنها ارتدت على عقبيها راجعة إلى مرحلة الرأسمالية. إن استمرار الدولة الاشتراكية فى بسط يد الإرشاد أمر ضرورى، حتى مع استخدام بعض الآليات الرأسمالية بغية تحسين الفعالية الاقتصادية، ولضمان التطور الصحى للاقتصاد، ولتسهيل التنمية الاجتماعية، ولا سيما التخفيف من حدة الفقر وتقليله.

الصورة ليست قاتمة تماماً. فهناك إضافة واعدة إلى معسكر البلدان الاشتراكية والبلدان ذات التوجه الاشتراكى وهى فنزويلا، والتى تسعى فيها الثورة البوليفية، بقيادة الرئيس هوجو شافيز، جاهدة نحو بناء الاشتراكية. إن فنزويلا تحظى بموارد بترولية وفيرة، وتعتمد الثورة البوليفية فى المقام الأول على هذه الموارد لبناء اقتصادها ككل. وبمساعدة كوبا، تبذل الثورة البوليفية قصارى جهدها لاستئصال الفقر، وعدم توفر الخدمات التعليمية وعدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى وهو الإرث الذى خلفته حقبة الاستعمار الجديد لفنزويلا فى الماضى.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل يمكن تعزيز وحماية الاستقلال الاقتصادى للدول الاشتراكية، والدول ذات التوجه الاشتراكى؟ الإجابة هى نعم بالطبع، ولكن عندما

تتمسك الأحزاب الحاكمة بحزم بالمحور الأساسى للاشتراكية، وهو تحسين معيشة الشعوب، وتحقيق الحد الأمثل من التعليم والثقافة وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والقضاء على الفقر. نعم، بكل تأكيد، ولكن عندما تقوم الأحزاب الحاكمة بإعادة التأكيد باستمرار على هويتها كممثل للطبقات العاملة، وليس كحكومة انتقالية تعمل لمصلحة الامبريالية والنخبة من سكان الوطن فقط. ومع مثل هذا التأكيد، فإن الأحزاب الحاكمة فى البلدان الاشتراكية، سوف تبقى لنفسها دائما السلطة الأخلاقية والإرادة السياسية لرفض وصد المطالب الاستعمارية المختلفة والشبيهة بما ذكرته سالفاً.

وإذ تتوقع جمهورية فيتنام الاشتراكية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فى غضون عام أو أكثر، فإنها تجهز اقتصادها للمنافسة القاسية التى تنتظره على الأبواب، مسترشدةً دائماً، فى المجال الاقتصادى، بوصية الرئيس هوشى منه بأنه ليس هناك أى شىء أغلى من الحرية والاستقلال. وجميعنا يعلم بالطبع أن الدخول فى منظمة التجارة العالمية يعنى مواجهة الضغوطات فى ما يقرب من ٦٠ مجالاً من الالتزامات، أشدها إثارةً للجدل هى تلك المتعلقة باتفاقية الزراعة، والاتفاق العام بشأن التجارة فى الخدمات (الجاتس)، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية المتصلة بالتجارة. غير أننا على ثقة بأن الشعب الفيتنامى الذى ناضل وضحى بالكثير من أجل صد العدوان الاستعمارى والاحتلال سوف يقف بقوة فى وجه الضغوطات الإمبريالية الاقتصادية.

ونستطيع أن نكون واثقين تماماً كذلك بأن كوبا وجمهورية فنزويلا سوف يستمران فى الوقوف ضد وجه الضغوطات الاقتصادية الاستعمارية، وسوف يستمرا على درب التنمية الاقتصادية المستقلة. ويجدر بنا أن نحى كوبا على وجه الخصوص لثباتها وجلدها، فعلى الرغم من خمسة عشر عاماً من الفترة الخاصة لم تقم كوبا أبداً بإغلاق مستشفى واحد أو مدرسة واحدة.

ولكن فيما يتعلق بالدول النامية ذات الاتجاه غير الاشتراكى, فإننا نتساءل: هل هناك إمكانية لبناء اقتصاد غير مقيد فى السياق الحالى من عولمة الليبرالية الجديدة؟ إن الأمل لا يكمن فى أيدى عملاء الامبريالية الذين تداولوا السلطة بانتظام كأنظمة حكم محلية بغرض تصوير الوهم على وجود ديمقراطية, ولكن الأمل يكمن فى أيدى الجماهير المنظمة، وممثلى فئات الشعب العاملة الذين يجسدون الديمقراطية بحق. فقط نشاطات المتعلمين والمنظمين والمحتشدين من مختلف التنظيمات الجماهيرية المناهضة للاستعمار

فى هذه البلاد، هى التى تبقى على الأمل فى العودة مرة أخرى لساحة النضال ضد الإملاءات الاستعمارية، وعلى الأمل فى تحرير الاقتصاد من ربقة الاستغلال الاستعمارى.

الآثار الاجتماعية للتبعية الاستعمارية

إن هناك قوة دافعة كبيرة لطبقات الجماهير، ولا سيما التنظيمات التقدمية، للتعجيل بهذه العودة للنضال، وخاصة فى ضوء الأزمة السياسية الاقتصادية التى نزلت ببلدنا، وتتمثل هذه القوة الدافعة فى:

١ - أن الاقتصاد لا ينمو بسرعة تكفى لسد حاجات التكاثر السكانى السريع.

٢ - أن الاقتصاد ضعيف بشدة أمام الظروف الخارجية، نظراً لاعتماده المفرط على العوائد المتحصلة من العمال بالخارج، وكذلك اعتماده على الديون والاستثمارات الأجنبية.

٣-أن الاستقرار السياسى ما يزال أمراً مراوغاً يصعب إدراكه نظراً لفقر عامة الناس، ونظراً لاستثناء عدد كبير من الشعب من المشاركة ذات المعنى فى حياة الوطن.

٤-أن الجريمة والعصيان ما يزالا مستمرين فى التزايد نظراً للتباين الصارخ فى حظوظ وفرص المعيشة.

٥-أن مستقبل الأجيال الشابة هو مستقبل كئيب نظراً للتدهور فى جودة التعليم العام والخاص.

٦-أن الفساد الذى لا يكبح، والاستخفاف قد استشريا فى القطاعين العام والخاص على السواء.

٧- أن ثقتنا تتضاءل يوماً بعد يوم فى قدرة القيادة السياسية الحالية على الخروج بالبلد من الأخدود الممل الذى التصقت فيه.

٨-إن الحكومة غير قادرة، على نحو متزايد، على الاقتصاد فى الإنفاق حتى لا تتخطى حدود دخلها، كما هو واضح من خلال حالات العجز فى الميزانية.

٩-أن الحكومة غير قادرة أيضاً على نحو متزايد على خدمة الدين العام بدون أن تقوم بأخذ قروض جديدة.

١٠- أن الروح المعنوية للشعب تنخفض، كما هو واضح فى المعدلات المرتفعة للهجرة.

١١-أن البنية التحتية العامة تتدهور، وأخيراً،

١٢-أن البيئة القومية تتعرض للإتلاف.

إمكانيات الاستقلال الاقتصادى

دون الخوض فى خطب رنانة، فإن الأسئلة الرئيسة المتعلقة بالاستقلال الاقتصادى لبلدنا هى ما يأتى:

١- هل يمكننا إعادة التأميم؟ وهل يمكننا أن نقاوم الضغوط بشأن القيام بالمزيد من الخصخصة؟ بكل تأكيد:نعم. فالموارد البترولية المتضائلة والارتفاعات المستمرة فى أسعار البترول سوف تجبر العديد من الحكومات على القيام بعملية إعادة تأميم لصناعة البترول. إن إعادة التأميم هذه هى دعوة تنادى بها العديد من المنظمات الجماهيرية فى بلدنا، وهى مطلب تردده الآن العناصر الوطنية فى الهيئة التشريعية الفلبينية. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك مقاومة متزايدة ضد السعى نحو خصخصة المستشفيات، وهيئة الأمن الغذائى وأموال معاشات العمال، والتأمين الصحى التى تديرها الحكومة والوكالات الأخرى المفوضة حالياً بتقديم الخدمات اللازمة للمجتمع. إن إيقاف الخصخصة، والشروع فى عملية إعادة تأميم للصناعات الحيوية سوف يظلا دائماً فى جدول أعمال الجماهير، وسوف يظلا بؤرة تركيز للتنظيمات الشعبية ولا سيما للاتحادات العمالية فى هذه الوكالات الحكومية.

٢- هل يمكننا أن نفرض من جديد إجراءات حمائية؟ هل يمكننا أن نقاوم الضغوط المستمرة بشأن تحرير الواردات؟ أذكر أنه فى الفلبين، قام منظمو الأعمال المحليين بإعادة إحياء الرابطة القومية للإجراءات الحمائية الاقتصادية(NEPA)، وهى المنظمة التى تقود جبهة النضال من أجل إعادة فرض الإجراءات الحمائية عن طريق الحصص النسبية والتعريفات، كما أن تنظيمات المزارعين ومربى الماشية، وحتى المستهلكين، هم من الناشطين أيضاً فى الكفاح ضد التحرير المدمر للواردات، ويطالبون بأن تقوم الحكومة بتجديد تمديد المساعدة الإنتاجية، وبالضبط المعقول للأسعار المدعمة.

٣- هل يمكن لنا أن نرفض دفع الديون الأجنبية الجائرة؟ إن هناك دعوة متزايدة من شعبنا لإجراء مراجعة شاملة للديون الأجنبية للتبرؤ من جميع هذه الديون المرهقة التى لم تقدم فى الواقع للبلد أية فائدة، ولكنها فقط أدت إلى إثراء المقرضين الأجانب وعملائهم المحليين، على حساب شعبنا. إننا نعلم أن الدائنين الدوليين سوف يحاولون فرض

إجراءات اقتصادية لإجبار الدول المدينة على دفع ما تسميه التزامات. ولكن، على الأقل، يمكن أن يؤدى التضامن بين البلدان المدينة الواقعة فى نفس الموقف إلى المساعدة فى ضمان مراعاة مبدأ دراجو فى القانون الدولى، وهو المبدأ الذى يحظر على أى دولة أن تعلن الحرب لمجرد استرداد الديون.

وفى هذا المقام نذكر أنه فى خلال عامى ١٩٨٢ و١٩٨٣، فى غمرة الأزمة السياسية الاقتصادية للفلبين، كان الديكتاتور ماركوس نفسه مضطراً لأن يعلن تعليق سداد الديون المستحقة، بينما كان يتفاوض مع صندوق النقد الدولى واتحاد الدائنين. وفى عام ١٩٨٢ أيضاً, هددت المكسيك أنها سوف تتخلف عن سداد ديونها من أجل أن تحصل على تنازلات.

لقد كانت خطة برادى، التى كشف عنها فى أوائل التسعينيات، تهدف إلى إعادة هيكلة ديون البلاد المدينة المتضررة بشدة مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والفلبين، بيد أن الخطة أدت فقط إلى تحويل جزء كبير من الدين التجارى إلى سندات وصكوك مالية ذات ضمانات للتسديد أكثر صرامة، وذات مدة غير قابلة للتفاوض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما أطلق عليها برامج تخفيف الدين أو مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فى التسعينيات، تحولت إلى آليات تهدف فقط إلى ضمان استمرار السداد من جانب الدول المقصرة.

إننا بطبيعة الحال لسنا فى حاجة إلى مجرد مجموعة من ما يسمى ببرامج تخفيف الدين، والتى يقصد منها إراحة المؤسسات المالية الإمبريالية واتحادات الدائنين. إن ما نحتاجه هو برنامج نجدة وغوث لإراحتنا من عبء الديون الأجنبية الكريهة، وليسمح لنا بأن نستخدم مواردنا فى تمويل احتياجات التنمية الاجتماعية لنا.

الحاجة إلى التضامن

إن كفاح الدول النامية لتحرير اقتصاداتها من القيود الامبريالية هو كفاح متعدد الوجوه، ولكن بشكل عام، فإن جوانبه المختلفة ذات صلة بالقضايا الآتية فى أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية:

١- عدالة التجارة.

٢-شطب الديون.

٣-الزيادة فى كمية وفى جودة المعونة.

٤-الجهود القومية لاستئصال الفقر.

وفيما يتعلق بحالة الفلبين الخاصة فإن أكثر الاهتمامات الملحة هى ما يلى:

١- تشريع الإجراءات ضد سياسة التحرير والخصخصة القسرية لخدمات القطاع العام.

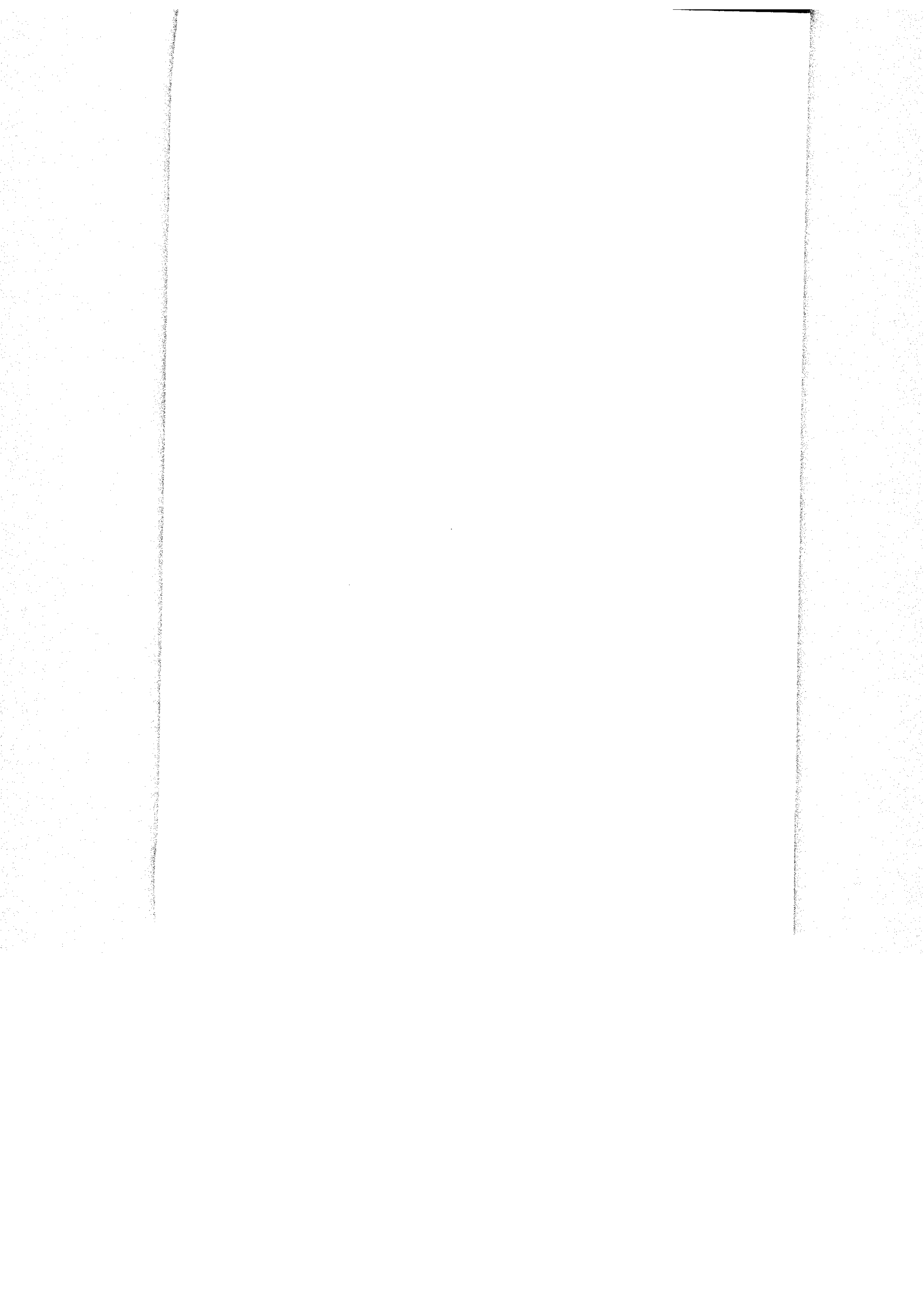
٢- إنهاء إغراق البضائع على يد الدول الإمبريالية.

٣- زيادة محاسبة وشفافية الحكومة فى تعاملها مع البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية.

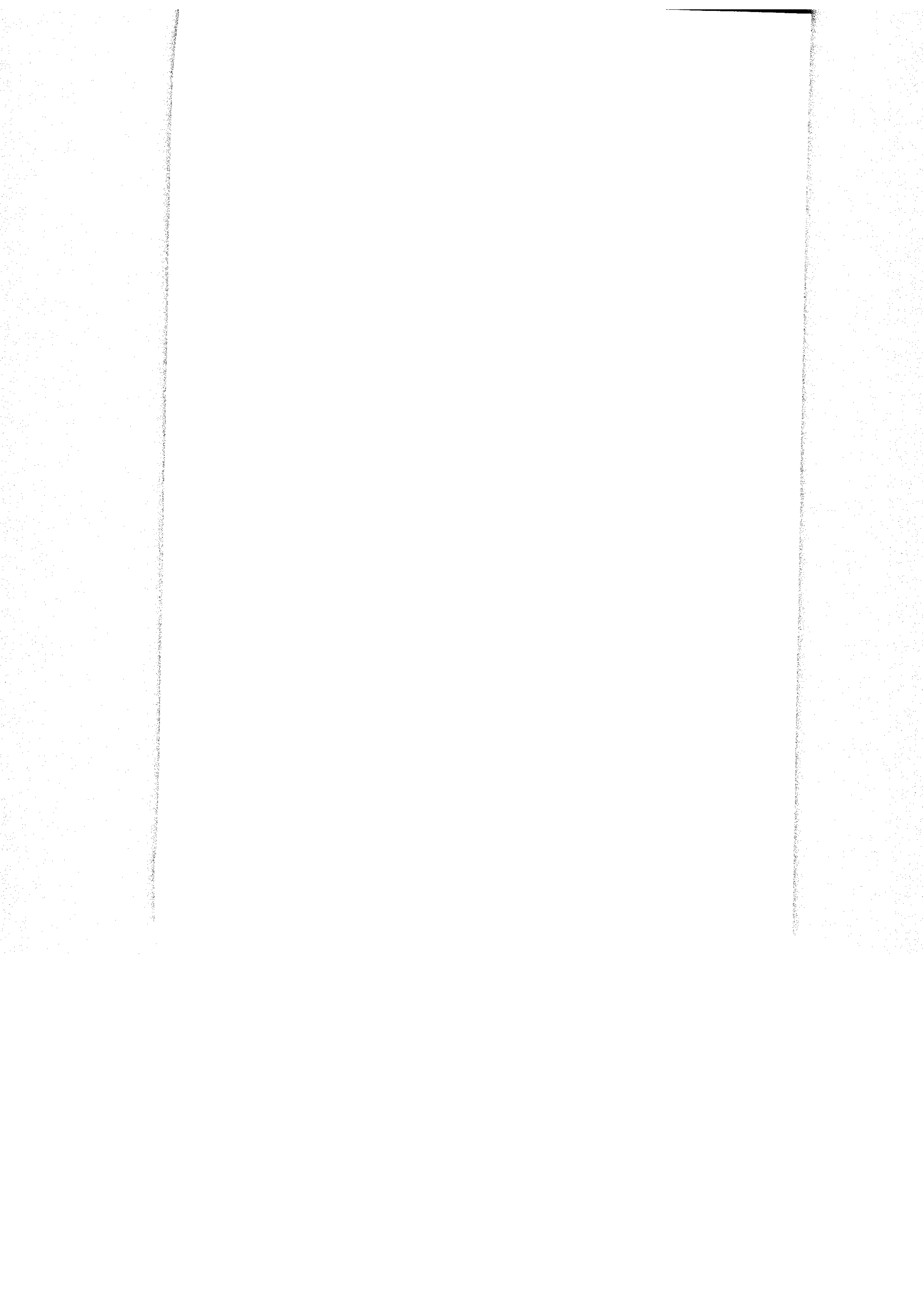
٤-وجود رقابة عامة وشفافة على جميع القروض التى أمنتَ عليها الأنظمة السابقة أو حكومات اللصوص. وذلك بغية استئصال وشجب جميع القروض المقيتة النابعة من صفقات مشبوهة.

ومن المتوقع أن تستدعى القضايا العامة والخاصة خوض معارك شاقة من أجل صالح الشعوب، ولكننا، وبدون شك، يجب أن نمضى للأمام، وأن نعزز الكفاح لإن هذه القضايا، من حيث الأصل، هى قضايا متشابكة ولا تنفصل عن جسد القضية الأهم، وهى قضية السيادة القومية...وهى نفسها قضية صيانة سبل الرزق لشعوبنا. إن نجاح الكفاح الفلبينى المقاوم للاستعمار، هو نجاح لا ينفصل عن الكفاحات المقاومة للاستعمار فى الدول النامية الأخرى. إن كفاحنا القومى المختلف يقوى بعضه بعضاً. ولذلك فإن قضية التضامن أصبحت أكثر أهمية عن ذى قبل.

ومن منطلق هذه الروح، فإننى أود أن أنهى هذه التقدمة بأن أوجه دعوة إلى تبادل المعلومات، وإلى تعزيز التضامن فيما بين، ومن خلال حركات الكفاح المختلفة المناهضة للامبريالية(ويشمل ذلك المفاوضات الجماعية مع البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية) لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبكل تأكيد، يمكن لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية أن تلعب دوراً هاماً فى تعزيز تبادل المعلومات والأفكار وفى صياغة أواصر العلاقات فيما بين القوى المناهضة للامبريالية.



مناقشات
الجلسة الثالثة



أ. حلمي شعراوي*

أنا لست اقتصاديا. والمسألة تبدو اقتصادية إلي حد ما. أنا سؤالي بالتالي للدكتور فوزي منصور حول شروط التطور اللا متكافئ؟ وإذا تحدثت عن التجربة الفلبينية فهل من الممكن لحالة واحدة أن تبدأ هكذا، أم أن المسألة تقتضي اطاراً أوسع؟ إننا في الظروف الحالية، بالذات، نحتاج إلي كتلة من الدول، أو مجموعة دول. ثم هنالك التجربة السوفيتية التي كانت مبادرة تاريخية. بالتأكيد هنالك ملاحظات عامة، وفكرة اللحاق بالغرب في وسائل الحياة. وهذا فرض نمط السلوك المنشود للمواطن السوفيتي. لكن هنالك مجاميع بشرية تحولت للنظام الغربي، فإلي أي حد لا بد من تكوينات ثقافية وفكرية جديدة للمدن التي ارتبطت بهذا التفوق الرأسمالي؟

السؤال الثاني هو كيف يمكن لكتلة الجنوب – جنوب : البرازيل، جنوب أفريقيا، الهند، وماليزا، أن تنتج في عملية الاستقلالية تلك، وهي نفسها دول تتبع النظام الرأسمالي؟ فالبرازيل رأسمالية، وجنوب أفريقيا متصاعدة رأس ماليا، والهند تجربة رأسمالية، وجماهيرها تعاني للغاية، وهي من أبأس الشعوب، والبرازيل لا أعتقد أنها قفزت اجتماعيا، أي هل يمكن عن طريق النموذج الرأسمالي تحقيق خروج علي الرأسمالية؟

والنقطة الثالثة والأخيرة، آمل في مناقشاتنا، ما دمنا مهمومين بمجموعات الجنوب ومشاكلها، التنبه للمشروعات الكبيرة التي تحاول استعباد مجموعات الجنوب في مشروعات جديدة للتبعية. هنالك الشرق أوسطية بديلا للجامعة العربية أو الوحدة العربية. والنيباد في أفريقيا، وأنا أحضر كثيرا من المؤتمرات، وأري المثقفين الأفارقة يشنون هجوما كبيرا علي مخاطر هذا الحشد في النيباد. فهل يمكن أن نأمل طرح ورقة عمل بسيطة لأساتذة وعلماء المجموعة الأفريقية الآسيوية، هنا علي الأقل، وأمريكا اللاتينية، لبحث إمكانيات التكامل، إمكانية الخروج؟ لأننا لا نستطيع القول بخروج البرازيل أو الفلبين وحدها. أعتقد أن هذا مبحث لا بد أن يدفع التضامن الأفريقي الآسيوي بأفكار كثيرة في اتجاهه.

أ. حمدي البصير**

أود أن أسأل الدكتور فوزي منصور، حيث يبشر منذ فترة طويلة بإعادة أو صياغة جديدة للإشتراكية. ويبشر بسقوط الرأسمالية. وأنا أتذكر أنني سمعت هذا الكلام منذ كان

---

* مدير مركز البحوث العربية والأفريقية.

** مدير تحرير العدد الأسبوعى لجريدة العالم الاقتصادية.

يدرسني في كلية حقوق جامعة عين شمس. أود أن أعرف إن كان هنالك تطور في هذا الكلام، أو هناك بشائر، حيث أن العولمة لم تكن قد طفت بهذا الشكل منذ عشر سنوات. هل مازال مصرا علي هذه الفكرة؟ وما هي البشائر التي تنبؤ بذلك؟ وهل يمكن أن يلقي هذا الدور، بصورة أكثر، علي تجربة أمريكا اللاتينية، باعتبارها تجربة للاقتصاد الغير تابع للعولمة بشكل كبير؟ ولماذا لم ينجح الحوار العربي الأمريكي اللاتيني الذي كان يمكن أن يكون مقدمة لمقارنة للعولمة أو للرأسمالية الطاغية؟

السؤال الآخر أو الملحوظة للدكتور انطونيو، لماذا الفلبين دولة قليلة الخط؟ هل هو الفساد المستشري، أم التبعية الغير عادية لأمريكا؟

ا.حسام الساموك

لو سمحتم لي إعادة الملاحظة التي ذكرها الأستاذ هاروب بشأن موضوع الخصخصة، بشكل آخر، باعتبارها منجزا أو هدفا إصلاحيا. الواقع إننا نحن أبناء العالم الثالث قد ابتلينا بأن العالم الغربي، وخاصة العولميين يفرضون علينا مصطلحات بشكل قسري، وعلينا أن نتداولها. فمثلا هناك مصطلحات صندوق النقد الدولي، حين يقول الإصلاح الاقتصادي. إنه لا يقصد بالإصلاح الاقتصادي إصلاح اقتصاد فاسد سواء، كان هذا الاقتصاد رأسماليا أو اشتراكيا، إنما يقصد به فرض الخصخصة بشكل قسري علي مجتمع، قديكون متبنيا نهجا اشتراكيا أو رأسمالية الدولة إلي آخره.

الذي أدعو له أن نسعي نحن المشاركين في هذه الجلسة لتحديد موقف من مسألة الإصلاح الاقتصادي الذي يفرض علينا. إن المقصود به تصحيح النهج من الاشتراكية إلي الرأسمالية. ليكن الإصلاح الاقتصادي هو إصلاح، سواء كان النظام اشتراكيا أو رأسماليا، إذ أن هناك حالات فساد مثلما جري في بلدان عديدة. لماذا لا يشار إلي ما جري في الأرجنتين واقتصادها رأسمالي. وبالتالي فإن الدعوة لتصحيحه هو أيضا إصلاح اقتصادي.

د.عصام الزعيم

أود أن أعقب أولا علي ما تفضل به الأستاذ الفاضل الدكتور فوزي منصور. أريد أن أتناول التطور غير المتكافئ، والذي يبدو لي يزداد تطبيقا منذ أن دخلنا مرحلة جديدة من العولمة، ويزداد تطبيقا بالعمق بفعل تحويل التجارة علي الصعيد العالمي، وبفعل حركة رأس المال الاستثماري، وبفعل تصارع الثورة العلمية والتكنولوجية، وتفاوت التطور

التكنولوجي بين الدول المتطورة والدول النامية. إن تحرير تجارة اليوم يؤدي إلي تقليص الفوارق التكنولوجية بين البلدان المختلفة، من جهة، حيث أن تحرير التجارة يرتبط بتحرير الاستثمار، وبالتالي فإن تسوية التكنولوجيا تؤدي إلي تقلص في عدد الأنماط. واستراتيجية التصدير تستوجب الأخذ بالأيديولوجية المتقدمة. ولكن من ناحية ثانية، فإن أدوات التكنولوجيا، في أي من الدول الرأسمالية المتطورة، ليست متاحة للبلدان النامية. والتنافس أشد حدة بين اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عما هو بين هذه الدول والدول النامية.

التنافس التكنولوجي هو بين الأطراف المتطورة. وبالتالي، يضعف التأثير الذي يحدث بتحويل التجارة علي المناطق العالمية. إن فعل العولمة التكنولوجي، في التطور المتكافئ، هو فعل يواصل ما تم في الماضي، ولكن في اتجاهات تسير نحو تقليص التعاون في ميدان التكنولوجيا. أنا أعتقد أن المسألة مطروحة فعلا، لكنها، كما تفضل الأستاذ حلمي، مطروحة علي الصعيد العالمي والإقليمي.

إن الإستراتيجية التكنولوجية والصناعية والتجارية مطلوبة من أجل التغلب علي فعل قانون التطور الغير متكافئ. يمكن من خلال التعاون بين بلد عربي نامي وماليزيا، بين بلد عربي نامي والصين، التغلب علي الفعل الشديد لقانون التطور غير المتكافئ.

الملاحظة الثانية تتعلق بالحوار العربي الأوروبي. وأنا أعتقد أن العالم العربي. يجهل أمريكا اللاتينية، والعكس صحيح. ليس هنالك تفاعل بين الجانبين. أقول هذا لأن جزءا كبيراً من حياتي ارتبط بأمريكا اللاتينية. إن المحاولة الجادة التي تمت تاريخيا تمت في أواخر سنوات السبعينيات، لكن أمريكا اللاتينية تحولت بعد ذلك كليا عن العالم الثالث وانقطع التواصل. وكما قال الأستاذ حلمي فإن الحديث عن البرازيل يتجاهل الواقع سياسة الاقتصاد البرازيلية. فأنا أعتقد أن مهمة مطروحة اليوم، وهي تنشيط الحوار العربي مع أمريكا اللاتينية، وأتمني من أن تسعي منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية بهذا الاتجاه، وتنظم، إن أمكن، ندوة عن التجارب الأمريكية الإثنية والتجارب العربية.

الكلمة الأخيرة تتعلق بالخصخصة. لقد تأكدت أن الخصخصة تتم بسعر بخس. لقد شاهدت هذا في أكثر من بلد. عندما عملت في الولايات المتحدة، يجري بيع المؤسسات بسعر بخس. وتكون الخسارة شديدة. ويمكن أيضا، كما حدث أن تباع المؤسسات بعد تطويرها. لماذا البيع إذا أصبحت المؤسسات مؤهلة؟ إن قضية الخصخصة تفرض علي

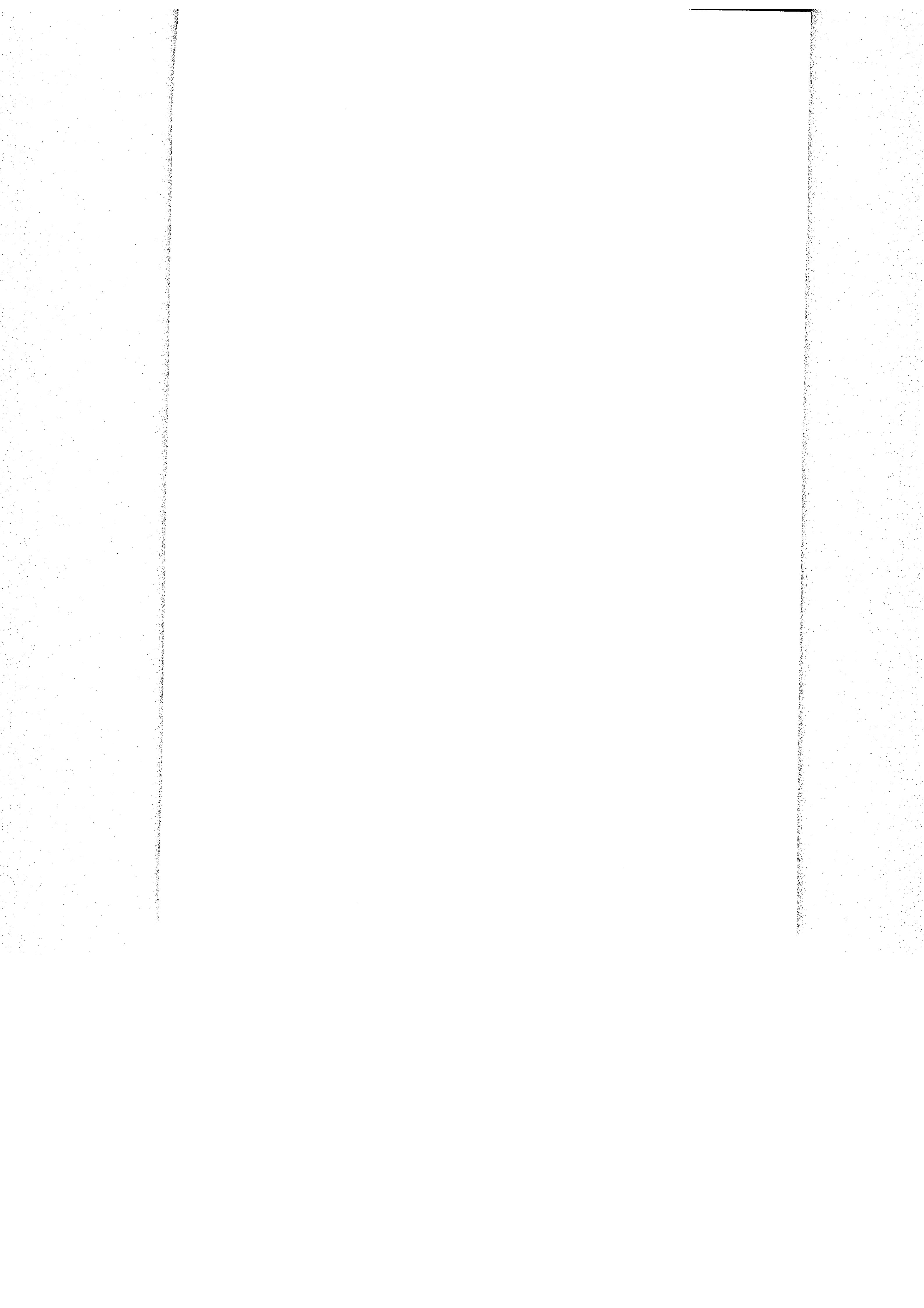
البلدان النامية. وأنا أعتقد أن المسألة المهمة جداً، هي قضية أنه لا يمكن إطلاق تفعيل التنمية، وتعزيز اتجاهات الاستقلال الاقتصادي، دون تفعيل القطاع العام، وتطوير القطاع العام. المسألة هنا سياسية، نحن في سوريا نجد أن القطاع الخاص يعاني من أشكال من الفساد لا حد لها. وهذه أشياء تختلف عن القطاع العام. لا اتفق مع الأخ العراقي الكريم من أن الإصلاح يتناول قطاع فاسد. ولكن يقال أنه لا يمكن إصلاح القطاع العام.

والواقع أنه ليس هناك مشكلة تستعصي. كل مشكلة يمكن حلها. نحن بحاجة إلي الاستثمار الواسع، المعمق، طويل الأجل.

الجلسة الرابعة

رئيس الجلسة أ. الصادق فياله

الطريق إلى بناء البدائل



أ. الصادق فيالة*

العولمة ومخاطرها الحالية وآفاقها المستقبلية**

إننى سعدت للغاية، للمشاركة فى هذه الندوة، مع هذه النخبة الكبيرة من الخبراء، لتبادل الآراء حول أحد أشد الموضوعات ا إثارة للجدل: العولمة ومخاطرها الحالية وآفاقها المستقبلة.

أسمحوا لى، أن أستهل مداخلتى، بقراءة واقع العولمة بعد زوال حقبة القطبين فى عالم يواجه اليوم تيارين متناقضين مزدوجين: الأول هو تيار المصالح الفردية وعمليات التضامن الجماعية، والثانى هو النزعة إلى اعتناق القيم العالمية والتمسك بالخصوصية المحلية.

سأتناول العولمة من منظورها السياسى أولا، وسأعرض فى تحليلى كذلك إلى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.

تحكّم نظام القطبين بشكل كبير فى صياغة العلاقات الدولية مدة تربو على الأربعين سنة، لكن سقوط حائط برلين أسفر عن إعادة هيكلة هذه العلاقات سياسيا وعسكريا واقتصاديا بل وقانونيا. وترتب على هذا التحول التشكيك فى صحة المبادئ والمفاهيم الأساسية التى استندت إليها العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، والتى كانت فى اعتقادنا راسخة وغير قابلة للتزعزع. فهل هذا هو ما أسماه البعض النظام الدولى الجديد أو ما أطلق عليه آخرون الفوضى الدولية الجديدة؟

إن عالم ما بعد الحداثة، أو العولمة، يطالعنا برؤاه المختلفة، ومرجعيته الغائبة وفكره المشوش، وتفاعله المطرد وغير المنظم، المنعكس فى الهجوم على العلاقات الدولية من قبل الجهات الفاعلة المتنوعة التى تعكف على تنفيذ مشروعات داخل الدول، وعبر حدودها، وتعيش فى ارتباك تام من جراء تلك المشروعات. إن إعلان نهاية الأيديولوجيات جعل العالم يبدو وكأنه إتكأ بارتياح فىخواء أيديولوجى، يزينه الفكر الأوحد. وفى هذا السياق، ثمة ثلاثة تساؤلات تطرح نفسها: عن أى نظام نتحدث فى عالم يفتقر إلى المرجعيات؟ وما هو نموذج التنمية الذى يصلح لعالم موسوم بعدم المساواة؟ وأية قيم تلك التى تنفع مجتمع تعولم يدفعه منطق السوق؟

---

* رئيس اللجنة التونسية للسلم والتضامن.

** ترجمتها عن الفرنسية ا. أوديت اسكندر.

قبل محاولة الرد على هذه التساؤلات الثلاثة، التى تمثل كل منها إشكالية كبرى - دعونى أطرح أولا - ومن باب البحث فى موضوع ندوتنا بعض الأفكار المحورية التى يمكن أن تشكل ملخصا إجماليا لهذه التساؤلات أو أساسا لها.

إن نجاح عملية العولمة، يفترض بداية تكافؤ الفرص بين جميع البلاد. لكن ما نراه هو تباين الإمكانيات المالية والبشرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، ووجود آفات كالفقر والجوع والأمية والحروب فى بعض البلاد مقابل الثروات والتنمية المتراكمة فى البعض الآخر، وهذا كله لا يمكن أن يسفر إلاّ عن نتائج متفاوتة.

والفروق والتفاوتات لا يمكن أن تتمخض إلاّ عن عالم غير مستقر، وغير متزن، عالم يعيش بوجهين ويسير بسرعتين فيحكم على العولمة بالفشل الذريع لأنها ستكون مصدرا للمظالم والتطرف والتبعية وعدم التفاهم والتصدع الاجتماعى.

إن الاستقرار الذى خبره العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، استمد اتزانه من تنوع الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما العولمة فهى تميل اليوم إلى خلق مجتمعات مقولبة، بلا روح، ولا تاريخ، ولا ذاكرة، يعيش فيها الحكام والمحكومين فى عزلة عن واقعهم، وتعيش فيها الشعوب دون أن تتمكن من المشاركة، ودون أن تعى ما يحدث لها وما يطلب منها.

إن التطور الطبيعى للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية يستغرق، فى الحقيقة، أزمنة مديدة وقرونا كاملة. ومن ثم ليس، فى مقدورنا أن ندعى إمكانية حدوثه خلال سنوات معدودة بحجة الاندماج فى عملية العولمه اللاهثة. ويظهر لنا التاريخ، أنه حين يتم تنفيذ نموذج مجتمعى، نقلا عن نموذج آخر مختلف، ويجرى التنفيذ بصورة سطحية ومتعجلة، ينتهى الأمر بتمزق هذا المجتمع وتفتته.

والمشكلة ليست محصورة فى نطاق الفروق المجتمعية، أو اتساع هوة التنمية بين الشمال والجنوب؛ إنها ترتبط أيضا بالفروق الممتدة بين بلدان الجنوب ذاتها. ولا تكمن الحلول فى إسراع إيقاع التنمية، ولا فى سن القوانين والقواعد والمستوحاة من النماذج الليبرالية، لكنها تتمثل بالأحرى فى العمل على تغيير العقليات، والعقائد، وردود الأفعال، وأساليب العيش وذلك على مستوى نظم اتخاذ القرار، والجهات الاقتصادية الفاعلة، والمواطنين عموما.

ومن مزاعم العولمة أنها ستعلى شأن بلدان الجنوب إلى مرتبة الشركاء. لكننى أرى، أن

أقصى ما يمكن توقعه فى هذا الصدد هو شراكة اقتصادية تكون فيها عملية اتخاذ القرار أحادية الجانب ومقاليد نظام الحكم العالمى فى قبضة البلاد الغنية.

ونحن إذ نرى بوضوح الأهمية المتصاعدة التى يحظى بها عنصر البعد الاجتماعى فى التوجهات العامة واختيارات المجتمعات حتى الولايات المتحدة و المملكة المتحدة- والاهتمام المتعاظم الذى يخصه به البنك الدولى و صندوق النقد الدولى، نستشرف - ربما - محدودية النموذج العالمى الموصى به، وإن كان لا يتم البوح بذلك صراحة.

عن أى نظام نتحدث فى عالم يفتقر إلى المرجعية؟

ليس من الممكن، فى اعتقادى، المطالبة بنظام معيارى أدنى، لأن مجتمع ما بعد القطبين له وجهين: وجه يبرز طلبا قويا على التضامن الدولى، ووجه آخر يؤدى فيه تضارب المصالح إلى اندلاع النزاعات والصراعات والتوتر فى العلاقات الدولية. وهذه الإزدواجية لا تمكّن أعضاء المجتمع الدولى من النظر فى نفس الاتجاه.

وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن البلاد التى تشعر أنها غير مستعدة حتى الآن للاعتراف بحدود العولمة ترفض أكثر فأكثر فكرة التعامل وفق قواعد اللعبة العالمية.

هذه الحقيقة المرة تأكدت لى فى القمة العالمية المؤخرة التى عقدت فى نيويورك منذ فترة قريبة. وبالنظر إلى واقع العولمة الآن بكافة جوانبها يتضح لنا أنها تسهم بجلاء فى تعزيز عنصر القوة فى عملية نشوء القواعد الجديدة التى تحكم العالم، إذا اتفقنا على أن القوة كما عرفها ريموند هارون تعنى قدرة الجهة الفاعلة على فرض إرادتها على الآخرين. وتتشكل خارطة العالم الجديدة حول مجموعة من الدول القوية التى بينما تنبرى للدفاع عن الديمقراطية، وحق الجميع فى المشاركة فى عملية اتخاذ القرار بشأن دول الجنوب، تضرب بعرض الحائط بهذه المفاهيم ذاتها داخل المؤسسات الدولية والعلاقات الدولية عامة.

وفى هذا السياق المتسارع للزمن، يكتسب المجتمع المدنى زخما جديدا، بل ويصطبغ بأهمية مفرطة على نحو يفسح المجال لمنهجيات خطيرة تستهدف تهميش الدول تحت غطاء «التعاون اللامركزى». فتدور «الآلة الاجتماعية» تحشد طاقات المواطنين، وتأتى بجرعة من التناقضات الضرورية للعولمة الجامحة التى لاتنفك تنمو دون عقاب، ثم تتجاوز مجتمعات الغرب الليبرالى، مهد العولمة، لتدور فى أماكن أخرى من العالم، وهذا هو الطريف فيها: أنها تتجاهل الحدود والأخلاقيات، وتتآلف حول قيم جديدة بازغة،

وتتيح تفتح ونمو عمل المواطنة الداعي إلى عولمة رشيدة ومتضامنة، أكثر عدلا وأكثر إنصافا، عولمة لا تترك ثلاثة أرباع سكان الأرض في حالة من العزلة والتهميش.

وفى ذات السياق، ومن نفس البلاد التى ولدت فيه العولمة، خرجت أيضا حركات قوية وضارية، للتعبير عن الإرادة الشعبية التى يحاول صناع القرار حجبها.

أى نموذج للتنمية ذلك الذى يصلح فى عالم يتسم باللامساواة؟

شكلت الرأسمالية الشرسة أحيانا المنظور الأوحد للاقتصاد لعدم صمود رؤية أخرى فى مواجهتها. وانطلقت الرأسمالية فى العالم تفرض عليه منطقها الذى تفكر به، ورؤيتها المفضلة التى يزن كل الأمور بميزان القيمة الاقتصادية فقط.

إنتاج المزيد؟ لمن؟ ولما؟ ولماذا؟ الإجابة عن هذه الأسئلة لا توجد داخل المجال الاقتصادى، وإنما داخل دائرة القيم لأن المنطق المالى يقع على النقيض من الضرورات الإنسانية. ولكن ما هو دور الجهاز الاقتصادي إن لم يكن تقويم الأراضى وإنتاج الثروات وتحقيق الرفاهية؟

وهل يمكن للمثالية أن تتحقق على هذه الأرض بإزالة القيود والوساطة والحواجز؟

إن ديناميكية التبادل التجارى والاقتصاد الحر اللذين هما مبتدأ العولمة تاريخيا نخرا مصداقية الدولة، وأصبحت آليات السوق وحدها هى التى تهم. فهل هذا من الحكمة؟ فى البلدان الضعيفة، أو فى الدول الأكثر تقدما، يتزايد الاحتياج لدور الدولة وإلى التضامن داخل دول منظمة. الكوارث التى تسمى تسونامى وكاترينا وريتا وغيرها جاءت لتذكرنا بذلك. صحيح أن العولمة تعبر عن واقع محمل بفرص جديدة للنمو والتنمية إلا أنها تتهدد الدول بالتفتت وفقدان السيادة، وتتهدد العالم بالسير بسرعتين، وبتوسيع فروق التنمية بين الشمال والجنوب، وطمس التفاوتات الاجتماعية الحقيقية التى تنال من مبدأ تكافؤ الفرص المعترف بها شمالا وجنوبا.

ما العمل أذن؟ لن يتيسر التوصل إلى حل بكيل اللعنات للعولمة، أو بإدارة ظهرنا لها لأنها باتت واقعا يفرض نفسه على الجميع.

وتعلمنا التجربة التونسية أن الحل يتمثل فى ابتكار نموذج جديد للتنمية، وفى إعطاء وجه إنسانى وبعد جديد للعولمة، وفى وضع الرجال والنساء فى قلب أى نشاط إنمائى.

لقد واصلت تونس العمل فى هذا السياق بعد استقلالها منذ حوالى ٥٠ سنة. وكرس النموذج التونسى، الذى دعمه بقوة الرئيس بن على، ابتداء من عام ١٩٨٧ أولوية القيمة

الإنسانية، والبعد عن كافة أشكال الدونية والتطرف. لقد اختارت تونس، لتحقيق التنمية، مدخلا شاملا يتيح بناء اقتصاد تعددى فعال، تتشابك فيه مصالح الفرد الواحد مع المصلحة الجماعية، فى تضامن إيجابى ومستدام، اقتصاد اجتماعى أساسه التنمية الاقتصادية، جنبا إلى جانب التنمية الاجتماعية، دون تغييب النواحى السياسية والثقافية، مع مراعاة ظروف كل شعب ومداركه واحتياجاته التنموية.

ويعتمد المدخل التونسى كذلك على تحقيق التعايش بين قطاعين: القطاع الإنتاجى الخاضع لقوانين السوق الغير زائلة، وقطاع الاقتصاد التضامنى المنشغل بالأهداف الإنسانية التى هى كفيلة بتوثيق أواصر التلاحم وتبديد دوافع التصدع الاجتماعى.

ويقودنى هذا التسلسل المنطقى إلى البحث عن عناصر الإجابة عن تساؤلى الثالث: أى قيم وأخلاق يتعين أن يتسم بها عالم يدعو أكثر فأكثر إلى التماثل والتوحيد الثقافى، ونموذج موحد لديمقراطية السوق التى أظهرت قصورها وإخفاقها فى عدة بلدان فى الشمال؟

فلنترك الارقام تتحدث: تشير احصاءات الأمم المتحدة اليوم إلى أن الدخل التراكمى لدى ١ ٪ من الدول الأغنى يعادل الدخل التراكمى لدى ٥٧ ٪ من الدول الأفقر. وهنالك حوالى٢٠٠ شركة متعددة الجنسيات تمثل متحصلاتها إجمالى الناتج المحلى العالمى، ورغم ذلك لا تتعدى نسبة التشغيل فيها ٧٥ر. من العمالة العالمية.

إن الثلاثى المكون من الأقطاب الثلاثة يتحكم فى ٧٢٪ من الصناعة و التجارة العالمية كما أنه يسيطر على ٨٥ ٪من قطاع البحث والتعليم.

هل يستطيع مثل هذا السياق أن يحملنا على الاعتقاد بعولمةسعيدةحبلى بفرص جديدة للتكامل وبأنها ستحقق للعالم نقلة نوعية مبنية على السلام والعدل والتقدم من أجل الجميع؟

بكل أسف الإجابة هى : لا. إن العولمة فى حاجة إلى بنية تضامنية جديدة داخل الدول وفيما بينها. وتلك هى الغاية من مبادرة الرئيس بن على التى تدعو إلى إنشاء صندوق عالمى للتضامن، وهى مبادرة وجيهة جدا لأنها تلبى احتياج ملح وحقيقى لدى المجتمع الدولى.

وتحتاج العولمة أيضا إلى ثقافة جديدة تنادى بالتسامح وتقبل الآخر وتفهمه، وحوار الحضارات بدلا من صدام الحضارات. ألا يشهد تاريخ الإنسانية للتنوع بأنه كان دوما

محملا بالثروات الثقافية والحضارية؟ ألا تقف الانفرادية، والوحدانية والفكر الأوحد موقف الضد من التعددية والمشاركة والديمقراطية ؟

إن الرئيس بن على مقتنع تماما بأن الدول تستطيع أن تغنى بالتنوع، وتستطيع أن تعزز فرصها فى التكامل العالمى إذا تقاربت بعضها من البعض فى إطار التواصل التاريخى والجغرافى والثقافى. إن التكامل ليس بالهدف المستحيل ولقد أثبتت أوروبا أنه أمر ممكن وهى تعمل الآن من أجل تثبيت أركانه والحفاظ عليه. أما دول آسيا فقد تعلمت كيف توجه الاختلافات الكائنة فيما بينها نحو مسار التكامل.

وتحتاج العولمة أخيرا إلى قيم جديدة وأخلاقيات جديدة تمنح ثقافات الشعوب وسماتها الخاصة مكانتها الحقة. ولابد للتنوع الثقافى الذى ما فتىء ينحسر أمام المد الجارف لنعرة تجاهل ثقافة الآخر أن يسترد رونقه وعنفوانه، لأنه بدون ذلك سترجح كفة الانحياز الثقافى، وهذا معناه استمرار بؤر التوتر الكامنة حول الأقليات.

ويصح لنا، إذا أردنا تلافى مثل هذه العاقبة المشئومة، أن نعتبر التبادل الثقافى عنصرا مميزا لنظام عالمى جديد ترتضيه كل الشعوب لعدله وتوازنه تجاهها وتجاه تراثها.

ثم كيف يتسنى لنا تقبل مبدأ الحرية فى تبادل الأصول والسلع والأموال والأفكار، والدفاع عنها، بينما نحن ننكرها على من يقومون بإنتاج ونقل وتسلم تلك الأصول والسلع والأموال والأفكار؟ تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى هذا السياق دورا رئيسيا يتجاوز البعد الاقتصادى. وفى هذا الإطار تشكل المرحلة الثانية من القمة العالمية حول مجتمع المعلومات الذى ينعقد فى غضون بضعة أسابيع فى تونس فرصة تاريخية يجب ألا يفوتها المجتمع الدولى.

إن العالم يحتاج اليوم إلى عولمة تلتحف بثوب أكثر إنسانية وتضامنا، عولمة برؤية جديدة تتمحور حول جسور التواصل وقنوات الاتصال وفوائد تكنولوجيا المعلومات التى تعطى كل فرد فرصته فى مجتمع عالمى لا يستبيح تهميش الضعيف ولا ينتهك خصوصية وسيادة أى إنسان.

د . إبراهيم العيسوى*

إمكانية بناء اقتصاد غير تابع وقادر على إنجاز التنمية فى زمن العولمة

أولاً: تمهيد

هل يمكن للدول النامية بناء اقتصادات غير تابعة فى زمن العولمة ؟ هذا هو السؤال الرئيسى الذى تطرحه هذه الدائرة المستديرة على المشاركين فيها . وهو سؤال يحتاج إلى إعادة صياغة من جهة ، كما أنه يستدعى التساؤل عن سبب طرح هذا السؤال أصلاً من جهة أخرى .

فأما أن السؤال يحتاج إلى إعادة صياغة ، فذلك للتأكيد على أمر لم يكن غائباً عن أذهان منظمى الدائرة المستديرة ، وإن كان من المهم الإشارة إليه صراحة فى السؤال المطروح توخياً للمزيد من الدقة . فالاقتصاد غير التابع ليس بالضرورة اقتصاداً متقدماً ، أو يسير بجدية على طريق التقدم . وقد يتراجع عدد من مؤشرات التبعية والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى دون أن يصاحب ذلك أى تقدم اقتصادى ، بل على العكس من ذلك قد يقترن هذا التراجع بحالة ركود اقتصادى .

ويمكن أن نوضح ذلك بالتطور الذى طرأ على مؤشرين من مؤشرات التبعية فى الحالة المصرية . أول هذين المؤشر هو نسبة التجارة (صادرات وواردات) إلى الناتج المحلى الإجمالى (ن.م.أ) . فبعدما ارتفع هذا المؤشر من ٥ر٦١٪ فى ١٩٧٥ إلى ٤ر٧٣٪ فى ١٩٨٠ ، انخفض إلى حوالى ٥٠٪ فى الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ ثم إلى٣ر٤٥٪ فى ٢٠٠٣ . ولكن هذا الانخفاض كان مصحوباً بانخفاض ملحوظ فى معدل النمو الاقتصادى. أى أن انخفاض نسبة التجارة إلى ن.م.أ. لم يكن دليلا على ازدياد درجة الاعتماد على الذات ، وإنما كان السبب فيه تراجع نمو الصادرات والواردات بدرجة أكبر من تراجع معدل نمو ن.م.أ فى سياق الركود الذى أصاب الاقتصاد المصرى فى الثمانينات والتسعينات . وثانى المؤشرين هو نسبة المعونات الأجنبية إلى الدخل القومى التى انخفضت من حوالى ٢٠٪ فى ١٩٧٥ إلى ١ر١٪ فى ٢٠٠٣ ، ونسبة المعونات الأجنبية إلى التراكم الرأسمالى الإجمالى التى هبطت من ٥٨٪ فى ١٩٧٥ إلى ٣.٦٪ فى ٢٠٠٣ . ولما كان هذا التطور

* أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة.



مرتبطاً بالاتجاه العام الدولى لتناقص المعونات المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، ولا يشير من قريب أو بعيد إلى رغبة الحكومة المصرية فى تقليل الاعتماد على المعونات ، فهو لا يدل بالضرورة على تعزيز الاستقلال الوطنى . كما أن هذا التطور فى مؤشر المعونات قد ترافق مع تراجع ملحوظ فى معدلات نمو ن.م.أ ، كما هو الحال مع مؤشر نسبة التجارة .

وقصارى القول هو أن تناقض أو غياب التبعية قد يقترن بالركود الاقتصادى ، كما أنه قد يقترن بالتقدم الاقتصادى . ولذا فإن السؤال المطروح يجب أن تعاد صياغته على النحو التالى : هل يمكن للدول النامية بناء اقتصادات غير تابعة وقادرة على تحقيق تقدم اقتصادى ملموس، يساعدها على الخروج من التخلف وإحراز مستويات أعلى من النمو والتنمية ، وذلك بالرغم من ظروف العولمة وتداعياتها ؟ بعبارة أخرى ، لا نريد أن يكون ثمن الخلاص من التبعية هو الوقوع فى مصيدة الركود الاقتصادى والبقاء فى أسر التخلف . فالقضية الجوهرية هى قضية التنمية الشاملة التى يعتبر بناء الاقتصاد عنصراً من أهم عناصرها .

ولكن لماذا يطرح هذا السؤال - بعد إعادة صياغته - أصلاً ؟ فى ظنى أن وراء هذا السؤال افتراضين . أولهما : أن الاقتصاد الذى يبنى فى زمن العولمة ، أو بالأحرى بالتوافق مع ظروف العولمة ومتطلباتها ووفق نموذج الليبرالية الجديدة أو توافق واشنطون الذى صار صنواً للعولمة ، سوف يكون فى الغالب اقتصاداً تابعاً ؛ والتبعية أمر غير مرغوب فيه بالطبع . وثانيهما : أن ظروف العولمة وتداعياتها تتناقض غالباً مع مقتضيات تخلص الدول النامية من تخلفها وتقدمها على طريق التنمية . وكما سيظهر فيما بعد فإن هذين الافتراضين صحيحان . وإذا كان الأمر كذلك ، يتضح أن وراء السؤال المطروح على المائدة

المستديرة رغبة فى العثور على طريق، أو نموذج ، بديل للتنمية يحقق التقدم الاقتصادى المنشود من جهة ، ويقضى على التبعية من جهة أخرى . وهنا يصبح من الضرورى طرح سؤالين . أولهما: ما هى أهم ملامح هذا النموذج البديل ؟ وثانيهما : هل هناك شروط أو متطلبات معينة يجب أن تحققها الدول النامية من أجل تطبيق هذا النموذج ؟

وفى ضوء ما تقدم سوف تسعى هذه الورقة للإجابة عن أربعة أسئلة ، هى :

١- لماذا يرجح أن تكون التبعية أحد نواتج تطبيق نموذج الليبرالية الجديدة الذى يشكل التيار السائد فى زمن العولمة ؟ .

٢- لماذا تتعارض العولمة ونموذجها - الليبرالية الجديدة - مع متطلبات التنمية ؟ وماذا كانت النتائج العملية لتطبيق هذا النموذج، لاسيما من خلال برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى بالنسبة للتنمية فى دول الجنوب ؟ .

٣- هل ثمة بديل للنموذج الليبرالى يمكن أن يحقق الطموحات المشروعة للدول النامية فى الخروج من التخلف والخلاص من التبعية والانطلاق على طريق التنمية الشاملة ؟ وما هى التوجهات والملامح الرئيسية للنموذج البديل .

٤- ما هى فرص تطبيق هذا النموذج البديل فى ظروف العولمة الراهنة ؟ وهل ثمة سبل لتحسين هذه الفرص ؟ وهل توجد شروط معينة للتطبيق الناجح لهذا النموذج البديل ؟.

ثانياً: قضية التبعية ونموذج الليبرالية الجديدة

التبعية ظاهرة وثيقة الصلة بالتخلف ، بل هى جوهر التخلف ذاته . لقد نشأت التبعية عن عملية تاريخية جرى بموجبها إلحاق الدول المعروفة حالياً بالدول النامية بالنظام الرأسمالى العالمى على خلفية من عدم التكافؤ الصارخ بين ما صار يعرف بدول المركز الرأسمالى المهيمنة، ودول الأطراف المسيطر عليها . وجوهر التبعية هو تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة، وفقدانها للكثير من مصادر سيطرتها على شروط تجدد اقتصادها ومجتمعها ، من جهة ، وإفساح المجال أمام دول المركز الرأسمالى، والمؤسسات الدولية التى تهيمن عليها هذه الدول، وتسخرها لخدمة أغراض التوسع الرأسمالى على الصعيد العالمى ، وكذلك الشركات متعدية الجنسيات المرتبطة بها ، للتحكم فى مصائر الدول الأضعف فى تقسيم العمل الدولى ، من جهة أخرى .

لقد تحملت شعوب الجنوب الكثير من الآلام والتضحيات فى كفاحها من أجل التحرر من الاستعمار فى صورته التقليدية ، وفى نضالها من أجل الانعتاق من السيطرة الأجنبية على مقدراتها الاقتصادية (الاستعمار الاقتصادى) وتوجهاتها السياسية . ومن أسف، أنه بعد فترة لم تطل من استرداد دول الجنوب استقلالها السياسى ، ومن سعيها لبناء أسس اقتصاد متحرر من السيطرة الأجنبية وإقامة علاقات خارجية تعزز استقلالها السياسى ، وتوثيق عرى التعاون فيما بين دول الجنوب ذاتها ، وقعت هذه الدول مرة أخرى فى

مصيدة التبعية ، وعاد إليها الكثير من مظاهر الاستعمار ، بما فى ذلك الاحتلال العسكرى - وهو ما كان يعتقد الكثيرون أن زمانه قد ولىّ وانقضى . ولم يكن هذا التحول ناتجاً عن أطماع الدول الرأسمالية الكبرى فى أسواق وثروات دول الجنوب فحسب ، بل أنه نتج أيضاً عن أخطاء فادحة وقعت فيها معظم النخب الحاكمة فى الجنوب ، أبرزها : الإفراط فى الاستدانة من الخارج ، وعدم بذل جهد كاف لتنمية وتعبئة المدخرات الوطنية ، وتجاهل اعتبارات الكفاءة، وتغليب اعتبارات الثقة والولاء ، والخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى إدارة المشروعات العامة ، والمركزية الشديدة فى إدارة شئون الدولة، وغياب الديمقراطية ومصادرة المبادرات الشعبية، وفرض الوصاية على المنظمات الجماهيرية ، مما خلق تربة خصبة لاستشراء الفساد وتآكل شرعية النظم الحاكمة ، وتراجع التنمية ، وتراكم الديون الخارجية والعجز عن الوفاء بالتزاماتها .

لقد فتحت هذه التطورات الباب واسعاً، فى نهاية المطاف، أمام التدخل الأجنبى ، أى التدخل من جانب الدول الدائنة - الرأسمالية أساساً- ومن جانب المنظمات الدولية التى تهيمن عليها- لاسيما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بدعوى إنقاذ النظام وتأمين حقوق الدائنين . وكان ثمن الإنقاذ من أزمة الديون الخارجية محدداً وواضحاً وهو القبول بمشروطيات الصندوق والبنك، واتباع سياسات التثبيت الاقتصادى التكيف الهيكلى والاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى والقبول بتداعيات العولمة ، وكل ذلك من موقع الضعف والتبعية . وهو ما صار يطلق عليه توافق واشنطون أو نموذج الليبرالية الجديدة . وهو أيضاً ما صارت حكومات دول الجنوب تطلق عليه برنامج التصحيح أو الإصلاح الاقتصادى للتورية على العلاقة بأمريكا وبالمؤسسات المركزية لإدارة النظام الرأسمالى فى واشنطون ، ولتفادى أوصاف تثير اللبس كالليبرالية الجديدة، أو الحساسية كالعولمة الرأسمالية .

نموذج الليبرالية الجديدة الذى هو فى حقيقة الأمر الطبعة العولمية للنموذج الرأسمالى يدور حول أمرين أساسيين : إحداث زيادة ملموسة فى مدى الاعتماد على الأسواق الحرة سواء فيما يتعلق بالمعاملات الداخلية أم بالمعاملات بين الداخل والخارج ، وإحداث خفض ملموس فى دور الحكومة وفى حجمها .. وهو ما يشار إليه عادة بالعبارة الموجزة : سوق حرة ومفتوحة (أمام رأس المال المحلى والأجنبى) وحكومة صغيرة (تحمى حقوق الملكية الخاصة وتخلق ظروفاً ملائمة لتراكم رأس المال الخاص المحلى ولاجتذاب

الاستثمار الأجنبى) .

والسؤال الآن هو : لماذا يُتوقع أن يؤدى تطبيق هذا النموذج ، وما ينطوى عليه أو يرتبط به، من انصياع للعولمة إلى التبعية ، أو بالأحرى زيادة التبعية ؟ وسوف نركز فى الإجابة عن هذا السؤال على قضية الإرادة الوطنية فى مقابل الإرادة الأجنبية ، وعلى قضية المصالح الوطنية، فى مقابل مصالح الأطراف الخارجية ، تاركين مسألة الأداء التنموى الفعلى للنموذج فى الدول النامية إلى القسم (ثالثاً) من هذه الورقة . ويمكن صياغة الإجابة عن هذا السؤال فى ست نقاط، وذلك على النحو التالى :

١- إن تحرير التجارة، وفتح الاقتصاد أمام الشركات الدولية، فى مجال الاستثمار والإنتاج وتقديم الخدمات ، إذا نجح فى اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة قد يؤدى إلى سيطرة الأجانب على قسم مؤثر من السوق المحلى ، وكذلك الاستئثار بقسط مهم من الأصول الإنتاجية ؛ الأمر الذى يتيح لهم التأثير فى توجهات الاقتصاد الوطنى ، خاصة مع اتجاه الشركات الأجنبية إلى تسيير هذه الأنشطة طبقاً لما تقضى به اعتبارات تعظيم أرباح هذه الشركات على الصعيد الدولى. وهو ما قد لا يتوافق مع المصالح الاقتصادية للدول النامية المستضيفة لهذه الشركات .

٢- إن تحرير الاستثمار الأجنبى من القيود التى قد تقتضيها اعتبارات تخفيض عجز ميزان المدفوعات، أو اعتبارات النمو المتوازن أو التكامل بين القطاعات وتماسك الهيكل الاقتصادى ، أو من الضوابط التى قد تمليها اعتبارات اجتماعية مثل المحافظة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تستوعب أعداداً كبيرة من العمال لحين توفير فرص عمل بديلة ، أو من الشروط التى قد تقتضيها اعتبارات الأمن القومى ، كل ذلك قد يتضمن افتئاتاً على حقوق السيادة الوطنية فى تقرير نمط التنمية الملائم وتحديد السمات العامة لهيكل الإنتاج المناسب .

٣-إن سياسة الخصخصة التى تفتح الباب بلا قيود أمام ملكية الأجانب للأصول الوطنية - كما يحبذ أنصار العولمة والمروجون لتوافق واشنطون - قد تؤدى فى حالة نجاحها فى اجتذاب الشركات الدولية على نطاق واسع، إلى السيطرة الأجنبية على قسط مؤثر من الأصول الإنتاجية، قد يمكنها من تكوين مراكز احتكارية مهمة تتحكم من خلالها فى السوق الوطنية . ولو كان هذا الأمر لا يشكل خطراً يذكر على السيادة والمصلحة الوطنية ، ما كانت بعض الدول النامية قد تحفظت على توصيات الليبراليين

الجدد ، وذلك بفرض قيود على ملكية الأجانب للأصول الوطنية . فماليزيا مثلا، تحرص على ألا تتجاوز ملكية الأجانب ٣٠٪ من أسهم الشركات الماليزية ، كما أنها لا تسمح لشركات أجنبية بشراء شركة ماليزية بالكامل . وتحظر بعض الدول امتلاك الأجانب للشركات، أو لأنصبة مؤثرة من رأسمالها، فى بعض القطاعات التى تعتبرها حساسة للأمن القومى أو حتى للأمن الغذائى . ومن الدول التى حرصت على فرض قيود متشددة على الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار المالى، كوريا وتايوان . بل إنه من المعروف أن دولاً متقدمة مثل بريطانيا وألمانيا لا تفتح الباب على مصراعيه أمام ملكية الأجانب للشركات الوطنية ، سواء من خلال برامج الخصخصة أم من خلال برامج الاستحواز . فحتى بالنسبة للشركات التى بيعت أسهمها بالكامل فى إطار برنامج الخصخصة البريطانى ، احتفظت الحكومة البريطانية بما أطلق عليه السهم الذهبى الذى يعطيها حق الفيتو فى حالة نقل ملكية الشركة المباعة ككل سواء أكان النقل لطرف محلى (للحيلولة دون نشوء الاحتكارات) أم لطرف أجنبى (للحيلولة دون وقوع سيطرة أجنبية غير مرغوب فيها .)

٤-تترتب على التحرير المالى ، خاصة تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود ، وفتح الباب أمام تعاملات ومغامرات الأجانب فى البورصة دون قيود ، جنباً إلى جنب مع فتح الاقتصاد وتحرير الأسواق وتحرير الاستثمار الأجنبى ، مخاطر متعددة قد تعصف بالأمن الاقتصادى للدولة النامية ، وتهدر فى لحظات مقادير ضخمة من الثروة الوطنية التى تراكمت عبر سنوات من الجهد والتضحية . وكلما ازداد انفتاح الاقتصاد وتحرره ، ازداد احتمالات تعرضه للصدمات والأزمات الوافدة من الخارج ، وذلك دون أن يمتلك قدرة كافية على الوقاية منها أو تخفيف آثارها السلبية . وهذا ما يطلق عليه الهشاشة ، التى تعتبر أحد تداعيات التبعية .

٥- إن تقليص دور الدولة (الحكومة الصغيرة) وفقاً لليبرالية الجديدة من جهة ، واندماج اقتصاد الدولة النامية فى الاقتصاد العالمى نزولاً على مقتضيات العولمة من جهة أخرى ، يترتب عليهما انكماش السيادة الوطنية ، وتآكل الحيز المتاح للسياسات الوطنية ، أى تقييد الخيارات المتاحة أمام واضع السياسات الاقتصادية الوطنية . ويأتى ذلك التآكل من تزايد الاعتماد على قوى السوق، وتقليل الدور الضابط والموجه للاقتصاد من جانب الحكومات . كما يأتى من جراء تزايد خضوع ، أو بالأحرى إخضاع ، الدول

النامية لعدد متزايد من القواعد والمعايير والالتزامات التى وضعتها الدول الغنية أصلاً لخدمة مصالحها ، والتى تسعى لتعميمها على جميع دول العالم من خلال المؤسسات الدولية الخاضعة لنفوذها .

إن ما ذكرناه أعلاه، لا يقع فى دائرة الاحتمالات وحدها ، بل إن هناك من الوقائع والممارسات العملية ما يشير إلى أن العولمة، ونموذجها الليبرالى الجديد، قد أديا إلى تفاقم التبعية فى دول متعددة فى الجنوب . ويكفى أن نشير هنا ـ على سبيل المثال ـ إلى المنطقة العربية والشرق أوسطية . ففى زمن العولمة والهيمنة الأمريكية ، أصبح العدوان على السيادة الوطنية، من جانب الولايات المتحدة، وإقحام نفسها فى الشئون الداخلية للدول النامية، وكأنه حق من الحقوق الطبيعية لهذه القوة العظمى . بل إن الحد الفاصل بين ما هو شأن خارجى، وما هو شأن داخلى، قد أصبح باهتاً إلى حد بعيد . ومؤخراً ، راحت أمريكا تعيد رسم خريطة المنطقة العربية، ووضعت مخططات متكاملة لما أطلقت عليه الشرق الأوسط الكبير ، التى تسعى لدمج إسرائيل فى المنطقة، وتتضمن اقتراحات تفصيلية لإصلاح نظام التعليم وإعادة هيكلة النظام الصحى ونشر الديمقراطية، وتدعيم المجتمع المدنى، وتعزيز حقوق الإنسان وحماية الأقليات .. الخ . وهذا بالطبع علاوة على التدخلات التى أصبحت روتينية فى الشأن الاقتصادى .

ومن المعروف أن اتفاقات الشراكة الأوروبية، وأطر التعاون بين أمريكا وعدد من بلدان المنطقة قد أصبحت بمثابة عودة لسياسة مناطق النفوذ التى طالما كافحت الدول النامية من أجل الخلاص منها . وأصبح من المعتاد أن تتضمن هذه الاتفاقات تعهدات باتباع الدول النامية الداخلة فيها للسياسات الليبرالية الجديدة ، فضلاً عن التزامات بحماية حقوق الإنسان . وهذا ما لوحظ أيضاً فى الاتفاقات التى عقدها الاتحاد الأوروبى مع الدول الأفريقية ودول الكاريبى والباسفيكى مثل اتفاق كوتونو ، وكذلك اتفاقات الشراكة المتصلة به ، وفى الضغوط التى تمارس على هذه الدول لخصخصة قطاع الاتصالات والبنوك وشركات المرافق العامة .

وتحت رايات العولمة ، وبدعوى محاربة الإرهاب ، ومنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل التى تمتلك منها أمريكا بالطبع أكثر مما تملكه أية دولة أخرى على ظهر الكرة الأرضية ، اعتبرت أمريكا أنها صاحبة الحق فى تحديد ما هو إرهاب وما ليس كذلك ، وتحديد من هو إرهابى، وما هى الدول التى تأوى الإرهاب ومن ثم تستحق

العقاب . كما أباحت أمريكا لنفسها ، وبالرغم من معارضة مجلس الأمن ، شن حرب شرسة على العراق بدعوى امتلاكه لأسلحة دمار شامل ، وهو ما ثبت أنه اتهام باطل، ولا سند له على أرض الواقع ، وذلك باعتراف من كانوا يصرون على هذه الاتهامات مثل وزير الخارجية السابق، كولن باول . وفى هذا السياق تحولت دول الخليج العربى إلى ما يشبه المستعمرات الأمريكية ، كما لم تستطع مصر- أكبر الدول العربية - أن تقف فى وجه هذا العدوان ، بل أنها قدمت له التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستى . وإذا كان العرب قد سايروا داعية العولمة وزعيمة العالم الرأسمالى فى هذا كله ، واستجابوا لمطالبها فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، دون أن تقلع هذه الأخيرة عن ممارساتها الوحشية ضد الفلسطينيين، ودون أن تظهر فى الأفق بادرة حل منصف للصراع العربى الإسرائيلى ، فضلاً عن توافق سياساتهم الاقتصادية مع نموذج الليبرالية الجديدة الذى تروج له أمريكا ، فهل هناك اسم لهذه العلاقة بين العرب وأمريكا أكثر ملاءمة من التبعية ؟! .

فصل المقال إذن أن مسايرة الدول النامية للعولمة، وقبولها للنموذج الرأسمالى الليبرالى الجديد، يفتحان الكثير من الدروب والمسالك التى تفضى إلى تعميق علاقات التبعية التى تعطى الأولوية لمصالح الأطراف الخارجية على حساب المصالح الوطنية ، والتى تعوق الإرادة الوطنية، وتعصف بالاستقلال الوطنى . وكل هذه النتائج غير مستحبة وينبغى العمل على الخلاص منها بسلوك سبيل آخر غير السبيل الذى تفرضه العولمة وبرامج التكيف الهيكلى .

ثالثاً: نموذج العولمة الليبرالية وفرص التنمية

ونأتى الآن إلى مسألة التعارض بين العولمة ونموذج الليبرالية الجديدة من جهة ، وبين متطلبات التنمية الشاملة والمطردة فى دول الجنوب من جهة أخرى . وهو ما سوف يقودنا أيضاً إلى النظر فى النتائج العملية لهذا النموذج ولبرامج التكيف الهيكلى التى ارتبطت به .

تحرير التجارة

فلنبدأ بقضية تحرير التجارة التى يلح عليها أنصار الليبرالية الجديدة . إن كلاً من المنطق والتاريخ والنتائج الواقعية يشير إلى أن التحرير قبل التمكين خطر جسيم يلحق أفدح الضرر بإمكانات التنمية . بعبارة أخرى ، ليس من المنطق تحرير التجارة بين الدول النامية التى لم تتمكن بعد من تطوير هياكلها الاقتصادية، وبنياتها المؤسسية بما

يجعل لها قدرة تنافسية فى عدد من الصناعات ، وبين الدول المتقدمة التى رسخت أقدامها فى ميدان الصناعة، وامتلكت ناصية التقدم العلمى والتكنولوجى وصارت تستحوذ على مراكز تنافسية ليس من السهل التصدى لها . إن هذا التحرير السابق لأوانه يفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول المتقدمة ذات القدرات التنافسية العالمية ، دون إعطاء فرصة حقيقية للتنافس المتكافئ بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة . بل إن هذا التحرير المتسرع يدخل الصناعات المحلية فى سباق غير متكافئ يقضى عليها بالخراب والدمار . وهو بهذه الصورة يتناقض مع حق أساسى من حقوق الدول النامية وهو الحق فى فرصة متكافئة مع ما نالته الدول المتقدمة من فرص لصنع التقدم وبناء المزايا التنافسية . أى أن توافق واشنطون يتعارض على هذا النحو مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى تقضى به قواعد العدالة وتنص عليه المواثيق الدولية باعتباره الشرط الضرورى للتمكين من وضع مبدأ الحق فى التنمية موضع التنفيذ فى الدول النامية .

إن حقائق التاريخ الاقتصادى لأوروبا وأمريكا تشير إلى أن التنمية لم تحدث هناك على أساس السياسات والمؤسسات التى يوصى بها الليبراليون الجدد الدول النامية ، أو يفرضونها عليها . بل قامت التنمية وجرى التصنيع وراء أسوار الحماية . وعندما أحرزت بريطانيا قدرة تنافسية عالية وأرادت فتح أسواق الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا ـ التى كانت دولا أقل تقدما بالقياس إلى بريطانيا ـ أمام منتجاتها ، وروجت لذلك تحت راية حرية التجارة ، شبهها «ليست» بأنها كمن يزيح أو يرفس السلم الذى صعد عليه إلى القمة ، حتى يحول دون صعود أحد غيره إليها

(Kicking the Iadder away)

ولم تكف الدول الصناعية عن اللجوء إلى أدوات الحماية من المنافسة الأجنبية ، ولم تقلع عن سد منافذ دخول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها ، حتى بعدما أحرزت درجة عالية من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ، وبعدما أصبح لها من القدرات التنافسية ما لا يسهل تحديه ، وحتى بعد ما قامت هى ذاتها بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فى سنة ١٩٤٧ والتى تتلخص رسالتها ويتحدد سبب وجودها فى أمر واحد وهو : تحرير التجارة . ولم تزل الدول المتقدمة التى حولت الجات إلى منظمة للتجارة العالمية فى ١٩٩٥ لتمارس من خلالها ضغوطاً مكثفة على الدول النامية من أجل فتح أسواقها أمام تجارة واستثمارات الدول المتقدمة دون تمييز ، لم تزل هذه الدول ذاتها تعرقل، بسبل

شتى، دخول المنتجات التى تتمتع فيها الدول النامية بمزايا تنافسية إلى أسواقها ، لاسيما المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة .

إن دروس التاريخ لا تؤيد منطق الليبرالية الجديدة فى تحرير التجارة وإلغاء الحماية والدعم الهادف إلى مساعدة الصناعات الناشئة فى الدول النامية على اكتساب القدرة التى تمكنها، فيما بعد، من مواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية . وقد لخص هذه الدروس التقرير الذى أصدره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، بالاشتراك مع عدد من الهيئات الأخرى بعنوان جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس ، بدقة بالغة على النحو التالى الذى يدحض إدعاءات توافق واشنطون :

١ -(العلاقة المؤكدة هى أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها كلما ازدادت ثراءً وتقدماً ، وليس قبل ذلك . أى أن النمو هو ما يؤدى إلى تحرير التجارة ، وليس العكس .

٢ -عتبر الاندماج فى الاقتصاد العالمى نتيجة للنمو والتنمية الناجحين ، وليس شرطاً مسبقاً لهما . أى أن الاندماج قبل إحراز مستوى معقول من النمو والتنمية مسلك خاطئ .

٣- ليس من المنطقى تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول بغض النظر عن مستوى التطور الذى أحرزته كل منها . وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التى تحابى الأطراف الأضعف فى الاقتصاد العالمى (المعاملة التفضيلية أو المعاملة الخاصة والمتميزة باصطلاحات منظمة التجارة العالمية) على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجارى العالمى ، وليست مجرد استثناءات منها .

٤ -ثمة حاجة للتحول من تركيز النظام التجارى الحالى على الترويج لتحرير التجارة، والنفاذ إلى الأسواق، إلى تزويد الدول بحيز أوسع لرسم السياسات الوطنية . وهو ما يعنى ضرورة تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج ، والتى عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى فى النظام الاقتصادى والتجارى العالمى ، وإفساح المجال بالتالى أمام الدول النامية لتغليب المصلحة الوطنية عند وضع سياسات النمو والتنمية .

السوق الحرة والحكومة الصغيرة

دعنا ننظر فى افتراض آخر من افتراضات نموذج العولمة / الليبرالية الجديدة وهو الافتراض المزدوج : سوق حرة وحكومة صغيرة . فالمطلوب هو أن يزداد الاعتماد على

الأسواق فى تخصص الموارد، وفى تحديد مسارات النمو، وفى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وتصغير الحكومة ، أى قصر أدوارها على الحد الأدنى من المسئوليات والواجبات ، لاسيما كفالة الحماية لحقوق الملكية الخاصة، وتهيئة ظروف أو مناخ موات لتراكم رأس المال الخاص ، من جهة أخرى . ويرتبط بهذا التوجه بالطبع تفكيك القيود أو الضوابط الإدارية والخصخصة والتحرير المالى وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم أو تقليصه تقليصاً شديداً .

إن الدعوة إلى الاعتماد على آلية السوق الحرة فى الدول النامية من أجل إحداث تنمية سريعة وشاملة هى دعوة غير عملية ، وذلك لنوعين من الأسباب . النوع الأول معروف حتى فى الدول المتقدمة التى بلغت فيها الأسواق درجة عالية من النضج والاكتمال ، ألا وهو يطلق عليه قصور أو فشل السوق . فمن المعروف أن السوق قد يؤدى إلى نتائج غير مرغوب فيها نظراً لارتكاز القرارات فيه على معيار الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة ، أى على الكسب أو الخسارة من المنظور الخاص لمتخذ القرار ، والذى قد يختلف عن المنظور الاجتماعى للكسب أو الخسارة عندما توجد خارجيات إيجابية أو سلبية ، وفى حالة السلع العامة ، وكذلك فى حالة الاحتكار . وتأسيس القرارات على قاعدة الكسب الخاص، أو الخسارة الخاصة، قد يؤدى إلى ضياع موارد لا تملك الدول النامية ترف إهدارها ، وذلك بالقياس إلى الحالة التى يتم فيها اختيار المشروعات فى سياق برنامج متكامل للتنمية تؤخذ فيه الخارجيات والآثار غير المباشرة والنتائج بعيدة المدى للمشروعات الداخلة فى البرنامج .

ومن المعروف أن الأسواق - حتى لو كانت تنافسية - تميل إلى توليد استثمارات أقل مما يتوافق ومعايير التكلفة والعائد من المنظور الاجتماعى . فهى قد توجه قدراً أكبر من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية منخفضة كالسلع الكمالية للأغنياء ، وتوجه قدراً أقل من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية متقدمة كالتعليم والصحة وسلع الفقراء . وتعد مسألة فشل السوق أحد الحجج التقليدية للأخذ بالتخطيط ولتدخل الدولة . ومن المعروف مثلاً أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة، تعانى نقصاً فى الاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية ولصيانتها وتجديدها باستمرار . وقد ظهر ذلك جلياً بالنسبة لمرفق الكهرباء ، حيث تكررت فى السنوات الأخيرة حوادث انقطاع التيار فى مدن وأقاليم بأكملها . كما ظهر ذلك النقص مؤخراً فى بطء مواجهة الكوارث



الطبيعية الكبرى مثل إعصار كاترينا نظراً لعدم كفاية الخدمات التى تقدمها مرافق مواجهة مثل هذه الكوارث .

أعلم أيضاً أن السوق حتى إذا كانت تنافسية وناضجة - تعجز عن النهوض بمهمة التنمية لسبب آخر ، ألا وهو أن التنمية الجادة تتطلب إحداث تغيرات جوهرية فى البنية الاقتصادية ، وهو ما يطلق عليه تغيرات هيكلية . أما السوق، فهى تتعامل عادة مع التغيرات الحدية أو الهامشية . ولذلك فإن آليات السوق تعجز عن التعامل مع الاختلالات الكبيرة فى الاقتصاد ، كالأزمات الدورية التى يتعرض لها النظام الاقتصادى الرأسمالى، والتى لا يتيسر التعافى منها إلا بتدخل الدولة .

كما أن دعوة الاعتماد على السوق، وتصغير الحكومة، وتقليص أدوارها الاقتصادية، ترتكز على افتراض أن الدولة النامية تملك طبقة رأسمالية نشيطة وفعالة ، ذات قدرات ادخارية واستثمارية وتنظيمية عالية . وهذا الافتراض غير قائم فى كثير من الحالات . ولو أن مثل هذه الطبقة موجودة بهذه المواصفات، ما كان للتخلف أن يستمر ، وما كان لكثير من الدول النامية أن تظل عاجزة عن تحقيق التغيرات الهيكلية التى تتطلبها التنمية ، ولكانت حكومات هذه الدول قد وفرت على نفسها عناء التدخل وإقامة المشاريع الاستثمارية والإنتاجية المختلفة .

أما النوع الثانى من الأسباب التى تجعل الدعوة إلى الاعتماد على الأسواق الحرة وتقليص دور الحكومات دعوة غير عملية ، فهى أن لنجاح الأسواق شروطاً ومتطلبات ليس من المتوقع أن تتوافر بدرجة معقولة فى الدول النامية . وهناك ١٣ شرطاً اعتبرها « كى فيتز » و «دور فمان» وهما من أنصار السوق ، ضرورية لفعالية الأسواق ونجاحها فى أداء وظائفها المفترضة فى النظرية الاقتصادية . وتبرز أهمية هذه الشروط، التى لا تقتصر على الجانب الاقتصادى وحده ، بل تمتد إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية ، إلى أنه يترتب على تواجدها طائفة واسعة من الممارسات القانونية والاقتصادية التى تيسر عمل الأسواق وتضمن وجود نظام سوق فعال .

ويعلق « تودارو ووسنيث» على هذه القائمة من الشروط والمتطلبات الازمة لنجاح الأسواق فى أداء وظائفها، بأنه من الواضح أن الإصلاحات السوقية تتضمن ما هو أكبر كثيراً من إلغاء التشوهات السعرية وخصخصة المشروعات العامة وتحرير الأسواق . والحق أن النكسات التى واجهت الإصلاحات السوقية (أى التحول إلى اقتصاد السوق)

فى روسيا وشرق أوروبا، وكذلك فى دول أفريقية وآسيوية متعددة، إنما تعود بشكل رئيسى إلى غياب بعض أو معظم الشروط المسبقة المؤسساتية والثقافية والاجتماعية والممارسات اللازمة لنجاح عمل الأسواق . ثم يرتبان على هذه الأقوال النتيجة التالية : «وعموماً ، فإن الدول النامية لن تستطيع أن تعتمد على آلية السوق بالقدر الذى حدث فى الدول الصناعية فى المراحل الأولى للتنمية . وأهم سبب لذلك هو أن أسواق معظم الدول النامية قاصرة من نواح متعددة» .

إن علينا أن نذكر - إضافة إلى ما تقدم - أن السياسات المتضمنة فى برامج التثبيت الاقتصادى، والتكيف الهيكلى، التى طبقت فى اقتصادات دول نامية كثيرة، بهدف تحويلها إلى اقتصادات سوق تسير على نهج الليبرالية الجديدة وتتواءم مع متطلبات العولمة ، ليست فى الأصل سياسات للتنمية ، وإنما هى على أحسن الافتراضات سياسات قد تهيئ - وفقاً لمنظريها - ظروفاً أفضل لحدوث التنمية من خلال الأسواق والمبادرات الخاصة . لقد كان الغرض المباشر من هذه البرامج غرضاً مزدوجاً ، ألا وهو زيادة قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها المستحقة للدول المتقدمة - وهذا شئ مختلف عن التنمية بالطبع ، حيث يكون التركيز على الانضباط المالى وإعادة توجيه الموارد لخدمة الديون حتى إذا تعارض ذلك مع متطلبات التنمية - من جهة، وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة - وهو ما قد يخنق التنمية بدلاً من أن يعززها - من جهة أخرى . وبعد ذلك يأتى غرض النمو الاقتصادى - وهذا مختلف عن غرض التنمية - كغرض غير مباشر لبرامج التثبيت والتكيف، وذلك بحسبان التصحيحات السعرية والتوازنات المالية والنقدية، والتعديلات المؤسسية حافزة وداعمة للاستثمار الخاص الذى هو محرك النمو الاقتصادى . ومع ذلك ، فمن المعتاد أن تكون هذه البرامج انكماشية فى المقام الأول ، تؤدى إلى الركود أكثر مما تؤدى إلى النمو ، حتى بعد فوات سنوات متعددة على بدء تطبيقها .

وعلى العكس من الاعتقاد الرائج ، الذى كان للبنك الدولى دور كبير فى إشاعته ، فإن النجاح الذى حققته دول شرق آسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة لم يكن بفضل اعتمادها المفرط على آليات السوق ، بل كان مفتاح النجاح هو تفعيل حكومات هذه الدول لعدد من السياسات الصناعية والتجارية والاجتماعية الداعمة للتنمية ، وتدخلها بإقامة المشروعات التى تعمل على تحقيق تغيرات هيكلية ذات شأن فى اقتصاداتها ،

وذلك فضلاً عن السعى بسبل شتى لترويض قوى السوق والتحكم فى مساراتها وتسخيرها لخدمة التنمية . فلم تتحقق التنمية فى تلك الدول بفضل آليات السوق ، بل أنها تحققت بفضل توجيه الدولة للأسواق وسيطرتها على تحركاتها .

ومن المهم إدراك أن المطالبة بمراجعة سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، فى ضوء خيبة الأمل فى نتائجها فى الكثير من البلدان النامية ، ومحاولات الكشف عن وهم الاعتماد على قوى السوق فى تحقيق التنمية ، وإبراز ضرورة تدخل الدولة والحاجة إلى قدر من التوجيه والتخطيط ، لم تقتصر على الحركات المضادة للعولمة . بل إنها امتدت إلى عدد ممن لم يكن يعرف عنهم أى موقف مضاد لاقتصاد السوق ، بمن فيهم «جوزيف استجلتز» الذى كان نائباً لرئيس البنك الدولى وقت وقوع الأزمة الآسيوية فى صيف ١٩٩٧ ، والذى أقصى من منصبه بسبب رفضه لمقترحات صندوق النقد الدولى فى معالجة الأزمة وتحفظه على تأييد البنك لهذه المقترحات التى طالبت بالمزيد من التحرير للأسواق المالية . كما أن موجة المراجعة شملت فوكوياما صاحب المقولة الشهيرة نهاية التاريخ، الذى قرر فيها النصر النهائى للرأسمالية، وانعدام أى بديل آخر لها . فقد تراجع تحت وطأة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ عن موقفه المتحمس لاقتصاد السوق الحر ، وطالب باسترجاع دور الدولة القوية ليس فقط فى الدول النامية ، بل وفى الدول المتقدمة أيضاً (Bring back the state).

كما شملت المطالبة بالرجوع عن أصولية السوق واستعادة دور الدولة فى التنمية عدداً من منظمات الأمم المتحدة . نذكر منها معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الذى أصدر تقريراً فى سنة ٢٠٠٠ بعنوان، «أياد مرئية» (Visible Hands). على سبيل المقابلة مع مفهوم اليد غير المرئية الذى قال به آدم سميث ، والذى يكمن فى خلفية فكر الداعين لاقتصاد السوق الحر . ونذكر منها ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى يقدم موقفاً متحفظاً على الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة فى تقاريره الأخيرة عن التجارة والتنمية، وفى تقرير الاستثمار العالمى ، وكذلك فى البيان الصادر عن المؤتمر الحادى عشر الذى عقد فى ساو باولو فى صيف ٢٠٠٤ . ومنها أيضاً البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، الذى اشترك مع عدد من المنظمات فى إصدار التقرير الهام حول تحرير التجارة الذى أشرنا إليه من قبل ، وعنوانه : «جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس» .

ومن المهم أن نشير إلى عدد من التقارير الأحدث التى تناولت بالتقييم العملى برامج التثبيت والتكيف بوجه عام ، أو تحرير التجارة بوجه خاص . لقد أصدرت منظمة العون المسيحى، فى المملكة المتحدة، تقريراً فى يوليو ٢٠٠٥ حول أثر تحرير التجارة على اقتصادات الدول النامية ، وذلك استناداً إلى نتائج نموذج اقتصاد قياسى جرى تطبيقه على عينة شملت ٣٢ دولة ، معظمها (٢٢) دول أفريقية ، مع عدد قليل من الدول من آسيا وأمريكا اللاتينية . ويوضح هذا التقرير أن الدخل الذى ضاع على أفريقيا جنوب الصحراء ، نتيجة تحرير التجارة على امتداد العشرين سنة الماضية (٢٧٢ مليار دولار)، كان يكفى لسداد الديون المستحقة على دول أفريقيا جنوب الصحراء مع بقاء ٧٢ مليار دولار تكفى لتزويد كل الأطفال بالتطعيمات الضرورية، وذهابهم إلى المدرسة فى هذه المنطقة المنكوبة .

وثمة تقييم مهم آخر بدأ واستمر حيناً بمشاركة البنك الدولى ، ولكن البنك تنصل من التقرير عندما بدت نتائجه غير مواتية لرسالة البنك فى ترويج توافق واشنطون وفى نشر العولمة الليبرالية . فقد قامت الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلى (فيما بعد سابرين SAPRIN) بصياغة مشروع لبحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التحرير وتفكيك القيود والضوابط الإدارية ، والخصخصة وسياسات التقشف التى تشكل أهم مكونات برامج التكيف الهيكلى. ومن أهم ما يميز هذا المشروع منهجيته التى تقوم على المشاركة واسعة النطاق للأطراف ذات العلاقة ببرامج التكيف الهيكلى . وتتلخص أهم النتائج التى توصل إليها المشروع فى تقريره فيما يلى :

١ - يلاحظ فيما يتعلق بتحرير التجارة، أنه بالرغم من تنوع الدول المبحوثة من حيث مستوى الدخل والتطور الاقتصادى ، إلا أنها جميعاً شهدت نمواً أكبر فى الواردات بالمقارنة بالصادرات . ولهذا فإن هذه الدول واجهت زيادات فى عجز كل من الميزان التجارى والحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ؛ مما زاد من مستوى مديونياتها الخارجية . وقد أدى تحرير الواردات، وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة، إلى تعثر الكثير من المنشآت المحلية ، وإلى تدمير الطاقة الإنتاجية الوطنية بخروج الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس ؛ الأمر الذى أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة ، وبالتالى تخفيض القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من المجتمع بشكل يفوق المنافع المفترضة للمستهلكين من جراء فتح أبواب



الاستيراد أمام المنتجات الأرخص . ومن جهة أخرى ، لم يتحول النمو المدفوع بالصادرات إلى قوة دافعة للاقتصادات المبحوثة ، بينما تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات فى أيدى محدودة وفى عدد قليل من الأنشطة ؛ الأمر الذى زاد من حدة التفاوتات فى توزيع الدخل القومى.

٢ -وفيما يتعلق بتحرير القطاع المالى ، يوضح التقرير أنه لم يؤد إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية فى القطاع المصرفى، حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الادخار فى الدول المبحوثة . كما انتشرت الرشوة وصور الفساد الأخرى فى أعقاب التحرير، وطالت كل الوسطاء الماليين، سواء أكانوا ينتمون إلى القطاع العام أم القطاع الخاص . كما شجع تحرير القطاع المالى المضاربات قصيرة الأجل والاستثمار فى الأنشطة غير الإنتاجية ، وكذلك القروض الاستهلاكية . وأحدث تحرير أسعار الفائدة، وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود سيولة شديدة لرأس المال ؛ مما زاد من تعرض الاقتصادات المبحوثة للصدمات الخارجية . وعموماً ، اقترن التحرير المالى بإضعاف دور الدولة فى توجيه وضبط حركة القطاع المالى من جهة أولى، وإلى تقوية جماعات المصالح التى استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفى من جهة ثابتة ، وإلى تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير التنافسية أى الاحتكارية من جهة ثانية. وقد أدى تركز الأصول المالية بدرجة أكبر فى أيدى عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى اتساع الفوارق فى توزيع الدخل .

٣ - وفيما يخص اصلاحات سوق العمل والآثار على التشغيل ، شهدت الدول المبحوثة - على اختلاف درجات تنفيذها لاصلاحات سوق العمل- تدهوراً ملحوظاً فى مستويات التوظف . ولم تسهم صناعات التجميع التى أقيمت فى المناطق الصناعية الحرة كثيراً فى زيادة فرص العمل ، خاصة وأن صلة هذه المناطق بالاقتصاد المحلى ضعيفة . كما تدهورت الأجور الحقيقية وأصبح توزيع الدخل يتصف بدرجة أعلى من التفاوت عما كان الحال عليه قبل البدء فى برامج التكيف. إذ انخفض نصيب الأجور فى ن.م.أ ، وأصبحت نسبة أكبر من العمال تعمل فى ظروف تفتقر إلى الأمان الوظيفى . كما زادت نسبة التشغيل الناقص . وكانت البطالة أشد وطأة على الجماعات منخفضة الدخل ، كما كان تأثر هذه الجماعات بانخفاض مستوى الأجور الحقيقية كبيراً . وعانت النساء من اصلاحات سوق العمل بدرجة أكبر من باقى قوة العمل . كما زادت نسبة عمالة الأطفال

وكبار السن ، وذلك لتعويض الانخفاض الذى طرأ على مستوى دخل الأسرة . وأخيراً ، لم يحدث ما توقعه أنصار سياسات إصلاح سوق العمل من زيادة على نطاق واسع فى الإنتاجية والتنافسية .

٤ -وقد أظهر تحليل آثار الخصخصة فى الدول المبحوثة نتائج مختلطة فى الشركات الإنتاجية، حيث زادت أرباح بعض الشركات المخصخصة ، بينما استمر البعض الآخر فى الخسارة أو ربما زادت خسائره . وعموما فالزيادة فى الإنتاج التى حققتها بعض الشركات الإنتاجية لم تكن لها علاقة بتغيير شكل الملكية بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى، مثل تحرير حركات رؤوس الأموال ، ومثل انتقال الملكية إلى شركات متعدية الجنسية ذات قدرات كبيرة فى الحصول على التمويل اللازم لعملياتها . أما فيما يتعلق بخصخصة شركات الخدمات ، وخاصة خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والنظافة والاتصالات ، فيسجل التقرير أن أسعار هذه الخدمات قد زادت بعد الخصخصة وذلك دون تحسن يذكر فى نوعية الخدمة أو فى نطاق تغطية الخدمة للمناطق والجماعات السكانية المختلفة ؛ الأمر الذى زاد من صعوبة حصول الأسر الفقيرة على خدمات هذه الشركات . وازدادت الأمور سوءاً بإلغاء الدعم الذى كان يوجه لهذه المرافق قبل خصخصتها . فهو وإن كان قلل من عجز الموازنة العامة للدولة ، إلا أنه أدى إلى حرمان الفقراء وسكان المناطق النائية من الحصول على هذه الخدمات . وبالنظر إلى أيلولة أصول كثير من الشركات العامة سواء فى قطاع الإنتاج أم فى قطاع المرافق العامة إلى الشركات الأجنبية ، فقد زادت نسبة ملكية الأجانب ، وزاد تأثيرهم فى الاقتصاد الوطنى ؛ الأمر الذى يشكل تهديداً للسيادة الاقتصادية الوطنية ، خاصة مع خضوع سياسات هذه الشركات لاعتبارات تعظيم الربح على الصعيد العالمى ، وهو ما قد لا يتوافق مع الاحتياجات المحلية . كما يسجل التقرير أن آثار الخصخصة على توزيع الثروة والدخل أصبحت مقلقة بشكل متزايد فى الاقتصادات المبحوثة .

٥ -وفيما يتعلق بآثار برامج التكيف الهيكلى على التعليم والصحة ، فقد أظهرت دراسات الحالة فى سبع دول فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن الإصلاحات التى أدخلت على نظم التعليم والصحة قد أدت إلى انخفاض منتظم وملموس فى دور الدولة وفى قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان ؛ الأمر الذى جعل الحصول على هذه الخدمات يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق وآلياته . وأصبحت



الفئات ذات الدخل المنخفض مطالبة بتحمل تضحيات وأعباء كثيرة من جراء خفض الدعم ونقص الإنفاق الاجتماعى وتطبيق نظم المشاركة فى التكاليف واسترداد النفقات فى المؤسسات التعليمية والصحية . كما أن أساليب تصويب الدعم ، أى استهداف الفقراء ، قد فشلت فى معالجة الفقر وعملت على استمرار التفاوتات القائمة فى توزيع الدخل . ومن الملاحظ أن الارتفاع فى كلفة التعليم أو العلاج لم يقترن بارتفاع فى مستوى الخدمة . وهكذا تجاهلت سياسات التكيف الهيكلى أن الإنفاق على التعليم والصحة والدعم الموجه لهما هو فى الحقيقة استثمار فى العنصر البشرى ، وتعاملت معه على أنه إنفاق يمكن التخفف منه لتصحيح عجز الموازنة . ومن المفارقات التى يسجلها التقرير أنه بينما تقلص الدعم الموجه للخدمات العامة والتى يستفيد منها الفقراء أكثر من غيرهم ، استمرت أنواع أخرى من الدعم فى الوصول إلى الشركات الخاصة ، مثل دعم القروض وتقديم ضمانات للائتمان والحوافز الضريبية ، بل وحزم الإنقاذ الموجهة لإنقاذ الشركات والبنوك المتعثرة . ولذا فقد كان أثر هذه السياسات سلبياً على توزيع الدخل بعامة وعلى الفقراء بخاصة .

وفى دراسة حديثة لكاتب هذه الورقة عن حصاد تجربة التحول إلى اقتصاد السوق المنفتح وتطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة فى مصر على امتداد ثلاثة عقود (١٩٧٤- ٢٠٠٤) ، تبين عجز هذه السياسات عن إخراج مصر من التخلف وعدم قدرتها على بناء قاعدة للانطلاق على طريق التنمية الشاملة والمطردة . ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يلى :

ا-هبط المعدل السنوى لنمو ن.م.أ. إلى النصف بين الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ والفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠١ (من ٩.٤٪ إلى ٤,٥٪) . ثم تواصل الهبوط فى هذا المعدل حتى أصبح ٣ر٦٪ فى الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ ، وإن كانت التقديرات غير الرسمية تهبط به إلى حوالى ٢٪ .

ب ـ حدث تراجع ملحوظ فى عملية التصنيع ، لدرجة أن البعض قد وصف وضع مصر بأنه تفكيك أو إهدار للتصنيع . ولم يزد نصيب الصناعة التحويلية فى ٢٠٠٤/٠٣ على ١٩٪ ، وهو تقريباً المستوى الذى كانت مصر قد حققته منذ ٣٦ سنة ، أى فى ١٩٦٨/٦٧ .

جـ ـ طبقاً للإحصاءات الرسمية ، تضاعف معدل البطالة بين ١٩٧٥ و١٩٨٢/٨١ (

من ٢.٥ ٪ إلى ٥.١ ٪) ، ثم تضاعف مرة أخرى بين ٨١/١٩٨٢ و٠٣/٢٠٠٤ (من ٥.١ ٪ إلى ١٠ ٪) . والتقديرات غير الرسمية تصل بمعدل البطالة الحالى إلى ما يتراوح بين ١٥ ٪ و٢٥ ٪ . وإلى جانب تزايد معدل البطالة ، تفاقمت أوضاع سوق العمل بازدياد حالة التشغيل الناقص ، وانخفاض إنتاجية المشتغل ، وتواضع مستوى الأجور ، بل واتجاه معدلات الأجور الحقيقية إلى الانخفاض (بنسبة ٢٠ ٪ لموظفى الحكومة فى الفترة ٨١/١٩٨٢ –٢ ./٢٠٠٣ ، وبنسبة ٢٨ ٪ لمجموع العاملين خلال الفترة ٨١/١٩٨٢ - ٩٩/٢٠٠٠) .

د ـ ارتفعت نسبة الفقراء من نحو ٣٩ ٪ فى ١٩٧٤ إلى نحو ٤٣ ٪ فى ٨١/١٩٨٢ ، ومن المرجح أنها لم تتغير على نحو ملموس بين ٨١/١٩٨٢ و ٩٩/ ٢٠٠٠ ، وربما تكون هذه النسبة قد قاربت ٥٠ ٪ فى الوقت الحالى ، خاصة مع تباطؤ النمو واشتداد وطأة الركود فى السنوات ٩٧/١٩٩٨ ـ٠٣/٢٠٠٤ . وبالرغم من انخفاض معامل التركز فى توزيع الدخل (معامل جينى) من ٣٩ر٠ فى ٧٤/١٩٧٥ إلى ٣٠ر. فى ٨١/١٩٨٢ ، إلا أنه زاد إلى ٣٤ر. فى ٩٥/١٩٩٦ ، ثم إلى ٣٨ر٠ فى ٩٩/ ٢٠٠٠ ، وهو مـــا يزيد عن المعامل الملاحظ فى بلاد معروفة بارتفاع نسبة الفقر والتفاوتات فى التوزيع مثل الهند وبنجلاديش (٣٢ر٠فى ٩٩/ ٢٠٠٠) . وتظهر الاحصاءات تراجع نصيب الأجور فى ن.م.أ من ٣ر٤٠ ٪ فى ٧٤/١٩٧٥ إلى ٢ر٢٦ ٪ فى٩٥/١٩٩٦ . وبالرغم من زيادة هذا النصيب فى ٩٩/ ٢٠٠٠ إلى ٢ر٢٨ ٪، إلا أنه لم يزد على سبعة أعشار نظيره فى ٧٤/١٩٧٥ .

هـ – مع تراجع النمو وميل الواردات للتزايد بمعدلات أعلى من الصادرات ، تدهور سعر صرف الجنيه المصرى من ٥٦ر٢ دولاراً فى ١٩٧٤ إلى ١٦ سنتاً فى نوفمبر ٢٠٠٤

و ـ بالرغم من زيادة الإنفاق على التعليم والصحة بالأسعار الجارية ، إلا أن التوسع الكمى فى هذه الخدمات لم يزل قاصراً عن الوفاء باحتياجات السكان ، كما أنه لم يكن مصحوباً بتحسن فى نوعية الخدمات ، بل أنه اصطحب بتدهورها. كما أصبحت قطاعات واسعة من السكان خارج نطاق الخدمة ، مع ارتفاع كلفة الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، سواء فى القطاع العام أم فى القطاع الخاص .

ز ـ انتشر الفساد على نطاق غير مسبوق، يستوى فى ذلك الفساد الصغير ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه فساد الفقراء الذى غالبا ما يضطرون إليه اضطراراً كآلية قسرية



لإعادة توزيع جانب من الدخل القومى لصالحهم ، والفساد الكبير ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه فساد الأغنياء ، لاسيما كبار الموظفين فى الحكومة والقطاع العام والجهاز المصرفى .

ح - مع ضعف وتيرة النمو بوجه عام ، ومع تراجع جهود التصنيع بوجه خاص ، ومع استمرار العجز عن بناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا ، كان من الطبيعى أن تتكرس تبعية الاقتصاد المصرى ، وأن تجر التبعية الاقتصادية والتكنولوجية مصر إلى حالة تبعية سياسية للولايات المتحدة الأمريكية ، لم تعد مؤشراتها تخفى على أحد .

وفى ختام هذا العرض للنتائج غير الصديقة للتنمية ، وغير المواتية لاستقلال الإرادة الوطنية ، يحسن بنا أن نتوقف قليلاً عند مسألة الاستثمار الأجنبى المباشر ودور الشركات متعدية الجنسية فى ظروف العولمة . وهنا نطرح سؤالين، أولهما هو : هل أدت الموجة الهادرة للعولمة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول النامية بحيث أنها أصبحت تشكل نسبة ضخمة من التكوين الرأسمالى فى هذه الدول ؟ . إن الإحصاءات المتاحة تشير إلى زيادة نصيب الدول النامية فى التدفق العالمى للاستثمار الأجنبى المباشر من٧ر١٩٪ فى الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ إلى ٣٨٪ فى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، ثم تراجع هذا النصيب إلى ٥ر٢٣ ٪فى الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٣ ، أى إلى أقل من ربع التدفق العالمى . وقد ارتبط جانب كبير من التدفق الاستثمارى الأجنبى على الدول النامية بخصخصة الشركات المملوكة للدولة فيها . وبالرغم من وصول نصيب الدول النامية إلى ٧ر٣٠٪ من التدفق العالمى فى ٢٠٠٣ ، إلا أن هذا لا يغير من واقع الحال المعروف لسنوات طويلة ، وهو :

أ - أن النسبة الكبرى من التدفق العالمى للاستثمار الأجنبى المباشر (فى المتوسط حوالى ٦٦٪، أى الثلثين) تذهب إلى الدول المتقدمة . ومن جهة أخرى فإن نصيب الدول النامية يتركز فى ١٠ دول ، ويذهب أكثر من نصف هذا النصيب (٣ر٥٦٪) إلى عدد قليل من الدول فى جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا . وأهم الدول النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبى حالياً هى الصين .

ب - أنه بالرغم من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى على الدول النامية بصفة عامة ، إلا أن نسبة مساهمته فى التكوين الرأسمالى فى الدول النامية تظل محدودة . ففى الصين - أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبى المباشر- لم تزد هذه النسبة على ٤ر١٠ ٪فى ٢٠٠٢ ،

وإن كانت قد تراوحت بين ١٤ ٪ و١٧٪ فى الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ . وباستثناء ماليزيا التى وصلت فيها النسبة إلى ٢٥٪ فى ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ ، وكذلك سنغافورة وهونج كونج التى شهدت قيماً بالغة الارتفاع لهذه النسبة فى عدد من السنوات ، فإن أغلب الدول الآسيوية لم تشهد فيها نسب الاستثمار الأجنبى إلى التكوين الرأسمالى مستويات أعلى كثيرا من المتوسط للدول النامية ، بل إن النسبة فى دول مثل كوريا وتايوان وإندونيسيا كانت أقل من المتوسط للدول النامية . وهذا الوضع قد لا يكون غريباً ، حيث أن النسبة المناظرة على المستوى العالمى ، وإن كانت قد زادت من ٥ر٢ ٪فى ١٩٨٢ إلى٣ر٤ ٪ فى ١٩٩٠ ، إلا أنه بالرغم من استمرارها فى التزايد بعد ذلك ، فإنها لم تزل أقل من ٨٪ فى ٢٠٠٣ (٧,٧٪) .

بعبارة أخرى ، بالرغم من العولمة ، فإن الأساس فى التكوين الرأسمالى فى معظم دول العالم لم يزل هو الاستثمار الوطنى ، وليس الاستثمار الأجنبى ، وأن الاستثمار الأجنبى ينجذب إلى البلدان التى ترتفع فيها معدلات الادخار والاستثمار أصلاً .

أما السؤال الثانى، فهو يتعلق بدور الشركات متعدية الجنسية فى نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . والجواب الذى تشير إليه عدة دراسات واقعية هو أن تخصيص الموارد على الصعيد الدولى ورفاهة دول العالم أصبحت تتأثر بشكل متزايد بقرارات الشركات متعدية الجنسية بوجه عام ، وتفضيلها تركيز عمليات البحث والتطوير فى الدول الأم ، أى الدول التى بها المراكز الرئيسية لهذه الشركات . وتشير إحدى الدراسات إلى المكسيك ، موضحة أن الشركات متعدية الجنسية قد أنشأت مصانع حديثة فى المكسيك، وأن هذا قد أدى إلى زيادة كبيرة فى الصادرات الصناعية للمكسيك . وفى المقابل ، أدى ذلك إلى خروج عدد كبير من الشركات الوطنية من المجال الصناعى عقب تحرير الاقتصاد . كما أن المكسيك لم تشهد ما يمكن اعتباره نقلاً حقيقياً أو أصيلاً للتكنولوجيا التى بقيت أسرارها بيد الشركات متعدية الجنسية ومراكزها الرئيسية فى الدول المتقدمة .

وهذا يبين أن التعويل على الاستثمار الأجنبى فى إحداث نقل فعلى للتكنولوجيا ليس له سند حقيقى على أرض الواقع. ولذا فلا غنى للدول النامية عن بناء قواعد وطنية للعلم والتكنولوجيا، وذلك من أجل امتلاك أحد العناصر الجوهرية لبناء القدرات التنافسية، ولتحقيق تنمية متوافقة مع الوفرة النسبية لعنصر العمل من جهة أولى ، ومن أجل امتلاك قدرة حقيقية على استيعاب وتطويع التكنولوجيات الأجنبية من جهة ثانية ، ومن أجل

إرساء أسس راسخة للاعتماد على الذات من جهة ثالثة .

ثالثاً : النموذج البديل : التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات

إن النموذج التنموى الذى أقترحه كبديل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة هو نموذج التنمية الوطنية المستقلة / المعتمدة على الذات . وهذا النموذج يقوم على عدد من الركائز التى أراها فى حكم المسلمات ، وذلك بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرات العملية للنجاح والفشل فى إحراز التنمية، ولكن يحسن بنا قبل بيان هذه الركائز ، أن نتوقف لحظة عند مفهوم استقلالية التنمية والاعتماد على الذات .

الاستقلال والاعتماد على الذات

إن استقلالية التنمية لا تعنى العزلة أو القطيعة الكامله مع العالم الخارجى . كما أنها لا تعنى الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتى ، فلا هذا ولا ذاك من الأمور الممكنة فى العالم المعاصر ، فضلاً عن أن كليهما يجافى المنطق الاقتصادى السليم . وإنما جوهر استقلالية التنمية ـ حسب تعبير دقيق للدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ـ هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبى حقيقى ، فى مواجهة عوامل الضغط التى تفرزها آليات الرأسمالية ، وفى مواجهة القيود التى تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالى العالمى ، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية.

ولما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج ، فإن استقلالية التنمية تعنى ـ ضمن ما تعنى ـ اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع فى المقام الأول . وفى مقدمة هذه القوى القدرات البشرية والمدخرات الوطنية . والمراد بالاعتماد على القوى الذاتية للمجتمع فى المقام الأول ، هو أن يكون الاعتماد الرئيسى فى التنمية على هذه القوى الذاتية ، وذلك دون استبعاد اللجوء إلى الخارج للحصول على معونات أو قروض أو استثمارات أو تكنولوجيا ، وذلك بشروط مواتية لا تجور على حرية الإرادة الوطنية ، وباعتبارها عوامل ثانوية تكمل الجهد الوطنى وتعززه ، ولكنها لا تحل محله ولا تغنى عنه .

وينبغى تذكر ما أشرت إليه فى مستهل هذه الورقة من أن الاعتماد على الذات لا يعنى مجرد تناقص الاعتماد على الخارج . فهذا هو المعنى السلبى للاعتماد على الذات ، حيث قد يكون الاعتماد على الذات فى هذه الحالة مرادفاً للركود الاقتصادى أو صنوا لمستوى

متواضع من النمو الاقتصادى . أما المعنى الإيجابى للاعتماد على الذات فهو تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية ، وذلك بحشد وتعبئة الموارد والعمل على تنميتها ، والقضاء على الهدر والتبذير والتبديد فى استخدامات الموارد المتاحة ، وإعادة ترتيب أولويات توظيفها وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادى ، ويرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية ، ويقوى القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية . فبذلك تترسخ أسس الاستقلال الوطنى من جهة ، ويكون الاعتماد على الذات مصحوباً بالتنمية الشاملة والمطردة من جهة أخرى .

ركائز التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات

فإذا تقرر هذا الذى أوضحناه بشأن معنى استقلالية التنمية والاعتماد على الذات ، فاعلم أن النموذج التنموى البديل يقوم على خمس ركائز بيانها كالتالى :

(١) إحداث زيادة كبيرة فى معدل الادخار المحلى

فالتنمية التى قدر لها الاستمرار والتواصل هى تلك التى قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطنى ، مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق . وهذا ركن أساسى من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية . ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط فى الاستهلاك أو الاستيراد ، اعتماداً على أن المعونات الأجنبية ، أو الاستثمار الأجنبى، يمكن أن يحل محل الإدخار المحلى فى إنجاز التنمية . وقد سبق أن بينا فى نهاية القسم (ثانياً) أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبى، فى التكوين الرأسمالى الثابت، على مستوى العالم بعامة، وعلى مستوى الدول النامية بخاصة، هى نسبة صغيرة . وحتى فى الحالات القليلة التى ارتفعت فيها هذه النسبة لسنوات قليلة ـ كما فى حالة ماليزيا وسنغافورة وهونج كونج ـ فلم يكن هذا على حساب تواضع أو تراجع معدل الادخار المحلى بأية حال ، كما يتضح من البيان التالى:

معدلات الادخار فى عدد من الدول الآسيوية ذات الأداء الإنمائى المرتفع

الدولة/السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣
كوريا الجنوبية	١٥	٢٣	٣٥	٣٢
ماليزيا	٢٥	٣٠	٣٤	٤٢
سنغافورة	١٨	٣٨	٤٣	٤٧
هونج كونج	٢٨	٣٤	٣٥	٣٢
الصين	٢٩	٣٥	٣٨	٤٧

المصدر : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥



وكما سبقت الإشارة ، لم يكن للاستثمار الأجنبى المباشر دور يذكر فى كوريا الجنوبية، حيث لم تزد نسبته إلى التكوين الرأسمالى الثابت على ١ ٪ فى ١٩٧٦ ، ٠,٠٣٪ فى ١٩٨٠ ، و٨٠ر٪ فى ١٩٩٠ و٨ر١ ٪ فى ٢٠٠٣ . وبرغم أن النسب المناظرة أعلى فى الصين ، خاصة منذ ١٩٩٣ حيث بلغت نحو ١٥ ٪ ، إلا هذه النسبة أخذت فى التناقص بعد ذلك حتى بلغت ١٢ ٪ فى ١٩٩٨ و٩ ٪ فى ٢٠٠٣ . كما كانت نسبة المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالى الثابت ضئيلة فى كوريا الجنوبية (عدا فى الستينات حيث وصلت النسبة إلى٧٣ ٪ فى ١٩٦١ ثم أخذت فى التناقص حتى بلغت ٢٣ ٪ فى ١٩٦٧ و١٥ ٪ فى١٩٦٩)، وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج والصين ، وذلك على النحو التالى :

نسبة المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالى الثابت فى عدد من الدول الآسيوية ذات الآداءالإنمائىالمرتفع

الدولة/ السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣
كوريا الجنوبية	١٢ر٢٪	٠ر٧٪	٠ر٥٪	-٠ر٢٦٪
ماليزيا	٣ر٠٧٪	١ر٩٨٪	٣ر٢٩٪	٠ر٤٩٪
سنغافورة	٣ر٩٣٪	٠ر٢٦٪	-٢ر٠٥٠٪	٠ر٠٦٪
هونج كونج	٠ر١٨٪	٠ر١١٪	١٨ر٥٠٪	٠ر٠١٪
الصين	غ.م	٠ر١٪	١٪	٠ر٢١٪

المصدر : البنك الدولى مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥

(٢) اضطلاع الدولة بدور حاكم فى التنمية وفى تشكيل مساراتها عن طريق التخطيط

إن خبرات التنمية على امتداد التاريخ - والتى عرضنا لجانب منها فيما سبق - تشير إلى أن الدولة كان لها دوراً محورياً فى تحريك قوى التنمية ، بل وفى صنع التنمية ذاتها ، وفى تأمين اطرادها . كما تشير هذه الخبرات إلى أن السوق، فى حد ذاته، لا يصنع تنمية ، وأنه حتى فى الحالات التى سمح فيها بمساحة واسعة بعض الشئ لقوى السوق ، فإن التنمية كانت تتم ، ليس بآليات السوق الحرة ، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها فى مساراتها ، وفى ضوء مخططات محددة للدخول فى صناعات بعينها، ولتنمية المزايا النسبية فى صناعات بذاتها ، وذلك باستعمال حزم لا يستهان به من السياسات

الاستثمارية والتجارية والصناعية ، لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات ، وكذلك السياسات العلمية الرامية إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية وطنية.

ولكن دور الدولة لا يكون تنموياً بحق إذا اقتصر على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثمارى وتوفير البنية الأساسية ، كما يرى الليبراليون الجدد . بل يلزم أن يضاف إلى هذه المهام أربع مهام لا غنى عنها :

أ - ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلى رفعاً محسوساً ، وذلك فى ضوء ما اتضح لنا من دور حيوى للادخار المحلى فى تمويل التراكم الرأسمالى، وتأمين اطراد التنمية. ويرتبط بهذا الأمر تحويل الفائض الاقتصادى المحتمل إلى فائض اقتصادى فعلى .

ب- السيطرة على الفائض الاقتصادى ومركزته ، وهو مالا يعنى بالضرورة أن يكون مملوكا للدولة ، وإن كان قدر من الملكية العامة ضرورى لتحقيق أهداف التنمية المستقلة. ولكن المقصود بالسيطرة والمركزة هو عدم تشتيت وبعثرة الفائض الاقتصادى وعدم انفراد الأطراف، أو المواقع التى نشأ فيها، بقرارات استخدامه حسب تفضيلاتهم الخاصة. ومن ثم تجميع هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها فى وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير فى استخداماته بما يتفق ومتطلبات بناء التنمية المستقلة .

جـ- الاشتراك المباشر للدولة فى مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجى ، حيث تقصر السوق والرأسماليات المحلية والاستثمار الأجنبى عن تنفيذ برنامج متكامل للتصنيع والتنمية الشاملة . واتصالاً بهذه المهمة ، نقول إن للقطاع العام موقعاً رئيسيا فى النموذج البديل . وأن التصدى لمشكلات القطاع العام لا يكون بالخصخصة ، وإنما بتوفير سبل العلاج الفنى والإدارى والمالى التسويقى لهذا القطاع .

د - النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية ، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة . فهذه من المهام التى لا يقدر على إنجازها القطاع الخاص المحلى الضعيف ، ولا الاستثمار الأجنبى والشركات متعدية الجنسية التى تسيطر على تقسيم العمل الدولى، وتفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث والتطوير فى مقراتها الرئيسية بالدول المتقدمة .

ولكن أداء هذه المهام جميعاً لا يستقيم ، ما لم تحتويها وتنسق بينها خطة قومية للتنمية الشاملة والقول بذلك لا يعنى استبعاد آليات السوق كلياً . وإنما يعنى أن ينظر إلى

التخطيط كأداة أساسية ورئيسية لتوجيه حركة الاقتصاد والمجتمع ، وأن ينظر إلى السوق كأداة مساعدة تعمل فى الحدود التى ترسمها الخطة القومية الشاملة . فهذا هو التعامل الواقعى مع السوق فى الدول النامية ، أى التعامل الذى ينطلق من الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق ، والاعتراف بالأشكال المختلفة لقصور أو فشل السوق .

والتأكيد على دور الدولة والتخطيط فى إحداث التنمية الشاملة المطردة لا يعنى مقاطعة القطاع الخاص المنتج أو معاداته . فالجهد التنموى المطلوب ضخم ومتنوع ، وليس فى وسع قوة اجتماعية واحدة فى المجتمع النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة والمطردة . بل ثمة حاجة إلى كل جهد إنتاجى يمكن أن يقوم به القطاع الخاص وكذلك قطاع المنظمات الأهلية . ومثلما يعهد إلى التخطيط بعجلة القيادة ، دونما استبعاد لقوى السوق ، يعهد النموذج البديل إلى الدولة والقطاع العام بعجلة القيادة ، دونما استبعاد للقطاع الخاص الوطنى ، المنتج لا الطفيلى ، والذى تتكامل نشاطاته مع الخطة القومية ، لا مع الشركات الدولية . إن التفريط فى الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص لا يتفق ومنطق تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية الذى قررنا فيما سبق أنه جوهر الاعتماد على الذات . ولكن هذا القطاع يحتاج إلى من يأخذ بيده ويقود تحركاته وينسق بين نشاطاته ونشاطات الحكومة والقطاع العام ، وليس هناك من يتولى هذه المهمة سوى الدولة من خلال خطة قومية للتنمية الشاملة.

(٣) المشاركة الديمقراطية وإعادة توزيع الثروة والدخل

يعتبر نموذج التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات أن المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هى المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية، أو الشحنة الروحية، التى لا تتحقق التنمية بدونها ، وذلك فضلاً عن أن هذه المشاركة حق من الحقوق الأساسية للإنسان . فالتنمية ليست مجرد عمل روتينى يؤدى بلا حماس لإضافة تحسينات صغيرة فى هذا الجانب أو ذاك من جوانب حياة المجتمع . وإنما التنمية حرب على التخلف والتبعية . والنصر فى هذه الحرب ـ شأنها شأن أى حرب أخرى ـ مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل طاقات المجتمع . والمشاركة هى أحد السبل الأساسية لهذا كله ، فضلاً عن كونها سبيل لاستعادة الثقة بالنفس والتغلب على مشاعر الإحساس بالدونية إزاء الأجنبى ، وكسر الحلقة الخبيثة للاحباط واليأس التى يفرزها استمرار التخلف وغياب الإنجاز .

وإذا كان للمشاركة أن تتجاوز المعنى المحدود للتعددية الحزبية، والمجالس التمثيلية، إلى امتلاك سلطة اتخاذ القرارات وتكافؤ الفرص فى التأثير على القرارات ، فلابد من تمكين الناس من هذه المشاركة بوسائل متعددة ، أبرزها تقريب الفوارق بين الطبقات . ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفقد الكثير من مفعولها المأمول إذا كانت التفاوتات فى توزيع الدخول والثروات كبيرة ، وإذا استأثر نفر قليل من السكان بقسط ضخم من ثروة المجتمع ودخله . فالتركز فى توزيع الثروة والدخل يفضى بالضرورة إلى تركز فى توزيع السلطة والنفوذ فى المجتمع . وهو ما ينسف أسس المشاركة وتكافؤ الفرص فى التأثير على صناعة القرارات فى المجتمع ، ولا تتهيأ معه بالتالى ظروف مواتية للتنمية المنشودة .

ولهذا فإن معظم التجارب الناجحة فى التنمية قد شهدت، فى بداياتها، عملية إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل من خلال الإصلاح الزراعى، والتأميمات، والضرائب التصاعدية، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية، ودعم السلع والخدمات المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية. وكان ذلك أحد ألوان المشاركة التى ساعدت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية . كما يعد الحرص على حسن توزيع الدخل، وتوصيل منافع التنمية للفقراء وذوى الدخول المنخفضة أثناء انطلاق المجتمع على طريق التنمية أحد سبل الاحتفاظ بحماس الناس للتنمية، وتعزيز استعدادهم للتضحية من أجل إنجازها . وهذا يستوجب مراعاة الأبعاد التوزيعية عند تخطيط الإنتاج والاستثمار.

والحق أن قضية إعادة التوزيع ، وتحويل قسط من الموارد من الأغنياء إلى الفقراء ، لا ترتبط بقضية المشاركة وحدها ، بل أنها ترتبط أيضاً بقضية تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان فى المجتمع . وفى هذا يقول «ثابو مبيكى» رئيس دولة جنوب أفريقيا عن حق : علينا أن ندرك أن تحسين أحوال الغالبية الفقيرة، يتطلب تحويلاً للموارد على نطاق واسع من القسم الأغنى إلى القسم الأفقر من سكان جنوب أفريقيا . وهو يرى أن قضية إعادة التوزيع قد ازدادت أهميتها مع اتساع الفوارق بين الطبقات، بحيث أن جهود التنمية وحدها لن تكفى لتحسين حال الغالبية الفقيرة من السكان . وهو يشير إلى أن الاتحاد الأوروبى فعل الشئ نفسه حين اكتشف أنه من المستحيل تطوير مستوى الدول الأعضاء الأقل تقدما فيه ، دون تحويل للموارد على نطاق واسع من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر من الاتحاد . ولذلك فهو يرى أنه من المستحيل أن نساير توافق واشنطون، ونموذج الليبرالية الجديدة ، فى أنه لكى تحسن أحوال الجزء الأفقر من ليفربول فى إنجلترا مثلا

فإن كل ما يتعين عليك هو خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال ، أى إيجاد ظروف صديقة للسوق. فإذا كان الاتحاد الأوروبى يعترف بأن هذا العلاج لا يصلح ، وأن الأمر لا يمكن أن يترك للسوق ، بل إنه يتطلب تدخلات واعية من جانبه، ومن جانب حكومات الدول الأعضاء لنقل جانب من الموارد من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر منه ، فإن عملية إعادة التوزيع ،التى تنطبق على الاتحاد الأوروبى، تنطبق بالمثل على دولة مثل جنوب أفريقيا ، مثلما يجب أن تنطبق على الصعيد العالمى .

(٤) إخضاع علاقات الاقتصاد الوطنى بالخارج لمتطلبات التنمية من خلال الانتقائية والتمييز والتدرج

على خلاف ما يذهب إليه أنصار العولمة الليبرالية، وأصحاب توافق واشنطون ، من أن تحرير التجارة وفتح الاقتصادات، وتوجه التنمية للخارج، يحفز النمو الاقتصادى ، وأن الاندماج فى الاقتصاد العالمى كفيل بجذب الاستثمار الأجنبى والتكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية ، وهو ما لم يقم عليه دليل ، فى الواقع الملوس ، يذهب نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات، إلى أن النمو هو قاطرة التجارة ـ لا العكس ، وأن ما يجذب الاستثمار الأجنبى هو توافر إمكانات حقيقية للنمو فى الاقتصاد الوطنى، من خلال معدل مرتفع للادخار والاستثمار ، وأن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود ، ورفع الحماية والدعم عن الصناعات الوطنية، وتحرير أسعار الفائدة والصرف، قبل إحراز تقدم ملموس فى بناء الطاقات الإنتاجية للدولة ، وقبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها فى بعض القطاعات ، يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطنى ، ويصادر على فرص التنمية .

ولذا فإن النموذج البديل ، يرتكز على عدد من المبادئ التى يعارضها نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، مثل الانتقائية والتمييز والتدرج فى فتح السوق الوطنى، بالتوازى مع التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية . ومعنى ذلك أنه من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات، أو الصناعات المنتقاة بعناية ، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة وإما لأنها توسع القاعدة التصديرية للاقتصاد ، وإما لأنها تسهم فى إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان ، وإما لأنها ذات أهمية استراتيجية فى بناء قطاع صناعى قوى يمكن أن يشكل قاعدة متينة للنمو والتنمية . ومن الخطأ الفادح أن تتخلى الدول النامية عن هامش المناورة الذى

يتيحه لها تطبيق السياسات التمييزية فى مجال التجارة وفى مجال الاستثمار ، وذلك باتباع سياسة ليبرالية موحدة تجاه كل القطاعات وتجاه كل الواردات، وتجاه كل أنواع الاستثمار الأجنبى . ولا بأس هنا من تقييد الواردات غير الضرورية، حتى بالوسائل الإدارية، إذا لم يكن هناك مفر من ذلك ، ولا بأس من حشد أدوات الحماية والدعم للصناعات الواعدة ، ولا حرج فى وضع الشروط على المستثمرين الأجانب ، شريطة أن تنسق هذه الجهود وتتآزر من أجل تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الشاملة .

وعلى الدول النامية أن تدافع عن حقوقها فى اتخاذ مثل هذه الإجراءات ، وذلك من أجل تفعيل حقها فى التنمية . وعليها أن تسعى للاستفادة إلى أقصى حد من الاستثناءات الواردة فى اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، وأن تكثف النضال الجماعى ليس فقط من أجل توسيع نطاق هذه الاستثناءات، ومن أجل إطالة أن تطبيقها ، بل ومن أجل تحويل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية فى المنظمة من مجرد استثناء إلى قاعدة عامة، وذلك اتساقاً مع مبدأ تناسب التزامات الدول مع مستوى تطورها الاقتصادى والاجتماعى . وفضلاً عن ذلك يجب الوقوف بصلابة ضد إضافة أية التزامات جديدة للدول النامية ، وضد توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية وامتدادها إلى أية أمور لا تخص التجارة . فإذا كانت الصعوبات جمة فى هذا المسعى ، فقد لا يكون هناك مفر من هجر المنظمة ، واسترداد الحريات التى فقدتها الدول النامية فى تحديد سياساتها التنموية ثمناً لعضويتها فى هذه المنظمة . وحبذا أن يأتي هذا التصرف كعمل جماعى من جانب أكبر عدد ممكن من دول الجنوب ، وذلك حتى يقطع الطريق على احتمالات الانتقام من جانب الدول الغنية .

(٥) التعاون فيما بين دول الجنوب على شتى الجبهات

فهذا التعاون تمليه التحديات المشتركة التى تجابه دول الجنوب فى سعيها للتنمية فى الظروف العالمية الراهنة . فالقدرة على مواجهة هذه التحديات جماعياً ستكون أكبر بلا شك من قدرة كل دولة على مواجهتها بمفردها . والتعاون جنوب ـ جنوب يجب أن يسير فى طريقين . أولهما : طريق تنمية القدرة التفاوضية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الخاضعة لنفوذها من أجل تعديل الشروط الجائرة والالتزامات المتشددة التى اضطرت دول الجنوب إلى قبولها ، لاسيما فى منظمة التجارة العالمية ، ومن أجل الظفر بشروط أكثر ملاءمة فى مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية وقضايا الديون



والعون الدولى . وثانيهما : طريق تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب فى المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والبيئية وغيرها . إن تجميع الموارد والخبرات والمهارات المتاحة لدى دول الجنوب ، وحشدها لإنجاز مشروعات مشتركة فى هذه المجالات يمكن أن يسهم بشكل فعال فى تنمية الجنوب ، وفى إنقاص مستوى اعتماده على الشمال ، وفى تعزيز قوته على المساومة فى التعامل مع الشمال وشركاته متعدية الجنسيات .

وبالرغم من أن هدف التعاون فيما بين دول الجنوب هدف قديم عود إلى أيام الكفاح من أجل الاستقلال ، وبالرغم من أنه لقى ترحيباً من الدول التى نالت استقلالها ، وتكونت منظمات عدة لممارسة ألوان مختلفة من التعاون ، إلا أن جهود التعاون قد اعتراها الضعف من جراء الانكسارات التى لحقت بدول الجنوب ، لاسيما فى سياق المنازعات الإقليمية وفى سياق أزمة المديونية الخارجية. لكن حالة الخمول وفتور الهمم أخذت فى الانحسار مؤخراً ، تحت تأثير الشعور بالصدمة من ضخامة ما تورطت فيه دول الجنوب من التزامات فى منظمة التجارة العالمية ، ومن إصرار دول الشمال على فرض المزيد من الالتزامات الضارة بالتنمية على دول الجنوب من جانب أول ، وتحت تأثير حركات مناهضة العولمة من جانب ثان ، وتحت تأثير ظهور قيادات جسورة وأكثر انحيازاً لمصالح شعوبها فى عدد من الدول النامية من جانب ثالث . وقد ظهرت بوادر ذلك عند انعقاد المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون/ المكسيك فى عام ٢٠٠٣ ، بتكوين مجموعة العشرين بمبادرة من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، ونجاحها فى إفشال هذا المؤتمر، وبالتالى إيقاف محاولات الدول المتقدمة فرض المزيد من الالتزامات على دول الجنوب . كما كان للجهود المشتركة لدول الجنوب أثر واضح فى توجهات المؤتمر الحادى عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى عقد فى البرازيل فى صيف ٢٠٠٤ ، وفى التوصيات التى تضمنها بيانه الختامى ، لاسيما التأكيد على أهمية توسيع المجال المتاح لاتخاذ السياسات الوطنية التى تخدم تنمية بلدان الجنوب.

رابعاً :إمكانية وضع النموذج البديل موضع التطبيق
الصعوبات

إن بناء اقتصاد غير تابع ، عن طريق تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على

الذات، هو عمل صعب فى الظروف الدولية المعاصرة ، لكنه ليس مستحيلا خاصة فى حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير . ويكفى أن نضرب ثلاثة أمثلة على ما ينطوى عليه تطبيق هذا النموذج من صعوبات تتطلب منا التفكير فى حلول إبداعية لمواجهتها:

١- فإذا كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان ، وإحداث التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى، وعلاقاته الخارجية التى تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها فى اتجاه إشباع هذه الاحتياجات ، فإن ذلك سيترتب عليه تقييد المعروض من السلع والخدمات التى لا تنتمى لهذه الطائفة من الاحتياجات من جهة ، وفرض حالة من التقشف الضرورى لتوفير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات المطلوبة، لإحداث التغيرات الهيكلية، وتنشيط وتعميق التصنيع من جهة أخرى . وكلا الأمرين يثير صعوبات بالنظر إلى الحرية غير المسبوقة فى تدفق المعلومات عبر الحدود ، وإطلاع سكان الدول النامية على كل جديد ومستحدث من المنتجات فى الدول المتقدمة ، وتعرضهم لضغوط وإغراءات إعلانية ضخمة من أجل شراء هذه المنتجات التى يمكن ـ موضوعياً ـ الاستغناء عنها خاصة فى المراحل المبكرة للتنمية .

٢- وإذا كان من أركان التنمية المستقلة إعمال سياسات تجارية وصناعية انتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات . ولدعم أنشطة بعينها وصناعات بذاتها ، ولجذب أنواع من الاستثمار الأجنبى دون غيرها ، ولتقييد حرية المستثمر الأجنبى فى تحويل أرباحه أو إلزامه بشروط خاصة بالمحتوى المحلى لمنتجاته ، ودعم بعض الصناعات الاستراتيجية والواعدة ، ودعم الصادرات ، وما إلى ذلك من السياسات التى قد يؤدى اتباعها إلى الدخول فى صدام مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الصناعية المتقدمة ، فإن عواقب هذا الصدام غير مأمونة . وهى قد تشمل فرض عقوبات ، وقد تصل إلى طرد الدول المعنية من منظمة التجارة العالمية ، وقد تتضمن فرض حصار اقتصادى من جانب دول المركز الرأسمالى . وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من دول الجنوب تدافع عن الدولة التى تلجأ لهذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها ، أو إذا لم تكن هذه التكتلات الجنوبية مستعدة للوقوف للاعتراض على الممارسات العقابية أو الانتقامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، والتهديد بالخروج من منظمة التجارة العالمية فى حال إصرار هذه الدول على مثل هذه

الممارسات ، أو إذا لم يكن التعاون فيما بين دول الجنوب قد تطور على النحو الذى يتيح بدائل للتجارة والاستثمار من داخل الجنوب ذاته من جهة ويؤدى إلى تقليل اعتماد هذه الدول على الشمال من جهة أخرى .

٣- وإذا كان مما ينطوى عليه النموذج البديل إعادة توجيه هيكل الإنتاج، وتعديل مسار التصنيع فى اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وتعميق التصنيع من أجل رفع مستوى الاعتماد على الذات وتأمين اطراد التنمية ، فإن ذلك يفترض حرية القرار الوطنى فى استخدام الموارد وتخصيصها ، وهو ما يفترض بدوره السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد . ولاشك أن السعى لتحقيق هذه السيطرة سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التى استحوزت على بعض الأصول الوطنية سواء من خلال الخصخصة أم من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر ، فضلاً عن الاصطدام مع الأفراد والشركات المحلية التى تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية . والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة ، بما يؤدى إلى تحول الصدام بين الدولة النامية وهذه الشركات ، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها .

خمسةشروط

(١) فى ضوء هذه الصعوبات المتوقعة ، يصبح الشرط الأول لإمكانية تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات ولتيسير تطبيقه هو الوعى بالصعوبات المحتملة، والاستعداد لدفع الثمن الذى قد تتطلبه مواجهة هذه الصعوبات . وهذا الثمن يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة منها التضحية ببعض ألوان الاستهلاك أو الاستيراد، والتعرض لحالة من التقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار . ومنها التعرض لعقوبات وإجراءات انتقامية قاسية من جانب الدول التى قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج ، أو التى قد تتضرر شركاتها العاملة فى الدولة النامية من هذه السياسات وغيرها ، لاسيما السياسات الرامية للسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية الوطنية .

ولكن مواجهَة مثل هذه المصاعب وتحمل تكلفة مواجهتها ليس بالأمر المستحيل . ولتكن لنا فى كوبا أسوة حسنة . فبالرغم من صغر حجم هذه الدولة ، وبالرغم من الحصار المضروب عليها لأكثر من ٤٠ سنة ، وبالرغم من المحاولات التى لم تتوقف من

جانب الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم الاشتراكى فيها، وتجنيد العملاء والجواسيس لإشاعة الاضطراب فى البلاد، وتحريض الشعب الكوبى على التمرد من خلال الاذاعات الموجهة ، وبالرغم من الجهود الأمريكية لخنق الاقتصاد الكوبى ، فإن ذلك كله لم يمنع كوبا من السير فى الطريق الذى اختارته . وظلت كوبا صامدة حتى بعد فقدان حليفها الأساسى - الاتحاد السوفيتى - وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية ، بل إنهاً استطاعت بالرغم من كل العراقيل والتحديات تحقيق تقدم رائع فى مجال التنمية البشرية ، كما تمكنت من احتلال موقع مرموق فى أحد مجالات العلم والتكنولوجيا ، وهو التكنولوجيا الحيوية .

(٢) والشرط الثانى اللازم لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو حدوث تغيير فى السلطة الحاكمة ينقل مسئولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التى تساير الغرب، وتطبق النموذج الليبرالى الذى يريد تعميمه على العالم فى ظروف العولمة، إلى نخبة حاكمة جديدة تعبر عن مصالح الطبقة أو التحالف الطبقى المؤيد للتنمية المستقلة والمستعد لتحمل ما تتطلبه من تضحيات . ولهذا فإن الانتقال إلى النموذج البديل يختلف كلياً عن تغيير السياسات فى إطار ذات النظام القائم . بل إنه ينطوى على تغيير جذرى فى التوجهات والسياسات ، لا سبيل لتحقيقه سوى النضال السياسى من أجل إقصاء النخب الحاكمة حالياً وحلول نخب جديدة تتبنى النموذج البديل للتنمية .

(٣) والشرط الثالث لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو المشاركة الشعبية ، التى هى أيضاً أحد مكونات هذا النموذج على ما سبق بيانه . فهذه المشاركة ضرورية لاسترداد الثقة بالنفس ، ولتوليد رأى عام مؤيد للنموذج البديل ومتحمس لتنفيذه . كما أنها ضرورية لحسن تطبيق النموذج ، وتفادى المزالق والانكسارات التى وقعت فيها الكثير من تجارب التنمية فى العالم الثالث، وفى المعسكر الاشتراكى، من جراء تعطيل آليات المشاركة والتحول إلى نظم ديكتاتورية واستبدادية ؛ وهو ما فتح الباب للمركزية المفرطة، وللبيروقراطية والفساد - وهى جميعاً من الأسلحة الفتاكة التى أصابت التنمية فى مقتل . وكما سبق بيانه ، فإن مردود هذه المشاركة على التنمية يرتبط بإعادة توزيع الدخل والثروة ، والحرص على درجة مرتفعة من العدالة الاجتماعية ، فضلاً عن إيصال قسط وفير من ثمار التنمية إلى الغالبية من السكان فى صورة دخل أكبر وفرص عمل أكثر وخدمات تعليم وعلاج أفضل ، ونوعية حياة أرقى .

(٤) والشرط الرابع هو الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة ،

واتخاذ الاحتياطيات اللازمة لمواجهتها عندما تقع . وأول هذه السبل هو إعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائى، ورفع نسبة الاكتفاء الذاتى من سلع الغذاء الأساسى ، فضلاً عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من دول الجنوب فى هذا الشأن . ولما كان من المتوقع أن تستمر الحاجة قائمة لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للإنتاج وكذلك التكنولوجيا ، فإنه ينبغى التحوط لتوقف هذه الواردات من مصادرها التقليدية فى الشمال ، والسعى لتنويع هذه المصادر لتشمل بعض المصادر غير التقليدية فى الشمال والجنوب على السواء . ولما كانت التكنولوجيا الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية - بما فيها الحاجة إلى فرص العمل - وكذلك المعدات الإنتاجية المرتبطة بها ، ليست هى بالضرورة التكنولوجيا والمعدات المتاحة فى دول الشمال ، فإنه من اللازم أن تسعى الدولة النامية المعنية بتطبيق نموذج التنمية المستقلة إلى ابتكار التكنولوجيا الملائمة وتصنيع المعدات التى تحتويها ، عن طريق بناء قاعدتها العلمية والتكنولوجية ، وعن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التكنولوجيات المحلية التقليدية ، وحبذا لو تم ذلك بالتعاون مع دول أخرى من دول الجنوب تسعى هى الأخرى لتطبيق نموذج التنمية المستقلة .

(٥) وأخيراً ، نأتى إلى الشرط الخامس من شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة ، ألا وهو رفع مستوى الوعى لدى النخب والجماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمى بوجه خاص ، والتعاون فيما بين دول الجنوب بوجه عام . فإذا كان تحسن توزيع الدخل والمشاركة والاقتناع الشعبى بالنموذج البديل بمثابة خط الدفاع الأول عن النموذج ، والممهد الضرورى لحسن تطبيقه ، فإن التعاون جنوب - جنوب بمختلف صوره ومستوياته هو خط الدفاع الثانى عن التطبيق الوطنى لهذا النموذج ، بل إنه ضرورة لا بديل لها فى حالة تطبيق النموذج فى الدول النامية صغيرة الحجم .

ومن أسف، فإن جهود التعاون فيما بين دول الجنوب لم تزل ضئيلة على المستويين الشعبى والحكومى على السواء . ويندر أن تنعكس الاتفاقات والبروتوكولات التى توقعها دول الجنوب فيما بينها فى خططها التنموية أو فى مشروعات محددة مدروسة وقابلة للتنفيذ . بل يكاد يبقى الأمر محصوراً فى دائرة الخطاب السياسى ، مع تعاون محدود للغاية فى المجال الاقتصادى . ومن هنا تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة ومنتظمة ، لاسيما من جانب المثقفين وأهل الرأى والفكر والعلم والمنظمات الأهلية ، لإيضاح

الأسباب الداعية إلى قيام علاقات تعاون بين دول الجنوب ولبيان المكاسب التى يمكن أن تعود عليها من هذا التعاون ، حتى فى ظل النموذج التنموى السائد ، ولبيان أهمية هذه المكاسب عند الانتقال إلى نموذج التنمية المستقلة .

المراجع

١ - دويدار ، محمد وآخرون ، استراتيجية الاعتماد على الذات ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

٢- زكى ، رمزى ، الاعتماد على الذات ، المعهد العربى للتخطيط ودار الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٣ ـ الصادق ، على توفيق وعلى البليل (محرران) ، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، وقائع الندوة التى عقدت فى ١٨ ـ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ .

٤ ـ عبد الله ، إسماعيل صبرى ، مصر التى نريدها ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٥ ـ عبد الخالق ، جوده ، التثبيت والتكيف فى مصر : إصلاح أم إهدار للتصنيع ، ترجمة سمير كريم ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٦ ـ العيسوى ، إبراهيم ، قياس التبعية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ؛ التنمية فى عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، طبعة ثالثة ، ٢٠٠٣ ؛ الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، طبعة ثالثة ، ٢٠٠١ ؛ نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر فى ضوء نتائج تطبيقه ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٨ ـ ٣٠ مايو ٢٠٠٥ .

٧ ـ لجنة الجنوب ، التحدى أمام الجنوب ، تقرير لجنة الجنوب ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

8-Chang, Ha-Joon, "Kicking away the ladder",. Monthly Review Press, Vol. 54, no. 81, January ٢٠٠٣,

9. Chenery, H. et al, Redistribution with Growth, Oxford University Press, 3rd printing, 1976.



10. Christian Aid, The Economics of Failure: The real cost of "free" trade for poor countries, A Christian Aid Briefing Paper, July 2005; www.africafocus.org
11. H. Fukoyama, F., "Bring Back the state", The Observer www.iatp.org
12. Hart-Landsberg M., and Burkett, China and Socialism: Market reforms and class struggle, Monthly Review Press, vol. 56, no. 3, July – August 2004.
13. Hanke, S.H., Privatization and Development, Institute for Contemporary Studies, San Francisco, 1987.
14. Mbeki, Thabo, "Putting people first", South Bulletin, no. 109, August 2005.
15. Raghavan, "Globalization Policies may disintegrate world economy," and " FDI needs differentiated strategic approach", www.twnside.org.sg
16. Rodrik, D., "Understanding Economic Policy Reform", Journal of Economic Literature, 34, March 1996.
17. SAPRIN, Structural Adjustment; The SAPRI Report, Zed Books, TWN, Books for Change and IBON, 2004.
18. Todaro, M and S. Smith, Economic Development, 8th ed., Adison Wesley, 2003.
19. UNCTAD, World Investment Report 2004;

www.unctad.org.
20. UNCTAD, Final Statement of UNCTAD 11, Sao Paolo, Brazil, June 2004 (www.unctad.org)
21. UNDP et al, Making Global Trade Work for People, Earthscan Publications, 2003 (www.undp.org).
22. UNRISD, Visible Hands; Taking Responsibility for Social Development, Geneva, 2000.
23. World Bank, World Development Indicators 2005, CD-ROM.

د. محمد رؤوف حامد*

معيارية التنمية فى الدول النامية**

تهدف هذه الورقة إلى طرح ومناقشة أسس «المعيارية» المطلوبة لبناء وتقويم رشادة وانضباط مسارات التنمية فى البلدان النامية فى ظل (وبالرغم من) ظروف العولمة.

أولا: علامات ينبغى أن لا تغفل

وقبل التطرق إلى الاحتياجات الحقيقية (أو المعايير) الخاصة بإحداث التقدم فى الدول النامية، تجدر الإشارة، أولا، إلى «علامات» ينبغى عدم إغفالها عند تفحص السياقات الرئيسية فى البيئة، (أو الظروف) العولمية:

* قيام الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بإفشال مفاوضات الشمال والجنوب للتوصل إلى مدونة لنقل التكنولوجيا، والتى بدأت تحت مظلة «الاونكتاد» عام ١٩٧٩، وكان من المفترض أن تصل عام ١٩٨٩ إلى اتفاق دولى بشأن المدونة.

* نجاح الدول المتقدمة فى أن تشمل مفاوضات دورة أوروجواى للجات إتفاقيات تتعلق بالتوجهات التنموية المحلية فى الدول النامية (أمثلة : الاتفاقيات الخاصة بالملكية الفكرية والخدمات والاستثمار)، أكثر مما تتعلق بالأمور التجارية المحصنة.

* إتفاق كبار المهيمنين على مسيرة العولمة (من سياسيين ورجال مال واقتصاد.. الخ) فى اللقاء الشهير بفندق «الفيرمونت» بسان فرانسيسكو عام ١٩٩٥، على أنه يكفى للنشاط الاقتصادى العالمى أن يقوم به فقط ٢٠٪ من الذين يقومون به، وعلى الـ ٨٠٪ الباقية أن تعيش من إحسانات الـ ٢٠٪ المشار إليها.

* إكتشاف أن عمليات الاستحواذ والعملقة، بين الشركات عبر الحدود، تؤدى – عادة– إلى زيادة النسبة الخاصة بحجم الشراء إلى حجم البيع عن واحد صحيح فى الدول المتقدمة، ونقصها عن الواحد الصحيح فى الدول النامية، الأمر الذى قد يعنى أن البلدان النامية تفقد تدريجيا ملكية أصول الإنتاج فيها.

---

* أستاذ رقابة وبحوث الدواء.

** نظرا لأن المداخلة قد جرت باستعمال عدد كبير من الشرائح الضوئية فإن ما نقدمه هنا هو فقط موجز إجمالى موضح لها (م.ر. حامد).

ثانيا: تحديات فلسفية

وبالرغم من التأثير بالسلب، الناجم عن العلامات السابق الإشارة إليها، إلا أ نه من الهام جدا الانتباه إلى أن العولمة كما تحوى «غبائيات» مثل تلك العلامات، فإنها أيضا تحوى ذكائيات ، والتى نقصد بها على وجه الخصوص تلك القدرات المستحدثة على التواصل الفورى بين الأفراد والجماعات والشعوب باستخدام تكنولوجيات المعلوماتية والاتصال (ICT) Informatian Commanication Techuologies. وفى تقديرنا، أن تحدى إستيعاب ذكائيات العولمة يتوازى معه بالنسبة للدول النامية، تحدى آخر غاية فى الأهمية، وهو القفز عبر إشكالية التحول من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وذلك بالرغم من عدم مرورنا، فى الدول النامية، بالحداثة نفسها. فى هذا الصدد نعتقد، أن على الدول النامية أن تتجه إلى حداثة خاصة بها، تنطلق من خصوصياتها وطموحاتها العملية فى التقدم. فى هذا الشأن، نتصور أن على الدول النامية أن تشيد حداثتها الخاصة ، والتى يمكن اعتبارها «حداثة ما بعد الحداثة»، والتى لا تنشأ – بالتأكيد– بمعزل عن ظروف العالم وتحديات العولمة. إن النموذج الماليزى يعد فى تقديرنا أحد النماذج الدالة على منطقية (وإمكانية) ما نعتبره «حداثة ما بعد الحداثة».

ثالثا– الاحتياجات الحقيقية (أو المعايير) الخاصة بأحداث التقدم

فى تقديرنا تحتاج عملية إحداث التقدم القومى (بالمعنى التنموى الشامل) فى أى دولة نامية فى الزمن الحالى (وفى ظل السياقات العالمية السابق الإشارة إليها)، إلى الأخذ فى الاعتبار للمتطلبات أو التوجهات أو المعايير الاستراتيجية الرئيسية التالية:

* التقدم الأسى.
* الاستيعاب المرحلى لسلاسل تحولات القيمة.
* إدارة الإبداع المجتمعى.
* الوطننة.

ا– التقدم الأسى Exponential Progress

يعد التقدم الأسى هدفا ومنهجا فى ذات الوقت، حيث يعتبر الطريق الوحيد (أو على الأقل الأنسب) لتحقيق الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك برغم – وتخطيا لـ– الفجوة المتزايدة باستمرار بين الدول النامية وتلك المتقدمة. إن التقدم الأسى يعنى الاستخدام الأمثل للزمن والجهد فى تركيب القدرات البشرية والمادية والمعلومات

والعلاقات المتاحة مع بعضها البعض، بطريقة تجعل الانجاز يتحقق ويتقدم كما وكيفا بسرعة أسية. هذا، ويمكن تحقيق التقدم الأسي- عند الأخذ بشروطه- فى كافة الكيانات بدءا من مجموعة عمل محدودة ، ومرورا بوحدات العمل والمؤسسات صغيرها وكبيرها، وحتى مستوى المجتمع أو الدولة ككل.. وكذلك الكيانات متعددة (أو متعدية) الجنسيات.

ب- الاستيعاب المرحلى لسلاسل تحولات القيمة

يتطلب التخطيط للتقدم، الأخذ فى الاعتبار لسلاسل تحولات القيمة، والتى تعنى بإيجاز شديد أن تحولات «القيمة الاقتصادية» تنتج عن تحولات «قيمة صناعية»، وهذه لا تزدهر دون تحولات «قيمة تكنولوجية»، والتى بدورها لا تكون فاعلة تنافسيا فى غيبة تحولات «قيمة علمية».

ج- إدارة الإبداع المجتمعى

يحدث، فى الإبداع المجتمعى، تواصل إبداعى بين الكيانات وبعضها البعض، سواء كانت هذه الكيانات أفراد أو مؤسسات.. الخ ، وذلك بحيث يجرى توصل هذه الكيانات إلى إبداع (أو إبداعات) لم يكن من الممكن وجودها فى الحيز الإبداعى المحتمل لأى من هذه الكيانات وحدها فرادى. ذلك يعنى، أن الإبداع المجتمعى يكون أكبر من المحصلة الجبرية لمجموع الإبداعات أو الجهود الفردية للكيانات المشاركة فيه. وقد يظهر الإبداع المجتمعى فى شكل تطور إيجابى غير متوقع فى السلوك العام فى المجتمع ، أو فى شكل ارتفاع غير عادى فى مستويات الأداء كظاهرة عامة، أو فى إعادة بناء المجتمع فى وقت قصير وبمعدلات أعلى من المنتظر، أو فى توصل مجموعات متضافرة من المجتمع إلى إنجاز كان من المستحيل توقعه من وجهة نظر خبراء من خارج المجتمع، أو فى تآلف وتضافر مجموعات متعددة من الأفراد فى التوصل إلى تحقيق إنجاز يعتبر طفرة بالنسبة للأوضاع السائدة . أو مثل توصل جماعة من العلماء، من مختلفى التخصصات – من خلال تبادل الفكر- إلى الكشف عن مجال علمى جديد.. الخ.

د- الوطننة

المقصود بالوطننة ليس نقص العولمة أو شن حرب عليها ، وإنما تحفيز ، وتنظيم، وتعضيد، وتعظيم القدرات الوطنية (من أفراد ومؤسسات وعلاقات) فى إستيعاب وإعمال كل من المعارف والإمكانات المحلية (والعالمية الممكنة) بالكيفية التى تجعل من هذه «القدرات الوطنية» سندا لبعضها البعض ، وللمواطنين ، فى التنمية، وفى الاستفادة من

إيجابيات العولمة، وأيضا فى تجنب سلبياتها وإنحيازاتها. إن للوطننة محددات منظومية عدة نشير إلى أهمها اختصارا كالتالى:

* تجنب إزالة التناقض بين المصالح والتوجهات العولمية على حساب الكيانات الوطنية.

* ممارسة العمل العام والخاص من خلال مجموعة من الأطر المرجعية الوطنية.

* تقوية الانضباط الوطنى.

وإجمالا يمكن القول أنه إذا كان التغيير فى زمن العولمة هو شرط للاستقرار، فان «الوطننة» فى الدول النامية تمثل - فى تقديرنا - نموذجا استرشاديا يرشد عمليات التوصل إلى ممارسات صحية، سواء فى التغيير داخل هذه الدول، أو فى إستجابة هذه الدول للمتغيرات الخارجية (سواء العولمة أو غيرها).

رابعا: المعيار رقم «ن-١» the "N-1" norm

يمكن أن نطلق على هذا المعيار القيادة المفكرة (أو القيادة للفكر)، حيث نرى - بوجه عام- أن الدول النامية التى استطاعت أن تنسلخ من ظروف التخلف. والعجز وأن ترتقى إلى مسار التنمية والتقدم كانت تعتمد فى ذلك (وإلى حد كبير) على توجهات قيادية قومية فكرية . من هذا المنطلق نشير إلى ما يلى:

* أن القيادة تكون - أساسا- للعقل والمنطق التنموى القومى وليس للبيزنس.

* أن كلا من «البيزنس» و«السوق» ليسا إلا وسائل (وعليه ينبغى تجنب أن يصيرا غايات).

* أن على أصحاب الفكر التخلص - بقدر الإمكان- من الأنا العالية «ego»، والبحث عن العقل الجمعى collective mind.

خامسا: السعى لاكتشاف الخصوصيات وتوظيفها فى عملية التقدم

يحتاج هذا السعى جهودا مكثفة فى إتجاهين . الاتجاه الأول يختص بما يمكن توقعه (والاتفاق عليه) من قيم وعادات واعتبارات ثقافية واجتماعية تكون هناك حاجة إليها فيما يتعلق بكل من المتطلبات الأربعة الرئيسية- السابق الإشارة إليها بخصوص إحداث التقدم.

وأما الاتجاه الثانى فيختص بجهد مسحى للتعرف على ماهو موجود بالفعل من قيم وعادات واعتبارات وحركيات ثقافية وإجتماعية تتفق (أو تتناقض) مع تحقيق المتطلبات



الخاصة بإحداث التقدم.

إن العمل فى الاتجاهين المشار إليهما يمكن أن يقود إلى فرز وإستيعاب للقيم والعادات والاعتبارات والحركيات الثقافية والاجتماعية السائدة من حيث:

- تأثيراتها الإيجابيةو/أو السلبية على الحركيات الخاصة بمتطلبات التقدم.
- تجذرها أو سطحيتها فى التواجد.
- التعامل المطلوب من أجل ترشيد التفاعل بينها من ناحية (أى توظيفها) ومتطلبات التقدم من ناحية أخرى.
- الانتباه (أو الاكتشاف)لما يجب استحضاره أو زرعه من قيم وعادات واعتبارات ثقافية واجتماعية.
- وأخيرا، مدى التأثير المحتمل (وكذلك الممكن) لهذه الخصوصيات على البعد الزمنى للانجاز فى متطلبات التقدم.

مراجع:

لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على الاصدارات التالية للباحث:

* التقدم الأسى: إدارة العبور من التخلف إلى التقدم - المكتبة الاكاديمية- القاهرة -١٩٩٨.

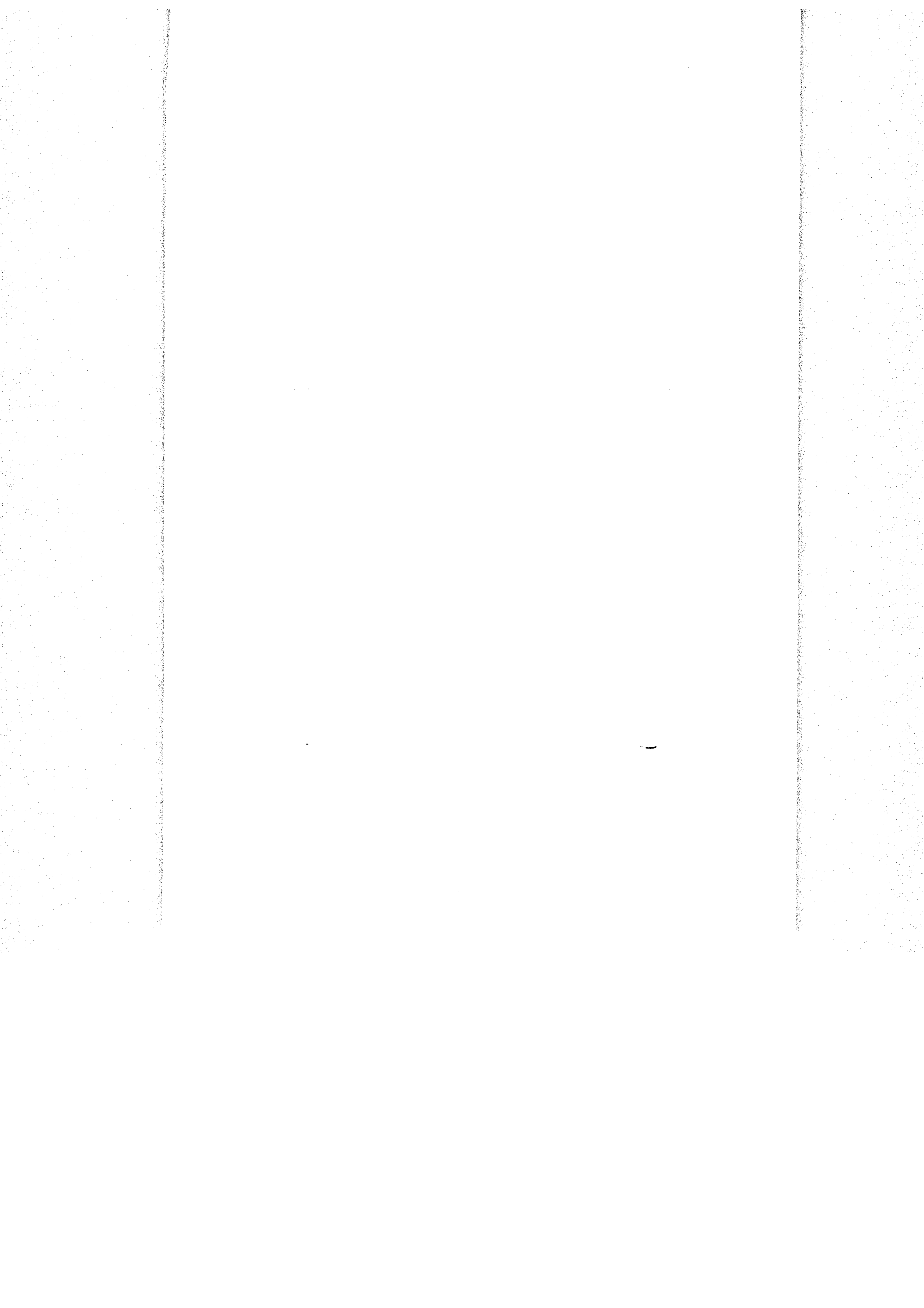
*الوطنية فى مواجهة العولمة - سلسلة إقرأ- دار المعارف- القاهرة- ١٩٩٩.

* القفز فوق العولمة - سلسلة إقرأ- دار المعارف- القاهرة- ٢٠٠٣.

* إدارة المعرفة والإبداع المجتمعى - الطبعة الثالثة- دار العين للنشر- القاهرة - ٢٠٠٤.

* المستقبل بين فكر القوة وقوة الفكر - سلسلة كراسات مستقبلية- المكتبة الأكاديمية - القاهرة - ٢٠٠٦.

مناقشات
الجلسة الرابعة



د. مراد غالب

لابد من مراجعة نظام المدخرات الوطنية كله، بحيث يكون فعلا موجه نحو التنمية التى نريدها. وهذا يحدث، كما قال الدكتور ابراهيم، بسبب أهمية دور الدولة، وأهمية البنك المركزى. وهذه عملية متكاملة. القروض الداخلية والمدخرات الداخلية هامة للغاية .

الموضوع الثانى هو النزعة الاستهلاكية لدى الشعب. ليس ممكنا أن أجلس أشاهد إعلانات على آخر صيحة فى الملبس، وآخر صيحة فى الأجهزة... الخ ، ثم تقول لى لا تشترى هذه الأشياء. نريد أن تكون لدينا سياسة معينة فى الاعلانات الاستهلاكية، نرى ما هو الصالح وما هو غير الصالح. بالنسبة لهذه الاعلانات. الثقافة ثقافة الشعب. العمل، الإدارة، الانضباط العام، هذه كلها أشياء أساسية فى الموضوع أى أنها أساس كل شئ.

د. فوزى منصور

صعب جدا، بعد التفكير المنهجى المنظم والمبدع شديد الابداع الذى تقدم به ، فى الحقيقة ، الدكتور ابراهيم العيسوى، والدكتور محمد رؤوف حامد، والملاحظة البارعة الخلاقة التى كملت الموضوع الذى تناول الجوانب الثقافية التى تقدم بها الدكتور مراد غالب، أن يجئ البعد الحاضر الغائب، ويتجلى بشكل متزايد فى مناقشاتنا الأخيرة، نقترب منه ونبتعد عنه، إنه البعد السياسى. وأنا أريد أن أعطى هذا البعد تسمية ، ربما لم تعد الآن مقبولة كثيرا، بسبب التغيرات التى حدثت، عند سقوط الاتحاد السوفيتى، وما انعكس من هذا السقوط على الفكر الذى كان يتصور أنه يحرك التجربة السوفيتية ، وهو الأوضاع الطبقية الموجودة فى المجتمع . لأننا فى حقيقة الأمر لو رددنا العديد من المشاكل ، ومحاولة مواجهتها، إلى أصولها الحقيقية، فلابد أن نقف، أو نطيل الوقوف، عند الأوضاع الطبقية السائدة فى هذا المجتمع ، ليس هذا فقط ، وإنما أيضا إلى وضع هذا المجتمع من النظام الاقتصادى العالمى، لأن النظام الاقتصادى العالمى أصبح فاعلا ومؤثرا ، وشديد التأثير فى تحديد وتطوير الأوضاع الطبقية فى الكثير من مجتمعاتنا ، المجتمعات النامية، المجتمعات المستضعفة، المجتمعات التى تتجلى فيها مظاهر التبعية، لأن الاقتصاد العالمى، كما نعرف، يمحو طبقة كان لها اسم تقليدى، منذ أكثر من قرن، طبقة الكومبرادور ، كلمة ابتدعتها الصين. كان دورها أصلا من الناحية المهنية، هو الوساطة بين الاقتصاد الصينى وبين الاقتصاديات الأجنبية. وبحكم سيطرة الاقتصاديات الأجنبية والفنية والتكنولوجية، والسياسية أيضا، أصبحت هذه الطبقات فى خدمتها. وهى تميل أيضا لتقوية الروابط، إلى اخضاع الاقتصاد الصينى إلى مصالح البلدان المتطورة. الطبقة

الكومبرادورية تنتشر وتزداد ضراوة. وأنا لن أتكلم عن مجمل المجتمعات النامية، لأن تلك الظاهرة موجودة بنفس القدر فى كل المجتمعات ، لكن عينى، بوجه خاص، على بعض مجتمعاتنا فى بلدان الشرق الأوسط، حيث تزداد هذه الطبقة ضراوة ، وتحدد التطور. وهى تدفع، بحكم أوضاعها ومصالحها وتبعياتها الفكرية والمصلحية لرأس المال الأجنبى، ولمجمل توجهات الاقتصاد العالمى، تدفع ليس فقط التطور ، وإنما أيضا الفكر والثقافة فى هذه المجتمعات فى اتجاهات معينة . إن ظاهرة الاستهلاك المظهرى، والتافه، والملكلف جدا، هى، فى نهاية الأمر، أحد العوامل المؤثرة ، إن لم تكن أكبر العوامل المؤثرة، على إنخفاض معدلات الإدخار فى مجتمعاتنا. إن الطبقة الغنية تسيطر على جزء كبير من الثروة فى البلد، وتستخدم جزء كبير من دخلها فى الاستهلاك المظهرى، وبشكل لا نجده فى البلدان الرأسمالية المتقدمة. إن المرء عندما يقارن بين تصرفات هذه الطبقة فى بلادنا، وما نقرأه عن كل العصاميين وغير العصاميين، أيضا، من أصحاب الثروات، وعن تقاليدهم فى الانفاق، فإننا نجد أنهم لا يظهرون فى مجتماعاتهم بالمظهر الذى تظهر به هذه الطبقات فى مجتمعاتنا. نستطيع أن نطبق هذا ليس فقط على موضوع الاستثمار والادخار، وإنما أيضا على توجهات الاستثمار. فيما يجرى الاستثمار؟ هل ترتبط أنواع الاستثمار التى يفضلونها بالتنمية أم لا؟ المفتاح فى كل ذلك هو الوضع الطبقى . تغيير الوضع الطبقى مرتبط بأمرين: بتطور القوى السياسية فى داخل كل بلد معين، وتحقيق إرادة الشعب وضرورة فرضها . إن مهمة القوى السياسية هى أن تأخذ الأمور إلى أبعادها الكاملة . إذا أردنا أن ندفع المسائل إلى نهايتها الطبيعية فإننا لا نستطيع تجاهل مسألة التغيير السياسى فى الداخل، وما يرتبط بذلك من إعادة صياغة العلاقات السياسية بالخارج، إعادة ترتيب وضعنا فى داخل النظام الاقتصادى والسياسى العالمى، فى داخل عملية العولمة. نحن نتكلم عن الحلف الاستراتيجى الذى يربط شعوبنا وبلادنا. وهو فى حقيقة الأمر لا يربط إلا حكامنا ، الفئة البارزة المسيطرة لحكامنا. وهذا التحالف الاستراتيجى يتم مع أعدى أعداء التقدم والتطور والتنمية فى المجتمعات النامية. إن الرضاء السامى مستمد من أمريكا وليس من شعوبنا . لابد أن نعرف أن إعادة وضع وترتيب مكاننا فى النظام الدولى الراهن، ومن قيادته المعادية لشعوبنا ، هى فى نهاية الأمر بداية حل مشاكل التنمية.

د. محمد دويدار

إن ما أود قوله يسير فى الاتجاه الذى أثاره الدكتور فوزى منصور. كل القضايا التى طرحها الدكتور ابراهيم ، والتى طرحها الدكتور حامد، تشير مباشرة إلى الأوضاع السياسية، بما تركز عليه من أوضاع طبقية فى المجتمع . كل القضايا مثل ما تكرم به الدكتور ابراهيم العيسوى، فيما يتعلق

بزيادة كبيرة فى معدلات الإدخار، ترتكز على نمط توزيع الدخل. المهم نمط توزيع الدخل، يرتكز على نمط توزيع الثروة، ومدى مساهمة القوى العاملة، ومدى اتاحة فرص العمل . ترتكز كذلك على قدر الفائض الاقتصادى، يرتكز على نمط استقلال الفائض الاقتصادى، يرتكز على كيفية تعبئته ، مخالفة للتعبئة الحالية. كل هذه تدفع فى النهاية إلى ما فى المجتمع ، من فائض اقتصادى واستخداماته التى لا تؤدى فقط إلى استبعاده عن الداخل، وإنما كذلك إلى التدهور المستمر فى معدلات الادخار إلى آخره. إننا لو أخذنا قضية رأس المال الأجنبى، وموقف رأس المال المحلى منه، هل هو موقف مشاركة ؟ أم هو موقف مواجهة ؟ أم هو موقف تعاون ؟ أو أى موقف كان، فإن القضية تبدأ من هنا.

إن ما أود اضافته إلى ما قاله الدكتور فوزى هو قضية الدولة، التى هى قضية الطبقة الاجتماعية والسياسية للدول، انتمائها الطبقى، لمن تعمل؟ ، وعلى حساب من تتحرك؟ إلى آخره. وإذا رأينا ، أو درسنا، أو تعمقنا فى الطبيعة الاجتماعيسة والسياسية للدولة فإننا نستطيع فهم أهم المعوقات. ما تقوم به الدولة من إجراءات ، الجهاز الإدارى، الكفاءة، الفساد، كل هذه القضايا. إن كل القضايا التى قد تظهر إقتصادية أو اجتماعية ، وتبدو تقنية، إذا ما ارجعناها إلى الأوضاع السياسية، مرتكزة على الطبيعة الطبقية، أو الترتيب الطبقى فى مجتمعاتنا، فإن هذا لا يخل على الاطلاق بالابداع فى التقديم وخاصة من الناحية المنهجية.

أ.حلمى شعراوى

ان الدكتور دويدار قد اشار للمسألة الأساسية، وهى مترابطة. أن كل ما يقال يلح على موضوع الدولة الوطنية أو القومية ودورها. وقد كانت هذه من متطلبات التحديث التى استلزمتها الرأسمالية نفسها، فى لحظة ما دولة التحديث كانت محددة، البرجوازية الكبيرة والصغيرة، والطبقة العاملة، وكذا الآن هنالك تشوه طبقى واسع جدا، لانه لا توجد طبقة عاملة بهذا المفهوم واصبحت كلمة فقراء كأنها طبقة. وطبعا دى مسألة مش صحيحة. هذا الشكل تسبب فى إشكال لمفهوم الديمقراطية مع الدولة، ومع التخطيط المركزى، الذى تطالبون به فى نفس الوقت . إن بلدا مثل الهند إذا طبقنا الـ٢٠ ٪ الذين يحيون حياه حقيقية و٨٠٪ من شعوبنا كلها خارج الموضوع، فإن ٢٠ ٪ فى الهند يساوى ٢٠٠ أو ٣٠٠ مليون ، والصين كذلك. مصر نفسها كذلك. نحن نقول أن الثروة فى الشوارع وعلى الساحل الشمالى. ليكن ١٠ ٪ وليس ٢٠ ٪، فيكون ٦,٥ مليون نسمة، أو ٧ مليون نسمة، يصنعون الساحل الشمالى والجنوبى و كل شئ، ويظل ٦٥ مليون خارج التاريخ ، وخارج الجغرافيا وخارج الثروة . كيف تكون مثل هذه الدولة ديمقراطية بالانتخابات العامة التقليدية وقبول هذا

النمط. إننا نحتاج إلى تصور ديمقراطى اجتماعى مختلف بسبب هذا التحليل وبسبب مطلب الدولة فى نفس الوقت.

د.عصام الزعيم

لدى بعض الملاحظات فقط. وأريد أن أقول أن التحول الليبرالى الذى تم فى البلدان النامية أكثر بكثير، وأقوى بكثير ، مما يظهر. يوضح تحليل الدكتور ابراهيم، فى مناقشات هذه الندوة ، أنه قد حدث تحول عميق فى البلدان النامية . وبدأ هذا التحول منذ بداية الثمانين، عشر سنوات اتصفت بالتحليل الليبرالى قبل أن ينهار الاتحاد السوفيتى عمليا، وتتغير الموازين . وتتواصل هذه العملية فى سنوات التسعين. وهى قد خلقت وقائع جديدة. لقد تغير مثلا الفكر السائد فى هذه الدول كما تغيرت الأنظمة القانونية. وأصبح حديثنا اليوم عن مسألة توجيه الاستثمار الأجنبى توجيها تنمويا، حديثا صحيحا ومحمودا، قابلا للتطبيق، فى هذا النموذج الذيلا يتحقق إلا بوجود سلطات وطنية واعية وعلمية وديمقراطية. إن هذه هذه السلطات غير موجودة فى معظم الدول النامية، ولا تستطيع أن نقوم بجهد فكرى قبل أن يكون موقفا سياسيا، نقوم بجهد فكرى من أجل معالجة هذه المشاكل . إننى اعتقد أن ما قاله الدكتور ابراهيم هو معالجة ممتازة، وهو منطلق صحيح جدا ومواجهة .

هنالك مسألة أخرى هامة جدا عندما نتحدث عن البلدان النامية، ولى انتقادان هنا على ما قيل. الانتقاد الأول، أن هناك دول نامية، وهى أكثرية، وهناك دول حديثة التصنيع، والمسألة مختلفة جدا بينهما. وهذا تمييز مهم جدا ، حيث أتحدث عن مواجهة التوجهات الليبرالية، التى لا نستطيع مواجهتها بحلول محلية فقط. لابد أن ندرس كيفية التعامل مع الدول حديثة التصنيع. ونعطى أهمية خاصة لاستراتيجيات التحول عن الليبرالية . والمسألة الثانية هى أن الدول النامية الأخرى فى معظمها لا تصلح بنياويا، البنية الاقتصادية صغيرة جدا وهشة، وعدد السكان قليل ، ويصعب جدا تحقيق هذه المهام. الدول المتوسطة، التى تحدث عنها الدكتور إبراهيم ، قائمة فعلا، ولكن هذه دول أقلية بالنسبة لمجموع البلدان النامية. فما الحل للغالبية ؟ فى هذا الإطار أيضا فإننى أقول أنه ليس هناك استثمار لهذه الدول، لا يوجد استثمارات أجنبية إلا إلى الدول والقطاعات التى تستحوذ فيها على أرباح ، وبالتالى فأنها تظهر أكثر فأكثر فى الدول التى توجد بها البنية الاقتصادية التحتية. ليست هناك حالة عامة فى البلدان النامية، هناك حالة أزمة فى بعض البلدان النامية، وهناك مسألة التعاون مع الاستثمار الأجنبى فى الواقع الملموس. أعتقد أن هنالك دولا نامية تفكر حكوماتها الآن جديا فى تطوير سياسات بديلة عن سياسات فتح باب للاستثمار. لذلك أخص القول أننا نجد أن الدكتور ابراهيم قد أشار أكثر من مرة إلى أهمية تعاون البلدان النامية، إلى أهمية الاستفادة من

الغرضمن منظمة التجارة العالمية، وإنا اتفق معه تماما فى هذا . ولكن لم نشر صراحة إلى مسألة نمطية البلدان النامية، والإشكالية الخاصة بمجمل الأنماط والعلاقة بهذه الأنماط.

فيما يتعلق بالتكنولوجيا، فالحقيقة إن البلدان النامية لا تستطيع تطبيق التكنولوجيا العالية، وليس لها بيئة تطبيق فى معظم البلاد النامية ولكن التعاون مع التكنولوجيا يدخل فى قضية التطور غير المتكافئ، قانون التطور غير المتكافئ مهم جدا للاستفادة من فرص التطور- وخاصة فى البلدان حديثة التصنيع.

د.م. مصطفى محمد الرفاعى*

سأحاول عرض بعض النقاط ممن واقع اطلاعى على الأوضاع فى مصر ، والصناعة، والاتفاقيات التى وقعناها، سواء اتفاقية التنمية الفكرية، أو اتفاقية الشراكة الأوروبية. طبعا فيما يتعلق بمسألة المدخرات، فالشعب المصرى يمتلك المال.

المؤسسات المالية فى مصر تعانى من مشكلة تخمة الأموال. لديهم أموال كثيرة وحسابات توفير لا يعرفون كيف يوظفوها. الأموال فى مصر توظف فى العقارات، وفى المضاربة بالعقارات، توظف فى البورصة، وفى شراء الأسهم، وطبعا المضاربة فى البورصة وارتفاع مؤشرات البورصة العالية جدا، توظف فى الإقراض الحكومى والسندات ، وآخرها الشهادات الإدخارية وتصبح الأموال موجودة لكنها لا توظف فى التنمية الصناعية، ولا توظف فى قواعد انتاج تحل مشكلة مصر الاقتصادية والمشكلة الاجتماعية هذه رقم واحد.

ليس لدينا فى مصر سياسات تتجه إلى دعم وتشجيع التنمية الصناعية . نحن لا نشجع الاستثمار الصناعى. الدولة واصدقاؤنا، من الدول الأجنبية أيضا ضد التنمية الصناعية فى بلادنا، بل الاتفاقات التى وقعناها تهدف إلى اغلاق الصناعة المصرية. ليس فقط عدم التنمية، لكن أيضا اغلاق المصانع. وأنا أعلم بالتفصيل الحقيقة لأننى رجل مطلع على هذه الاتفاقيات وشاركت فى كل شئ. أنا لا أعرف كيف الوضع فى باقى البلاد العربية والدول النامية، لكننى أقول عن الواقع فى مصر. إن موضوع بناء مؤسسات قوية ، تكون سندا ودعما للدولة فى طريق التنمية أمر غير وارد. لقد بدأنا مؤسسات صناعية، ومؤسسات تكنولوجية فى بداية سنوات ثورة يوليو. وعندما بنينا العديد من المؤسسات، وبنينا قاعدة صناعية أدت دورها.

فيما يخص الاتجاه والتسابق إلى العولمة ، لخدمة الدول الغربية، وكسب رضاها . كلنا ليس مصر فقط ، مصر وتونس والاردن والجزائر، كله يتسابق لارضاء الدول الغربية ليس هنالك تسابق للتضامن. لقد لمست بنفسى عدم وجود تسابق للتضامن، سواء بين الدول العربية أو غير العربية.

* وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق.



يمكن المثل الذى احترمه هو دول أمريكا اللاتينية، بعض دول أمريكا اللاتينية، وأنا عشت التجربة ، وكنت أحكى لسيادة الوزير مراد غالب . دعاة العولمة صوتهم عالى جدا وأصبحوا فى كل مجال، وهم يتهمون الآخرين بالرجعية، وعدم الفهم، والتخلف. وطبعا العولمة تنادى بفتح الأسواق، بلا قيود وبلا سياسات، وبلاد رسوم، وهذا أساسى حتى تنضم إلى نادى العولمة،وتفتح الأسواق وثمن ذلك غير مهم. يعنى توقف صناعتنا مسألة لا تهم. وتوقف التنمية الصناعية غير مهم. المهم أن حبايبنا فى الدول الغربية يغزوا أسواقنا الكبيرة، وهى السلاح الوحيد المتبقى فى أيدينا، السلاح الوحيد الذى تملكه مصر بالذات هو السوق فقط، ولا يوجد سلاح آخر ، وهذا السلاح قدمناه لهم مجانا، بدون مقابل. من ناحية التفاوض مع الدول الصناعية ، وخطورة المواجهة والصدام ، أنا أعتقد أنه عندما يكون هناك طرف يحترموه ، وتكون لديه جدية ومقومات ذاتية وقوة ، فإنه يمكن أن يكون هنالك شئ مفيد للطرفين. ولدينا مثل إيران، دولة محاصرة ، دولة واقفة بمفردها، لكنها صامدة. ربما تكون هناك فرصة لمد اليد والتضامن مع بعض دول أمريكا اللاتينية، وأيضا بعض الدول الآسيوية وإدارة هذا كتوجه عام سياسى، إدارته بذكاء ونجاح، يمكن أن يجعلنا فى وضع أفضل فى التعاون.

د.ابراهيم العيسوى

أود أن أتحدث فى ثلاث نقاط على سبيل التوضيح. القضية السياسية طبعا قضية هامة، ومن الوهم أن نقدم مثل هذا النموذج البديل إلى حكامنا، فكل الحكام فى بلادنا يرفضون أساسا هذا النموذج . أنا لن أقنع أحدا منهم بهذه القضية، قضية النضال السياسى الداخلى أولا . يجب إشاعة الاقتناع على المستوى الشعبى بهذا البديل . وهذا نضال له تضحياته، ولن يتحقق غدا ، حتى يجئ تحالف طبقى يؤيد هذا النموذج . فى غياب ذلك، بالطبع، يظل الأمر مجرد دعوة ندعوها لمفكرين لكنها لا تجد طرفيها. لابد أن يترجم، هذا فى الواقع السياسى، إلى أن المعارك السياسية ليست خناقة على من يكون رئيس جمهورية، على من يرشح لمجلس الشعب. الخناقة الحقيقية هى أى نموذج للتنمية فى هذا البلد ومن يتبناه عن اقتناع؟ وأنا أؤيد تماما أهمية هذا.

النقطة الثانية، فيما أشار إليه الدكتور عصام، لم أرد الحديث عن الدعوة للتضامن بين دول الجنوب. نحن نتكلم على مستوى عال من التجريب والتعميم. عندما نتحدث عن التعاون فإن هنالك اختلافات كبيرة بين مجموعات من الدول النامية. بصراحة، إذا انت جئت إلى دولة مثل مصر، وتريد الحد من الاستيراد، سوف تصطدم مع الصين، أو الدول التى نعتبرها نموذجا جيدا . وقد تصطدم مع السعودية. هناك مصالح مختلفة ، وهذا ملحوظ منذ قيام منظمة التجارة العالمية ، فى

موضوع السلع الزراعية. نحن نقول أننا نريد فتح أبواب الدول المتقدمة. هناك دول لها مصالح مختلفة عن مصلحة دول مثل مصر أو نيجيريا أوغيرها. فعلا هذه النقط مهمة . وطبعا، ليس من المتصور أن كل دول الجنوب ستفعل مثل العشرين دولة، وتتعاون مع بعضه. إن هذه المسائل فى حاجة إلى تجمعات إقليمية وانتقائية. فى ماذا نتعاون؟ فى أشياء يمكن أن نتفق فيها. هنالك أشياء يمكن أن نكون فيها تناقضات. إن ما أخشاه فعلا ، هو أن الموضوع معقد ، ويحتاج إلى مزيد من الدراسة. ولا يكون مجرد شعار، أو الجنوب – جنوب.

النقطة الأخيرة، بمناسبة ما أثاره الاستاذ مصطفى الرفاعى، عن موضوع المدخرات . صحيح هنالك سوء توظيف لما هو موجود من أموال، لكن تظل مشكلة الأموال غير كافية . ويكفى أن نقول أن معدلات الادخار فى مصر ، فى تقرير البنك الدولى، كان من سنة ١٠ ٪. وهذه السنة وصل الادخار بقدرة قادر، أو بالحسابات الجديدة إلى ١٥ ٪ . حتى لو صدقنا الـ ١٥ ٪، يظل الفرق شاسعا، بين ١٥ ٪ والمعدلات التى فى دول كالصين، حققت إدخارا يتراوح ما بين ٣٥، ٤٥ ٪. وفى بعض السنوات زادت النسبة عن ٥٠ ٪. د/محمد رؤوف حامد

إن مسألة المدخرات، وهل هى موجودة وتستغل، إنما هو مجرد وجه من أوجه كل ماهو موجود لدينا ولا يستغل. وهذا كثير. وأنا فى تقديرى أن هناك ما يمكن تسميته رأس المال غير المالى، بمعنى رأس المال غير المختص بالنقود. لدينا إمكانيات وعناصر يمكن باعادة ترتيبها أن تطور من قدراتنا ، مما يجلب رأس المال فيما بعد. وهذه نقطة مهمة. إن مشكلتنا فعلا هى الارادة السياسية . ولكن هناك الدوافع الفكرية المالية التى تحيط بهذا الطلب. أننا فعلا بحاجة إلى أن نطور من عناصر قوتنا حتى ننال احترام الآخر فيندفع للتعاون معنا. لكن لابد أن نكون موجودين . نحن غير موجودين، ونعطى له الفرصة كى يتواجد فى ساحتنا، ويلعب بطريقته فى ملعبنا. إما بالنسبة للإشكالية المهمة التى جذبت لها انتباه الدكتور الزعيم ، مسألة التكنولوجيا العالية وصعوبتها لبلادنا، إنها صعبة بالفعل، لكنها ليست مستحيلة. السؤال هو لأى حد نحن راغبين فى التعامل مع هذا المستوى من التكنولوجيا؟ إنها فى حاجة للتكامل بيننا وبين بعض. تكامل فى الداخل، مثل ماليزيا فى قمة المعلوماتية التى تمت فى سويسرافى أواخر ٢٠٠٣، كان عدد افراد الوفد الماليزى أكبر مرتين من وفد أمريكا. وماليزيا، كما قلت لحضراتكم الآن، قفزت، طبقا للاحصائيات، قفزة كبيرة من ناحية الصادرات. إن فى الهاى تك ميزة خطيرة. يجب أن يلتقى رجال الصناعة والاقتصاد عندنا مع بعضهم البعض ويناقشون مدخلاتها. إنها كبيرة جدا، وليس لدينا مدخلاتها، فى بعض مجالاتها. المعرفة موجودة فى عناصر بشرية، لكن المشكلة إنناغير مرتبين أنفسنا جيدا. إن

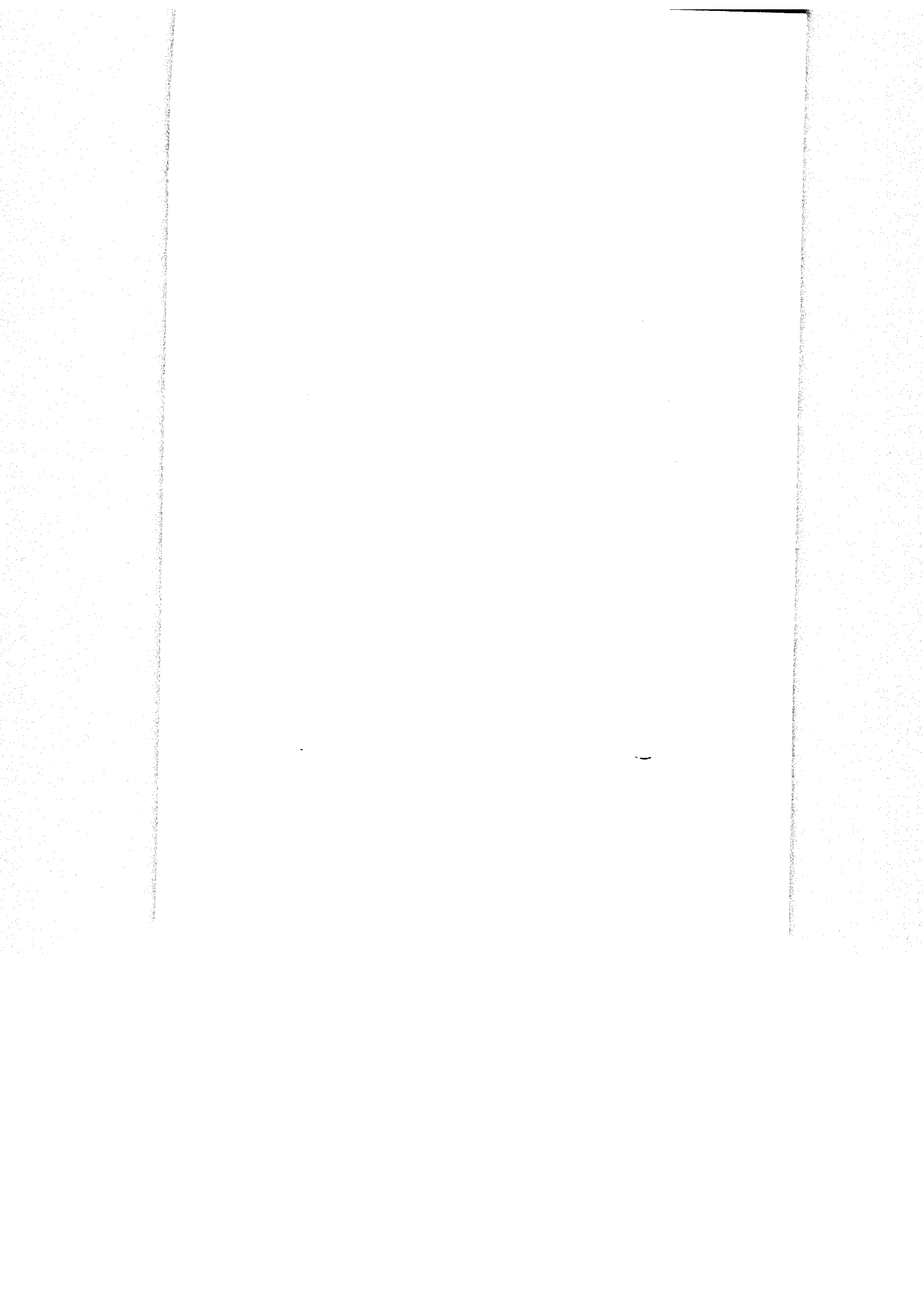


الشركات الملتى ناشيونال الكبيرة تجعل الاحتياجات أكبر من الإمكانيات، بحيث تضع أمامه حاجز نفسى فلا يفكر . لكننا بدأنا نفكر بجنوب جنوب مع بعضنا البعض.

الجلسة الخامسة

رئيس الجلسة بروفسيور محمد عارف

نماذج لنجاحات تنموية رغما عن أو فى ظل العولمة



بروفسير هاروب عثمان*
فيتنام: هل تكون نموذجاً لإفريقيا؟**

تناولت وسائل الإعلام أخبار القارة الإفريقية بكثرة فى الآونة الأخيرة. وأنشأ رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير لجنة لمناقشة مشاكل القارة الإفريقية ولاقتراح المخرج لها، كما انعقدت قمة الثمانية فى اسكتلندا لتنظر فى كيفية إنقاذ القارة الإفريقية.

واليوم، فقد انقضى ما يقرب من خمسين سنة منذ بدأت عملية إنهاء الاستعمار فى إفريقيا. فمع استقلال غانا فى ١٩٥٧ نالت عدد من الدول الإفريقية استقلالها كذلك. وفى عام ١٩٦٠ وحده، حصلت سبعة عشر بلداً أفريقيا على دولها المستقلة. لقد كانت النشوة تملأ القلوب فى ذلك الوقت، حيث كانت الملايين من الشعوب يحدوها الأمل فى أنه مع الاستقلال سوف يكون الأفارقة قادرين على حل العديد من مشاكلهم. وكانت الصيحة التى ألهمت ووحدت الجموع فى هذا الوقت هى إياك ننشد أولاً يا مملكة السياسة، وما سوى ذلك سوف يأتى لاحقاً. وكان الاعتقاد السائد هو أن الاستقلال سوف يأتى معه بالتنمية، وان الأمية سوف تنمحى من الوجود، وأن المجاعات سوف تكون مجرد ذكرى.

إلا أن الواقع الآن شىء آخر. فبعد مضى ما يقرب من خمسة عقود، فإن الحقيقة التى نجدها هى المجاعات المستوطنة التى يموت منها الملايين من البشر، ومعدلات الأمية المرتفعة بشكل عام، ولا تزال أمراض الملا ريا والبلهارسيا والآن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تعذب وتقتل الملايين. كما أن متوسط العمر المتوقع هو أحد أقل المعدلات الموجودة فى العالم. واليوم فإن إفريقيا هى المنطقة الأشد فقراً فى العالم. ويعيش نصف سكان القارة على أقل من دولار واحد فى اليوم. كما أن إفريقيا هى القارة الوحيدة فى العالم التى تعانى الركود. ويظهر تقرير لجنة أفريقيا أن هناك تسونامى كل شهر فى إفريقيا، ولكن أمواجه القاتلة من الأمراض والجوع تتسلل خلسةً وفى صمت فى أرجاء القارة. وهى لا تحدث بشكل مثير، وقلما تجد طريقها إلى نشرات الأخبار فى التلفاز. ويموت ضحاياها فى صمت، بمنأى عن الأنظار، وهم مختبئون فى بيوتهم التى تثير الشفقة. لكنهم يهلكون بنفس الأعداد. إن المرء يجد نفسه مضطراً إلى أن يتساءل: ما

* معهد الدراسات الإنمائية، جامعة دار السلام، تنزانيا.

** ترجمها عن الانجليزية ا. أحمد عبد السميع.



الخطأ الذى حدث؟ وأين ذهبت جميع الأحلام بتقدم وتطور إفريقيا؟ وإلى أين ذهبت فكرة إعادة انبعاث إفريقيا، وفكرة إفريقيا المتحدة والقوية اقتصادياً؟

إن معظم الأنظمة الإفريقية التى ظهرت مع الاستقلال اعتبرت أن تخلف التنمية التى تعانيها مجتمعاتها هى الموقف الطبيعى الناتج عن قرون من التجارة غير العادلة والنهب والاسترقاق والاستعمار. إلا أن غالبية هذه الأنظمة قد أخفقت فى الربط بين الماضى وبين العلاقات الحالية مع أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، والتى هى حتماً ليست فى صالح القارة الأفريقية. لقد أخفقت هذه الأنظمة الأفريقية فى أن تدرك أن شحنات العصر الحالى من النحاس، والزيت، والقصدير، والأكسيد، والكاكاو، والبن، والثوم، والفول السودانى ...الخ، والتى تغادر بلادنا هى استمرار للشحنات التى كانت تغادر شواطئ السنغال وأنجولا لترسل الرقيق الأفارقة إلى المزارع فى الأمريكتين لزراعة القطن والسكر وللعمل فى مناجم النحاس. لقد أخفقت هذه الأنظمة فى أن ترى أى علاقة بين نيات الاستغلال والنهب التى تضمرها الشركات المتعددة الجنسيات الحالية، وبين شركات رودز والهند الشرقية ونهر النيجر التى كانت فى القرن التاسع عشر، وفى أوائل القرن العشرين، والتى مهدت الطريق أمام استعمار القارة الأفريقية. وعندما يفهم المرء العلاقة الجدلية التى توجد بين الماضى وبين الحاضر، يمكنه فقط وقتها أن يبدأ فى رسم طريق المستقبل. ومع الإقرار بأنه قد ظهر فى بعض البلاد الإفريقية قادةٌ فى حركات الاستقلال كانت لديهم البصيرة ليروا ما ينبغى فعله بعد الاستقلال، إلا أن هؤلاء القادة وهذه الحركات، والذين كانت لديهم الرؤى لتنمية مجتمعاتهم فى حقبة ما بعد الاستعمار، لم يكتب لهم البقاء لمدة طويلة؛ وكان أن تعرضوا إما للقتل أثناء النضال(نذكر على سبيل المثال اميلكار كابرال، فليكس مومى، إدواردو موندلاين، هربرت شتيبو) أو تم الإطاحة بهم من السلطة قبل أن يحققوا أحلامهم (مثل ما تعرض له كوامى نكروما ، موديبو كيتا، باتريس لومومبا) .

ومع استثناء مالاوى تحت قيادة كاموزو باندا، وساحل العاج تحت قيادة هوفيت بوينى، فإن أى من البلاد الإفريقية لم يقدر على أن يعترف علناً بأنه كان يبنى رأسمالية مبنية على عدم التدخل فى الشئون الاقتصادية. وأتت العديد من البلدان الإفريقية بترجمات مختلفة من الاقتصاد المختلط، وبأوجه مختلفة من الاشتراكية الإفريقية. ومع أن بعض الزعماء الأفارقة، منهم على سبيل المثال كوامى نكروما فى غانا، وجوليوس

نيريرفى تنزانيا، كانوا على اقتناع حقيقى بمدى صلة الاشتراكية بمجتمعاتهم. غير أن قادة غيرهم كثيرين كانوا يتبعون التيار السائد حيث أنه كان من الرائج وقتها أن يرى المرء على أنه اشتراكى، بالإضافة إلى أن الاشتراكية كان يمكن استخدامها وقتها كوسيلة لتخفيف ضغوط القوى الشعبية الداخلية، وكورقة يلعب بها ضد الغرب والشرق فى تنافسهم الأيديولوجى. ومع نهاية الستينيات تعرضت العديد من تلك الأنظمة الاشتراكية إلى الإطاحة على يد السلطة العسكرية.

ومع تراجع الاشتراكية الشعبية بدأنا نرى فى السبعينيات صعود نجم الاشتراكية العلمية، وتأسيس ما أطلق عليهم الأحزاب الطليعية. وكان أن قام كلاً من الكونغو برازافيل، وبنين، وملاغاشى، والصومال، وإثيوبيا، وبوركينا فاسو- وجميعها كانت تحت الحكم العسكرى- بإعلان أنفسهم أتباعاً للاشتراكية العلمية. وفى جميع هذه البلاد أطلق على الأحزاب، التى ارتفعت للسلطة على أيدى الأنظمة العسكرية، أحزاباً ماركسية-لينينية. وفى أنجولا وموزمبيق، حيث وصلت حركات التحرير للسلطة بعد كفاحات مطولة ومسلحة، أطلق أيضاً على الأحزاب القومية أحزاباً ماركسية-لينينية. ولكن ذلك كله قد أصبح مجرد تاريخ الآن. فقد اكتسح السخط الشعبى كل هذه الأنظمة العسكرية. ومع أن جبهة تحرير موزمبيق «فريليمو» لا تزال قابضة على السلطة فى موزمبيق، إلا أن الدمار الذى سببته زعزعة جنوب أفريقيا العنصرية للاستقرار فى موزمبيق، وقسوة الحرب مع المقاومة الوطنية الموزمبيقية «رينامو»، والضغوط التى مارستها الولايات المتحدة والبرتغال وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وغيرهم. كل ذلك قد أجبرها على أن تخلع عنها عباءة الماركسية. وأما الحركة الشعبية لتحرير أنجولا «مبلا» فإنها بدون شك نظراً للموقف الخاص الذى وجدت نفسها فيه كنتيجة للحرب مع جوناس سافيمبى، تبدو ممانعة لأن تبتعد عن موقفها اليسارى، غير أنها قد استبدلت الاشتراكية العلمية فى برنامجها ووضعت مكانها الاشتراكية الديمقراطية. ولم تعد تطلق على نفسها أنها أحد الأحزاب الماركسية اللينينية.

لقد كانت الدولة مهمة بشدة فى تطور الرأسمالية. فلم تقم الدولة فقط بتوجيه الأبحاث نحو تنمية العلوم والتكنولوجيا، ولكنها زادت من إمكانية الوصول للمناطق البعيدة من خلال الطرق والسكك الحديدية والنقل البحرى. وأما عن برامج الرعاية فى الدولة البرجوازية الحديثة فإنها جميعاً كانت تدعم من خلال الدولة التى تتبنى سياسة التدخل

فى الشؤون الاقتصادية. ولم يكن فى مقدور البلدان التى تبنت الرأسمالية مؤخراً، والتى جرت العادة على تسميتها بالنمور الاقتصادية، أن تحقق ما حققته دون وجود دولة قوية تتبع سياسة التدخل. وفى وقتنا الحالى فإن المرء يلمس فى بلدان الشمال التواجد القوى بشدة للدولة فى مجال الاقتصاد.

إن الدولة الأفريقية الحديثة هى نوع من الكيانات المستعمرة. ففى الحقبة الاستعمارية كانت الدولة المستعمرة تقوم بفعل كل شىء: من تنظيم للعمل وتوجيهه إلى المزارع والمناجم، وإجباره على إنشاء الطرق وخطوط السكك الحديدية. وحددت لمجتمعات المزارعين ما يجب عليهم أن يزرعونه. وما حدث عند الاستقلال هو أن الدولة الاستعمارية قد تم تبنيها وإعطاء الشرعية لها.

وعلى الرغم من المواقف السياسية المتباينة للأنظمة الأفريقية، إلا أنه كان هناك ثمة اتفاق عام على أن الدولة لها دور هام تلعبه فى تحويل المجتمع. وحتى الثمانينيات، من القرن الماضى، كان هذا الموقف يلقى القبول حتى من المؤسسات المالية ومن الهيئات المانحة. وكان هناك دعم هائل من خلال الدولة للمشاريع التنموية المختلفة. ونظراً لتطلعات الجماهير الأفريقية ، وقت الاستقلال، ولطموحات الطبقات الجديدة فى السلطة، فقد كان من المتفق عليه بشكل عام أن الدولة يجب أن تكون فى مقدمة جميع المساعى القومية، وأنها يجب أن تكون تنموية. وأخذت الدولة على عاتقها مهمة دمج المجموعات الإثنية واللغوية المختلفة فى دولة واحدة متلاحمة. كما ذهبت إلى ما وراء ذلك من تطوير للبنية الأساسية المادية وتوفير للخدمات الاجتماعية.

غير أن المرء يجب أن يعترف أنه كانت هناك أوقاتاً شرعت فيها الدولة فى بناء مشروعات تنموية ضخمة لم تكن ذات أى نفع للفقراء، سواءً فى المدن أو القرى. كما تم سحب جزء كبير من الأموال العامة إلى خارج البلاد وضخها فى حسابات خاصة فى البنوك الأجنبية، أو تحويلها لتلبية المطالب الباهظة لأسلوب الحياة المتفاخرة التى تعيشها النخبة الحاكمة.

وتحطمت آمال الستينيات على صخرة السبعينيات. ومع ارتفاع أسعار البترول والانخفاض التحلى لأسعار السلع، واجهت البلدان الأفريقية أزمة حادة. ومع نهاية السبعينيات، كانت الأسعار الحقيقية للسلع فى المتوسط أقل بنسبة ١٣ ٪ عما كانت عليه مستوياتها فى الستينيات. وقد أدى انهيار الأسعار إلى فرض خسارة من الصرف الأجنبى

بلغت ٢.٢ مليار دولار فى الفترة من ١٩٧٩إلى ١٩٨١ .

وكان الحل الذى أوصت به بشدة المؤسسات المالية الدولية وقتها هو الاقتراض من البنوك التجارية وأخذ القروض من الدول الغربية المانحة. ويجدر بنا أن نذكر أن البنوك وقتها كانت تموج بالدولارات البترولية وكانت ترغب بشدة فى أن تفرغها لمن يريدها وبأسعار فائدة قليلة جداً. واتبعت البلدان الأفريقية النصيحة التى أسداها لهم الحكماء بحذافيرها. وكانت النتيجة أن وجدت البلاد الأفريقية نفسها مثقلة بالديون. ونظراً لإن معظم الأموال المقترضة لم توضع قيد الاستخدام فى القطاعات الإنتاجية لتوليد المزيد من الثروات، فإنها أصبحت تمثل مشكلات خطيرة عندما جاء ميعاد سداد القروض. وفى حقبة الثمانينيات وقعت هذه البلاد فى أزمة شديدة عندما جاء ميعاد استحقاق الديون مع الارتفاع الشديد فى أسعار الفائدة فى نفس الوقت. وخلاصة هذه القصة الطويلة هى أن البلاد الأفريقية اليوم تجد نفسها مقيدة بالديون إلى المدى الذى يبلغ نسبة من صادرات البضائع والخدمات تصل إلى ما يقرب من ٦٠ ٪ فى بوروندى، و٣٢ ٪ فى سان تومى وبرينسيبى، و٢٧ ٪ فى زامبيا وأكثر من ١٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وطبقاً لتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فإن القارة قد دفعت ٢٠٠ مليار دولار أمريكى فوائد على الديون فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩١، وهو مبلغ يزيد عن إجمالى الدين الذى كانت تدين به هذه البلاد فى عام ١٩٨٢. وكان الدين آخذاً فى التزايد. وفى عام ١٩٩٢ وصل هذا الدين إلى ٢٨٩ مليار دولار أمريكى. إن هذه البلاد لا يمكنها أن تدفع ديونها. إن البعض من هذه البلاد الأفريقية عليها ديون خارجية تبلغ أربعة أضعاف الناتج القومى الإجمالى لهذه البلاد، وعليها أن تختار بين دفعها لديونها أو أن تطعم مواطنيها وتوفر المقاعد لأطفالها فى المدارس، والأسمدة لمزارعيها، والأدوية لمرضاها ومياهاً نظيفة للمناطق الريفية الفقيرة. وفى جميع الأحوال، وكما أشار تشيريل بيير والعديد غيره، فإن الأسباب الرئيسية لأزمة الديون هى أسباب خارجية. ولذلك فإن أفريقيا لا يجب أن تكون هى المسئولة عن هذه الأزمة. ولكن البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الدولية، والحكومات الدائنة أصرت على أن هذه الدولة يمكنها، ويجب عليها، أن تسدد ديونها. وأصبح البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، وكالات لتحصيل الديون. إن الاستجابة الواضحة هى التبرؤ من هذه الديون. ولحسن الحظ، فإن هذه الفكرة يتم الآن الاعتراف بها، ولو على استحياء، حتى من قبل الدول الأعضاء فى مجموعة

الثمانية.

إن هذا التنصل لم يكن ليتسبب مطلقاً فى إحداث أى تقلبات فى العالم المالى، لأسباب منها أن أفريقيا قد قامت منذ أمد طويل بدفع الدين الأصلى الذى كان عليها. كما أن إلغاء الديون التى على القارة الأفريقية لن يكون مطلقاً خسارة كبيرة فى العالم، كما أشارت إلى ذلك سوزان جورج. حيث أن خمسة أضعاف هذا المبلغ يمكن أن يتم خسارتها بسهولة فى بورصة وال ستريت فى أحد الأيام، دون أن يتسبب ذلك فى إحداث قلق لا داعى له. إن المبادئ الأخلاقية تستدعى شطب الديون الأفريقية كلها.

إن الأزمة الاقتصادية التى حدثت فى أواخر السبعينيات، وأوائل الثمانينيات، أدت إلى أزمة خطيرة فى الشرعية السياسية. ورأينا التضامن والوحدة التى كانت ملموسة أثناء الكفاحات لنيل الاستقلال، وفى الفترة التى تلته، تتعرض الآن للتقويض من خلال المطالب التى تنادى بها الجماعات الاجتماعية المختلفة من أجل تحقيق الديمقراطية. وكان على الحركات القومية، أن تفسح الطريق أمام التكتلات السياسية ذات المصالح المتنوعة- وفى أحيان كثيرة المتضاربة. ومن هذه الخلفية بدأ المرء يسمع الدعاوى المنادية بالتعددية السياسية وديمقراطية التعددية الحزبية.

إن الأزمة الاقتصادية المستمرة فى أفريقيا أثارت الجدال حول ما حول الأمور للأسوأ. وإذ يتفق الجميع على أسباب الأزمة فإن هناك اختلافات بشأن المسئول الرئيسى عن المأزق الذى تواجهه قارتنا اليوم. ومع أننا نقر بأن الطبيعة غير الديمقراطية، للنظام الاقتصادى الدولى، والكوارث الطبيعية، قد ساهما فى الأزمة، ولكن ماذا عن السياسات التنموية الخاطئة التى انتهجتها الأنظمة الأفريقية المختلفة من كل ألوان الطيف السياسى؟ وهل الدول المانحة ووكالات المعونة والمؤسسات المالية الدولية ليست بالملومة هى الأخرى؟

لقد خرج علينا البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، بمخططات لتنمية أفريقيا. وأطلق على هذه الوصفات العلاجية للعلل الاقتصادية لأفريقيا اسم برامج التكيف الهيكلى (SAPs). إن تاريخ مؤسستى بريتون وودز- وتحديداً صندوق النقد الدولى والبنك الدولى- معروف لنا جيداً. و عندما كانت هذه المؤسسات، فى السنة الماضية، تحى الذكرى السنوية الستين لها، أمطرونا من واشنطن بوابل من البيانات المتوهجة عن ماضيهم المشرق، ملحين علينا أن نؤمن «بمستقبلهم العظيم».

لقد كانت مهمة البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، والذين تأسسا سنة ١٩٤٤ ،حيث كانت الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها، هى إحياء الاقتصادات الأوروبية التى تحطمت بسبب الحرب. ولم يبدأ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى الاهتمام بالعالم الثالث إلا فى الستينيات، ومع ظهور الدول الأفريقية، ودول الكاريبى، والدول الآسيوية، على الساحة الدولية. ولقد تحول هذا الاهتمام اليوم إلى نوع من الهَوس. وفى اتفاقية التأسيس، يفترض أن يقوم صندوق النقد الدولى بتوفير قروض قصيرة الأجل لمعالجة مشاكل النقد الأجنبى وتمويل التجارة، وأن يكون دور البنك هو توفير القروض طويلة الأجل للمشاريع الإنمائية. ولكن الوضع الحالى، فيما يتعلق بأفريقيا، هو أن الفرق ما بين الاثنين قد تشوش. وأصبح الاثنان اليوم، وبشكل أكثر عن ذى قبل، يتعاملان بتناغم ويظهران نفس الوجه لإفريقيا.

وكما يتضح لنا اليوم، فإن برامج التكيف الهيكلى لم تكن فقط مجرد إجراءات لسياسة اقتصادية، ولكنها كانت على حد كبير إجراءات سياسية أيضاً. ومع ذلك يزعم المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى، فى عام ١٩٨٤، أن مؤسسة دولية مثل الصندوق لا يمكنها أن تنصب لنفسها دوراً لإملاء الأهداف الاجتماعية والسياسية على الحكومات المستقلة. ومع أن إحدى حزم برنامج التكيف الهيكلى قد تطرقت إلى مسائل توزيع الثروة فى المجتمع، إلا أن مدير العلاقات الخارجية، بصندوق النقد الدولى، صرح لمحافظى البنوك المركزية الأفريقية فى عام ١٩٨٥ أن القضايا التوزيعية هى قضايا سياسية جداً، حتى أن محاولة إحدى المؤسسات الدولية السعى للتأثير على هذه القضايا سوف تنظر إليه معظم، إن لم تكن جميع، الحكومات باعتباره خرقاً لا يحتمل للسيادة القومية.

إن العلاقات بين أفريقيا وبين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ليست علاقة من الماضى القريب، حيث أن معظم البلاد الأفريقية عند الاستقلال انضمت للمؤسستين. وكانت الاستثناءات القليلة هى موزمبيق وأنجولا واللتين انضمتا فيما بعد. وفى بعض المناطق مثل تنزانيا، ساعدت هذه البلاد فى صياغة الخطط التنموية الأولية، واستمرت هذه العلاقة حتى الآن. إن الحقيقة هى أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، واللذين يقومان بصياغة ووصف السياسات لقارة أفريقيا، وكما اعترف بها ذات مرة إدوارد جايكوكس، نائب الرئيس السابق للبنك فى إفريقيا، عندما صرح للاجتماع السنوى للمعهد الأفريقى الأمريكى بأن مبلغ العشرين مليون دولار الخاصة بالأبحاث الاقتصادية، والتى



يخصصها البنك سنوياً للأبحاث المعنية بأفريقيا، يستخدمه الباحثون فى دول الشمال لتقديم الوصفات لأفريقيا. وعلى ذلك، فإن الأمر الذى لا يمكن تفسيره، هو قيام البنك بتوجيه اللوم لدولة مثل تنزانيا على ما يسميه فشل هذه الدولة، فى حين أن البنك كان موجوداً هناك، وساعد فى صياغة الخطط، وفى تمويل تنفيذ المشروعات الفاشلة. كما أن صندوق النقد الدولى كان دائماً فى المقدمة فى أفريقيا لما يزيد عن ثلاثين عاماً.

لم يكن فى مقدور أى بلد من البلاد التى اتبعت التعليمات المقدسة للبنك أو الصندوق بشكل حرفى أن يظهر النجاح العام. ولقد أظهر برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فى تقرير التنمية البشرية، الذى أصدره فى ١٩٩٣ مغالطات بعض التعليمات التى أصدرتها هذه المؤسسات المالية الدولية؛ ففيما يتعلق بالتعليمات بوجوب خصخصة المؤسسات العامة، ذكر التقرير أنه ليس من الصحيح أن المؤسسة الخاصة يمكنها أن تحقق نتائج أفضل، حيث نص التقرير على أنه ليست كل المؤسسات العامة بالتى تخسر أموالا، وليست كلها دائماً أقل فعالية من شركات القطاع الخاص. وأشار التقرير بعد ذلك إلى دراسة حول كينيا تظهر أن العديد من شركات التصنيع العامة كانت تؤدى على مستوى عدد من المؤشرات بشكل أفضل من شركات القطاع الخاص. وأشار التقرير كذلك إلى صناعة الصلب، التى تملكها الدولة، فى جمهورية كوريا الجنوبية، والتى كانت من أكثر الصناعات كفاءةً فى العالم. وأظهر التقرير أن الخصخصة ربما ليست هى الطريق الأوحد لتقليل الخسائر فى المؤسسات العامة. ولكن ذلك لا يعنى أننا نقول بأن نستمر مع المؤسسات العامة حتى ولو كانت تحقق خسائر. بل إنه يحذرنا فقط من أن الخصخصة لم تكن أبداً هى الدواء الحاسم، وأنها لو تم حملها وتطبيقها بشكل متسرع فإنها قد لا تحقق إلا أقل القليل. ولكن الأمر الأكثر أهمية فى التقرير، كان اعترافه بأن الخصخصة ليست مجرد عملية فنية، ولكنها أيضاً عملية سياسية. وفى مقالة كتبتها تامارا كونانياكام تقريبا فى نفس الوقت الذى صدر فيه التقرير، وبناء على أبحاثها وعلى دراسات أخرى، أشارت الباحثة إلى أن العديد من تجارب الخصخصة فى الجنوب هى فى الحقيقة أمثلة على عملية تجريد للصناعات القومية، وأنها تؤدى فى معظم الأحوال إلى زيادة فى سلطات الجماعات المهيمنة، وأنها تعزز من عملية تركز السوق وليس إرساء الديمقراطية بالسوق.

وكان الجانب الآخر من الاهتمام الذى أبداه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى منصباً على مجال تحرير التجارة. وقد أدى ذلك فى بلدان كثيرة إلى انهيار الصناعات المحلية.

وظهرت واضحة التأثيرات التى تركتها برامج التكيف الهيكلى فى الخدمات الاجتماعية، ولاسيما فى مجال الرعاية الطبية، والتعليم وتوفير المياه النظيفة. وانخفض الإنفاق على التـــعليم لكل فـــرد من ٤١دولاراً فى ١٩٨٠ إلى ٢٦دولاراً فى ١٩٨٥، ثم هبط إلى ٢٥دولاراً فى عـام ١٩٩٥. وزاد عـدد الأشخـاص الذين لا يعـرفـون القـراءة والكتـابة فى القارة الأفريقية من ١٢٤ مليوناً فى عام ١٩٦٢ إلى ١٦٥ مليوناً شخص عام ١٩٨٥، وما يزيد عن ١٨٠ مليوناً عام ١٩٩٤. وفى حين أن هناك طبيباً واحداً لكل ١٠٠٠ شخصاً فى أمريكا اللاتينيـة ومنطقة الكاريبى(وفى كـوبا فإن هناك طبيب واحد لما يقل عن ٥٠٠ شخصاً)، إلا أن الوضع مختلف فى أفريقيا، فـهناك طبيب واحد لكل ١٨ر٠٠٠ شخصاً، كما أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد ألحق الخراب بكل مجتمع من المجتمعات فى أفريقيا.

ومـاذا إذا عن السيـاسـات التى كـانت وراء برامج التكيف الـهيكلى؟ لقـد أشـار جـون لوكسيلى إلى أن الهدف الرئيس لبرامج التكيف الهيكلى كـان إعادة دمج البلدان الأفريقية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، ولكن فى إطار ادوار محددة على نطاق ضيق. ولم تكن النيـة أبداً هى تحـويل نيـجـيريا إلى يابان أخـرى تنافس الولايات المتحـدة، ولكنها كـانت تحويل معظم البلدان الأفريقيـة إلى موردين للمنتجات الأولية إلى السوق العالمى. وكـان الهـدف الثانى هو تفكيك تحكم الدولة فى الاقتصاد، وتقليل دور الدولة. وكـانت النية هى قصر دور الدولة على عملية صيانة القانون والنظام. وكما أوضح ساندبروك، فإن الدولة كان مطلوباً منها أن تجهز لعملية اغتصاب القارة. وكان الهدف الثالث هو انتزاع الفائض من خلال الآليات المختلفة.

ويظهر لنا فانتو تشيرو فى كتابه الأخير النهضـة الأفريقية: خـارطة الطريق إلى تحدى العولمة المعلومات التالية:

– أن الفقر يتزايد بدلاً من أن يكون فى حالة ثبات.

– متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى أفريقيا جنوب الصحراء فى سنة ٢٠٠٠ كان ٤٩٢دولارا.

– فى أربع وعـشـرين دولة كـان نصيب الفـرد من الناتج القـومى الإجمـالى هو٣٥٠ دولاراً، وكـانت أقل معـدلات الدخول فى أثيـوبيـا(١٠٠دولارا) وفى جمـهورية الكـونغو الديمقراطية(١١٠دولارا) و بوروندى(١٢٠دولارا) و سيراليون(١٣٠دولارا).



- فى عـام ٢٠٠٠، قدر أكثر من ٣٠٠ مليون أفريقى- يمثلون نصف سكان القارة- على أنهم يعيشون فى حالة فقر.
- فى الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٨٠ ارتفع النمو الزراعى إلى ٢ ٪ فقط فى العام- وهو أقل من معدل النمو السكانى- وفى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ هبط هذا المعدل إلى ٦٠.٪ فى العام.
- معدلات النمو فى التصنيع، والتى كانت قد بدأت بقوة فى الستينيات، هبطت بقوة فى فترة الثمانينيات.
- أظهر المسح الذى أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فى عام ١٩٩٥، أن أربعين دولة أفريقية تستمد أكثر من ٧٠ ٪ من أرباح صادراتها من بيع البضائع.

إن السنين الطويلة من سوء الحكم وسوء الإدارة من الأنظمة الأفريقية، بالإضافة إلى سياسات حرق الأراضى للمؤسسات المالية الدولية وشروطا الدول المانحة ووكالات المعونة، قوضت بشكل كبير من قدرة البلدان الأفريقية على إدارتها لعملية التنمية.

ويظن بعض الناس، عندما يتفكروا فى المأساة التى تعيشها أفريقيا، أن خطة لأفريقيا، مثل خطة مارشال، قد تكون حلاً، أو أن البلاد الأفريقية يمكنها أن تقلد ما يطلق عليها النمور الأسيوية. غير أننى لا أعتقد بأن مثل هذه الخيارات متاحة لنا، إذ أن الرأسمالية العالمية نفسها فى أزمة هيكلية عميقة، كما أن الغرب ليست لديه الإرادة السياسية، ولا القدرات من المصادر على انتشال إفريقيا من أزمتها. وكما ذكرت من قبل، فإن الفكرة لم تكن أبداً جعل أفريقيا تنمو لتصبح يابان أخرى. كما أن خيار النمور الآسيوية ليس متاحاً هو الأخر لسبب بسيط وهو أن السياق الدولى الذى تطورت فيه هذه المجتمعات، على سبيل المثال الحرب الكورية والحرب الفيتنامية، لم يعد موجوداً الآن. وكما سبق وذكرناأمارتيا سن، منذ وقت بعيد، فإن تلك المجتمعات قد تطورت تحديداً فى أنواع من الظروف لا يتيحها البنك أو الصندوق للدول الأفريقية فى الوقت الحاضر.

لقد دعمت كوريا الجنوبية النمو الذى يوجهه التصدير بناء على أساسات آمنة، من ما يزيد عن عقد من الزمان، من البديل المركز للواردات، اعتماداً على فرض قيود التجارة لبناء القاعدة الصناعية. ولا تزال صادرات عديد من البضائع خاضعة للحظر أو للقيود، وذلك على الرغم من قواعد منظمة التجارة العالمية. ولقد تم التخطيط لنموذج التوسع الاقتصادى لكوريا الجنوبية بعناية من خلال حكومة قوية. ولو كان هذا سوقاً حرا، فلابد

وأن يكون لينين إذاً بمقولته «السياسة الاقتصادية الجديدة» هو عدو الماركسية الأول فى جميع الأزمنة!

ولا ينبغى لنا أن نعتقد بأن المعونة المباشرة هى الحل، فما يجب أن يكون واضحاً هو أنه حتى فى فترة ما بعد الحرب الباردة فإن المعونة لا تزال تقدم ومعها اعتبارات إستراتيجية وسياسية فى الحسبان. ويجب القول بأن أكثر من نصف المساعدة الثنائية الأمريكية مخصصة لخمسة بلدان ذات أهمية إستراتيجية وهى: إسرائيل، ومصر، وتركيا، والفلبين، والسلفادور. وفى حين أن بنجلاديش ذات التعداد البالغ ١٦ مليون فردا، ومعدل دخل الفرد يبلغ ٢١٠ دولاراً فقط، إلا أنها تتلقى مساعدة من الولايات المتحدة تقل عن السلفادور ذات التعداد البالغ ٣ مليون فرد ومعدل دخل للفرد يبلغ ١٠٠٠ دولاراً. ونجد أن مصر التى يبلغ فيها معدل دخل الفرد مرتين ضعف معدل دخل الفرد فى الهند قد تلقت فى ١٩٩١ معونة بلغت قيمتها ٣٧٠ دولاراً للفرد الواحد مقارنة بمبلغ٥٤ دولاراً للفرد بالنسبة للهند. وكما يعرف معظم مراقبو المساعدات الإنمائية فإن معظم المعونات ترد إلى الدول المانحة بطريقة أو بأخرى. ومن بين الخمسة عشر مليار دولار، قيمة المعونة التقنية المقدمة إلى الدول النامية، فإن معظم هذه المعونة قد تم صرفه على المعدات والتكنولوجيا والخبراء من الدول الصناعية. وبالنسبة لكل ٢ دولاراً تتلقاه القارة الأفريقية كمعونة، فإنها ترد ذلك بما يقرب من ١ دولاراً كدفعات للدين. ولم يتم القيام بأى جهد جدى فى بناء القدرات القومية فى البلدان النامية حتى الآن.

وإننى أتساءل: وما هى البدائل؟ إن إفريقيا تعوزها البدائل الإستراتيجية التى قد قدمت على المستويات القومية والإقليمية والقارية على السواء. وجميعنا يتذكر خطة لاجوس لمنظمة الوحدة الأفريقية والتى نشرت عام ١٩٨١؛ و الإطار الإفريقى البديل لبرامج التكيف الهيكلى الذى قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت قيادة البروفيسور اديبايو أديديجى عام ١٩٨٩؛ وتوصيات التقرير الذى أصدرته لجنة الجنوب التى كان يرأسها المالاوى جوليوس نيريرى عام ١٩٩٠؛ والخطط القومية للعديد من البلدان الأفريقية التى عقدت النية على أن تنتشل أنفسها من تخلف التنمية. ونظراً لأن كل ذلك لم يكن لديه شهادة الاحترام من المؤسسات المالية الدولية، فإن كل ذلك قد ترك فريسة للضمور وعدم البقاء. ولكن الأمور لا يمكنها أن تستمر كما كان عليه الحال فى السابق. ولابد لنا أن نفهم أن التنمية ليست هى النسخة المضاعفة من أنماط الإنتاج والاستهلاك فى الشمال، وليست

هى النسخة المطابقة لتجارب اليابان وما يسموا بالنمور الآسيوية، فالتنمية ليست مجرد عملية تقنية وإدارية. إن التنمية الديمقراطية فى إفريقيا هى تلك المعنية بتوفير الخبز والمأوى، والدواء والملابس الأفريقية، وتوفير المدارس ذات المقاعد والكتب والمياه النظيفة، وطرق أفضل، وتدخل للدولة فى مجال الزراعة. إنها تعنى إشراك الجموع من شعوبنا فى تعريف وفى التحكم فى القضايا السياسية والعملية السياسية، وإشراكهم فى صنع القرار حول تخصيص الموارد وتصميم السياسة وتنفيذها. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون ديمقراطية أصيلة وحقيقية.

إن الديمقراطية لا تعنى فقط الحق فى اتخاذ القرار، ولكنها أيضا الحق فى امتلاك المعلومات الكاملة عن الحقائق المتعلقة بالقضية التى يطلب اتخاذ القرار فيها. إن الديمقراطية الجديدة التى نحتاجها هى تلك التى لا يمكن فيها لأحد أن يكون له الحق فى استغلال عمل الآخرين، والتى يكون فيها الحق فى العمل والحق فى النصيب الكامل من عمل الفرد حقاً مكفولاً، وهى تلك التى تكون فيها الحقوق الأساسية التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب، وغير ذلك من صكوك دولية لحقوق الإنسان حقوقاً مضمونة ومصونة. إن هذه الديمقراطية الشعبية يجب أن تنتشر فى جميع أرجاء المجتمع، من مستوى القرية إلى المستوى القومى؛ وهى تعنى أن الدولة يجب أن تعتمد على اليقظة والفهم وعلى قرارات الشعب. ونضيف أنها تعنى أن الأجهزة التشريعية والتنفيذية هى أجهزة خاضعة للمسائلة من الناس، وذلك ليس فى قضايا السنوات الخمسية ولكن فى كل تصرف يومى تسلكه هذه الأجهزة؛ وتعنى أن السلطة القضائية هى السلطة التى تعبر وتنفذ إرادة الشعب. إن هذه الديمقراطية تعنى أن القانون الأساسى للدولة، ونقصد به الدستور، لا يجب أن يعكس فقط مرحلة التطور التى تمر بها البلد ، وأن يضمن الإنجازات التى قد حققها الشعب حتى الآن، لكنه يجب أيضاً أن يوضح الطريق نحو المزيد من التطور.

ونظراً لأنه ليس من الممكن أن نكرر تجارب البلدان الأخرى، فإنه من الضرورى أن نحاكى الأمثلة الجيدة منهم. ومن هذه الأمثلة فيتنام.

فى عام ١٩٧٥ لم ينتصر الفيتناميون على الأمريكيين فقط، لكنهم كانوا قادرين أيضاً على توحيد بلدهم. وأظهر الفيتناميون جلداً وشجاعة. وتضمن كفاحهم دروساً عظيمة لقنوها للعالم. إن الجرائم الفظيعة التى ارتكبها الأمريكيون فى فيتنام لم يشهدها أى جزء

من العالم من قبل، باستثناء قصف هيروشيما وناجازاكي. وتعرضت البنية التحتية والاقتصاد والبيئة فى فيتنام إلى التدمير الكامل. وسعياً من الأمريكيين لإرجاع فيتنام إلى العصر الحجرى، قاموا باستخدام ضعف كمية القنابل والقذائف التى استخدمتها الجيوش المتحاربة مجتمعة فى الحرب العالمية الثانية. وصب الأمريكيون على فيتنام ٨٠ مليون لترا من المواد الكيمائية السامة، بما فى ذلك ما يزيد عن ٤٥ مليون لترا من العامل البرتقالى، والتى احتوت على مواد سامة كافية لقتل جميع الجنس البشرى على وجه الأرض. لقد قتل ٣ مليون شخصا فى الحرب، وجرح ٤ مليون شخصا آخرين، وتعرض ٤ مليون شخصا غيرهم إلى العامل البرتقالى والمواد السامة. وإلى يومنا هذا، بعد مضى ٣٠ عاماً على الحرب، لا يزال الملايين من الشعب الفيتنامى تعانى من آلام الإصابات والأمراض؛ ويعانى مئات الآلاف من الأطفال التشوهات والعيوب الخلقية عند الولادة، وهناك ٣٠٠ر٠٠٠ حالة من حالات المفقودين فى القتال لم يتم تفسيرها حتى الآن؛ كما أن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة مستمرة فى إهلاك الفلاحين والأطفال، ومهددةً بقتل المزيد فى العديد من القرى الفيتنامية.

ومن أجل أن يعطى الفيتناميون معنى لانتصارهم على المستعمرين الفرنسيين والمتدخلين الأمريكيين فإنهم قاموا بعملية لتحويل بلدهم ولاستئصال الفقر وتخلف التنمية. ويبدو أن الاتجاه العام يشير إلى أن ذلك قد تحقق. إن الإحصائيات التى يقرأها المرء اليوم هى بحق إحصاءات مثيرة للإعجاب: فالناتج القومى الإجمالى اخذ فى النمو بمعدلات عالية نسبياً لسنوات، ومع معدل نمو سنوى بلغ ٧٪، ووصل إلى ٧.٧٪ عام ٢٠٠٤ وحده. كما أن متوسط دخل الفرد قد تضاعف بعد عشر سنوات. وكانت فيتنام تعانى بشكل دائم من نقص فى الغذاء واعتادت أن تستورد سنوياً مليون طن من الأرز، وحقيقةً لا يزال هناك من الناس من يتذكر أوقات المجاعة، إلا أن فيتنام اليوم استطاعت بسرعة أن تزيد إنتاجها الغذائى من ١٧ .٥ مليون طن فى ١٩٨٧ إلى ٣٩ مليون طن فى ٢٠٠٤ . واليوم، فإن فيتنام ليس لديها فقط أمن غذائى قوى، ولكنها أيضاً هى ثانى أكبر مصدر للأرز فى العالم، وواحدة من أكبر المصدريين للمنتجات الزراعية فى العالم.

وطبقاً للمعايير الدولية، هبطت معدلات الفقر فى فيتنام من ٧٥٪ فى ١٩٨٦ إلى ٥٨٪ فى ١٩٩٣ ، و٣٧٪ فى ١٩٩٨ ، لتصل إلى ٢٨٪ فى ٢٠٠٢، ثم ٢٥٪ فى ٢٠٠٤ . وهو متوسط نقصان فى أعداد الفقراء بمعدل ٣١٠ر٠٠٠ فى العام. وقد قامت فيتنام بالفعل،



فى الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠، بتحقيق أهداف الألفية التى حددت لها الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ لإنجازها، وهى تقليل عدد الفقراء إلى النصف.

وفى حين أن عدداً من الدول النامية لم يحقق بعد التعليم الابتدائى العام، فإن فيتنام تجاهد للوصول إلى التعليم الثانوى العام: ونجد أنه من كل ٦٤ قرية ومقاطعة فإن هناك ٣٠ منها قد سجلت تعليماً ثانويا عام.ا والأمل أن يتحقق ذلك على مستوى البلد كله بحلول عام ٢٠١٠. وقد زادت أعداد من يلازمون حضور المدارس فى ١٩٩٤-١٩٩٥ من ١٤,٩ مليون إلى ٨ر٢٠مليون فى ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وفى الوقت نفسه، ارتفعت أعداد طلاب الكليات والجامعات من ٢٠٣,٠٠٠ إلى ٠٠٠ر٠٢٠ر١، كما أن معدلات من يعرفون القراءة والكتابة فى فيتنام تبلغ ٩٤٪.

لقد تحقق ذلك كله فى بلد مرت عليه منذ استقلاله فى ١٩٤٥، تسع سنوات(١٩٤٥-١٩٥٤) من الحرب ضد الفرنسيين. وشهد ٢١ سنة(١٩٥٤-١٩٧٥) من القتال ضد العدوان الذى شنته الولايات المتحدة. ويجب أن نتذكر أنه ولمدة تقترب من ٢٠ سنةً بعد ذلك، كانت القوى الغربية الكبرى قد عزلت فيتنام نظراً لموقفها من نظام الخمير الحمر فى كمبوتشيا. ولا يملك المرء إلا أن يحيى الفيتناميين على هذا النجاح الهائل. وإذا ما استمر الفيتناميون فى اتباع سياسة " Doi Moi أو التجديد فى داخل الإطار الاشتراكى، وإذا ما استمر الحزب الشيوعى الفيتنامى الحاكم فى الإستمرار بحق فى تمثيل مصالح الشعب العامل، فإن الحرب ضد تخلف التنمية سوف تكسب، وسوف يتحقق التقدم الاجتماعى فى المساواة.

ولن تكون هناك أى وصفات علاجية فيما يتعلق بكيفية تحقيق كل بلد إفريقى للاستقلال الحقيقى والديمقراطية الأصيلة والتقدم الاجتماعى. ولكن من المؤكد كذلك أن الكفاح الثانى من أجل التحرير قد أخذ مجراه اليوم فى إفريقيا. ومن المؤكد أيضاً أن مرحلة النضال الثانى لتحرير إفريقيا، مثلها مثل المرحلة الأولى، تتطلب التعبئة والتنظيم والوحدة، وتتطلب حركةً سياسية قوية لقيادتها. ولكنها سوف تكون حركة من نوع جديد، يقودها حارثو الأرض ورقيق رأس المال، حركة يقودها هؤلاء الذين على الرغم من تحملهم لوطأة كفاح المرحلة الأولى فإنهم لم يكونوا هم المستفيدين. وسوف تتبنى هذه الحركة على أيديولوجية تحرير البلاد الأفريقية ليس فقط من سلاسل الامبريالية المعاصرة، والتى يطلق عليها الآن العولمة، ولكن تحريرها أيضاً من عبودية الاستغلال

ومن قيود الرجعية والتخلف ومن أشباه الآلهة من المستبدين والديكتاتورين.

وقد يأخذ الأمر بعض الوقت حتى يتسنى لهذه الحركة أن تحقق الوضوح فى التصورات والتماسك فى التنظيم، غير أن البذور قد بدأت فى الإنبات، ويراها المرء فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فى موقفها ضد الحرب، وضد الاستغلال الأجنبى للموارد؛ ويراها فى أوغندا، فى الكفاح من أجل السياسات المفتوحة الشاملة للجميع؛ ويراها فى الصومال فى الكفاح لبناء الدولة من جديد ولإعادة إنشاء المجتمع؛ ويراها فى عدد من البلدان الأفريقية ضد الأحكام القاسية للمؤسسات المالية الدولية. والأهم من ذلك أنه يراها فى جميع إفريقيا فى الكفاح من أجل إرساء الديمقراطية والحكم الصالح، وسيادة القانون، ومراعاة حقوق الإنسان، والكرامة للجميع. وختاماً نقول: إن التنمية والديمقراطية، لا ينفصلان، وعندما نحقق الإثنين يمكننا فقط عندها أن نقول أننا نسير على ساقين.

السفير انجل دالماو فرناندز*
كوبا : طريق مختلف**

أود أولا، أن أعبر عن أمتنانى لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، لدعوتى للمشاركة فى المائدة المستديرة المعنونة «إمكانية بناء نظام اقتصادى غير تابع فى زمن العولمة».

وقد قدمت إلينا ، تحقيقا لهذا الغرض، ثلاثة محاور، اختار ثالثها الذى هو تحديدا: «طرق ونتائج اقتصاد البلدان التى تبنت طريقا مستقلا أو مختلفا فى إطار، أورغم، العولمة».

دعونا نعولم التضامن بين كل شعوب العالم ، تلك هى القضية . إن ما قد تمت عولمته، على أى حال، فى هذه اللحظة من تاريخ البشرية، يجئ ضد أفضل مصالح الإنسانية، إنه، الأنانية، ومجاعة الفقر، والأمية، تدمير البيئة، واليأس فوق كل ذلك.

إن العديد من الأمم الثرية ، برآسة الولايات المتحدة الأمريكية، مسئولة عن هذه الحالة التى لا ضرورة لها فى عالمنا. وهى، إن سمح لها بمواصلة فعل هذا، فإنها سوف تكون مسئولة عن الكارثة البشرية التى تنتظرنا فى نهاية النفق المظلم الذى نسير فيه، فى أيامنا تلك. إن العديد من هذه الأمم الثرية ، بعيدا عن الجهل وعدم الدراية ، لا تبدو عارفة أننا جميعا ، أغنياء وفقراء ، نعيش على ظهر نفس القارب، وأنن، من ثم، لو غرقنا ، فسيغرقون هم أيضا.

إننا جميعا، الموجودون هنا اليوم، نتذكر تلك الأيام، غير البعيدة، عندما عُمد إنهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الكتلة الاشتراكية الأوروبية، باعتبارها نهاية التاريخ. أى أن الاشتراكية قد ذهبت إلى الأبد، وأن الرأسمالية ، من خلال السياسات النيوليبرالية وآليات السوق الحرة، هى السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية لكل الشعوب فوق الأرض .

إن تقرير ٢٠٠٤ لمنظمة الغذاء العالمية يقدم لنا المثال التالى : «٨٥٢ مليون شخصا يعانون الجوع فى العالم». ويذهب، من الناحية الأخرى، مليون مليون دولار سنويا على الحملات الدعائية التجارية، وثمانية آلاف مليون تنفق فى مواد التجميل فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وإحدى عشر ألف مليون تنفق فى أوروبا فى الآيس كريم.

---

* سفير كوبا فى القاهرة.

** ترجمها عن الانجليزية د. فخرى لبيب.

هذا، دون ذكر، الأرقام البعيدة عن التصديق، والتى تستخدم فى تطوير أسلحة جديدة ومعدات حربية عامة، بما فى ذلك الأسلحة النووية.

وطبقا للسيدة ريبكا جرينسبان، وهى مسئول عالى المقام بالأمم المتحدة ومدير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بمكاتبها فى المكسيك، فإن الاصلاحات النيوليبرالية فى بلدان أمريكية لاتينية قد أدت إلى خسائر عقدين من التنمية الاجتماعية فى تلك المنطقة.

إنها تقول، إنه بينما كان هنالك، فى عام ١٩٨١، حوالى ٥ر٤٠٪ من شعوب أمريكا اللاتينية فقراء، فقد أرتفعت هذه النسبة إلى ٤٣٪ عام ٢٠٠٥. لقد حدث هذا رغم وجود مؤشر أفضل فى الصادرات، واستقرار فى الاقتصاديات الكبرى، وأداء أفضل للاستثمار الأجنبى.

كما قالت، أنه كان هنالك، بالأرقام، نموا اقتصاديا، غير أنه لم يكن كافيا، وكان سريع الزوال. عندما ينمو الاقتصاد فى مثل تلك الظروف، فإن الفقر لا يتراجع ولاتختفى التباينات البتة.

غير أن معادلة الحلول بالنسبة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والسبعة الكبار واضحة وسهلة: لبرلة تجارية أكبر تفضى، كما يقولون، إلى نمو اقتصادى أكبر، وإقلال للفقر، وإلى ما يسمونه بالتقدم العام.

إن كل ذلك يمكن انجازه، طبقا لهم، من خلال تجارة حرة حقيقية وأنظمة سوق، والتى تنظم من تلقائها وبطريقة سحرية الموارد الرئيسية وتشبع الحاجيات الحقيقية لكل بلد. غير أنهم يضيفون، إن هذا النظام يجب ألا يتدخل فيه أحد حتى يكون مثاليا. يجب على الدول أن تمتنع عن العمل، أو التأثير فى القواعد المتأصلة فى التجارة الحرة، وأن ترفع يديها عن الشئون الاقتصادية، بشكل عام، ومن ثم، فإنه من المفترض أن توجد الحكومات، لتكون هنالك ببساطة، من أجل ختم القرارات التى تتخذها الشركات العابرة للقارات ومتعددة القوميات. وإن وضعت فى الاعتبار الفروق الاقتصادية والاجتماعية الهائلة والمتزايدة دوما، والموجودة بين البلدان الفقيرة والغنية، فإن هذا التقسيم يستمر بالتالى، على أرضية أن الدول الغنية متخصصة فى كل ما يربح دائما، وغالبية الدول الفقيرة متخصصة فى كل ما يخسر دائما.

وللحديث بصورة موضوعية، فإن التجارة العالمية اليوم هى جزء متمم لنظام الهيمنة الامبريالى، والذى يتصف بعولمة سياسات الليبرالية الجديدة. هذا، على الرغم من حقيقة

أن هذا النظام يدلل بنفسه عن فشله. لقد عانت البلدان التى تدعى بالنامية فى أمريكا اللاتينية ، وأجزاء أخرى من العالم ، من وطأة هذه التجربة الاقتصادية المحبطة، ولم يعد يجرؤ على تقديمها باعتبارها الحل الوحيد، أو الحل الأفضل المتاح، غير عدد قليل للغاية ممن كانوا يدافعون سابقا عنها بطريقة مفتوحة.

يضاف إلى ذلك، أن ما يسمى بنظام التجارة الحرة، ليس حرا حقيقة ، ولا كان كذلك فى الماضى. إنه لم ينتج نموا اقتصاديا جوهريا، ولاخفض الفقر، أو أدى إلى مشاركة متساوية فى المنافع بين هؤلاء الذين يشاركون فيه.

لقد قال شى جيفارا، منذ أكثر من ٤٠ عاما مضت: «كيف يمكننا القول بالمنافع المتبادلة، والحقيقة ونحن نصدر، فى الحقيقة، مواردنا الخام باسعار سوق عالمى تثير الضحك، بينما نستورد معدات وآلات انتجتها مشروعات حديثة كبرى، بأسعار عالية للغاية». وأضاف ، شى جيفارا « إن التجارة الحرة عند الاحتكارات تعنى ثعلبا حرا بين كتاكيت حرة».

حقا، عندما قيل لبلداننا، بلدان العالم الثالث، أن تذهب كلية إلى نظام التجارة الحرة، لم تكن التجارة ذاتها هى الجزء الوحيد أو حتى الأكثر أهمية فى تلك الخدعة. إذ من الواضح، أن حركة رأس المال الحرة، إلى جوار التجارة الحرة، هى الجزء الأكثر أهمية فى استراتيجية البلدان الغربية ، فى محاولة لفرض نموذجها النيوليبرالى بكل الطرق.

إن أحدث الأمثلة الكبرى يتجسد فى حقيقة أن كمية التبادل التجارى الكلى فى العام تساوى تسعة مليون فى المليون دولار. إن هذا الرقم نفسه يذهب من أماكن بذاتها إلى أماكن أخرى – أكثر من ذهابه، من مشروعات عابرة للقومية إلى مشروعات أخرى– فى ثلاثة أيام فقط، فى ظل النظام المالى المعولم الحالى. لقد جاء كله تقريبا نتيجة آلية مكرسة لتطبيق طريقة غير مسبوقة، وغير معقولة، للمضاربة بالأموال ، طريقة لا تفيد أحدا غير الأمم الثرية ذاتها. وهى تقدم فى المقابل، من كل تلك الأموال التى تكسبها بسهولة ، صدقة بائسة ، إلى البلدان الفقيرة، وهى دوما على استعداد لتقبل الشكر على إشفاقها وقلبها الطيب.

وتطالب البلدان الغنية ، وهى فى حالة دائمة من السعى للتأثير فى الآخرين، تطالب، البلدان الفقيرة أن تفتح أسواقها. كما تطلب البلدان الغنية منا أن نضع نهاية للدعم أو تخفيضه ، بينما هى تقوم بحماية مشروعاتها الوطنية عبر قدر هائل من الدعم. حقا، إن

الأمم الغنية تنفق المزيد من الأموال ، فى دعم منتجاتها المحلية، بما يساوى خمسة أمثال ما تقدمه للمعونة الرسمية للبلدان الفقيرة أو النامية. نفاق مشين وإساءة استعمال للسلطة.

ولسوء الحظ، فإن غالبية بلدان الجنوب قد ابتلعت دواء التجارة الحرة المر. إن مثالا واحدا على ذلك ، هو هايتى ، ومعها ١٦ بلدا أفريقيا ، والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية الفقيرة، إذ لكل تلك البلدان اقتصاديات أكثر أنفتاحا من تلك التى للولايات المتحدة الأمريكية وغالبية بلدان أوروبا الغربية. وطبقا للمعادلة السحرية للسوق الحرة، فإنه يتوجب أن تكون هايتى، وتلك البلدان الأخرى، الآن، أحسن حالا من الناحية الاقتصادية. هل هى كذلك ؟ إن العكس صحيح تماما.

يجب أن نفهم، فى بلدان العالم الثالث، أن للتسويق الحر شفرة جينية محددة بوضوح. إنه إبن نظام السوق الرأسمالى، ولا يستطيع أن يختفى أو يهرب من حرفته الأساسية فى استغلال التجارة التى نشأت من مبدأ التبادل غير المتساوى بين أطراف غير متساوية . وكما قال شى جيفارا : «ثعلب حر بين كتاكيت حرة».

إننا الكوبيون نؤمن بأن عالما أفضل للجنس البشرى، عالم ممكن، غير أن قناعتنا لاتقوم على أن التسويق الحر والليبرالية الجديدة هما الطريق الذى على بلدان العالم الثالث أن تسير فيه . وذلك هو السبب فى لماذا اختار الشعب الكوبى طريقا مختلفا.

طريق كوبا

كان الكوبيون يتمتعون ، خلال الثمانينيات، بمستويات جيدة، بصورة معقولة، من الحياة، بينما كانت تنهار الكتلة الاشتراكية الأوروبية التى كانت تربط كوبا بها اقتصاديا.

لقد فقدت كوبا، بصورة فجائية، ٣٥٪ من ناتجها المحلى الإجمالى ، و٨٣٪ من تبادلها التجارى الأجنبى، وواردات النفط الحيوى لتحريك الصناعة ، والنقل ، والزراعة، الخ، وغالبية المواد الخام ، والوارردات الحاسمة مثل الطعام ، والملابس، والأحذية ، والأدوية وكل أنواع المعدات.

وكنتيجة لهذه الحالة، شاهدت أوائل التسعينيات ، تدنيا فى كل مجالات الحياة فى البلاد، وتحديدا: توقف أكثر من ٥٠٪ من الإنتاج الصناعى، وانخفضت القدرة الشرائية من ٨٠٠٠ مليون دولار إلى ١٥٠٠ مليون دولار، وانخفض إنتاج الكهرباء إلى ٧ ساعات يوميا، وانخفض نقل الأشخاص والبضائع إلى أدنى حد، وأوقف تماما برنامج بناء المنازل، وعادت البطالة إلى الظهور بعد عقود عديدة من النسب المقبولة، وأظهرت

السوق السوداء وجهها القبيح ، وانخفض سعر البيزو الكوبى من ١ : ١ فى مواجهة الدولار إلى ١ : ١٥٠ بيزو، وغدا الحصار المالى والتجارى أسوأ مما كان بسبب إجراءات جديدة أدخلتها واشنطن.

وكان لابد، أمام مثل تلك الحالة الاقتصادية الدرامية، من اتخاذ قرارات حيوية . وكان الأول منها هو إدخال تغييرات يمكنها تحريك اقتصاد البلد مما كان عليه إلى اقتصاد مختلط ، بمعنى ادخال آليات رأسمالية معينة فى ظل استراتيجية الحفاظ على وسائل الدولة للانتاج والتنمية الاشتراكية، متجنبا كلية تكاليف معادلة الخصخصة، والتى طبقت، على نطاق واسع ، فى بلدان عديدة . ورغم الاستحسان والتصفيق الذى قوبل به شعار «نهاية التاريخ» على نطاق واسع، فإننا فى كوبا كنا موقنين بحقيقة أن نظامنا الاشتراكى يحتاج إلى ترتيبات واتقان وليس إلى التدمير. وهذا بالضبط هو ما فعلناه .

ماذا حدث فى كوبا خلال السنوات القليلة الماضية ؟

لقد أصبح متوسط النمو الاقتصادى ٥ر٤، خلال السنوات القليلة الماضية ، دون مساعدة قدرها سنت واحد قرض من البنك الدولى، أوصندوق النقد الدولى، أو بنك انتر أمريكان، والتى قدمت جميعها ألف مليون دولار لبلدان أمريكا اللاتينية فى تلك الفترة، وتنتج كوبا الآن ٥٠ ٪ من احتياجاتها من النفط، وهذا الانتاج يزيد كل عام، كما أن كل الكهرباء تقريبا، تنتج الآن من النفط الكوبى. إن كوبا هى المصدر الخامس للنيكل، بالاضافة إلى الكوبلت واستثمارات جديدة هامة قد جرى توقيعها بالفعل مع الصين من أجل زيادة جوهرية فى إنتاج النيكل، وانخفضت البطالة إلى ٩ر١ فى ٢٠٠٤، وأعلنت الحكومة إمكانية خفضها أكثر وأكثر.

عاد الانتاج الصناعى إلى كامل قوته مع تقنية جديدة، ونمت الصادرات بصورة جوهرية. والأكثر أهمية أنها تنوعت ، إن السكر والتبغ قد غدتا الآن مجرد منتجين للتصدير، وليسا «المنتجين المصدرين»، كما تم شراء ألف سيارة جديدة من الصين للحل الكلى لنقل الاشخاص بعيد المدى، كذاتم التعاقد على المعدات الضرورية لنقل البضائع لحل الصعوبات الحالية. وغدت السياحة والخدمات العامة مصادر الدخل الرئيسية للاقتصاد الكوبى، يضاف إلى ذلك عودة قيمة البيزو إلى ثمانية أضعاف، وهو الآن دولار واحد = ٢٠ بيزو .

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى ، فإن العلوم وخاصة التقنية الحيوية والهندسة الجينية قد

تطورت إلى مستويات بلدان العالم الأول. إن كوبا اليوم هى البلد التى يوجد بها أكبر عدد من الأطباء والمدرسين بالنسبة للفرد فى العالم، ومن بين كل سبعة عمال ، هنالك واحد يدرس بالجامعة، وأقل مستوى دراسى هو المستوى التاسع، ويلتحق ١٠٠ ٪ من الأطفال بالمدارس، ولايوجد على الاطلاق أطفال شوارع. إن أقصى عدد للطلبة مسموح به فى الفصل الدراسى هو ٢٠ فى المدرسة الابتدائية ، و١٥ فى المستوى الثانوى. وتوجد ٦٤ جامعة ومئات فروع الجامعات لعدد من السكان يبلغون ٢ر١ مليون. ويوجد خلال العام الحالى ٣٨٠ر٠٠٠ كوبى من كل الأعمار، يقومون بدراسات المستوى الأعلى.

لقد أعلن اليونسكو إن كوبا وفنلندا وكندا وكوريا الجنوبية هى البلدان الأربعة ، لعام ٢٠٠٤ ، التى تتمتع بأعلى معايير التلعيم المتكامل بين كل البلدان أعضاء الأمم المتحدة.

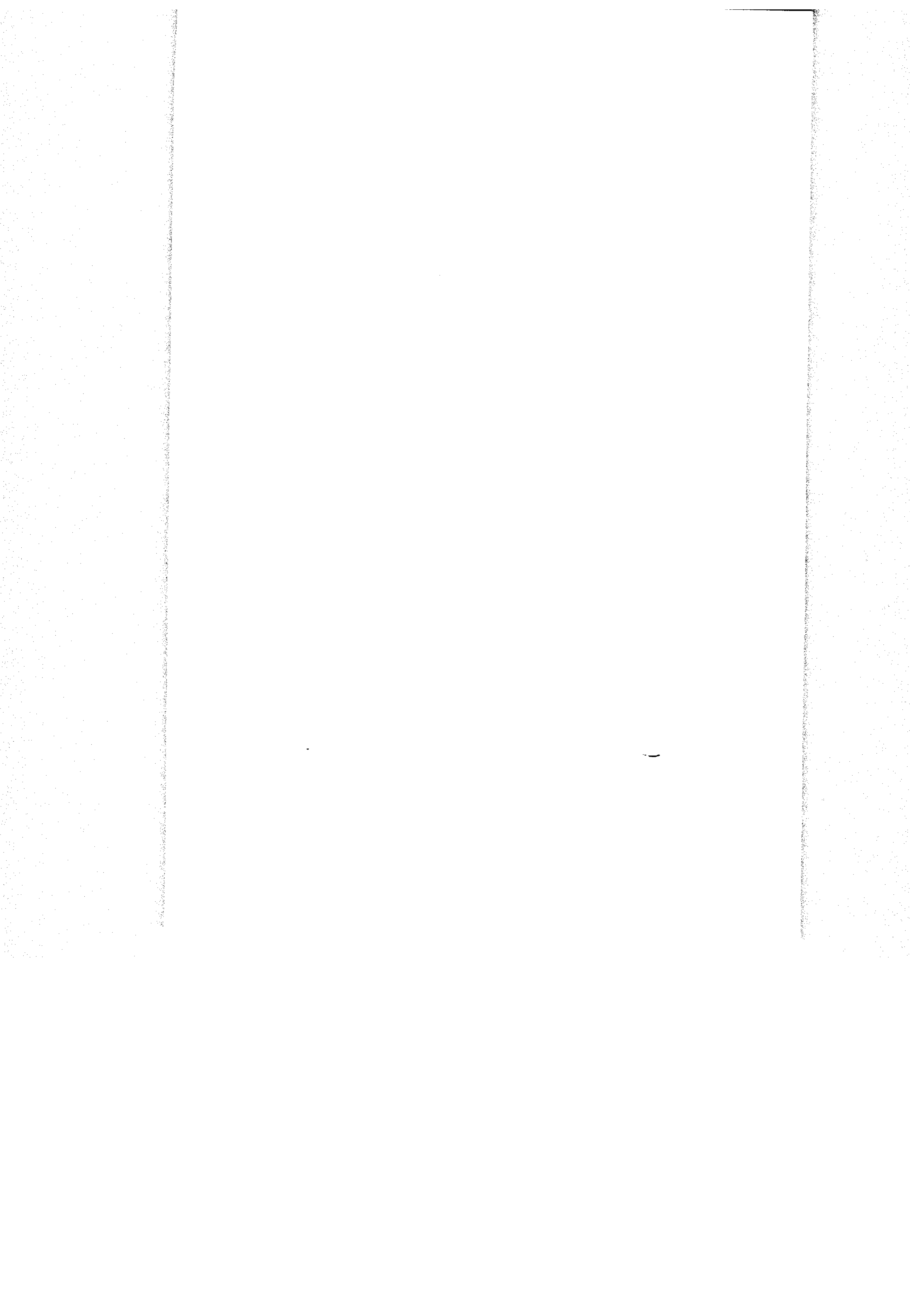
وتجئ كوبا، فيما يتعلق بوفاة الأطفال، ٨ر٥ ٪، الثانية بعد كندا فقط فى القارة الأمريكية، يضاف إلى ذلك وجود نظام صحى يصل إلى كل مواطن كوبى. هنالك حوالى ٣٠ر٠٠٠ طبيب كوبى وفنى صحى يقدمون خدماتهم فى أكثر من ٦٠ بلدا. إن كل الخدمات الصحية فى البلاد مجانية مثلها مثل التعليم.

فيما يتعلق بالتضامن مع الشعوب الأخرى، فإن أكثر من ٤٠ر٠٠٠ شابا من الجنسين ، من مائة بلدا، قد تلقوا تعليما مجانيا فى الجامعة وعلى المستويات الفنية فى كوبا، وهنالك حوالى ٢٩ر٩٩٩ منهم من جنوب صحراء أفريقيا، ومئات من الصحراء الغربية وفلسطين، من بين عديدين آخرين من بلدان عربية.

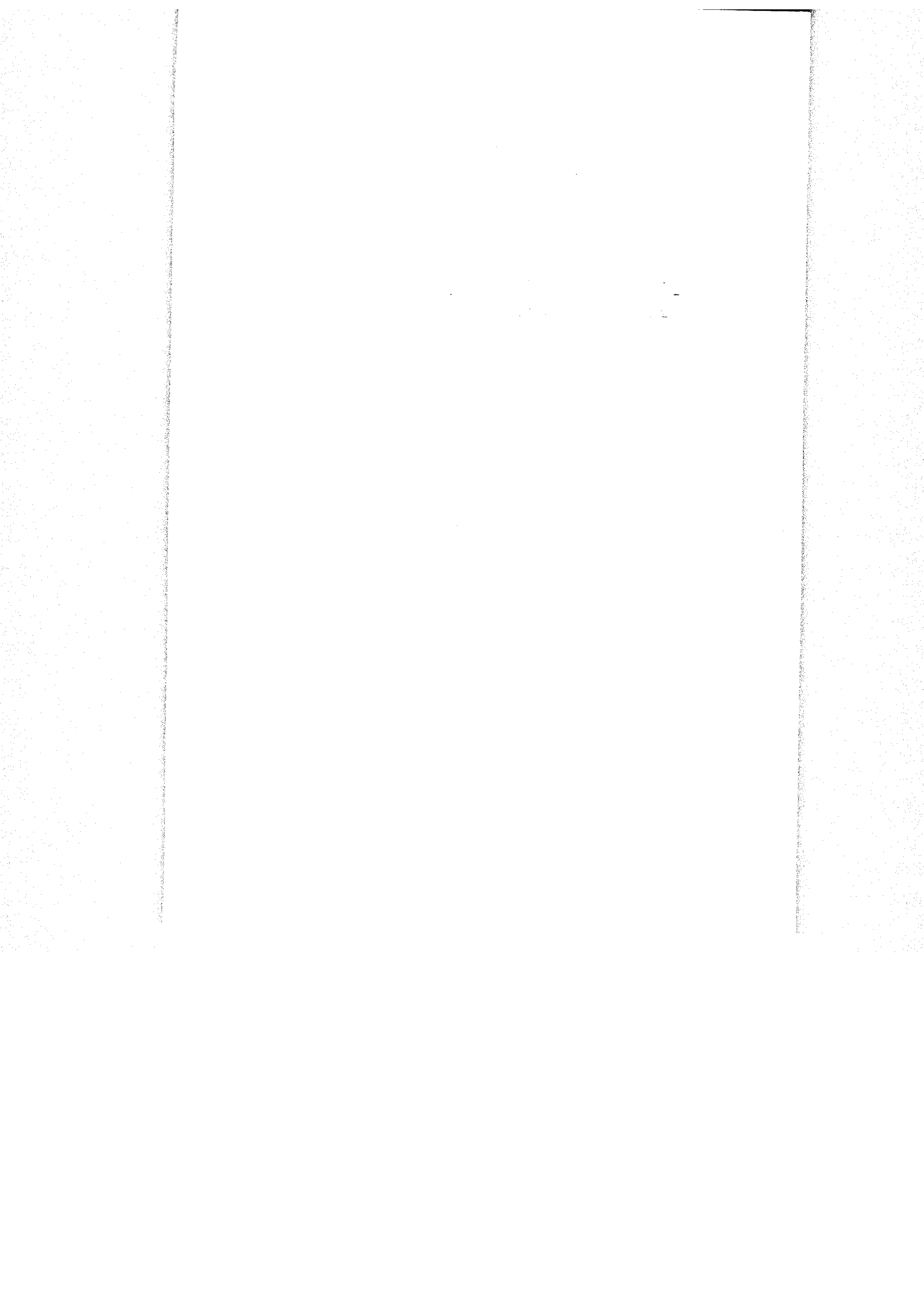
وهنالك ، فى الوقت الحالى، عام ٢٠٠٥ ، حوالى ٢٠ر٠٠٠ طالبا أجنبيا من أمريكا اللاتينية، والكاريبى، وأفريقيا وآسيا، بل وحتى من الولايات المتحدة الأمريكية، فى المستوى الجامعى فى كوبا دون أى تكاليف مالية. كما أن هنالك ١٢ر٠٠٠ منهم يدرسون الطب.

إن تلك مجرد أمثلة قليلة، لما نعنيه نحن فى كوبا بالحديث عن التطور عبر طرق مختلفة. إن هذا هو ما نعنيه بعدم قبولنا لليبرالية الجديدة وقوانين الرأسمالية المتوحشة، وهذا ما نعنيه بالاشتراكية.

هذا هو النظام الذى تبنته ديمقراطيا الأغلبية الساحقة من الكوبيين كطريق لنا، لتنمية متكاملة وعدالة اجتماعية : الطريق إلى عالم أفضل.



مناقشات
الجلسة الخامسة



ا.حسام الساموك

اعترف أولا بالكلمتين الجميلتين للرجل الأفريقى العزيز والحبيب الكوبى.

لا أريد أن اتحدث عن المواقع والدرجات فيما يتعلق بكلمة أومداخلة. الدكتور عثمان كنت أتمنى فى استعراضه التاريخى أن يمر بتجربة عزيزة علينا نحن العرب، لكنها ربما اغتيلت ، هى العلاقة العربية الأفريقية، يوم قاد الراحل عبد الناصر مشروعا طموحا ومثمرا جدا. عندما بدأ بالتنسيق مع كل القادة ودعم حركات التحرر وكانت نتائج مشروعه أن قطعت كل دول أفريقيا علاقتها مع إسرائيل، وانتصر العرب بعد حرب ١٩٧٣، حرب رمضان المجيدة.

والواقع أنه بتأثير من الدبلوماسية المصرية، وأنا أؤمن أن الدوبلوماسية المصرية كانت ومازالت تنتمى لوطنيتها وعروبتها أكثر مما تنتمى لسياسات الدولة، التى ربما تتغير من حين إلى آخر، أقول نجحت الدبلوماسية المصرية فى جمع حشد عربى لمناصرة أفريقيا، وقد بدأ على ما أتذكر صندوق التنمية العربى الأفريقى، وقام بمجموعة من المشروعات لدعم الاقتصاديات الأفريقية للاستثمار فى أفريقيا ، بل حتى منظمة التحرير الفلسطينية ، وكانت مازالت حركة تحرير، وأرجو أن تستمر كحركة تحرر، استثمرت فى أفريقيا ، وأوغندا خصوصا، حيث كانت تتركز الاستثمارات الفلسطينية فى الشئون الزراعية . أود أن أسأل البروفسور عثمان ما مصير هذه المشروعات؟ هل اغتيلت فعلا؟ هل فشلت مثلا وتلاشت؟ هل بقيت لها آثار؟ هذه نقطة.

النقطة الثانية ألا يمكن أن نفعل مثل هذه المشاريع؟ نعم الوضع العربى سئ جدا، لكننا بالتأكيد نتوسل فى حديث قائد العروبة الأكبر محمد بن عبد الله، يوم قال فى دعائه اللهم لا تحرمنا من لذة الأمل. أقول ألا يمكن أن نفعل مشروعات عربية أفريقية فى هذا السياق. هذا ما يتعلق بالبروفسور عثمان. أما بالنسبة لصديقنا انجل فرماندز اقول ، أننى كنت قد زرت كوبا سنة ١٩٧٨ والتقيت بالرئيس كاسترو . وكانت ذكريات جميلة عن هذا اللقاء. ويومها خرجت بانطباع مهم أن هذا الشعب، عفوا الكلمة قد تكون صعبة، الجائع أو ربما صور أنه جائع،كان غنيا فى أشياء كثيرة. يومها تذكرت كلمة للسيد المسيح حين قال، ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، فقلت ليس بالثراء وحده يسعد الإنسان، أو تسعد الشعوب. لقد ذكر السيد المحاضر ما نقله عن جيفارا الثائر الكبير: ذئب طليق بين دجاجات طليقات، أقول أننى اقتبس من نفس المصدر ، الذى اقتبس منه المحاضر تلك



الكلمة، وهى مقالاته يوم كان وزيرا للتجارة والصناعة فى الحكومة الكوبية، قبل أن يذهب فى مهمة التحرير العظيمة حين أشار جيفارا إلى حكاية نتمتع بها نحن العرب، عن الخليفة العربى ، حين استشهد بالخليفة العربى الأموى الذى سقطت دولته، فذهب إلى أمه ليبكى أن الغرب اسقط دولته ، فقالت له أنك تبكى كالنساء على ملك لا تحافظ عليه. كما الرجال. أقول انطلاقا من هذه الكلمة الخالدة التى رويت عن الخليفة العربى، واستشهد بها جيفارا العظيم، اقول نرجو أن نتعظ من هذه الكلمة التى هى عمليا تعنى التنبؤ المستقبلى ، الذى ربما يجعلنا نشهد بأعيننا أن نظما قد سقطت، وأن تجارب وطنية قد سقطت بفعل عدم الانتباه، أو بفعل المواجهة الحمقاء مع قوى الشر، وقوى العولمة، وقوى الامبريالية. لذلك اتمنى على اصدقائنا فى كوبا أن يحفظوا تجربتهم، وأن يجعلونا نعتز بها باستمرار.

ا.الصادق فياله

أشكر الدكتور هاروب عثمان، وسفير كوبا على المداخلتين . وكم كانت هذه المداخلات مفيدة . طبعا بالنسبة للعرض عن تطور الأوضاع فى أفريقيا، أو فيتنام، أو التجربة الثرية الكوبية ، التى نكن لها كل الاحترام والتقدير، فإن الموضوع، وهذه الجلسة مواصلة للجلسة التى قبلها، لأننا تحدثنا فى الجلسة السابقة عن الانماط أو النموذج الذى نستطيع من خلاله التغلب على الوضع العالمى، أو الواقع الجديد، خاصة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادى . ولم أسمح لنفسى أن أتدخل أو أبدى بعض الملاحظات لأننى كنت أرأس الجلسة.

أولا، لابد لنا أن نبدأ باحترام خصوصيات كل تجربة. وقد قلت بالأمس، واعيدها اليوم، أن كل تجربة لابد أن تأخذ بعين الاعتبار واقع البلد، وإمكانياته الطبيعية والبشرية والاقتصادية والثقافية ، وواقعه السياسى. لماذا أقول هذا؟ لأن كل نمط له منطلق، وكل نمط له إيجابياته من الناحية العلمية أو الاكاديمية. القضية هى كيف نستطيع أن نطبق هذا النموذج على بلد ما؟ والنتيجة تختلف فى بعض الأحيان، تختلف كليا. نحن وصلنا إلى ما وصلنا إليه فى هذا النموذج، الذى لا أقول نرفضه، ولكن نقول أنه نموذج غير عادل ، كانت هناك تجربة أخرى قد فشلت. لماذا فشلت؟ وفشلت أساسا من منطلق الإنسداد السياسى، على أساس أن المنطلق كان منطق العقلية الوحيدة، والزوحد، الذى جر إلى كثير من المأزق. وهو الذى وضع العالم فى ما وصلنا إليه. أقول هذا لأن هناك أيضا

الكثير من التجارب. وأن كل ما قيل صحيح. وأن السؤال عن إمكانية بناء اقتصاد غير تابع فى زمن العولمة يرجع بنا إلى الأصل ، فأقول ، نعم؟ كيف؟ هناك تأتى خيارات ، وهنا تأتى خصوصيات الدول. وهنا تأتى أيضا الكثير من الأشياء التى لابد أن نمر منها، وهى العدالة الاجتماعية أكثر فأكثر، وتوازى البعد الاجتماعى، مع البعد التنموى لأى سياسة.

ثانيا د. حامد تكلم عن أهمية ، وأنا معه، خلق طبقة وسطى، خاصة فى البلدان النامية، وهى تستطيع القيام بدور المحرك الأساسى. ثم الاستقرار الاجتماعى الذى يولد السلم الاجتماعى وغير الاجتماعى ، يولد الاسقرار والانتاج. ثم كذلك تنويع الاقتصاد، على أساس ألا نبنى اقتصادا يعتمد على قطاع أو اثنين . لابد من تحقيق أكثر ما يمكن من تنويع القطاعات الاقتصادية . وكذلك، وهذا أهم شئ خاصة للبلدان النامية ، الاستثمار فى التنمية البشرية، أو الاستثمار فى الموارد البشرية. إننى أتكلم فى الحقيقة عن كل هذه الخيارات، ولا أقول أنها أحسن الخيارات، لكننى أتكلم عن تجربة بلدى التى أنا اعتبرها تجربة جاءت بنجاحات كثيرة، ومكاسب هامة. أنها أولا استثمار بالفعل فى الموارد البشرية، واستثمار فى التعليم بما فيه التكنولوجيا. ولكن مع هذه الخيارات، على المستوى الوطنى ، لابد أيضا أن يكون هناك خيارات على مستوى العلاقات الدولية أيضا، معادلة جديدة، لابد من إدخال قيمة جديدة فى العلاقات الدولية، التى هى مع الأسف ضعيفة اليوم، وإنها البعد التضامنى فى العلاقات الدولية. البعد التضامنى هو الذى يستطيع أن يساعد على تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب، أو ما بين الدول الغنية والفقيرة، واليوم أكثر من أى وقت مضى، خاصة وقد تكلمنا فى كل المحاور، تكلمنا عن أهمية الثورة التكنولوجية المتسارعة، وإن الفجوة التكنولوجية هامة. وقد تكلم الدكتور حامد أن أكبر الوفود كان وفد ماليزيا فى أحد المؤتمرات، وان الإرادة موجودة لدى دول الجنوب للحاق بركب الدول المتقدمة فى هذا الاطار. وبالطبع سوف تنعقد القمة الثانية لمجتمع المعلومات خلال شهر تقريبا. وهذا المؤتمر أساسا لتقليص الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب. وهى القمة التى اجتمعت فى شهر نوفمبر فى تونس . واعتقد انها هامة جدا. ولابد، بالنسبة للدول النامية أن يكون هنالك أكثر من تعاون وتكامل وتضامن بين هذه الدول ، لكى تصل هذه القمة إلى نتيجة هامة فى سبيل تضامن أكثر ، وخاصة فى هذا الإطار ، حتى يكون هذا العالم أقل فقر، وأكثر تضامنا، وأكثر أملا فى المستقبل.



ا.محمود القمحاوى*

تكررت فى جلستى اليوم مسألة العدالة الاجتماعية. وأنا أرجو من الزملاء والاساتذة أن يحددوا لها مفهوما، وإن كان لها مفهوما ، إذ حتى العدالة القانونية ضلت فترة طويلة، وكان التعبير عنها باعتبارها معصوبة العينين ، إلى أن تطور ، فى السنوات الأخيرة، نظام التقاضى الخاص، عن طريق التحكيم ، وأصبحت العدالة مفتوحة العينين، أو كما يسميها الفرنسيون العدالة المفصلة على صاحب المصلحة. أرجو ونحن نتحدث عن إمكانية سبيل للتطوير أن تكون الاهداف واضحة المعانى.

د. عصام الزعيم

أود أن أشكر منظمة التضامن على هذه الفرصة الرائعة لعرض تجربتين هامتين، تجربة التطور والتنمية فى أفريقيا، وتجربة التطور والتنمية فى كوبا. المسألة بالغة الأهمية لأننى للأسف الشديد فى بلادنا، ودعونى أتحدث فقط عن مصر والبلدان العربية، للأسف نحن قليلى المعرفة، وربما كنا للأسف الأشد، قليلى الاهتمام أيضا بما يحدث فى هاتين التجربتين. ولا أعرف هل هى الصدفة البحتة ، أو هى براعة التنظيم، التى أدت إلى الجمع بين التجربتين على نفس المنضدة ، تجربة أفريقيا، واعذورونى إذا تحدثت فى هذه الحدود التى تتميز فى الكثير من أحوالها بالفشل، وتجربة كوبا التى تتميز ، فى الوجه المقابل، بنجاحات بارعة. أظن أن التقابل بين التجربتين ، بالرغم من الاشتراك فى كثير من نقط البدايات. وحتى فيما يتعلق بمحدودية الموارد الطبيعية، وما يتصل بذلك فإننى أدعو إلى التركيز على المقارنة. ما أسباب هذا الفشل من ناحية ؟ وما أسباب ذلك النجاح فى ناحية أخرى؟ ولا يمكن ، من خلال التطبيقات ، العملية، الاستغناء عن الكثير من المقولات النظرية. النقطة الأخيرة التى سأقولها باختصار ، هى ملاحظة بسيطة جدا، من ضمن الإحصائيات الفنية الكثيرة التى تفضل بهاالأستاذ هاروب عثمان، اشارته إلى أنه بينما متوسط الدخل القومى فى الهند يبلغ نصف ، أو ربما أقل من نصف متوسط الدخل، القومى فى مصر، فأن مصر تحصل على أكثر من ضعف ما تحصل عليه الهند من المساعدات الأمريكية. مفارقة تبدو ظالمة. لكننى أريد أن أستنتج إستنتاجا آخر غير علمى، إننى اتساءل ، ربما توجد هناك علاقة بين الإثنين، ربما لأن الهند تتلقى مساعدات أمريكية أقل بكثير مما تتلقاه مصر، فأن الهند تحرز النجاح، ليس فقط فى متوسط نمو الدخل القومى، ولكن أيضا فى التقدم التكنولوجى وفى التصنيع . بينما

* صحفى بجريدة الأهالى ونهضة مصر.

مصر الحاصلة على أحد أعلى مستويات المعونة الأمريكية تواجه ما تعرف من التناقص المستمر فى متوسط الدخل القومى، وما فيها من تخلف تكنولوجى. ربما لو لاحظنا الأمر، هناك علاقة سببية قد تبدو غير محكمة، لكنها بالقطع موجودة.

ا.محمودالقمحاوى

يتجه العالم كله، وكل قواه، فى ظل هيمنة العولمة والليبرالية، ناحية الليبرالية، فى ظل حشد غير عادى من الدول القادرة على فرضها، وفى ظل سعى دول المفروض فيها أنها تحارب حتى اخر قطرة فى مواجهة العولمة. كيف يمكن أن نصل لصيغة توازن بين المناخ الليبرالى، فى ظل هذه العولمة، وبين أطروحاتنا وإمكانياتنا وقدرتنا وتاريخنا ووضعنا الحالى.

ا.عبدالقادر محمد عثمان *

يسعدنى أن أشارك، مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، فى هذه المائدة المستديرة الدولية، حول إمكانية بناء اقتصادغير تابع كما قيل. لقد جئت من بلد بعيد عن الاجتماعات الإقليمية والدولية. كانت هناك حرب أهلية أمس واليوم . لقد استمعت جيدا إلى بحوث الأساتذة ، ومداخلات الدكاترة والخبراء. وكان يسعدنى جدا أن أسمع بعض الآراء والأفكار التى طرحت هناك فى الصومال. الآن بدأ السلام هنالك، إلى حد ما، وانتخب رئيس للجمهورية . والآن نسعى إلى بناء اقتصاد بعد خمسة عشر عاما. إن هذا الاقتصاد فى الاتصالات الدولية والمصانع الصغيرة. لقد جاء البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، بعد تشكيل الحكومة وبدء مفاوضات مع الحكومة الوليدة، لكن الخوف مسيطر.

كنت آمل أن تقوم هذه الندوة، أو المائدة المستديرة، بطرح قضية بناء اقتصاد جديد للصومال.

لقد جذبتنى جدا الورقة التى قدمها الدكتور هاروب عثمان عن افريقيا، والمقارنة مع فيتنام. لقد كنت اسمع فقط الأخبار، وأنه كانت هنالك حرب فى فيتنام فى الستينيات. وان امريكا تدخلت هناك، كما نشاهد شيئا من ذلك فى الافلام، لكن الحقائق التى طرحها الاستاذ جعلتنى مندهشا. والنموذج الكوبى أيضا جذبنى للغاية. وكنت أتساءل فقط عما تعانيه أفريقيا من مشاكل كثيرة، مشاكل حدودية فى شرق أفريقيا، وفى وسطها، وفى شمالها وفى غربها. هناك مشاكل عرقية فى أفريقيا فى الوسط وفى الشرق وفى الغرب

* المركز الصومالى للإعلام.



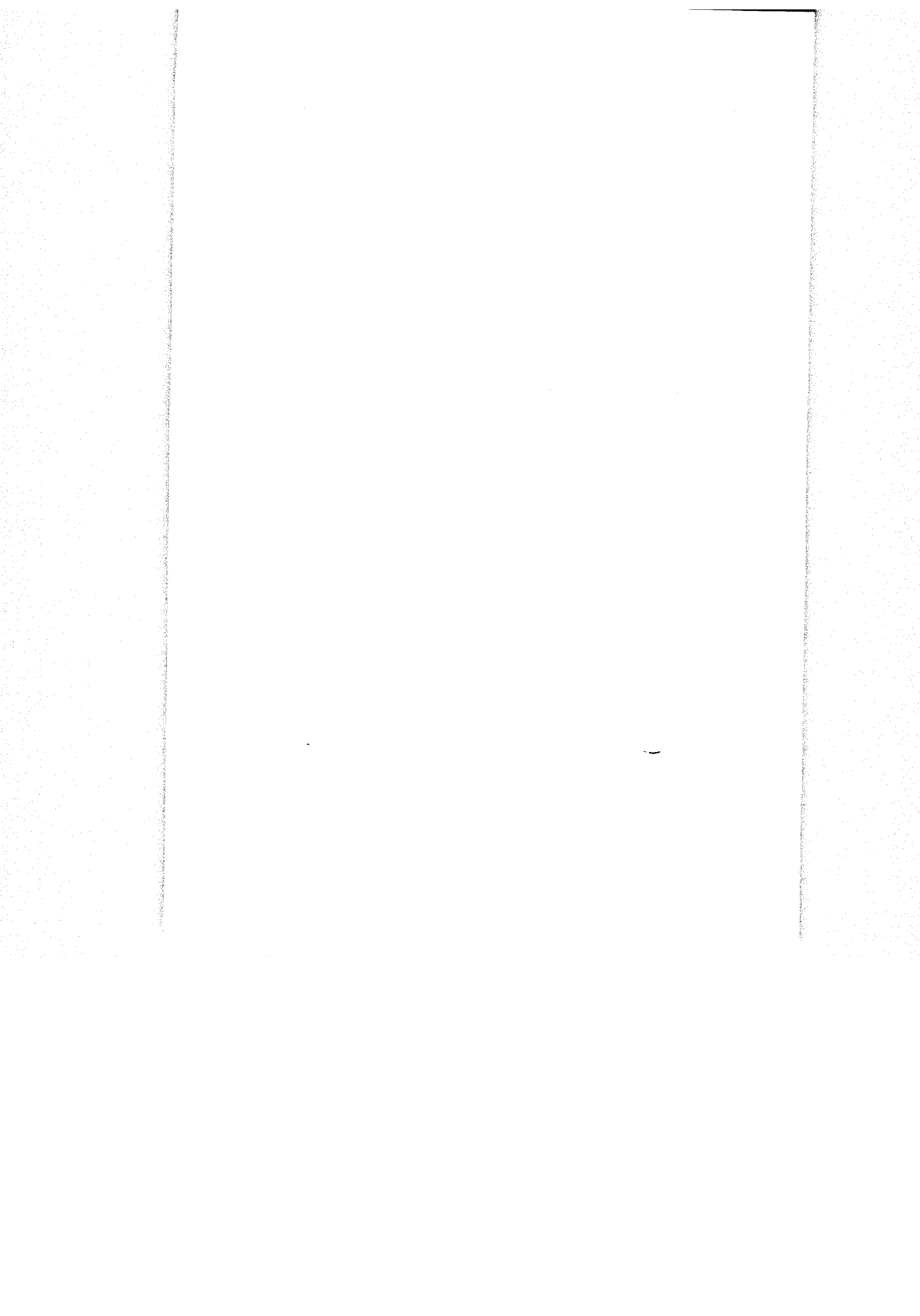
الآن. هناك مشاكل أمراض فى أفريقيا مثل الإيدز. هناك مشاكل بيئة جذبتها العولمة، ربما تجئ شركة عملاقة وتخزن نفايات سامة فى أفريقيا. وخير مثال هو ما يحدث فى الصومال. هناك بعد انهيار الدولة فى بعض الأماكن تخزن نفايات سامة من الغرب، من أوروبا. هناك مشاكل خصخصة فى أفريقيا. هناك مشاكل الديمقراطية فى أفريقيا. أن بلدا مثل كينيا تغير، بعد زهاء ٣٠ سنة، من نظام الحزب الواحد إلى حزب ثانى، لكن المشاكل لازالت . التحول الديمقراطى يشوبه الخطر. التنمية والمشاريع التى تنفذ فى أفريقيا تعانى المشاكل، مشاكل المساعدات، حتى من قبل المنظمات الدولية. المنظمات الدولية لا تقدم فى الصومال مثلا المساعدات فى وقت الحاجة أو الجوع، وقت أن يحتاجها الناس.

إننى اتساءل كيف نحل هذه المشاكل المتعددة؟ هل نتعاون مع العولمة؟ وكيف فى وضع مؤسف جدا مثل هذا الوضع؟ هل تكون المواجهة حسب المداخلات التى أبداها الدكتور عثمان أمس واليوم، وحسب ما يظهر من ورقته أنه يدعو إلى المقاومة؟ إننى اتساءل ما هى سبل المقاومة لبناء اقتصاديات أفريقية؟ .

الجلسة الختامية

رئيس الجلسة د. محمد رؤوف حامد

جلسة حوارية



د. محمد رؤوف حامد

لقد سعدنا كلنا، أمس واليوم، بأن قضينا وقتا جميلا نغوص فى داخل المشكلة، فى عمق المشكلة الرئيسية، التى تحيط بنا جميعا، التنمية والصعوبات التى نلقاها، والمتحدثين من خلفيات جغرافية ومعرفية مختلفة، وكذا من خبرات مختلفة. وأظن أيضا أن المناقشات والمداخلات التى حدثت، حتى الجانبية منها، قد أوضحت أن هناك نقاطا رئيسية يوجد قدر من الاتفاق عليها، أو نقاطا رئيسية برزت إلى السطح أثناء الحوار. الحقيقة قبل أن نبدأ الجلسة جرى حديث جانبى مع الدكتور مراد غالب استحضر فيه حوارا هاما خاصا بالتنمية أيضا، خاصا بالخطوة الأولى للتنمية . الحوار كان جميلا، لكنه كان قصيرا. ومعناه هام، وياليت الدكتور غالب يطرح الحديث مرة ثانية.

د. عبد الستار أحمد عشرة *

أنا اتفق مع جاري العزيز في بيع القطاع العام، أو بيع ممتلكات الدولة. ولقد رأينا هذا يحدث في رومانيا من خلال الإنقلاب والتغيير الكامل للدستور، ١٠٠٪. لقد وضع دستور ليبرالي تماما، وبيع القطاع العام بأبخس الأسعار. لقد زرت مصانعا في رومانيا كان يمشي فيها القطار، وبيعت بملاليم. وهذه المصانع، بعد أن بيعت للقطاع الخاص، لم يتم تشغيلها. ولكن جري تفكيك الأجزاء المتقدمة فيها وبيعت الأرض خرابا، والمباني خرابا، والأجزاء المختلفة من المكن بيعت خردة. كان الاقتصاد الروماني يعتمد علي الصناعات الثقيلة. وكان يصدرها إلي دول المعسكر الشرقي. لم يكن مركزا علي الصناعات الإستهلاكية، والصناعات الصغيرة. وعندما حدث هذا التطور أصبح هو فاقدا للصناعات الثقيلة، وليس لديه صناعات استهلاكية، وبالتالي أصبح مستوردا، مما أحدث خللا كبيرا في الاقتصاد الروماني.

بريطانيا لها دستور ليبرالي. ولقد قاموا هنالك بعمليات خصخصة، خصخصوا قطاع الطيران، وخصخصوا البترول، والسكة الحديد. لكن القطاع الخاص لم يقم بعملية صيانة للسكة الحديدة، وبالتالي حدثت الحوادث التي سمعنا عنها في انجلترا. أما في الصين الشعبية فالنموذج فريد. إن دستور الصين الشعبية دستور شيوعي. هم لم يصدروا دستورا جديدا، لقد اضافوا مادة فقط. إذ إن كان الدستور يقول بملكية الشعب، أضافوا أنه يجوز للقطاع الخاص التملك طبقا للضوابط التي ينص عليها القانون. لقد قاموا في الصين

* المستشار العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية.

الشعبية بعملية خصخصة لكنهم لم يبيعوا شيئا. وبالتالي لم تتم عملية الخصخصة ، عملية تحويل القطاع العام إلي قطاع خاص. لكن ما حدث هو السماح للقطاع الخاص أنه يبدأ مشروعات. سمح له أن يدخل شريكا في مشروعات قطاع عام، يزيد رأسمالها ويشغلها. سمح بخصخصة الإدارة في شركات القطاع العام. سمح للمناطق التي رجعت للصين الشعبية مثل هونج كونج ومكاو أن تبقي علي حالها، كاقتصاد حر، دون أن تبيع الصين الشعبية القطاع العام أو ممتلكات الدولة.

الوضع في مصر مختلف. نحن نهيكل الشركات ثم نبيعها. وإذا كانت مهيكلة رابحة نبيعها. أنا كنت عضو في لجنة الشركات، ووقفوا بيع الشركات للعاملين. ورجعوا ثانية وقالوا نسرع أم نبطئ وحدثت أخطاء في أشياء بيعت وأشياء سرقت. ونحن لدينا أكثر من ٤٠٠ شركة. بيع أكثر من نصفها. حسنا، أين ذهب ما بيع؟ وفيما استخدمت الأموال؟ وكم كانت؟ الإصلاح الاقتصادي ليس بالضرورة مجرد بيع القطاع العام، أو برنامج خصخصة. يمكنني الإبقاء علي القطاع العام واصلاحه.

اليوم يتحدثون عن بنك القاهرة، وبنك مصر مثلا، ودمج عدد من البنوك مع بعضها. أنا أول ما بدأت أعمل في بنوك مصرية وأجنبية. كان البنك بيؤسس بخمسة مليون دولار، والدولار كان قيمته حينذاك ٧٠ قرشا يعني ٣ مليون جنيها ونصف مصري. كنا نذهب نزور محل ونقول له تعالي اعمل معنا وسوف نعطيك سعر فائدة قدره كذا. وتهافت علينا العملاء. وكان ذلك مع بداية الإنفتاح. كان عدد كبير من الذين دخلوا الاستثمار أو الصناعة أو التجارة ليس لديهم خلفية عن هذا المجال. ففي فترة الحكم بعد الثورة قضي علي ما اسمه القطاع الخاص، وبالتالي كل الفئة التي كانت تقوم بنشاط صناعي أو تجاري انتهت.

وكل الذين دخلوا بعد السبعينيات لم يكن لديهم فكرة عن الاستثمار والصناعة إلي آخره، واحد تاجر، وضع تحت الحراسة، يقول أنا مالي، أنا كنت أبيع كرشة في طشت، وأذهب إلي البنك أقول له إنني أريد خمسة يقول خذ عشرة. بعد الثورة كان هنالك أربع بنوك فقط متخصصين، هذا للتجارة الخارجية، وذلك للداخلية، وهذا للخدمات .. إلخ. كان هنالك إمعان في ملكية الدولة وإمعان في التخصص الشديد في البنوك إلي آخره. فتحنا الباب علي مصراعيه. تم إنشاء بنوك صغيرة، وبنوك مشتركة، وبنوك قطاع خاص، وبنوك أجنبية في الخارج، وبنوك منطقة حرة، وكل ذلك أدي إلي ارتباكات

وأخطاء كثيرة، وتلك ماتزال موجودة حتي اليوم.

أ.الصادق فيالة

لي ملاحظة لأننا بدأنا الندوة علي مستوي المفاهيم والعولمة، ولكننا الآن ندخل في موضوع الخصخصة والأنماط. لقد أخذنا علي العولمه أنها تريد أن تفرض علي العالم نمط واحد برغم الإختلاف. إنها لا تأخذ بعين الإعتبار الإختلافات في مستوي التقدم، أو في المستوي الاجتماعي الثقافي. لقد تركت كل هذا واعطتنا قالب واحد.

نحن نأخذ اليوم علي الأقل معيار العدالة الاجتماعية كمعيار أساسي. إن بعض الدول في الحقيقة ليست مقياسا لقضية العدالة الاجتماعية. إن مقولة الخصخصة مثلا ليست نمطا واحدا. وما يصلح لسوريا ربما لا يصلح لمصر. وما يصلح للمغرب ربما لا يصلح في اليمن. لأن كل بلد له معطياته.

إننا لا نستطيع القول أن الإصلاح الاقتصادي هو فرقعة للقطاع العام. كلا، هذا ليس هو المنوال دائما.

ثانيا، لا تستطيع أيضا أن تقول القطاع الخاص أو القطاع العام، لأن لكل بلد نمطه.

د.محمددويدار

قبل أن أبدي نوعا من التساؤل بالنسبة لنموذج أو خط الخروج، الخط الممكن للخروج، والذي أنا اسميه أنا عادة النفي التاريخي للتخلف الاقتصادي والاجتماعي، بإعتبار أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي قد تم تاريخيا عبر التطور الرأسمالي. لكنني أود أن أقول للأخ صادق أن صندوق النقد الدولي لم يقل بوجود فروق بين الدول المتخلفة، وإنما صاغ روشتة واحدة لسياسة التكيف الهيكلي، وعمل علي فرضها علي الجميع. الأسلم أن نقول أن هنالك قوانيين تاريخية مشتركة. هنالك في وضعنا التاريخي، في عملية التطور الرأسمالي، قواسم تاريخية مختلفة. وهنالك خصوصيات لكل من مجتماعاتنا. إننا نستطيع أن نناقش القواسم المشتركة وكذلك الخصوصيات. لكن بالنسبة للخصخصة هنالك قضية محورية هي التنظيم القانوني للتحول من ملكية الدولة إلي الملكية الخاصة .إن هذا التحول بالطبع، قرار سياسي. لكن يتعين أن ينظم تنظيما قانونيا محددا. وقد رفضت مصر تماما إصدار قانون ينظم عملية التحول.

فرنسا أصدرت قانون، ووضعت فيه ضوابط للحد الأقصي لملكية الأجانب وكيفية تمويل حصص العاملين في الشركات في الدولة، إلي آخره. هذه قضية في غاية



الخطورة. هنالك فرق بين أن يكون التحول محكوم بقانون تستطيع الفئات الشعبية، والفئات المختلفة، مراقبته، وبين أن يكون برنامجا إداريا بحتا، يدار في مصر بواسطة شركة خاصة أمريكية مصرية، تحت ادارة الولايات المتحدة الأمريكية، باتفاقتين مع وزارة قطاع الأعمال.

القضية بالنسبة لنموذج الخروج من التخلف، والذي أثير أكثر من مرة، ما تم في دول جنوب شرق آسيا. إننا كما أعتقد في حاجة إلي إعادة النظر في هذا النموذج.

أولا : لقد تمت، قبل البدء في عملية البناء الصناعي، قبل التصدير، تحولات موضوعية هائلة، خلقت شروطا موضوعية مناسبة لهذا التحول. كوريا الجنوبية مثلا، ثورة زراعية في فترة ما بين الحربين، في ظل الإحتلال الياباني، هي التي أوجدت إمكانية خلق فائض من الغذاء الزراعي في شكل الأرز. بذا نكون قد وصلنا إلي سلعة ذات أجور رخيصة في الغذاء. الحكومة الكورية بعد الحرب العالمية مباشرة عملت نوع من البناء الصناعي، من أجل التصدير، في مجال الصناعات المنتجة من أجل الصناعات الإستهلاكية الضرورية.

البعد الآخر لسلع الأجور الصناعية، وجد الفائض في القوي العاملة، مع فائض في القوي العاملة، مع فائض في السلع الغذائية، مع سلع استهلاكية صناعية تنتج محليا. إذا لا يبقي إلا نظام تعليمي جيد يحول هذا الفائض في القوي العاملة إلي انتاجية عالية مقارنة بالإنتاجية في البلدان الأخري. هذه واحدة.

الثانية أن هذا النموذج تم في سوق الرأسمالية الدولية، ليس للخروج منها، وإنما تم في صلبها، بل أكثر أنه تم في إطار ما عرف تاريخيا بمثلث تقسيم العمل في جنوب شرق آسيا، رأسه اليابان وأمريكا ثم جاءت بلدان آسيوية تنتج الطاقة والمواد الأولية، وبلدان تقوم بعمليات تصنيعية من أجل التصدير. وكان أهم دور للولايات المتحدة ليس التزويد برأس المال، وإنما التزويد بالسوق، وبجزء من التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلع التصديرية. وحدثت الأزمة. هذه واحدة ثانية. الإعتبار الثاني أن المرحلة الأولي تمت أساسا عن طريق جهد الدولة، أو مجهودات قامت بها الدولة، استثمارات عامة، أو مملوكة للدولة في هذه البلدان. كيف تمت الأزمة؟ المشكلة أن النموذج، كان يقوم أساسا علي الطلب الدولي. وعندما تراخي الطلب علي السلع، بدأنا التخصص فيها، دون وجود صناعات أساسية انتاجية، ودون وجود خلق تكنولوجي يعود بالبديل التصديري. إذا ما

تراخي الطلب الدولي، هنا يبدأ تعب الصناعات التصديرية . هذا ما حدث. تعب الميزان التجاري للبلدان. ابتدأ يظهر العجز، وليس هنالك إمكانية انتاج سلع تصديرية بديلة، وأصبح المسرح مهيأ لرأس المال الدولي الطائر، لتفجير الأزمة، ليس لخلقها، وإنما لتفجيرها. جاء وانشغل في استثمارات عقارية وسريعة الأجل، فأصبح المسرح مهيأ لتفجير الأزمة. السؤال الذي يجب أن نطرحه في عمق الأزمة، ومع الإنخفاض العام للأسعار، وخاصة أسعار الأصول الإنتاجية، من الذي تملك الأصول الإنتاجية لهذه البلدان؟ الإستثمارات الأوروبية والأمريكية. معني ذلك أن البناء الصناعي الذي بني في ٣٠ سنة تحول وأصبح ملكية رأس المال الأجنبي. وبالتالي أصبح من الممكن التعبئة القانونية الصريحة الواضحة عبر قوي السوق نحو الخارج. هل هذا نموذج للخروج؟ هذا هو السؤال.

السؤال الثاني المكمل هل يمكن فصل المدخل الفكري الاقتصادي عن المدخل الفكري السياسي للخروج؟ إذا لم يكن ذلك ممكنا فما هو السبيل؟

بروفسيور د. هورست ڤان دير مير

أود أن أقول كلمات قليلة، فقد كان هناك الكثير من الأسئلة وأنا مهتم بكيفية تناول الأسئلة هنا،. و كيفية ايجاد طريقة للخروج من هذا الوضع – عن طريق محاربة العولمة فى شكلها الرأسمالى – أو عن طريق إيجاد طرق للإنضمام إلى العولمة . ثم بعد ذلك أود قول شئ عن الوضع السياسى و الاقتصادى بالمانيا . أود التناقش حول هذا الموضوع. و إذا رغب أحد فى سؤالى فأنا مستعد للإجابة. شكرا لكم .

د. محمد دويدار

أبدأ بالتساؤلات التي أثارها أستاذ حلمي شعرواي، وإلي حد ما، ستضمن أيضا بعض الإجابة علي تساؤلات الأستاذ حمدي البصير. أستاذ حلمي سأل سؤالا سوف أعتبره سؤالا فى مقتل. الحقيقة، لقد سأل إلي أي حد كانت التجربة السوفيتية هي المبادرة التاريخية الحقيقية؟ لا أعلم إذا كنت قد تحدثت معه أم لا، لكنني منذ سنوات طويلة جدا، أكثر مما أتذكر، لم اعتبر التجربة السوفيتية، هي المبادرة التاريخية الحقيقية لبناء الإشتراكية. لم اعتبرها ابدا المبادرة التاريخية لبناء الإشتراكية، وعلي العكس، فقد بذلت جهدا كبير في تفسير كيف حدثت، وحاولت تصويره علي أنه كان ردا علي وضعها في الاقتصاد العالمي، وعلي التناقض، لكي اربطها أيضا بقضية التناقض الكبير الذي كان موجودا بين

الإمكانيات المتاحة، وبين المستوي الشديد الإنخفاض لتطور قوي الإنتاج فيها. إن هذا التناقض، الذي اعتبرته تاريخيا، هو الذي أدي لثورة تسمت باسم الثورة السوفيتية، ولبست ثياب الإشتراكية. لكن هذا لا ينفي أنه من وجهة نظر القادة التاريخيين، وكثيرا ما نفعل أشياء وتكون في حقيقتها مختلفة عما نقصد، كانت في نظر القادة التاريخيين محاولة، بل كانت التجربة الأولي لبناء الإشتراكية. أنا في رأيي أنها لم تكن. ورأيي أن أهميتها الكبري في استعانتها ببعض مبادئ التنظيم الإشتراكي، للتغلب علي الفجوة الكبري التي كانت توجد بينها وبين البلدان الرأسمالية المتقدمة. أي أنها محاولة للإلتفاف حول قانون التفاوت في مستويات التطور داخل النظام الاقتصادي العالمي، اتخذت ثياب الإشتراكية، لكنها في طبيعتها تختلف إلي حد كبير، ومن أوجه هذا الإختلاف ما أشار إليه الأستاذ حلمي، وهو أن الإشتراكية تفترض، ليس فقط أساليب الإنتاج، وليست فقط تغيير في العلاقات التي ترتبط بتكوين الطبقات، وفي علاقاتها، ولكن ترتبط بتغيير في الثقافة، بتغيير في الفلسفة، تغيير في الفكر. ويدخل في ذلك نمط الإنتاج الذي أشار إليه حلمي. أي أنه لم يكن من المفروض محاولتها اللحاق بأساليب الإستهلاك، وأساليب الإنتاج. ولم يكن هذا غائبا عن وعي قادة الثورة السوفيتية، القادة الأوائل، بدليل أن الحديث كان يدور أنذاك لا عن بناء اقتصادي اشتراكي، وإنما عن بناء مدينة جديدة، بكل ما تتضمنه هذه الكلمة الجامعة من تغييرات في الأصل الاقتصادي، وفي العلاقات الموجودة داخل المجتمع، وفي الطبقات المختلفة، وفي الفلسفة، وفي الفكر، وفي أنماط الإستهلاك. لأن كل ما حدث قد حدث في ظروف تاريخية، في بلد شديد التخلف وهذا لا يمنع إمكانية حدوث ذلك، ولكن في ظروف أخري أكثر مواتاة.

وربما لا أستطيع أن أقول للزميل الفاضل الأستاذ حمدي البصير متي سوف يحدث هذا. لكننا نرجو أن يحدث هذا في بلد متقدم، وعندئذستري محاولة للتطور الإشتراكي مختلفة كل الإختلاف عما حدث في بلد شديد التخلف، بما في ذلك أنماط الإستهلاك التي لا يمكن أن تتصور في ظل وجود علاقات اشتراكية حقيقية.

تساؤلي الثاني الذي أثاره أستاذ حلمي هو محاولات التطوير، وهل تحقق الخروج من النظام الرأسمالي؟ بالعكس. هنالك طريقان، طريق للخروج من التخلف، عن طريق الخروج من قانون التطور غير المتكافئ، وهذا يعني الخروج إطلاقا من نطاق التطور الرأسمالي، الخروج إطلاقا من النظام الرأسمالي العملي، إلي الطريق الآخر الذي يستحق

العناية، والذي لا أشارك الكثيرين من زملائي الأفاضل، الموجودين حول هذه المائدة، في التشكيك الكبير في كلماته، وإمكانية التغلب علي التخلف، إلي حد ما، من خلال الطريق الرأسمالي.

أنا لا أقول آبدا أن هذا البديل الثاني سيأتي لنا بمجتمع جديد مختلف سيحقق عدالة اجتماعية. بالعكس، هذا ليس من المفترض أن يحقق عدالة اجتماعية. ليس هذا داخلا في التصور الخاص الذي يقول أنه سوف يطور قوة الإنتاج بشكل يحول هذه البلدان إلي بلدان أكثر استقلالا في مواجهة الجزء المتقدم من النظام الرأسمالي العالمي. وهذا ما حدث في شرق آسيا. حدث أولا في اليابان. لا تنسوا أنني لن أتكلم عن القرن ١٩، إنما اليابان في سنة ١٩٤٦، وما قاله الأمريكي من أنه سوف يرجعها إلي ما قبل العصور الوسطي. وفعلا بدأ يفكك صناعاتها، ويخربها تخريبا كاملا. لكن حدث تحول كامل خلال الخمس سنوات التالية. لماذا؟ لأن الثورة الصينية انتصرت علي أبواب اليابان، ووجد الرعب من التحول، لأن الحزب الشيوعي الياباني كان يزداد قوة. وجد الرعب من حدوث تحول مماثل في اليابان، وهذا هو أحد الأسباب. نشبت بعد ذلك بسنتين أو ثلاثة حرب كوريا. وحولت اليابان إلي القاعدة الصناعية الضرورية لتزويد جيوش الحلفاء بالمنتجات الصناعية اللازمة لها. وبدل ما ترد اليابان إلي ما قبل العصور الوسطي، ذلك ما كانوا ينتونه، وكانوا قادرين عليه، دفعوا بكل قواهم، مرة أخري، لإعادة بناء الرأسمالية التي استطاعت أن تطور قوي الإنتاج في اليابان. إن ما حدث في بعض بلدان شرق آسيا، قريب بعض الشئ، وإن لم يكن متماثلا تماما. ومع ذلك فإن كوريا الجنوبية بنيت صناعيا في مواجهة كوريا الشمالية حتي تظل المثل.

حدث تطور كبير في قوي الإنتاج يخرجها من عباءة البلدان المتخلفة، التي هي مثلنا، بدليل تصديرها لنا أشياء تنافس فيها اليابان، أو تنافس فيها أمريكا. وحدث شئ مماثل في ماليزيا، والملايو بالرغم من سيطرة جوانب من الرأسمالية العالمية علي اقتصاديات هذه البلدان، وخصوصا رؤوس الأموال الطيارة. لكن بعض هذه البلدان الأخري، مثل الملايو، استطاعت أن تحترس وتحصن نفسها. إن مثل هذه المحاولات ناجحة، إلي حد ما، في تجسير الفجوة الموجودة بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة. إنها ليست مثلنا.

إنه ليس مستقبلا محكوما عليه سلفا بأن يسير في اتجاه واحد. المسألة الأخيرة التي أرجوكم أن تسمحوا لي بقول كلمتين فيها إن شرط التطور أمران : الأول وجود القوي



الداخلية، الحريصة في داخل البلد المعين، الحريصة علي تطوير الاقتصاد وألا تكون قوي تابعة.

ثانيا : ألا تقف الرأسمالية العالمية، بكل قواها، ضد محاولات التطوير، كما جاءت في بلادنا، حيث تعين حلفاءها أو عملاءها، لا أدري، حيث لا فرق، في الغالب، بين هذا وذلك، تعين هؤلاء في السلطة ليخضعوا تطور هذه البلدان، أكثر مما كانت عليه من قبل، بخضوعها لمقتضيات الرأسمالية العالمية ويلحقوها بأكثر مما كانت عليه، بذلك الجزء المتطور من العالم الرأسمالي. وهذا هو الفرق بيننا وبين شرق آسيا.

د. محمد رؤوف حامد

لقد سعدنا كلنا، أمس واليوم، بأن قضينا وقتا جميلا نغوص فى داخل المشكلة، فى عمق المشكلة الرئيسية، التى تحيط بنا جميعا، التنمية والصعوبات التى نلقاها، والمتحدثين من خلفيات جغرافية ومعرفية مختلفة، وكذا من خبرات مختلفة. وأظن أيضا أن المناقشات والمداخلات التى حدثت، حتى الجانبية منها، قد أوضحت أن هناك نقاطا رئيسية يوجد قدر من الاتفاق عليها، أو نقاطا رئيسية برزت إلى السطح أثناء الحوار. الحقيقة قبل أن نبدأ الجلسة جرى حديث جانبى مع الدكتور مراد غالب استحضر فيه حوارا هاما خاصا بالتنمية أيضا، خاصا بالخطوة الأولى للتنمية . الحوار كان جميلا، لكنه كان قصيرا. ومعناه هام، وياليت الدكتور غالب يطرح الحديث مرة ثانية.

د. مراد غالب

الحقيقة أن هذا الكلام كان سنة ١٩٦٤ فى شهر مايو . كان خروشوف هنا، وطبعا العمال عملوا حفلة كبيرة فى استقباله، وتساءل إن كان هؤلاء العمال جميعا فى المصنع الذى شاهدناه . فقلت له نعم ، وهذا أفضل من إعطائهم مرتبات وتسريحهم، لأنهم سوف يعطلون الانتاج . إن أهم شئ هو التكنولوجيا وخلافه. لكنه قال هنالك مسألة مهمة جدا، لابد أن تعرفوها جيدا. انظر إلى اليابان. لا يوجد فى باطن ارضها سوى البراكين . ماذا فعلت وليس لديها غير البراكين ؟ أنظر نهضتها . كانت نتيجة لمحادثتنا هنا أننا يجب أن نركز أكثر ، على سر أى تقدم، الذى هو التعليم إلى آخره.

د. محمد رؤوف حامد

الحقيقة، من أهم المسائل التى أحسسنا بها فى المناقشة مسألة سياسية، هى مسألة البعد الخاص بالإرادة السياسية بالنسبة للتنمية. وأحسسنا فى نفس الوقت بالحاجة إلى إعادة

فهم واستكشاف قضية تعاون الجنوب - جنوب. لكن هنالك فى تقديرى مسألة أكثر خطورة، إتفقنا عليها اتفاقا ضمنياوهى أن هناك قدرا من التباين الواضح، وهو أمر يمكن أن تجرى عليه أبحاث بعد ذلك ، أبحاث عن التجارب التى لها شكل ناجح فى التنمية من ناحية الصين ، ومن ناحية ماليزيا، ومن ناحية كوريا وفيتنام . وهناك تجارب أخرى . لكننى أود القول أن خصوصية كوريا وفيتنام تقول أن هنالك شيئا خاصا عن الممكنات ، لكن الصين وماليزيا فيه أسباب وأيضا فيه القدرة على استخدام الظروف والخلفيات التاريخية، مثلما استخدمت اليابان البعد الخاص بالثقافة الاجتماعية. إننى أود القول إنه إذا كانت اليابان نموذج واحد، وإذا كانت الصين وماليزيا نموذج إثنين ، فهنالك نموذج آخر متوقع نركز عليه هذه المرة، نموذج لا نعرفه إنما يستكشف بعد فترة ، بعد سنة، بعد سنتين، عشرة، عشرين. إننى اقصد القول أن احتمالية وجود نماذج أخرى، معتمدة على ظروف مختلفة، ولها قوة دفع أخرى، غير قوى الدفع بالنسبة للصين وماليزيا وكوريا أو فيتنام، هذه الاحتمالية موجودة، لكننا لا نعرفها ولم ندرسها لكنها احتمالية موجودة. ربما لم يكن فى مقدور أحد منذ عشرين سنة القول بأن كوريا ستحقق هذا التميز فى التعليم والصحة ، لكنها حققت . إننى أود جذب الانتباه ، من وجهة نظرى، إلى أنه يوجد بعض التنوع فى هذه النماذج. هذا الحقيقة لفتت انتباهى فى آخر كلمة قالها الدكتور هاروب عثمان فى الجلسة السابقة، فى حواره ورده على الاستاذ عبد القادر الصومالى إذ قال له نحن حققنا الاستقلال السياسى ، وعليكم أنتم تحقيق التنمية الاقتصادية. هو طبعا يقصد توضيح ما تحقق من قبل ذلك وما تبقى.

لقد بدأت هذه الجلسة بإطلاله الدكتور مراد غالب على التنمية البشرية، واسمحوا لى أن أقول شيئا، وأن ونستفيد بالحكمة أن أخذناها كلها على بعضها بشكل كلى ، حيث نرى أن التقدم يعتمد على توجه سياسى، أو على سياسات، ووجود هذه السياسات يستلزم بعد هذا استراتيجيات لتحقيق السياسات على مدى زمنى . أهمية الاستراتيجيات هى رسم الطريق بالامكانيات، وتجئ بعد ذلك مسألة قدرة البشر. اقصد إننى مهتم بقدرة البشر . لكن السياسات لها وزن ٥٠ ٪ من قوة دفع التقدم . وإذا لم توجد السياسات، مهما كان البشر متفردين، فإن العملية سوف تكون صعبة. كما أرى إنه لو أن التنمية البشرية ضعيفة فى دولة ما، وهنالك سياسات تقدم سيناريوهات، فإنها سوف تؤدى فى النهاية إلى تنمية عظيمة. وإذا كانت هنالك دولة البشر فيها على مستوى عال من الكفاءة، ولا توجد

سياسات واستراتيجيات ستظل هذه الدولة طوال عمرها متخلفة. لقد اهتمت كوبا بالتعليم والصحة فحققت انجازات.

د. محمد دويدار

أنا أود إبراز تحذير فى استخدام التنمية البشرية. هذا التحذير فى الواقع قد يبدو نظريا، وهو فعلا نظرى، وإنما له دلالات عملية خطيرة . النقطة الأولى فى التحذير، من أن الانسان ليس موردا، الانسان هو الحافز، هو الفاعل، هو الهدف. أن الانسان ليس موردا وانما هو الحافز فى ذاته، هو الفاعل الفعلى لأى نشاط اجتماعى، هو الهدف من كل نشاط اجتماعى بصفة عامة. يترتب على ذلك أن الأمر لا يتعلق بالتنمية البشرية، وإنما يتعلق بالتنمية الاجتماعية التى تحتوى كل الحركة الاجتماعية عبر الانسان. وهنا لايمكن أن نفصل مايسمى بالخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وخلافه عن مكوناتها الأساسية من الانتاج المادى. أنا حتى أُعلَم أحتاج إلى مدارس واعداد معلمين وكل مدخلات العملية التعليمية . و أنا أريد من أجل الصحة كل مدخلات العملية الصحية من مادية وبشرية إلى آخره. إننى أقول ، إن الامر فى الواقع يتعلق بالتنمية الاجتماعية التى تحتوى كل الحركة الاجتماعية عبر الانسان فى كل الأبعاد. ولا يمكن، فى هذه الحالة، أن نفصل فى وضعنا الفعلى عدد معين من الحاجات الأساسية، التى عملنا عليها منذ حوالى ١٥-٢٠ سنة ونقول الآتى بالنسبة للإنسان المصرى والعربى : المسكن، المأكل، الملبس، الصحة، التعليم ، النقل، الاتصال، ونتوجه بالثقافة. إننى لو أخذت تلك المسائل كحاجات أساسية ابدأ فى تصور كل المحاور الإنتاجية. ابتداء منها أكون، هذه الحالة، قد جمعت ما بين ما هو بشرى فى الانسان، وذهنى وفكرى إلى آخره، وما هو مادى أساسى لكل هذا وضرورى له. وبناء عليه فإننى أحذر من فكرة التنمية البشرية. وبعيدا عن كل هذا، هنالك فكرة ثانية أخطر، فكرة نشأت فى الاتحاد السوفيتى، فكرة رأس المال البشرى. وأنا أعتقد إن هذه الفكرة فكرة علمية خاطئة . رأس المال أصلا علاقة إجتماعية تتضمن اختصاص البعض بوسائل الانتاج، اختصاص فردى، وتحول الغالبية إلى اجراء ، وبالتالى لا يمكن اعتبار البشر من قبيل رأس المال، لأن البشرهنا هم الخالقين لوسائل الانتاج.

أ.حمدى البصير

أنا أشكر المنظمة على اتاحة هذه الفرصة. هنالك بالطبع تواصل بين الأجيال،

والحوارات المختلفة، وأنا سعيد بالدكتور رؤوف حامد أستاذ الأدوية المعروف الذى شرفنا فى نقابة الصحفيين أكثر من مرة. وأنا أسجل اعجابى، لأن الجلسة الأخيرة تكون جلسة ثقيلة، لكن كون حضرتك رئيسها جعلنا نتقبلها بسهولة. هذه هى النقطة التنظيمية. وأنا لدى نقطة فيها نوع من الشكلية سوف أسأل حاجات باعتبار أنا من الجيل الذى يريد أن يتعلم. أنا متحفظ على اسم الندوة أنه يكون إمكانية بناء اقتصاد غير تابع. الإمكانية تعنى الإحتمالية، ممكن أو غير ممكن؟

ا. عبد القادر محمد عثمان

أظن أن هذه الجلسة جلسة أمل، وتفكير فى المستقبل. سؤالى عن اقتصاد الصومال، بلد بدون دولة مدة ١٥ سنة. واقتصاد فى الاتصالات وفى الاستفادة من التكنولوجيا، وفى تجارة دولية مع دول بعينها، مع الصين والهند وتايلاند. وهى غالبا الدول التى نتعامل معها تجاريا، واتصالات أرخص حين مقارنتها مع المناطق المحيطة. كنت أستطيع تقديم هذا النموذج أمس. ماالرؤية المستقبلية؟ نحن فى الصومال نعتقد أن العمل مع تجارة الدول يكون أفضل. عندما نتحدث مع التجار يقولون لنا نتعامل مع الصين ومع الهند فذلك أربح لنا. طبعا نتعامل مع دول أمريكا اللاتينية خاصة البرازيل.

ثانيا، الاستفادة من العولمة. هناك، من ناحى،ة سعى من جانب تونى بلير، على الأخص، لتخفيض الديون على الدول الأفريقية ودول العالم الثالث عموما. إذا هذا الندوة أو المائدة المستديرة طرحت فى توصياتها تأييدا لهذا السعى يكون هذا جيدا. وكما قال الدكتور عثمان فى طرحه اليوم ترشيد دور الديمقراطية فى الدول النامية. أظن بأهمية ترشيد سعى الحكومات للتعامل مع العولمة، وألا تنجز هذه الحكومات حلولا مدمرة للاقتصاد، إذا كان للشعوب صوت، وبرلمان قوى، وخبراء أقوياء، وإعلام قوى، فإن ذلك سوف يكون أمرا رائعا لمستقبل الشعوب ولبلادنا.

د. محمد دويدار

لا اعتقد أننى أكون متزيدا لو إدعيت أننى اتحدث باسم حضراتكم جميعا، لكى أوجه خالص الشكر، ليس فقط للمنظمة شخصيا، لرئيسها طبعا الدكتور مراد غالب وسكرتيرها العام، ولكن أيضا تقدير هام جدا لكل السادة والسيدات الذين ساعدوا على نجاح هذا المؤتمر، سواء فى اعمال التحضير والإعداد، أوفى أعمال المساعدة اثناء انعقاده، وبوجه خاص فى أعمال الترجمة، وبشكل عام فى كل المجهودات التى كانت شاقة، دون أدنى

شك ، لمدى شهور طويلة حتى تستطيع أن تحقق ما حققته بالفعل من نجاح ، وبهذا القدر العظيم .

د . مراد غالب

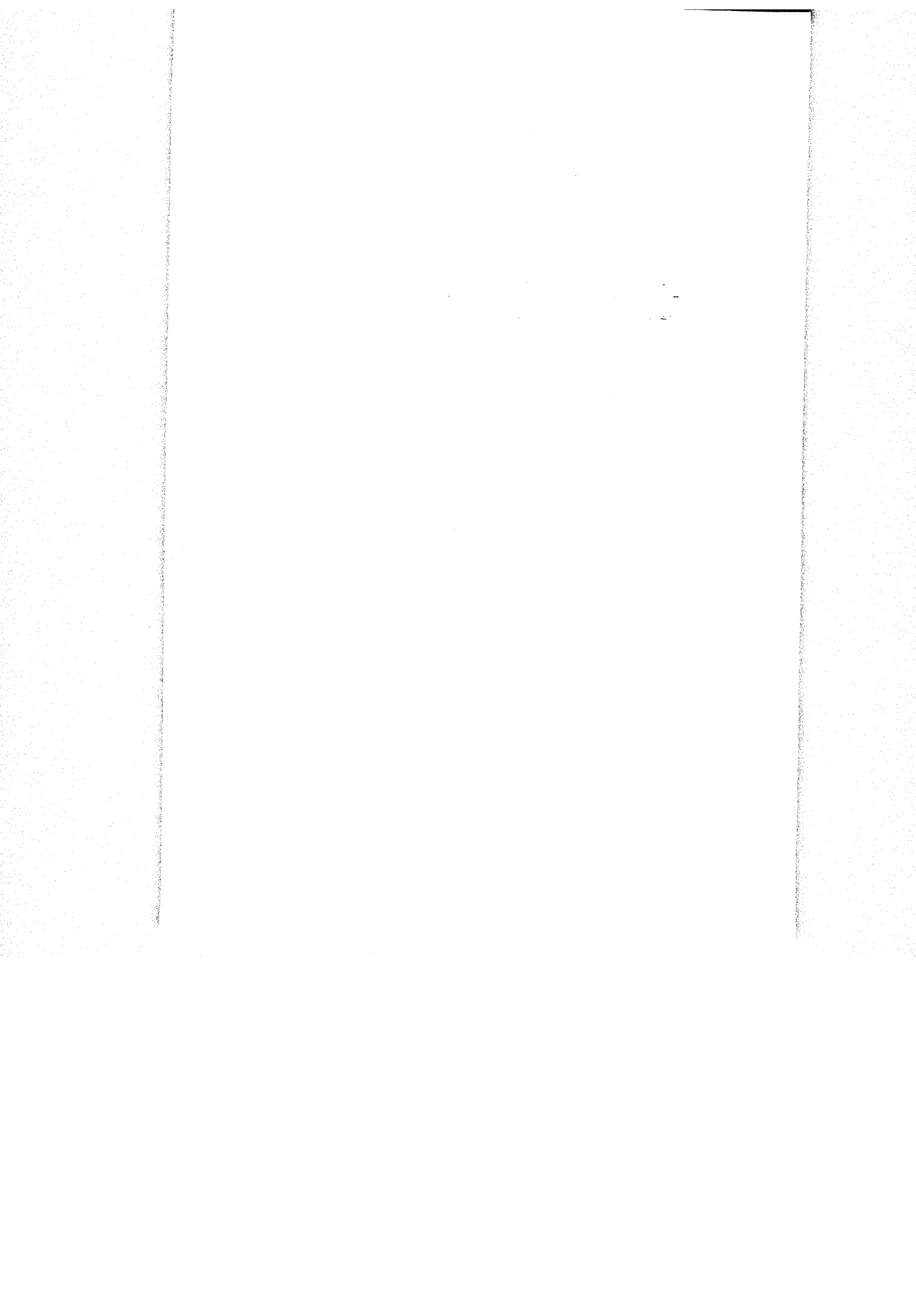
اشكركم جميعا على المشاركة فى هذه الندوة ، لقد استفدت ، فى الحقيقة ، استفادة كبيرة جدا ، وانفتح ذهنى أيضا إلى فكرة كيف نسير بالمستقبل . لقد تكلمنا وناقشنا ، كما يقول الدكتور هاروب ، ثم يجئ ما العمل بالنسبة للمستقبل

إننى أعد بأننا سنفكر فى الاجتماع القادم وماهى القضايا التى سيبحثها ؟

ملاحق

الجدول الزمنى

قائمة المشاركين



ملحق رقم ١

جدول أعمال
المائدة المستديرة الدولية حول
« إمكانية بناء اقتصاد غير تابع فى زمن العولمة »
٢٧ - ٢٨/٩/٢٠٠٥
فندق أطلس - القاهرة

الساعة ٠٠ر٩-٠٠ر١٠ تسجيل

الساعة ٠ر١٠-٠٠ر١٢ الجلسة الأولى

***الأوضاع الاقتصادية العالمية : تحليل ونقد**

رئيس الجلسة : د. مراد غالب - كلمة افتتاحية

المتحدثـــــون: بروفسيور د. هورست ڤان دير ميير

- د. محمد دويدار

***مناقشة**

الساعة ٠ر١٢-٣٠ر١٢ *كوفى بريك

الساعة ٣٠ر١٢-٣٠ر٢ الجلسة الثانية

***تطورات التبعية والهيمنة فى ظل العولمة**

ا- الانعكاسات القطرية والإقليمية
ب- حالة العراق
رئيس الجلسة :ا. نورى عبد الرزاق
المتحدثـــــون:د. عصام الزعيم
- ا. حسام الساموك
- بروفسيور محمد عارف
* مناقشة

– غـــذاء

الساعة ٣ر٢–٠٠ر٤

الجلسة الثالثة

الساعة ٠٠ر٤–٠٠ر٦ ***المداخل الفكرية الاقتصادية فى مجابهة العولمة**

رئيس الجلسة: بروفسيور هاروب عثمان

المتحدثـــون: د. فوزى منصور

– أ. انطونيو أ. باريس

* مناقشة

اليـــوم الثانـــــى ٢٨/٩/٢٠٠٥

الجلسة الرابعة

الساعة ٠ر١٠–٠٠ر١٢ ***الطريق إلى بناء البدائل**

رئيس الجلسة: أ. الصادق فيالة

المتحدثـــون: د. ابراهيم العيسوى

د. محمد رؤوف حامد

* مناقشة

* كوفى بريك

الساعة ٠ر١٢–٣٠ر١٢ الجلسة الخامسة

الساعة ٣ر١٢–٠٠ر٢ ***نماذج لنجاحات تنموية رغما عن أو فى ظل العولمة**

رئيس الجلسة: بروفسيورمحمد عارف

المتـحدث: بروفسيور هاروب عثمان – حالة فيتنام

* مناقشة

– غـــذاء

الساعة ٠٠ر٢–٣٠ر٣ **الجلسة الختامية**

الساعة ٣ر٣–٣٠ر٥ ***رؤى مستقبلية (جلسة حوارية)**

رئيس الجلسة: د. محمد رؤوف حامد

* مناقشة

رحلة نيلية

الساعة ٠٠ر٧–٠٠ر١٠

ملحق رقم ٢

قائمة المشاركين

أولا: الوزارات

(١) وزارة الخارجية المصرية

السيد شادى جمال الدين الشرقاوى، سكرتير ثان.

(٢) وزارة التجارة الخارجية

السيدة ثناء محمد جوهر- مدير عام.

ثانيا: السلك الدبلوماسى

(١) سفارة فنزويلا

صاحب الفخامة فيكتوركارازو ، السفير،

(٢) سفارة كوبا

صاحب الفخامة انجل دالماو فرناندز، السفير.

(٣) سفارة قبرص

السيد بارلوس كالوسيواتس، المستشار التجارى.

ثالثا اللجان

(١)العراق

مجلس السلم والتضامن العراقى

السيد حسام الساموك ، المستشار الاقتصادى.

(٢) الفلبين

المجلس الفلبينى للسلم والتضامن

السيد أنطونيو ا. باريس، السكرتير الوطنى.

(٣) ألمانيا

سودى ، خدمة التضامن الدولية بألمانيا

بروفسيور د. هورست ڤان دير مير.

(٤) المملكة المتحدة

المنظمة البريطانية لتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

بروفسيور محمد عارف، السكرتير العام.

(٥) تونس
اللجنة التونسية للسلم والتضامن
السيد الصادق فياله، الرئيس.
(٦) روسيا الاتحادية
الجمعية الروسية للتضامن والتعاون الأفريقى الآسيوى
السيد كيم كوشيف، السكرتير المسئول.
(٧) مصر
اللجنة المصرية للتضامن
السفير محب السمرة.
(٨) منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
د. مراد غالب، الرئيس.
السيد نورى عبد الرزاق، السكرتير العام.
السيد ا.ا. فيديا سيكيرا، سريلانكا، منسق.
السيد جوليان راندرياما سيفيلو، مدغشقر.
د. فخرى لبيب، رئيس قسم الاعلام.
رابعا: مراكز وجمعيات البحث
(١) اتحاد الغرف التجارية المصرية
د. عبد الستار أحمد عشره، المستشار العام.
(٢) الجمعية السورية الاقتصادية العالمية
د. عصام الزعيم ، الرئيس.
(٣) المركز الروسى المصرى للتعاون العلمى والتكنولوجى والصناعى والطاقى والمعلوماتى
السيدة إيلينا أوسبنسكاى ، المدير.
(٤) الهيئة القومية للرقابة والبحوث
د. يحيى أحمد رسلان.
ا. مايكل كامل ابراهيم، اخصائى مراقبة الدواء.
د. ناهد محمد أحمد حسنين، أستاذ مساعد.

ا. ولاء صلاح الدين سيف النصر ، اخصائى مراقبة دواء.
(٥) مركز البحوث العربية والأفريقية
السيد حلمى شعراوى ، المدير.
السيد مصطفى الجمال ، عضو مجلس إدارة.
(٦) المركز الصومالى للاعلام
السيد عبد القادر محمد عثمان.
(٧) معهد التخطيط القومى
د. ابراهيم حسن العيسوى

خامسا:شخصيات عامة:

(١) د. عبده المهدى ، باحث تنمية اقتصادية وإدارية.
(٢) د. فوزى منصور، أستاذ الاقتصاد السياسى.
(٣) د. محمد دويدار، استاذ الاقتصاد السياسى.
(٣) د. محمد رؤوف حامد، استاذ رقابة وبحوث الدواء.
(٥) د.م. مصطفى محمد الرفاعى، وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق.
(٦) بروفسيور هاروب عثمان، معهد الدراسات الإنمائية، جامعة دار السلام – تنزانيا.

سادسا:الصحافة

(١) السيد اشرف البهى ، محرر بجريدة الميدان.
(٢) الآنسة بسنت مصطفى على، وكالة أنباء الشرق الأوسط.
(٣) السيد حمدى البصير، مدير تحرير جريدة العالم اليوم الأسبوعية.
(٤) السيدة سنية البهات، محررة الشئون العربية بالجمهورية.
(٥) السيد صبرى صقر، المحرر السياسى بالوفد.
(٦) السيد محمد القمحاوى ، صحفى بجريدة الأهالى ونهضة مصر.
(٧) السيد عزت مصطفى عزت، صحفى بالاخبار.
(٨) التليفزيون.

الفهـــــرس